حاشية العلامة ابن الحاج

العلامة أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي

على شرح

متن الآجرومية

وبهامشه

شرح الإمام الشهير خالد الأزهري

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

الكتاب : حاشية العلاّمة ابن الحاج
على شرح متن الآجرومية للأزهري

Title : The footnotes of Ibn Al-Haj
on The Explanation of Al-Ajroumiyah
Hāšiyat al-ᶜallāma ibn al-Ḥāj
ᶜalā šarḥ al-Ajirrumiyya lil Azharī

التصنيف : نحو

Classification: Syntax

المؤلف : ابن الحاج أحمد بن حمدون السلمي

Author : Ibn al-Ḥaj Aḥmad ben Ḥamadūn al-Silmī

الناشر : دار الكتـــب العلميـــة - بيـــروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	224	عدد الصفحات
Size	17* 24 cm	قياس الصفحات
Year	2012 A.D. -1433 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنـــان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠/١١/١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠

ISBN 978-2-7451-7228-0
ISBN 2-7451-7228-X

بسم الله الرحمن الرحيم

خطبة الكتاب

حمداً لمن نحا بنا نحو الرَّشاد والهدى، وألهمنا بالمنطق الفصيح للإعراب عما استكنَّ في الضمير من الكلام، وهدى ورفع من نصب نفسه لعباده وخفضها بالتواضع والخروج عن مألوف العادة، سبحانه من إلٰه مبتدأ قبل الأكوان بلا ابتداء يخبر بأن الخاسر لا ينفعه من العذاب افتداء، لا إلٰه إلا هو نسخ بالشرع الأحمدي ذي البساط الرفيع الأحمدي كل شرع مضى وسبق وهدى إليه مَن شاء بفضله، فحاز السبق، أرسل رسوله محمَّداً المصطفى أفضل خلق الله وأكرم مقتفى بامتثال الأوامر واجتناب النواهي والزواجر، المبعوث بصفات الجمال ونعوت الكمال، العاطف على أمَّته عطف نسق وبيان، المبدّل العسر باليسر في شاهد العيان ﷺ في الماضي والحال والمآل، وعلى آله وصحابته أكرم صحب وآل.

وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاه المحتاج **أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج**: قد طلب مني بعض نجباء الأصحاب ممَّن حاز في كل فن غاية الآداب، وضع حاشية لزبد شرح خالد الأزهري على الآجرومية، ذات الفتوحات الربانيَّة. فأجبت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممَّن يجول هنالك لاعترافي بكمال القصور، سائلاً من الله الصفح عمَّا جرى من الخطأ في هذا المسطور، وسمّيتها بـ«**العقد الجوهري من فتح الحي القيُّوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم**»، مرتّباً غالب منها على بعض متن الخلاصة ليحوز الطالب منها بلا خصاصة، جعلها الله من العمل المقبول، وحلاَّها بحلية القبول وهو المسؤول أن يختم لنا بالحسنى ويجعل مأوانا المقرّ الأسنى.

قوله: (بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) الكلام عليها بحر زاخر خاض في لججه الأوائل والأواخر، فلم يصلوا إلى غايته ولا بلغوا إلى نهايته، ولكن ما لا يمكن كله لا يترك بعضه أو جله، وقد نصّ العلماء على أن من أراد قراءة علم ينبغي له أن يذكر الغرض

المتعلق بها من ذاك العلم، فلنقتصر هنا على فضلها وإعرابها واشتقاقها ومعانيها فنقول:

أما فضلها؛ فلا يمكن حصره وكيف يمكن وقد اشتملت كما قيل على اسم الله العظيم الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سُئل به أعطى، وقد جمعت علوم الأولين والآخرين، فقد أورد أن الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة معاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم، ومعانيه مجموعة في الفاتحة، ومعانيها مجموعة في البسملة، ومعانيها مجموعة في الباء، والمعنى الإشاري لها بِـ كان ما كان، وبِـ يكون ما يكون، إذ هو تعالى أصل الأكوان ومعاني الباء مجموعة في نقطة الباء، لأنها تدلّ على أن الله واحد وهو المعبود بالحق وذاك هو المقصود من الجن والإنس. قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذّاريَات: الآية 56] والروايات في الرُّسل المنزل عليهم الكتب مختلفة.

فقد ورد: أن أبا ذر الغفاري قال: يا رسول الله! كم أنزل الله من الكتب؟ قال: «مائة صحيفة وأربعة كتب: على شيث خمسون صحيفة، وعلى خنوخ وهو إدريس ثلاثون صحيفة، وعلى إبراهيم عشر صحائف، وعلى موسى قبل التوراة عشر صحائف، وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان». ولم يذكر آدم في هذه الرواية. وفي الينابيع: وعلى آدم عشر صحائف، ولم يذكر صحف موسى.

وعن عكرمة: كان الله لا شيء معه فخلق النور ثم خلق منه اللوح والقلم ثم قال للقلم: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: اكتب بسم الله الرحمٰن الرَّحيم، فجعلها الله أماناً لخلقه ما داوموا على قراءتها. وروي: أن أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ: بسم الله الرحمٰن الرحيم، أنا الله لا إلٰه إلا أنا محمد رسولي، من استسلم لقضائي وصبر على بلائي وشكر نعمائي ورضي بقضائي كتبته صدِّيقاً وبعثته مع الصدِّيقين، ومن لم يستسلم لقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر نعمائي ولم يرض بحكمي، فليتخذ إلٰهاً سوائي.

وعنه عليه الصلاة والسلام: «من قرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: الآية 1] ألف مرة دفع الله عنه وجع السن» وقد أصاب بعض الأطباء وجع في أسنانه فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ألف مرَّة فبقي الوجع كما كان فنام فرأى النبي ﷺ فقال: بلغني عنك كذا وكذا، فقال: «نعم هلا قرأتها بالبسملة». فلما استيقظ قرأها بالبسملة فشفاه الله.

وروي أن بعض الصالحين كان يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ كل ليلة مائة مرة فنام فرأى مائتي شاة مقطوعة الرأس فقال: لمن هذه؟ فقالوا: لك، فقال: ما لها مقطوعة الرؤوس؟ فقيل له: أنت تقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ دون بسملة. وروي: أن شيطانين اجتمعا أحدهما سمين والآخر هزيل، فقال السمين للهزيل: ما لك هكذا؟ قال: قريني من الإنس مهما

أكل أو شرب قال: باسم الله، فليس لي معه نصيب، فلذلك أنا كما ترى، فقال السمين: إن قريني بالعكس، فلذلك سمنت.

وعنه عليه السلام: «ما من كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمٰن الرحيم إلا يبعث الله الملائكة يحفُّون عليه بأجنحتهم حتى يبعث الله وليّاً من الأولياء يرفعه، فمن رفع كتاباً من الأرض فيه البسملة رفع الله اسمه في علِّيين وغفر له ولوالديه ببركتها».

وعن ابن مسعود: من أراد أن ينجيه الله من الزبانية التسعة عشرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر: الآية 30] فليقرأ بسم الله الرحمٰن الرحيم، فإن بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم تسعة عشر حرفاً، كل حرف جنة لملك من الزبانية.

وقد وردت أحاديث في طلب البداءة بها؛ فمنها ما رواه الخطيب عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم فهو أقطع» وفي لفظ: «أبتر»، وفي آخر: «أجزم».

ومنها قوله عليه السلام: «أول ما كتب القلم بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم فإذا كتبتم كتاباً فاجعلوها في أوله»، ومنها أنه عليه السلام قال: «من أراد أن يحيا سعيداً ويموت شهيداً فليقل عند ابتداء كل شيء باسم الله». ومنها أنه عليه السلام قال: «من قال بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم في مبدأ قوله دخل الجنة». وقد ورد أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء. وورد أنها من خصائص هذه الأمة.

فإن قلت: كونه من خصائص هذه الأمة ينافي ما قبله من أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء. **قلت**: أجيب عنه بأن المختص بهذه الأمة عدم رفعها، وكانت تنزل على مَن قبلنا، ثم تُرفع ثم تُنزل، أو كونها بهذا اللفظ العربي ولا يرد علينا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾﴾ [النَّمل: الآية 30] حكاية عن سليمان لأنه ترجمة عمَّا في كتابه للقطع بأنه غير عربي والله أعلم.

وأما إعرابها، فالباء: حرف جر مبني وبني على حركة، والأصل في المبني أن يسكن لأن بناءها على السكون يؤدي إلى الابتداء بالساكن، والعرب لا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرِّك، وكانت الحركة خصوص كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر، فمجموع الحرفية والجر علة واحدة ليندفع النقص، وبنحو واو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم لأنها وإن لزمت الحرفية انتفى عنها الجر، وبنحو كاف التشبيه فإنها وإن لزمت الجر لا تلزم الحرفية لقول ابن مالك: واستعمل اسماً نعم يردوا، والقسم وتاؤه فإنهما ملازمان للحرفية والجر، ويجاب بأنهما نائبان من الباء والفرع لا يقوى قوة الأصل.

وترد اللام الجارة لضمير غير المتكلم وحده فهي لازمة للحرفية والجر وبنيت على الفتح.

وأجيب: بأنها فتحت للفرق بين الأحرف الجارة الظاهر والمضمر، واسم: مجرور بالباء، والله: مضاف إليه، والعامل فيه مضاف وهو اسم على مذهب الجمهور من أن العلماء في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المنون، والرَّحمٰن الرَّحيم كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب، أو الأول مخفوض والثاني مرفوع أو منصوب، أو الأول مرفوع والثاني منصوب، أو الأوّل منصوب والثاني مرفوع، فهذه سبعة. فالخفض على التبعة، والرفع على الخبر لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية بفعل محذوف، وكل: مبتدأ، والفعل لا يظهر لقول ابن مالك:

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتدأ أو ناصباً لن يظهرا

وتقديرهم نحو: هو وأمدح إنما هو للفهم وأخفض الثاني على التحية بعد رفع الأول، أو نصبه فممنوع لما فيه من الاتباع بعد القطع وهو لا يجوز، والحاصل أن الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع: خفض الأول مع خفض الثاني أو رفعه أو نصبه، رفع الأول مع الثاني أو نصبه أو خفضه، نصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه، الجائز منها سبع الممنوع منها اثنان، كما علمت، وهذا كله على أن الرَّحمٰن صفة لله، وأما على أنه علم أيضاً فهو عطف بيان عليه، وحينئذٍ فالرَّحيم صفة للرَّحمٰن لا لاسم الجلالة لوجود الفصل، ويجوز فيه الرفع والنصب على ما هي.

واعلم أن حروف الجر لا بد لها مما تتعلق به لأنها لمجرد الربط، فلا تستقل بنفسها وفي الجمل.

وكل حروف الجر بالفعل علقت ... أو اسم كشبه الفعل حيث تنزلا

وظاهره أن حرف الجر وحده وهو المتعلق وهو قول الحق، أو المتعلِّق الجار والمجرور معاً والمتعلَّق به محذوف، وهل يقدر اسماً أو فعلاً مقدماً أو مؤخراً عامّاً أو خاصّاً خلاف، والحق أنه يقدر فعلاً لا اسماً لأن الأصل في العمل للأفعال، ولما فيه من قلة الحذف، وإنه يقدَّر مؤخراً عن الرَّحيم لإفادة الحصر والردّ على المشركين الذين كانوا يبتدئون بأسماء آلهتهم ولا يقدر بعد اسم أو الله أو الرَّحمٰن، لما في الأول من الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع، ولما في الثالث من الفصل بين التابعين.

وأجاز هذا الأخير بعضهم وأنه يقدر خاصاً من مادة ما جعلت للتسمية مبدأ له، فإن كانت للتأليف قدرت أؤلف، أو للأكل آكل، أو للشراب أشرب، والمختار أن الباء

للمصاحبة لا للاستعانة لما في الأول من رعاية التعظيم دون الثاني، لأن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما في قولك: كتبت بالقلم، وفي جعل اسم الله آلة سوء أدب وإن أجيب عنه.

وأما اشتقاق ألفاظهما فقال البصريون: إن الاسم مشتق من السمو وهو العلوّ والارتفاع، لأن الاسم يرفع صاحبه حتى يصير مرفوعاً، فأصله حينئذٍ سمو فخفف بحذف آخره لكثرة الاستعمال: كيَدٍ ودَمٍ وسكن أوله، ثم أتى بهمزة الوصل إلى النطق بالساكن وعوضاً من المحذوف، وإن كانَ في غير محله. وقال الكوفيون: إنه مشتق الوسم[1]. وهي علامة لأنه من علامة على مسماه فأصله حينئذٍ وسم، ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة كعدة لأن أصله وعد فبقيت السين ساكنة، فأتي بهمزة الأصل للابتداء بالساكن وعوضاً من المحذوف ونظمه بعض القرويين فقال:

واشْتَقَّ الاسم من سما البصري ... واشتقه من وسم الكوفي
والمذهب المقدم الجلي ... دليله الأسماء والسمي

فالأول أقوى من جهة التصريف ومتعيِّن من جهة الموافقة لمذهب أهل السنَّة. أما التصريف فإنه أصغر على سمى وجمع على أسماء، والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها، فأصل سمى يسمو لقول ابن مالك:

فعيلاً اجعل الثلاثي إذا ... صغَّرته نحو قذا في قذا

ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء وأدغمت الياء لقول ابن مالك:

أن يسكن السابق من واو ويا ... اتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو فابن مدغما

ثم قلبت الفتحة كسرة[2]، وأما أسماء فأصله اسماً وقلبت الواو همزة لقوله أيضاً فأبدل الهمزة من واو وياء آخر أثر ألف زيد، وأما موافقة أهل السنَّة فإن من قال: إن الاسم مشتق من السموّ يقول: إن الله مسمى بأسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم، وهو مذهب أهل السنَّة وهو الحق، ومن قال: إنه مشتق من السمعة

(1) قوله: مشتق من الوسم إلخ، فيه نسخ، إذ الاستحقاق عند الكوفيين من الأفعال، فالمناسب أن يقول: مشتق من وسم، بمعنى علم بصيغة الماضي فيهما. اهـ. مصححه.

(2) قوله: ثم قلبت الفتحة كسرة: فيه أنه يلزم عليه حينئذ الإخلال بصيغة التصغير المستدل بها على الاسم واوي الأصل، فالصواب حذفه. وحرره اهـ مصححه.

قال: إن الله قبل خلق الخلق لم يكن له اسم، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وبعد فنائهم لا يلقى له اسم وهو مذهب المعتزلة تعالى الله عن قولهم علوّاً كبيراً، وفي اسم لغات ثمان عشرة جمعها من قال:

اسم سمى سماة وسمة سماه ثلثين ثلث المكرمة

وقوله: ثلثهن أي ثلث أول هذه الستة بالحركات الثلاث، والله مشتق من لاه يلوه إذا احتجب، فهو لاه وقيل: من لاه يليه إذا ارتفع وأصله عليهما ألوه وليه عينه ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها فصار لاه كقول ابن مالك:

من واو ويا بتحريك أصل ألفاً أبدل بعد فتح متّصل

فأتى بأل وأدغمت اللام فصار الله، وقيل في اشتقاقه غير ذلك فلا تطيل به. والرَّحمٰن: فعلان صفة مشبهة من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم، لأن رحم بالكسر متعد وهي إنما تصاغ من لازم، فقد قال ابن مالك:

وصوغها من لازم لحاضر

أو بعد تنزيل قولنا رحم منزلة اللازم كقولك: فلا يعطي أي يوجد إلا عطاء. والرحيم: صفة مشبهة ويأتي فيه ما في الرحمٰن، ويحتمل كونه من صيغ المبالغة، لكن خصّ بعضهم كون فعيل من أمثلة المبالغة بما إذا عمل النصب.

وأما معانيها فالاسم لغة: هو اللفظ الدال على معنى ويعم أنواع للكلمة فيطلق على زيد مثلاً أنه اسم، وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم لذلك اللفظ أيضاً.

وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف، وقد يطلق على الذات بعينها والمسمى هو المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه إذا علمت هذا فقد اختلفوا في الاسم هل هو عين المسمى أو غيره؟ الأول قول أهل السنَّة ومنهم الأشعري ومالك، والثاني مذهب المعتزلة والتحقيق أن الخلاف لفظي، وذلك أن الاسم إن أريد به معناه اللغوي فهو غير المسمى قطعاً، وإن أريد بالذات فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى.

قال الإمام الرازي: إنا لم نجد شيئاً يبنى عليه النزاع أن الاسم عين المسمى أو غيره إذا كان الأمر كذلك فلا ينبغي الخوض في ذلك من غير فائدة. والله: علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، الأعلى: على الله تعالى دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى، ففي قولنا: علم على الذات رد على النصارى القائلين بأن الله صفة، وتلك الصفة قامت بعيسى ابن مريم، وهذا باطل لأنه لو كان صفة واتصف بصفات المعاني المعنوية وهو تعالى موصوف بهما والصفة لا توصف بالصفة، فدل على أنه ذات،

وفي قولنا: الواجب الوجود ردّ على الدهرية القائلين: إن هم إلا أرحام تدفع وأرض تبلغ وما يهلكنا إلا الدهر، وقد كان أبو حنيفة رضي الله عنه يرد عليهم فاقتحموا عليه داره وأرادوا قتله فقال: اسمعوا مني وافعلوا ما بدا لكم، فقال لهم: أرأيتم سفينة في البحر ولا رئيس لها أيمكن سيرها وسلامتها؟ قالوا: لا. قال: فكيف هذه الدنيا على طولها وعرضها كلها واتساعها وكثرة الخلائق بلا صانع؟ فأذعنوا له.

وفي قولنا: المستحق لجميع المحامد رد على المعتزلة الذين أثبتوا الصفات المعنوية السبعة التي هي: قادر، ومريد، وعالِم، وحي، وسميع، وبصير، ومتكلِّم.

ونفوا صفات المعاني التي هي: القدرة، والإرادة، والعلم، والحياة، والسمع، والبصر، والكلام. وقالوا: قادر بدون قدرة. وفي قولنا دلالة جامعة لمعاني أسماء الله الحسنى إشارة إلى اسم الله العظيم الأعظم، إذا دُعيَ به أجاب، وإذا سئل به أعطى، فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفاً لغيره، وهو عربي لا معرب لأن العجمة لا تثبت إلا بدليل ولا دليل عليها. وله خصائص:

منها: أنه لم يسم به غيره تعالى، قال عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريَم: الآية 65] ويذكر أن بعضهم ولد له ولد فأراد أن يسميه باسم الجلالة، فنزلت نار من السماء فأحرقته قبل سابع ولادته، وقيل ابتلعته الأرض.

ومنها: أنه إذا حذف منه حرفٌ بقي ما يدل على المعنى المراد. ومنها: أنه لا يصح الدخول في الإسلام إلا به على مذهب الجمهور، وقد تكرر في القرآن ألفي مرة وخمسمائة وستين مرة.

وأما الرَّحمٰن الرَّحيم فهما صفتان للمبالغة كما مر، والرحمة في الأصل رقّة في القلب والعطاف، وهي بهذا المعنى محال في حق مولانا جلَّ وعزَّ لأنها تقتضي الحدوث فتحمل على لازمها وهو إرادة الإنعام أو إيصاله للعبد بالفعل على خلاف بين الأشعري والباقلاني، فعلى الأول يكونان صفتي ذات وهي قديمة، وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة، والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل أن صفة الذات هي التي لا يجوز الجمع بينها وبين الوصف بضدها كالعلم والجهل، وصفة الفعل هي التي يجوز الوصف بها وبضدها معاً كالرحمة والغضب. وقدَّم الرَّحمٰن على الرَّحيم لأنه أبلغ إما لاختصاصه بالله تعالى ولا فرق بين كونه معروفاً أو منكراً خلافاً لتفصيل ابن السبكي.

وأما قول بني حنيفة في حق مسلمة رحمٰن اليمامة وقول شاعرهم:

وأنت غوث الورى لا زلت رحمانا

فمن نعتهم في كفرهم، وإما لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطّع، فالرحمٰن يعم المؤمن والكافر، والرحيم خاص بالمؤمن، ولذا يقال: يا رحمٰن الدنيا والآخرة ويا رحيم الآخرة والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير إلى مولاه الغني، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري. . . . . .

قول الأزهري: **(يقول)**: أصله كينصر نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها لقول ابن مالك:

لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن

وفعل ذلك ليوافق المضارع الماضي، وتقول استثقلت الضمة على الواو فنقلت لما قبلها وبقيت الواو ساكنة، ويقال محل الاستثقال ما لم يكن قبلها ساكن، وإلا فلا استثقال مردود بأن نفي الاستثقال بذلك في الأسماء فقط لخفتها، كدلوٍ وظبيٍ، وأما في الأفعال فالثقل حاصل.

قوله: **(العبد)**: فاعل بقوله، والمراد به الإيجاد حراً كان أو عبداً وهو المقصود بقول الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾﴾ [مريم: الآية 93] وإن كان العبد له إطلاقات. وقوله: **(الفقير)** نعت له يحتمل أن يكون صفة مشبهة أي الدائم الفقر، ويحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي الكثير الفقر، والمراد به المحتاج. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [فاطر: الآية 15]. قوله: **(إلى مولاه)** أي سيده ومالكه وناصره وخالقه، إذ هو الملك الحقيقي وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منعاً من ظهورها التعذر.

وقوله: **(الغني)** بالجر بدل من الضمير أو عطف بيان، ولا يصح أن يكون نعتاً لمولاه كما قيل، ويكون المعنى أن الله غني عن كل ما سواه لأن مقصود الأزهري أنه فقير إلى الله غني به عما سواه، ويدل عليه قوله: به. ولو كان ذلك هو المقصود لحذف به، اللهم إلا إذا قلنا: معني به بنفسه فيصح ذلك ويحتمل رفعه نعتاً للعبد.

وقوله: **(خالد)** بدل من العبد أو عطف بيان عليه، لأن الأصل يقول خالد العبد الفقير إلخ. فقدم النعت على المنعوت، والقاعدة أن نعت المعرفة إن تقدم عليها انتصب على الحال.

وقوله: **(ابن عبد الله)** نعت خالد أو خبر لمحذوف كأنه قيل: من خالد؟ قال: هو ابن أبي عبد الله. وقوله: **(ابن أبي بكر)** بالجر نعت لعبد الله ويصبح رفعه خبر لمحذوف.

قوله: **(الأزهري)** بالرفع نعت خالد، ويجوز جره على أنه لعبد الله أو لأبي بكر بناء على

عامله الله بلطفه الخفي، وأجراه على عوائد بره الخفي. الحمد لله رافع مقام. . . . . .

أنهما كانا أزهريين أيضاً، وهو نسبة للجامع الأزهر بمصر لأنه كان مستقراً فيه، وكان شافعي المذهب، والأزهر هو أول مسجد وضع للناس بالقاهرة وفيه من البركة ما لا يخفى. وقوله: **(عامله الله إلخ)** أي قابله، ثم إن هذه الجملة والتي بعدها خبر إن في اللفظ، والمقصود بهما إنشاء الدعاء والمفاعلة ليست على بابها واللطف والتوفيق وخلق القدرة على الطاعة.

وقوله: **(الخفي)** بالخاء المعجمة أي الظاهر، وهو من أسماء الأضداد يستعمل في الظهور وفي الخفاء.

وقوله: **(وأجراه على عوائد بره الخفي)** المراد بالإجراء الدوام أي وأدام الله عوائد بره جمع عائد بمعنى الصلة والمعروف، وتكون الإضافة بيانية تقديره العوائد التي هي بره وإحسانه، والخفي بخاء مهملة نعت بره الواسع الكثير.

وقوله: **(الحمد لله)** الكلام في تعريف الحمد لغة واصطلاحاً مذكور في غير ما كتاب، فلا نطيل به. ثم قيل في أل إنها للاستغراق بمعنى إن كل حمد ثابت لله تعالى لا فرق بين كونه قديماً أو حادثاً، فالأول وصفه والثاني خلقه، وقيل: إنها للعهد وهو الذي بيَّنه أبو العباس المرسي لمّا سأله ابن النحاس عن أل التي في الحمد لله؟ فقال: للعهد، فقال: يا سيدي وأي معهود تقدم؟ فقال: حمد الله نفسه بنفسه في أزله لما علم عجز خلقه عن حمده فقال: الحمد لله، فكأنه قال: يا عبادي احمدوني بالحمد الذي حمدت به نفسي في أزلي، فقال ابن النحاس: أشهد بالله يا سيدي أنها عهدية، وقد وردت أحاديث في طلب البداية بالحمد، منها قوله عليه السلام: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أبتر أو أقطع أو أجذم». وما يقال إن حديث الحمد له يخالف حديث البسملة السابق، لأن الابتداء بأحدهما يفوت بالابتداء بالآخرة. أجيب عنها بأجوبة، منها: أنَّا نحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي وهو الذي لم يتقدم عليه غيره، وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي وهو الذي تقدم عليه غيره، وتقدم على المقصود بالذات والقرآن مبين لذلك.

وقوله: **(رافع)** بالرفع خبر المحذوف أو بالنصب مفعول بمحذوف، ولا يصح جره نعتاً له، لأن اسم الجلالة معرفة، ورافع وصف وإضافته لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وفي الألفية:

وإن يشابه المضاف بفعل ... وصفا فعن تنكيره لا يعزل

وقوله: **(مقام)** قيل هو مجرور بإضافة رافع إليه، ولا يصح نصبه على أنه مفعول برافع مع تنوين رافع، لأن رافع اسم فاعل بمعنى الماضي، واسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي لا يعمل لقول الألفية:

إن كانت عن مضيه بمعزل

المنتصبين لنفع العبيد، الخافضين جناحهم للمستفيد، الجازمين بأن تسهيل النحو إلى

قلت: الصواب أن معنى رافع دائم الرفع، فهو صفة مشبهة مفيد للثبوت فيصبح نصبه لمقام على التشبيه بالمفعول به والمقام حسي ومعنوي، فالحسي رفع الدرجات في الآخرة، والمعنوي المكانة عند الله تعالى.

وقوله: **(المنتصبين)** صفة لمحذوف تقديره العلماء المنتصبين أي الذين نصبوا أنفسهم سواء كانوا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين، وليس المراد بالانتصاب خصوص القيام.

وقوله: **(الخافضين)** هذا وصف ثان أي العلماء المتذلِّلين والخافضين جناحهم أي الملينين جانبهم للطالبين، لأن المتعلم لا يحصل نفعه إلا إذا كان العالم لين الجانب متواضعاً.

وقوله: **(للمستفيد)** أي لطالب الإفادة إشارة إلى أنه لا ينبغي للعالم أن يلين جانبه إلا لمن يريد الاستفادة، وأما من يريد التعنُّت والتنكير فلا يلين جانبه له زجراً لأمثاله. قوله: **(الجازمين)** وصف ثالث أي القاطعين.

وقوله: **(بأن تسهيل النحو)** من إضافة المصدر إلى فاعله لأن النحو مسهل، وفي قوله هنا النحو مع قوله رافع والمنتصبين والخافضين والجازمين براعة الاستهلال، وهي أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يشعر بمقصوده إشارة إلى أنه سيتكلم على علم النحو المتضمن للرفع والنصب والخفض والجزم، ثم إن النحو لغة له معان منها المثل والحجة والقصد، واصطلاحاً حدّه على أن علم التصريف غير داخل فيه، لأن المصنف لم يدخله ولم يتكلم عليه، فهو عَلم يعرف به أحوال الكلمة العربية إعراباً وبناء، والحدُّ هو أحد المبادئ العشرة، ومنها الواضع المشهور أن أول من وضعه سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك أن أبا الأسود الدؤلي قالت له ابنته: ما أشد الحرِ وجرت الحر، فظن أنها تستفهمه فقال: شهرنا حر[1]، فقالت: يا أبت إنما أردت الإخبار والتعجب، وكان حقها أن تقول: ما أشدَّ الحر بفتح أشد فعل التعجب ونصب الحر على أنه مفعوله، فدخل على علي وقال: يا أمير المؤمنين خالطت لغة غير العرب لغتهم، وأخاف أن تضمحل لغة العرب فضع لنا علماً. وقال: وما ذاك؟ فأخبره بخبر ابنته فقال له: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف، فالاسم كذا إلخ. وانح على هذا النحو ومنها فضله، وقد وردت به أحاديث منها قوله عليه الصلاة والسلام: «أعربوا الكلام كي تعربوا القرآن». وقد قال عمر رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة. ومر عمر بقوم وقد أخطأوا في الرمي فقال: سووا رسيكم، فقالوا: نحن متعلمين بالياء، فقال: لحنكم على أشد من سوء رميكم. سمعت رسول الله ﷺ يقول:

---

(1) قوله: شهرنا حر: كذا بالأصل، وكان المناسب لجواب الاستفهام طبقاً لعلته أن يقول لها: شهر كذا مثلاً أو شهرنا هذا فتأمل. اهـ مصححه.

العلوم من الله من غير شك ولا ترديد، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد المعرب باللسان. . . . .

«رحم الله امرءاً أصلح من لسانه». وقال مالك: لو صرت من العلوم في غاية، ومن الفهم في نهاية فإن ذلك يرجع لأصلين: كتاب الله وسنَّة رسول الله، ولا سبيل إليهما إلا بمعرفة اللسان العربي.

وقوله: **(ولا ترديد)** المراد به التردد، لأن الترديد فعل الفاعل وليس بمراد، وليس عطفه على ما قبله عطف تفسير كما قيل، لأن شرطه أن يكون الثاني أظهر من الأول كقولك: عسجد أي ذهب، وهذا ليس كذلك، والأولى أنه من عطف العام على الخاص إذ الشك ما استوى طرفاه، والتردد يشمل ذلك والظن والوهم.

وقوله: **(الصلاة والسلام)** إنما أتى بهما بعدما ذكر، لأن النبي عليه الصلاة والسلام هو الواسطة العظمى وشكر الوسائط واجب وامتثالاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «من صلى عليَّ في كتاب لم تزل الملائكة تصلِّي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب». وقد علم أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين دعاء؛ والجملة خبرية لفظاً قصد بها إنشاء الدعاء وهما واجبان مرة في العمر.

وقوله: **(على سيِّدنا)** متعلِّق بمحذوف خبر الصلاة والسلام والسيد: الحليم الكريم ويطلق على المالك، وفي كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى، وفي المسألة أقوال ثلاثة: جواز إطلاقه على الله تعالى وعلى غيره وهو المشهور الذي يدل عليه الكتاب والسنَّة. الثاني: أنه يمتنع إطلاقه على الله تعالى. الثالث: عكسه ويدل له ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قيل له: يا سيد، فقال: «السيِّد هو الله تعالى».

وقوله: **(محمد)** بدلاً أو عطف بيان لا نعت، لأن العلم ينعت ولا ينعت به، وهو علم على نبينا ﷺ سماه بذلك جده عبد المطلب في سابع ولادته لرؤية رآها، وهي أن عموداً من نور خرج من ظهره فانتشر طرفه بالمشرق وطرفه بالمغرب وطرفه بالسماء وطرفه في الأرض، ثم عاد شجرة خضراء، فأولوا له ذلك بولد يكون له يحمده أهل السماء وأهل الأرض، فكان الأمر كذلك فهو في الأرض محمد وفي السماء أحمد وفي الجنة القاسم، وفي جواز التسمية باسمه والتكنية بكنيته وامتناعهما وجواز التسمية دون الكنية أقوال.

وقوله: **(المعرب)** أي المبين نعت محمد لا سيدنا لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بالبدل أو عطف البيان، والإعراب لغة يطلق على البيان كما يأتي.

وقوله: **(باللسان)** يحتمل أن يراد به الجارحة فيكون معنى وصفه بالفصاحة خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق، ويحتمل أن يراد به الألفاظ من باب إطلاق المحلى على الحالي فيه فتكون الفصاحة على بابها.

الفصيح عما في ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد، وعلى آله وأصحابه أولي الفصاحة. . . . .

وقوله: **(عما في ضميره)** وخاطره والإضافة للعموم أي جميع ما في قلبه.

وقوله: **(من غير غرابة إلخ)** متعلق بالمعرب، والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال كقوله: ما لكم تكأكأتم عليَّ كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا، أي ما لكم اجتمعتم عليَّ كاجتماعكم على صاحب جنون تفرّقوا، والتنافر كون الكلمة ثقيلة على اللسان والنطق بها عسير، ثم هو إما في الحروف وإما في الكلمات، فأما الذي في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان نحو: مستشزرات بمعنى مرتفعات، وأما الذي في الكلمة فكونها ثقيلة مع عسر النطق بها كقوله:

وقبر حرب بمكان قفر   وليس قرب قبر حرب قبر

والتعقيد كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة كقوله:

وما مثله في الناس إلا مملكاً   أبو أمة حي أبو يقاربه

وقول الأزهري: (وعلى آله) أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبي ﷺ لقوله عليه السلام: «إياكم والصلاة البتراء» قالوا: وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله؟ قال: «أن تصلُّوا عليَّ دون آلي» والمراد بالآل هنا أتقياء أمته لا من تحرم عليهم الزكاة، لأن المشهور أن المقام إذا كان مقام الدعاء كما هنا فالأولى حمله على العموم، لأن الدعاء مهما كان أعم كان للإجابة أقرب. وقال سيبويه: أصله أهل. وقال الكسائي: أصله أول، ويدل لكل منهما التصغير، فقد صغّر على أهيل وأويل والكلام فيه معلوم.

وقوله: **(أصحابه)** جمع صحب بكسر الحاء كفرح مخفف صاحب، وليس جمعاً لصاحب بألف بعد الصاد. وقيل: تخفيفه إذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمعاً لصحب بسكون الحاء، لأن فعلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل، فإنه يجمع على أفعال نحو: ثوب وأثواب وبيت والصحابي كل من اجتمع بالنبي ﷺ مؤمناً به سواء رآه أو لم يره ليدخل ابن أم مكتوم الأعمى الذي نزل فيه قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عَبَسَ: الآيتان 1، 2] ولا بد من زيادة: ومات على ذلك. قوله: **(إلخ)** بمعنى أصحاب نعت لما قبله مخفوض بالياء لأنه من جملة ما ألحق بجمع المذكر السالم وفي الألفية:

أولوو عالمون عليونا

والفصاحة: إما في المفرد أو في كلام أو في المتكلم، ففصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، فالتنافر والغرابة قد تقدم معناهما، ومخالفة القياس اللغوي أن تكون الكلمة على خلاف أمثالها، وخلاف ما ثبت عن الواضع كالأجلل في قوله:

الحمد لله العلي الأجلل

والبلاغة والتجويد. **وبعد**: فهذا شرح. . . . .

القياس الأجل بالإدغام. وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات ومن التعقيد، فمن ضعف التأليف الإضمار قبل الذكر نحو: ضرب غلامه رجلاً برفع غلام فاعل ونصب رجل مفعول، والتنافر والتعقيد تقدما. وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح.

والبلاغة: في الكلام والمتكلم فقط، ففي الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحة مفرداته والحال هو الأمر الداعي للمتكلم مثاله: إذا كان المخاطب خالي الذهن فمطابقة الحال أن تلقي له الكلام من غير تأكيد كقولك: زيد قائم، وإن كان شاكّاً فمطابقة الحال حسن التأكيد بأن تقول: إن زيداً قائم، وإن كان منكراً فيجب التأكيد بحسب الإنكار، فكلما زاد الإنكار زيد في التوكيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ [يس: الآية 14] فالتأكيد أولاً بإن والجملة الاسمية، فلما بالغوا في الإنكار بقولهم: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾ [يس: الآية 15] زيد التأكيد باللام، فقال الله تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ [يس: الآية 16] فأكد بالقسم المشار له بربّنا بعلم واللام واسمية الجملة، وفي المتكلم ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ.

(والتجويد) بالواو بمعنى الذين جوّدوا الحروف في المقال، وفي نسخة: والتجريد بالراء أي الذين تجردوا عن النقائص والمناسب كما قيل نسخة الواو.

وقوله: **(وبعد)** هي من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تقطع عنها لفظاً لا معنى فتبنى على الضم وعلّة بنائها شبهاً بحروف الجواب كنعم وبلى في الاستغناء بها عما بعدها مع ما انضم إليها من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وهذا أولى ما علّل به بناؤها، وبنيت على حركة لتعذُّر السكون، وكانت خصوص ضمة لأنها حركة لا تعطى لها حالة الإعراب، لأنها في الإعراب إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية وتكون ظرف زمان كقولك: جئت بعد عمرو، وظرف مكان نحو: دار زيد بعد دار عمرو، ويحتمل أن تكون في كلام الأزهري ظرف زمان بأن يكون المعنى وبعد الزمان الذي ذكرت فيه ما مر؛ فهذا إلخ. ويحتمل أن تكون ظرف مكان أي: وبعد المكان الذي كتب فيه كذا فهذا إلخ. والفاء بعدها زائدة على توهم إما إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها، وقيل: الأصل أما بعد فحذفت أما وعوض منها الواو، وأما هذه مجردة عن معنى التفصيل. قوله: **(فهذا شرح)** الإشارة إلى ما في الذهن سواء كان وضع الخطبة سابقاً على الشرح أو متأخر، لأن المشار إليه هو المعاني لأنها المقصودة بالذات ولا يخفى أن المعاني أمور ذهنية لا خارجية.

فإن قلت: أسماء الإشارة لا يشار بها إلا المشاهد محسوس بحاسة البصر والأمور الذهنية ليست كذلك. **قلت**: لما كانت هذه المعاني مستحضرة في الذهن استحضاراً تاماً نزّلها منزلة المحسوس، قاله بعض المحققين والشرّاح ألفاظ مرتبة ترتيباً خاصاً باعتبار دلالتها على معان مخصوصة.

لطيف لألفاظ الآجرومية في أصول علم العربية. ينتفع به المبتدئ إن شاء الله تعالى، ولا

وقوله: (**لطيف**) أي صغير الجرم كثير المعاني، وهو كما قال رحمه الله لأنه يأتي بلفظ موجز يستفاد منه معاني كثيرة كما يأتي.

وقوله: (**الألفاظ الآجرومية**) متعلق بمحذوف صفة شرح، واللام بمعنى على، أي موضع على ألفاظ الآجرومية لا يتعلق بشرح، لأنه وإن كان مصدراً في الأصل، فلا ينحل الآن لأن الفعل وإضافة الألفاظ إلى الآجرومية إما من إضافة الاسم إلى المسمى أي: الألفاظ المسماة بالآجرومية، أو أنها للبيان أي الألفاظ التي هي الآجرومية، وعلى كل يلزم من شرح الألفاظ شرح المعاني، والآجرومية منسوبة لمؤلفها ابن آجروم، لأنه إذا نسب للمركَّب الإضافي المبدوء بأب أو ابن كما هنا يحذف صدره وينسب إلى عجزه، ففي الألفية:

وانسب لصدر جملة وصدر ما ركِّب مزجاً ولثان تمَّما
إضافة مبدوءة بابن أو أب

ومؤلفها هو الإمام أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، المعروف بابن آجروم بهمزة ممدودة وضم الجيم، ووجد بخط المؤلف آجروم بهمزة غير ممدودة، ومعنى آجروم بلغة البربر الفقير الصوفي، وكان إماماً جليلاً حافظاً متقناً صالحاً، ويدلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة، فيحصل له النفع في أقرب مدة، وكيف لا وقد ألّفهما تجاه الكعبة الشريفة.

له تآليف وأشياخ منهم: أبو حيان ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة بمدينة فاس في السنة التي توفي فيها ابن مالك، وتوفي يوم الاثنين بعد الزوال لعشرة بقيت من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في السنة التي ولد فيها ابن عرفة، فعمره إحدى وخمسون سنة، ودفن بباب الجيزيين، ويعرف الآن بباب الحمراء بفاس، وكان كثيراً ما يتبع الكوفيين في التعبير كقوله بالخفض، وفيما زاده على البصريين ككيفما، فإنها لا تجزم إلا عندهم كان الله للجميع.

وقوله: (**في أصول علم العربية**) متعلق بمحذوف حال من ألفاظ الآجرومية، أي حال كون الألفاظ موضوعة في أصول علم العربية، وليس المراد بأنه ذكر في هذه المقدمة جميع أصول علم العربية، لأن ذلك لا يمكن هنا لصغر هذه المقدمة جداً، بل المراد في جنس الأصول والجنس يصدق بالقليل والكثير وفروع علم العربية تابعة لأصولها.

وقوله: (**ينتفع به المبتدئ إلخ**) اعلم أن المبتدئ هو من شرع في الفن ولم يستقل بتصوير المسائل والمتوسط من أحاط بجملة من الفن، واستقل بتصوير المسائل، ولم يقدر على إقامة الدليل والمنهي من أحاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدر على إقامة الدليل، ولما كان نفع هذا الشرح للمبتدئ أعم لأنه ينقله من الجهل إلى العلم خصَّه به، وإلا فهو نافع لغيره أيضاً، ولذا قال: ولا يحتاج إليه المنتهي، ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي، ويحتمل أنه قال ذلك هضماً لنفسه، وإلا فالمنتهي قد يحتاج إليه إما بتذكُّر مسألة أو مراجعة أو

يحتاج إليه المنتهي. عملته للصغار في الفن والأطفال لا للممارسين للعلم من فحول الرجال، حملني عليه شيخ الوقت والطريقة ومعدن السلوك والحقيقة، سيدي ومولاي العارف بربّه العلي، سيدي الشيخ عباس الأزهري، نفعني الله ببركاته. . . . .

استفادة فائدة لم تكن في غيره من الكتب المطولات، لأنه قد يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر، ولم يذكر المتوسط لأنه منتهٍ بالنسبة لما أتقنه مبتدٍ بالنسبة لما لم يتقنه، فهو داخل فيهما، وعلق ذلك على مشيئة الله تبرُّكاً وامتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الكهف: الآية 23].

وقوله: **(عملته)** أي وضعته وألفته. وقوله: **(للصغار في الفن)** جمع صغير، والمراد به المبتدئ لا فرق بين كونه صغيراً في السن أو كبيراً، ولذلك زاد في الفن وعطف الأطفال عليه من عطف الخاص على العام نكتتان غالب من يقرأ هذه المقدمة هم الأطفال، وقيل: من عطف المرادف.

وقوله: **(لا للممارسين)** جمع ممارس، اسم فاعل من مارس إذ تكرّر وتردّد على العمل. وقوله: **(للعلم)** أل للعهد والمعهود علم النحو، وأظهر في موضع الإضمار زيادة في البيان.

وقوله: **(فحول الرجال)** فحول جمع فحل وهو من الإبل المعدّ للضراب، والعرب لا تعد للضراب إلا الجيد الأصيل، وكنى به هنا عن كبير الهمة وإضافة فحول الرجال من إضافة المشبه للمشبه به، والأصل الرجال الذي هو كالفحول.

وقوله: **(حملني عليه)** أي كان السبب الحامل على وضع هذا الشرح بحاله ومقامه. وقوله: **(شيخ الوقت)** أي المعظم في الوقت لتلقِّيه الأسرار عن ربه، المتصرِّف ظاهراً وباطناً.

وقوله: **(والطريقة)** مراده بها طريق السادة الصوفية. وقوله: **(ومعدن السلوك)** المراد بالمعدن هنا الطريق، والسلوك مصدر سلك أي وطريق السلوك التي توصل المريد إلى الله تعالى.

وقوله: **(والحقيقة)** هي أن يودعه الله نوراً يستوي عنده الظاهر والباطن والحاضر والغائب، وإنما قال: حملني عليه إلخ، إشارة إلى أن الله تعالى إنما فتح عليه بسبب صحة هذا الولي، وكذلك غالب من يشار إليهم من علماء الظاهر إنما حصل نفعهم والنفع بهم بسبب صحبة ولي من علماء الباطن، كابن النحاس بسبب أبي العباس المرسي، وكعز الدين ابن عبد السلام بصحبة أبي الحسن الشاذلي.

وقوله: **(العارف بربّه)** أي بالكشف والعيان لا بالدليل والبرهان، وإلا فلا خصوصية له بذلك.

وأعاد عليَّ وعلى المسلمين من صالح دعواته، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

وقوله: **(وأعاد عليَّ)** ضمن أعاد معنى أفاض، فلذلك عداه بعليَّ وقدم نفسه تبعاً لقوله تعالى: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ﴾ [نُوح: الآية 28].

وقوله: **(من صالح دعواته)** من إضافة الصفة للموصوف أي من دعواته الصالحة.

وقوله: **(إنه)** يصح فتح الهمزة على تقدير لام العلة ويصح كسرها على الاستئناف، كأنه قيل له: جعلت سؤالك مقصوراً عليه تعالى، فأجاب: إنه جدير حقيقي، ثم كان ينبغي للأزهري أن يأتي بعد جدير بالبسملة ويكتبها بالحمرة ليفيد أن المصنف ابتدأ بها.

فإن قلت: من أين لك أن المصنف ابتدأ بها؟ **قلت:** ذكر ذلك غير واحد وحاشا المصنف من عدم ذكرها وحذف المصنف الخطبة اختصاراً واكتفاء بالبسملة والله أعلم.

بداية الآجرومية

بِدَايَة الآجرومِيّة

(الكلام): في اصطلاح النحويين..........................

(الكلام) بدأ بالكلام[1] على الكلمة لأن به يقع التفاهم والتخاطب، فهو المقصود بالذات وبه يجاب عن قول بعضهم كان من حقه أن يتكلم عن الكلمة ثم يعرف الكلام لأنها مفردة وهو مركب، ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب، ثم إن الكلام لغة عبارة عن القول، أو ما كان مستكفياً به، وفي عرف النحاة هو ما أشار إليه المؤلف وهو مشتق من الكلام بكسر الكاف وهي الجراحات ومن إطلاق الكلام على قوله:

ما لعينك لا تنام ... كأن جفونها فيها الكلام[2]

ووجه اشتقاقه منه ظاهر، لأن الجراحات تؤثر في الجسد، والكلام يؤثر في النفس، فإن كان حسناً أثّر سروراً، وإن كان قبيحاً أثّر حزناً، بل تأثير الكلام أقوى لأن الجرح ممكن برؤه، وأثر الكلام لا يمكن برؤه، ولذا قيل:

جِرَاحَات السِّنَان لها التِئَامُ ... ولاَ يَلْتَامَ مَا جَرَحَ اللِّسانُ

والكلام: بضم الكاف الأرض الصلبة التي لا تنبت شيئاً. قول الزهري: **(في اصطلاح النحويين)** متعلق بمحذوف حال من الكلام الواقع مبتدأ في الحالة الراهنة. **فإن قلت**: فيه إتيان الحال عن المبتدأ ومذهب الجمهور أنه لا يجوز. **قلت**: المبتدأ في الحقيقة مضاف محذوف تقديره تفسير الكلام، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، غايته أن فيه إتيان الحال من المضاف إليه وهو جائز، مع وجود المسوغ هنا موجود، وفي الألفية:

ولا تجز حالاً من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أي في الحال والمضاف هنا هو تفسير المقدر وهو يقتضي العمل في الحال، لأنه مصدر

---

(1) قول المحشي: بدأ الكلام إلخ: لأنه هو المقصود بالذات وغيره مقصود باعتبارين مختلفين، فبالنظر إلى الكلمة مقصود بالذات وهي تبع تقدم عليها، وبالنظر إلى الإعراب مقصود بالتبعية، وبعضهم قدَّم الكلمة لأنها جزؤه والجزء سابق على الكل فناسبه تقديمه وضعاً.

(2) قوله: ما لعينك إلخ: كذا بالأصل وهو غير موافق للوزن، ولعل فيه سقطاً تقديره: سهرت فما لعينك إلخ، فحرر هـ مصححه.

و(**هُوَ اللَّفْظُ**) أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أوّلها الألف وآخرها الياء.

(**المُرَكَّبُ**) وهو الذي تركَّب من كلمتين فصاعداً.

على حد قوله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المَائدة: الآية 105]. وأشار بقوله: في اصطلاح إلخ، إلى أن أل في الكلام إما أن تكون خلفاً عن مضاف إليه أو للعهد الذهني، فالأصل على الاحتمال الأول كلامنا، أي معشر النحويين أو كلام النحاة والمصنف منهم، ثم حذف المضاف إليه وعوض منه أل، وعلى الثاني الكلام المعهود في الأذهان وهو كلام النحويين. قال بعض: فيكون كلام العجم خارجاً عن أل التي في الكلام، ويكون الحد إنما هو لكلام العرب ويفسر الوضع حينئذ بالقصد كما يأتي، وقيل: إن للحقيقة بناء على ما هو المختار عند المناطقة من أن أل الداخلة على المحدود هي للحقيقة، والاصطلاح لغة مطلق الاتفاق، وفي الاصطلاح: اتفاق طائفة معهودة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه.

(**هُوَ اللفظ**) في الأصل مصدر لقولك: لفظت الرحا الدقيق إذا رمته والمراد به اسم المفعول أي الملفوظ به كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمَان: الآية 11] أي مخلوقه.

فإن قلت: إطلاق اللفظ وإرادة الملفوظ به مجاز وهو مما تصان التعاريف عنه.

قلت: صار اللفظ حقيقة عرفية بحيث إذا أطلق لا ينصرف إلا إلى الملفوظ به، ثم قول المصنف هو مبتدأ ثان خبره اللفظ وما بعده، والمراد: قصر الكلام(1) في اصطلاح النحويين على اللفظ لا قصر اللفظ على الكلام لأنه يقال: للكلام لفظ وللكلمة لفظ.

وقوله: (**أي الصوت**) للصوت لغة ما يسمع اعتمد على بعض حروف المعجم أو لم يعتمد عليه كغالب أصوات الحيوانات، ثم اختلفوا فقيل: اللفظ لا يطلق إلا على الصوت مطلقاً المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهو الذي في الأزهري تبعاً للبيضاوي، وقيل: اللفظ الصوت مطلقاً المشتمل على بعض الحروف أم لا.

وقوله: (**التي أولها الألف وآخرها الياء**) كون الألف أولاً والياء آخراً اتفق عليه المغاربة والمشارقة، كما اتفقوا على ترتيبها إلى الزاي، واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك.

(**المركب**) قول الأزهري: (**من كلمتين**) الكلمتان إما ملفوظ بهما كقام زيد، أو مقدر أحدهما كما في قم واستقم.

وقوله: (**فصاعداً**) حال من محذوف مع عامله تقديره فذهب، أي المركّب صاعداً أي

---

(1) قول المحشي: والمراد قصر الكلام إلخ: كما يقيده تعريب الجزابي والإتيان به تأكيد لذلك، وهذا بقطع النظر عن وصفه بما بعده، وأجاز الأمران بناء على وصفه قبل الإخبار.

(المُفِيدُ) بإسناد فائدة يحسن سكوت المتكلِّم عليها بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر.

(بالْوَضْعِ) العربي وهو جعل اللفظ دليلاً على المعنى. . . . .

أكثر من كلمتين كذا قال، وانظر على أي شيء معطوف هذا الفعل المقدر[1]. ثم إن التركيب ضم كلمة فأكثر إلى أخرى، وأنواعه ثلاثة: مركب إضافي ومزجي وإسنادي، فالأول كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة التنوين في كون كل من التنوين والمضاف إليه يدل على انفصال الكلمة كقولك: غلام زيد، والثاني كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة تاء التأنيث في كون آخر الكلمة التي قبلها يجب فتحه إذا لم يكن ياء كبعلبك، فإن كان ياء فإنها تسكن نحو: معد يكرب. والثالث كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. **(المفيد)** قول الأزهري: **(بإسناد)** باؤه إما للسببية وإما للآلة.

وقوله: **(فائدة يحسن إلخ)**: **فإن قلت**: هذه الزيادة لا بد منها لإخراج نحو: غلام زيد، فإنه يستفاد منه أن لزيد غلاماً فهو لفظ مركب مفيد، لكن تلك الفائدة لا يحسن السكوت عليها، ثم إن لم تكن مرادة للمصنف فتعريفه فاسد، وإن كانت مرادة له فلا بدّ من قرينة ولا قرينة هنا. **قلت**: بل هي مرادة له، ولكنه اتكل في القرينة على ظهور المعنى، أو تقول: منها أطلق المركب لا ينصرف عندهم إلا لما قال.

وقوله: **(يحسن سكوت المتكلم إلخ)** وقيل السامع، وقيل هما، وإلى الأقوال الثلاثة أشار من قال:

وقصدنا سكوت من تكلَّما وقيل سابيع وقيل بل هما

وخصَّ الأزهري السكوت بالمتكلِّم، وإن كان يحسن من السامع أيضاً في الظاهر تبعاً للقول الأول، ووجهه أن السامع ليس بمتكلم حتى يحسن السكوت منه.

وقوله: **(منتظراً)** أي انتظاراً تاماً بأن أخذ الفعل فاعله، والمبتدأ خبره احترازاً من انتظار المفعول والحال في بعض المواضع، فلا يضر لأنه ناقص، وكذلك انتظار فهم المعنى بعد ذكر الجملة. **(بالوضع)** قول الأزهري العربي أن المنسوب لواضع لغة العرب، وسيأتي الكلام فيه بعد.

وقوله: **(وهو جعل اللفظ إلخ)** هذا تفسير الواضع اللفظي اللفظي عربياً أو غيره، ولو أراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال: هو تعين واضع لغة العرب اللفظ لدلالته على المعنى، وذلك كوضع زيد ليدل به على الذات.

---

(1) قوله: وانظر على أي شيء إلخ: فالظاهر أنه معطوف على تركيب أيِّ تركيب فذهب إلخ، فتأمل اهـ مصححه.

كما قال بعضهم. قال جمهور الشارحين: المراد بالوضع هنا القصد، وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع، وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية؟ والأصح الثاني، فإن من عرف مسمى زيد مثلاً، وعرف مسمى قائم،

وقوله: **(كما قال بعضهم)** المشبه هو اللفظ الوارد من الأزهري، والمشبه به هو اللفظ الوارد مع غيره، فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه لحصول المغايرة في القائل، وهذا على جعل الكاف للتشبيه، وما موصولة عائدها محذوف أي كالذي قاله بعضهم، ويحتمل أن تكون الكاف بمعنى «على» و«ما» مصدرية، التقدير بناء على قول بعضهم وحينئذ فلا إشكال، والمراد بالبعض بعض من شرح هذه المقدمة.

وقوله: **(وقال جمهور الشارحين إلخ)** وهو بضم الجيم أي: غالب من شرح هذه المقدمة.

وقوله: **(هنا)** أي في تفسير الوضع الواقع في حد الكلام.

وقوله: **(إفادة السامع)** أي لما يفهم من لفظ المتكلم ليحسن سكوته.

وقوله: **(وهذا الخلاف)** أي الذي بين الشارح في تفسير الوضع هل المراد به العربي والقصد.

وقوله: **(التفات)** أي رجوع، والمعنى أن خلافهم هنا في تفسير الوضع مبني على الخلاف دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية، فمن قال: أي دلالة الكلام وضعية فسر الوضع هنا بالوضع العربي، ومن قال: إنها عقلية فسر الوضع بالقصد.

وقوله: **(هل هي وضعية إلخ)** هل هنا بمعنى الهمزة لأنها هي التي يؤتى لها بمقابل، وأما هل فلا يؤتى لها بمقابل.

وقوله: **(والأصح الثاني)** هذا مذهب السكاكي وابن الحاجب وابن مالك وأبي حيان، والحق أن الدلالة كيفما كانت وضعية، لكن دلالة المركبات التي الكلام فيها موضوعة بالنوع لا بالشخص بمعنى أنهم وضعوا لك نوعاً وتركيباً واحداً كقام زيد وعمرو قائم، وقالوا لك قس على ذلك ما أشبه، وأما المفردات فهي موضوعة اتفاقاً، لكن منها ما هو موضوع بالشخص كالأعلام شخصية أو جنسية والمواصلات، ومنها ما هو موضوع بالنوع كالمشتقات من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وأسماء المكان والزمان، وأسماء الآلة.

وقوله: **(فإن من عرف مسمى زيد إلخ)** وهو الذات المخصوصة وأراد بهذا الكلام إقامة الدليل على أن دلالة الكلام عقلية ومعرفة مسمى زيد الوضع لا غير.

وقوله: **(عرف مسمى قائم)** مسمى قائم هي الذات المتصفة بالقيام.

وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد الجماعة منهم الجزولي.

وحاصله يرجع إلى اعتبار أربعة أمور: اللفظ والتركيب والإفادة والوضع مثال اجتماعها زيد قائم، فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لأنه صوت مشتمل على الزاي والياء والدال والقاف والألف والهمزة والميم، وهي بعض حروف ا ب ت ث إلى آخرها. ويصدق على زيد قائم لأنه مركب من كلمتين: الأولى زيد والثانية قائم، ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لأنه أفاد فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود، لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب، فيخرج بقوله اللفظ الإشارة. . . . .

وقوله: (**بإعرابه المخصوص**) وهو جعل زيد مبتدأ وقائم خبره.

وقوله: (**فهم بالضرورة إلخ**) مراده بالضرورة العقل لأن هذا دليل له.

وقوله: (**معنى هذا الكلام**) وهو ثبوت القيام لزيد، فتكون دلالة الكلام التي هي ثبوت القيام لزيد مستفاد بالعقل، وهذا مراد الأزهري، وقد علمت أن الحق أن هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص، وإلا فقبل سماع تركيب مثل هذا التركيب لا يفهم معنى هذا الكلام، ثم كان ينبغي لهذا الشارح أن يحذف من قوله: وهذا الخلاف إلى هنا لأن هذا الشرح للمبتدئ والمبتدئ إن سمع دلالة هذا الكلام فكيف يمكنه تعلقها؟ ويقول هذا العلم صعب فكيف تمكن معرفته؟ وقوله: (**وهذا الحد**) أي تعريف الكلام لجماعة أشار بهذا إلى أن المصنف غير مخترع لذلك.

وقوله: (**إلى اعتبار أربعة أمور**) أي أركانها لكنها اعتبارية لا وجود لها في الخارج كما يأتي، والأركان الحقيقية هي التي لها وجود في الخارج كالمسامير والخشب بالنسبة للسرير. قوله: (**مثال اجتماعها**) أي هذه الأربعة وهو على حذف مضاف تقديره مثال محل اجتماعها، والمراد اللفظ الذي تجتمع فيه، وأراد أن يطبق القيود على المثال تعليماً للمبتدئ، ومثال في كلامه: مبتدأ، وزيد قائم: خبره مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

وقوله: (**على الزاي والياء إلخ**) أي مسمياتها وهي زه ويه وهكذا.

وقوله: (**هي**) أي مسمياتها، وأما الزاي وما بعدها فإنها أسماء جعل الاسم والمسمى شيئاً واحداً.

وقوله: (**الإشارة**) وذلك كقول الشاعر:

أشارت بطرف العين خيفة أهلها   إشارة محزون ولم تتكلّم

للكتابة والنصب والعقد، وتسمى الدوال الأربع ونحوها. ويخرج بقوله: المركب المفردات كزيد والأعداد المسرودة نحو واحد اثنان إلى آخرها.

وقيل: لا حاجة إلى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد، إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون إلا مركباً ويخرج بقوله المفيد غير المفيد كالمركب الإضافي: كعبد الله، والمزجي كبعلبك، والتقييدي كالحيوان الناطق. والإسنادي المتوقف على غيره نحو: إن قام زيد. والمعلوم للمخاطب نحو: السماء فوقنا والأرض تحتنا، والمجعول علماً نحو:

فأيقنت أنَّ الطرف قد قال مرحباً وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيَّم

ومنه قول الآخر:

إذا كلَّمتني بالعيون الفواتر رددت عليها بالدموع البوادر
ولم يعلم الواشون ما كان بيننا وقد قضيت حاجاتنا بالضمائر

ومنه قول الآخر:

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ونحن صموت والهوى يتكلَّم

وقوله: **(للكتابة)** أي النقوش المكتوبة ككتابة: قام زيد، وتلك النقوش ليست بلفظ.

وقوله: **(والنصب)** أي العلامات المنصوبة في الطريق ليعلم المار من أين يذهب، والنصب بضم النون والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون مع تسكين الصاد، أما لغة ضم النون وفتح الصاد فهي محرفة.

وقوله: **(العقد)** أي عقد الأصابع المعينة التي كان يتبايع بها أهل مصر.

وقوله: **(تسمى الدوال)** أي العلامات.

وقوله: **(الأعداد المسرودة)** وبالرفع معطوف على المفردات عطف خاص على عام، لأن الأعداد المسرودة من جملة المفردات، ويصح جره عطفاً على زيد، فتكون الكاف داخلة عليه أيضاً، ويؤخذ منه أن كونها غير كلام إذا لم تركب أما إذا ركبت لفظاً كقولك: هذا واحداً وتقديراً، أما إذا كنت تعد شيئاً فقلت: واحد تقديره هذا واحد فهو كلام قطعاً.

وقوله: **(وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب)** أي ذكره في كلام المصنف وهو يعتبر في حد الكلام قطعاً، وضعفه بقليل إشارة إلى أنه إنما يؤخذ حينئذ من دلالة الالتزام والأخذ بها ضعيف، فالتصريح به أولى للرد على من يقول: إنه لا يشترط بدليل قوله: والحق أنها مركبة تقديراً.

وقوله: **(الفائدة المذكورة)** هي التي يحسن السكوت عليها.

وقوله: **(المعلوم للمخاطب إلخ)** لا يخرج هذا إلا على مذهب من يشترط استفادة

برق نحره، ونحو ذلك، ويخرج قوله بالوضع على التفسير الأول ما ليس بعربي كالأعجمي، والمفيد بالعقل كإفادة حياة المتكلم من وراء جدار، ويخرج على التفسير الثاني كلام النائم ومن زال عقله ومن جرى على لسانه ما لا يقصد، ومحاكاة بعض الطيور وما أشبه ذلك. ولما كان. . . . .

السامع فائدة جديدة، والحق أنه مهما حصلت الفائدة فإنه يقال له كلام، فالمعلوم للمخاطب حينئذ كلام.

وقوله: **(كإفادة حياة المتكلم إلخ)** حياته هنا إنما تستفاد بالعقل، وفي حضوره من غير حاجب تستفاد من شيئين: من الحضور والعقل، وكلامه فيما يستفاد بالعقل فقط.

وقوله: **(محاكاة بعض الطيور إلخ)** بالرفع معطوف على كلام النائم وذلك كما إذا علمت طائراً أن يقول عند الصباح: أقبل النهار، فالطائر لم يقصد شيئاً، وإنما يقول ذلك على عادة. ومن هذا ما حكي أن بعضهم كان له طائر فعلَّمه بيتين، وجعل له علامة إن فعلها أنشد البيتين، وكان أمير الوقت أراد الفصادة فأحضر ذلك المعلِّم طائره، فلما أراد الفاصد أن يفصد الأمير فعل المعلم العلامة المعهودة بينه وبين الطائر، فأنشد الطائر البيتين، وهما:

أيها الفاصد رِفْقاً ... بأمير المؤمنينا
إنَّما تفصده عرفاً ... فيه روح العالمينا

فتعجَّب الأمير من ذلك ولم يجد ألماً للفصادة. **فإن قلت**: يلزم على كلا التقديرين محذور، فإن فسرنا الوضع بالعربي لإخراج كلام العجم بقي داخلاً غير المقصود في حد الكلام، مع أنه لا يقال له كلام إلا إذا كان مقصوداً، أو إن فسرنا الوضع بالصدق بقي كلام العجم داخل لأنه مقصود أيضاً. **قلت**: الصواب تفسير الوضع بالقصد لإخراج غير المقصود، وأما كلام العجم فلم يدخل أصلاً حتى يحتاج إلى إخراجه لأنه خارج من قصد الفتى في الكلام المحدود، لأنها خلف عن مضاف إليه كما مر، والأصل كلامنا معشر النحويين، وهم إنما يتكلمون في كلام العرب، فخرج كلام العجم وفيه ضرب من التجوُّز لأنه الكلام محدود[1] لا حد حتى يخرج، وإلى حد الكلام أشار في الألفية بقوله:

كلامنا لفظ مفيد كاسْتَقِمْ

وقوله: **(ولما كان إلخ)** لما شرطية وكان فعل الشرط واحتاج جوابها. **فإن قلت**: لما خاصة بالدخول على المضارع ولا تحتاج لجواب. **قلت**: لما النافية الجازمة نحو: لما يقم زيد، ولما هذه ليست بنافية ولا جازمة، وإنما هي حرف وجود لوجود أي وجود مضمون

---

(1) قول المحشي: لأن الكلام محدود لا حد: ومن شأن المحدود أن لا يخرج، نعم يخرج عنه.

كل مركب لا بد له من أجزاء يتركّب منها احتاج إلى ذكر أجزاء الكلام معبراً عنها بالأقسام مجازاً، كما فعله الزجاجي في جملة فقال:

(وأَقْسَامُهُ) أي أجزاء الكلام من جهة تركّبه من مجموعها. . . . .

الجواب لأجل وجود مضمون الشرط قاله سيبويه. فقوله: احتاج مرتب على كون كل مركب لا بد له من أجزاء يتركّب منها، ثم قيل: هي شرطية كلو، لأن «لو» لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول. وقال ابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني: وهو الذي اقتصر عليه ابن هشام عند قول ابن مالك، والزموا إذا إضافة إلى جمل الأفعال إنها ظرف بمعنى حين مختصة بالدخول على الجمل الفعلية.

وقوله: **(كل إلخ)** اسم كان وجملة **(لا بد له إلخ)** خبرها، ولا حاجة لجعلها تامة، والمركب إما حقيقي كالسرير، أو اعتباري كالكلام، ومعنى لا بد لا قرار.

وقوله: **(من أجزاء)** المراد فيهما ما زاد على الواحد ليصدر بما تركب من اثنين.

وقوله: **(احتاج)** جواب لمّا إن كانت شرطية وعاملها إن كانت ظرفية بمعنى حين.

وقوله: **(معبراً عنها)** يصح قراءته بكسر الباء اسم فاعل، فيكون حالاً من الضمير في احتاج العائد على المصنف، ويصح قراءته بفتح الباء اسم مفعول، فيكون حالاً من الأجزاء.

وقوله: **(مجازاً)** حال من التعبير المفهوم من معبراً، والتقدير معبراً عن الأجزاء بالأقسام في كل حال كون التعبير مجازاً، والمجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له إلخ. فإطلاق الأقسام على الأجزاء ليس حقيقة.

وقوله: **(كما فعله إلخ)** أشار الأزهري بهذا إلى أن المصنف غير مخترع لهذا المجاز، بل هو تابع فيه لغيره، والأقسام الحقيقية إنما تطلق على الأنواع كما يأتي.

وقوله: **(فقال)** معطوف على احتاج لا على معبراً لأن الأول لا تأويل فيه والثاني فيه التأويل وما لا تأويل فيه أولى.

(وأقسامه) قول الأزهري: **(من جهة تركيبه من مجموعها إلخ)** لما جعل الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائداً على الكلام استشعر سؤالين، أولها: أن يقال له: إذا كانت الأقسام بمعنى الأجزاء والضمير عائداً على الكلام فهل هذه أجزاؤه من جهة تركيبه أو من جهة حقيقته؟ فقال: من جهة تركيبه، وأما أقسامه من جهة حقيقته فقوله اللفظ إلخ.

والسؤال الثاني: أن يقال: تسمية هذه الثلاثة أجزاء تقضي أنه لا يوجد الكلام إلا إذا وجدت الثلاثة، لأن علامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها كالمسمار، وهنا ليس كذلك لأنه يطلق كلام على اسم وجده نحو: زيد قائم، وعلى الفعل والاسم نحو: قام زيد، وعلى الثلاثة نحو: قد قام زيد.

لا من جميعها (**ثَلَاثَةٌ**) لا رابع لها بالإجماع، فلا التفات لمن زاد رابعاً وسماه خالفة،

فأجاب بما حاصله أن هذا السؤال لا يرد إلا لو أُريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية التي لا يصح تأليف المركب إلا بجميعها، فإن اختلّ واحد منها اختلّت الهيئة كالسرير ونحوه، والمصنِّف لا يريد ذلك، وإنما يريد الأجزاء الاعتبارية العرفية في اصطلاح النحاة، وهي لا يلزم من عدم بعضها عدم وجود ما هي جزء له مثل: زيد أن يده ورجله وظفره وشعره مثلاً أجزاء في العرف له، ومع ذلك لا ينعدم زيد بانعدام بعضها، فمعنى هذه الثلاثة أجزاء الكلام أنه يتركب من مجموعها، أي جملتها، والمجموع يصدق بجميعها كقد قام زيد، وباثنين منها كقام زيد، وبواحد كزيد قائم.

وقوله: (**لا من جميعها**) ليس المراد أنه لا يصلح التركيب من الجميع، بل لاشتراط التركيب من الثلاثة إجماعاً، وليس المراد نفي الجميع عند المناطقة الذي هو الحكم على كل فرد استقلالاً، وإلا لما صح كلامه أصلاً لانتقاصه بالاسم، فإنه بتركيب منه وحده كما علمت، وهذا كله لا يحتاج إليه إلا على جعل الضمير عائداً على الكلام.

وقيل: إن الضمير عائداً على اللفظ وهو في نفسه صحيح، لأن كلاًّ من الثلاثة يقال له لفظ، فيكون من باب التقسيم الكلي إلى جزئياته، وعليه فلا حاجة إلى التجوُّز الذي عند الأزهري.

قال بعض: هذا أنفع للمبتدئ، لكن يقال عليه إنه لم يعهد عن أحد من أهل السنَّة أنه قسَّم اللفظ إلى هذه الثلاثة، وقيل: الكلام بمعنى الكلمة، فيكون فيه استخدام لأنه أطلق أولاً الكلام على معناه الحقيقي، ثم أعاد الضمير عليه باعتبار الكلمة كقوله:

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا

فأطلق أولاً السماء على المطر، وأعاد عليه الضمير من رعيناه باعتبار النبات، لأن الذي يُرعى هو النبات. وذكر الضمير العائد عليه حينئذ لأن الكلمة بمعنى اللفظ، ولكنه لم يعد إطلاق الكلام أيضاً على الكلمة، والمعهود لغة العكس قال ابن مالك: وكلمة بها كلام قد يؤم، فالظاهر ما قاله الأزهري.

وقوله: (**لا رابع لها بالإجماع إلخ**) دليله نقلي وعقلي، فالنقلي ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه من قوله: الكلام كله اسم وفعل وحرف إلخ. على هذا النحو، والعقلي أن الكلمة إما أن تدل على معنى في غيرها أو في نفسها الأول حرف، وإن دلّت على معنى في نفسها إما أن تتعرض ببنيتها للزمان أو غيره، أم الأول فعل والثاني اسم ثم أطلق الإجماع، فالمراد به إجماع أهل البصرة والكوفة وهو حجة العربية.

وقوله: (**ولا التفات لمن زاد رابعاً إلخ**) أي لزيادة من زاد فهو حذف مضاف، وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله بالإجماع كأن قائلاً قال له: كيف تدَّعي الإجماع وأبو جعفر بن صابر خالف في ذلك؟

وعنى بذلك اسم الفعل نحو: صه، فإنه خلف عن اسكت. وهذه الثلاثة **(اسْمٌ)** وهو ثلاثة أقسام مضمر نحو: أنا، ومظهر: كزيد، ومبهم نحو: هذا **(وفِعْلٌ)** وهو ثلاثة أقسام أيضاً ماضٍ كضرب، ومضارع كيضرب، وأمر كاضرب.

(وحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى) وهو ثلاثة أقسام أيضاً حرف مشترك بين الأسماء والأفعال

وزاد رابعاً فأجاب بقوله: ولا التفات إلخ. وإنما لم يلتفت إليه، قيل:

وليس كل خلاف جاء معتبر إلا خلافاً له حظ من النظر!

وممن نصَّ على أن خلافه غير معتد به ابن الوردي. **(وقوله)** بكسر اللام من الخلافة أي النيابة. ثم استشعر أمرين، أولهما: أن يقال له: ما عنى وقصد بهذا الرابع الذي زاده، الثاني: ما وجه التسمية بخالفة؟ فأجاب عن الأول **(وعنى)** إن قصد **(بذلك)** الرابع الذي زاده

(اسم الفعل) أي يسمى عند النحاة اسم الفعل وإلا فهو سمَّاه خالفة، وعن الثاني بقوله: **(فإنه خلف عن اسكت)** ومعنى خلف خليفة عن لفظه في إفادة معناه الذي هو السكوت، فإنه يدل على المعنى المصدري من غير واسطة كما هو قول من أقوال ثلاثة، وقيل: اسم الفعل إنما يدل على لفظ الفعل، وقيل: إنه دال على الحدث والزمان من غير واسطة الفعل.

وقوله: **(هذه الثلاثة إلخ)** أشار بهذا إلى أن اسم وما عطف عليه خبر لمبتدأ محذوف، وهو غير ظاهر من كلام المصنف، بل الظاهر منه اسم وما بعده أنه بدل من ثلاثة بدل بعض من كل، ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير، والضمير إما ملفوظ كما في: أكلت الرغيف ثلثه، أو مقدّر كما هنا، أي اسم منها وفعل منها إلخ. والحصر مستفاد من لفظ العدد وهو قوله قبل ثلاثة. **(اسم)** حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها، ولم تتعرض بصيغتها للزمان.

وقول الأزهري: **(وهو ثلاثة أقسام)** لو أسقط على هذا وما بعده لكان أظهر وأخصر، ودليل حصر الاسم في هذه الثلاثة أن الاسم إما أن يصلح لكل جنس أو لا. الأول المبهم، والثاني إما أن يكون كناية عن غيره أو لا. الأول المضمر والثاني المظهر. وقال بعضهم: إنما قسَّمه لثلاثة أقسام مشاكلة لما بعده، وإلا فهو قسمان لا غير، لأن المبهم من المضمر.

وقوله: **(نحو هذا إلخ)** من المبهم الاسم الموصول نحو: الذي، فكان ينبغي له أن يزيده لأن المبهم محصور فيهما. **(وفعل)** حقيقته كلمة دلّت على معنى في نفسها، وتعرضت بصيغتها للزمان، وقدم الاسم لأنه يخبر به وعنه نحو: زيد قائم، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه نحو: زيد قام، فنقص عن درجة الاسم والحرف لا يخبر به ولا عنه، فاستحق التأخير، ولأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو والارتفاع على ما هو الحق، فاستحق التقديم، والحرف آخر الشيء وطرفه فاستحق التأخير، فلم يبق للفعل مرتبة إلا التوسُّط.

وقوله: **(وحرف)** قال الأزهري: **(نحو هل إلخ)** محل كون هل تدخل على الأسماء إذا

نحو: هل، وحرف مختص بالأسماء نحو: في، وحرف مختص بالأفعال نحو: لم، واحترز بقوله: جاء لمعنى من حروف التهجي.........................

لم يكن يجيزها فعل، وإلا اختارت الدخول على الأفعال نحو: هل زيد قام، فزيد: فاعل بفعل محذوف على المختار لتكون «هل» موالية للجملة الفعلية، وفي المعنى قيل:

مليحة عشقت ظبياً حوراً ... فمذ رأته سعت فوراً لخدمته
كهل إذا ما رأيت فعلاً يجيزها ... حنَّت إليه ولا ترضى بفرقته

وقال القاضي سيد محمد الهواري:

إن لاح وجه وسيم ... مالَ الفؤاد إليه
كهل تحن لفعل ... شوقاً وتحنو عليه

ثم اعلم؛ أن الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل، وفي المعاني يقول سيدنا أحمد أبو الفيض سيدي حمدون بن الحاج:

إذا كان منك اختصاص بي قويت على ... ما شئت مني بتفصيل وإجمال
وإن يكن منك تشريك ضعفت فلم ... تعمل وأهملت عندي كل إهمال
كالحرف عندي اختصاص فهو ذو عمل ... وفي التشارك لا يحظى بأعمال

محل كون الحرف المختص بعمل إذا أفاد معنى زائد على الكلمة كـ(لَم)، فإنها أفادت معنى النفي، وكالباء فإنها أفادت الاستعانة والمصاحبة مثلاً، فإن كان الحرف المختص لا يفيد معنى زائداً على معنى الكلمة، فلن يعمل كالسين وسوف، فإنهما يفيدان تخليص معنى المضارع لاستقبال مأخوذ من الفعل نفسه، لأنه محتمل له وللحال والتخليص لواحد منهما ليس معنى زائداً.

وقوله: **(واحترز بقوله جاء لمعنى إلخ)** اعلم أن الحروف على قسمين: حرف جاء لمعنى في غيره كـ(مِن) وفي وإلى وهو المقابل الاسم والفعل، وحرف التهجِّي وهو على قسمين: تارة يكون جزء كلمة كزيد فإنه مبني على زي، وتارة لا يكون جزء كلمة وهو شكل أ ب ت إلخ الموضوعة للتعليم، والمصنف احترز بقوله: جاء لمعنى من حرف التهجي كان جزء كلمة أم لا هو الصواب، والأزهري قسم حرف التهجي إلى قسمين أيضاً إلا أنه قال: إن حرف التهجي إذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة، وعنه احترز المصنف وإن لم يكن جزء كلمة فهو اسم، واستدل على اسميته بقوله: لعلامة الاسم من التنوين ودخول الألف واللام والخفض.

والصواب أن المصنف احترز من حروف التهجي مطلقاً إن كانت جزء كل كلمة أم لا كما علمت، والذي يقبل علامة الاسم إنما هو تلك الأشكال التي هي أ ب ت، فقولك: الألف اسم أو الباء اسم ب والتاء اسم ت.

وكلامنا ليس في الاسم، وإنما هو في المسمى الذي أ ب ت. والمسمى حرف قطعاً،

إذا كانت أجزاء كلمة: كزاي زيد ويائه وداله لا مطلقاً، لأن حروف التهجي إذا لم تكن كذلك فهي أسماء لمعان، فجيم مثلاً اسم وجه، والدليل على أنها اسم قبولها لعلامات الأسماء نحو: كتيب جيم، وهذه الجيم أحسن من جيمك، وكذا الباقي إذا أردت معرفة كل من الاسم والفعل والحرف. **(فَالاسْمُ)** المتقدم في التقسيم. . . . .

فالتبس على الأزهري[1] الاسم المسمى فظنهما واحد. وقوله: **(إذا كانت أجزاء كلمة)** قد علمت أن الصواب أنه احترز من حروف التهجي مطلقاً.

وقوله: **(كزاي زيد إلخ)** الأولى أن يقول: كزيدوي، ولأنها هي الحروف، وأما زاي وياء ودال إنما سألتك عن الحرف وأنتم نطقتم بالاسم والجواب جه.

وقوله: **(لا مطلقاً)** أي سواء كانت أجزاء كلمة أم لا. وقد علمت أن الحق الإطلاق.

وقوله: **(إذا لم تكن كذلك)** أي أجزاء كلمة. قوله: **(فهي أسماء لمعان إلخ)** أي أشكال يقال له ما قلته صحيح، وأنها أسماء، لكن كلامنا في مسمياتها حروف قطعاً وليس الاسم غير المسمى. وجملة: جاء لمعنى في محل رفع صفة الحرف، وقيل: الجملة في محل نصب على الإلحان، لأن الحرف صار علماً على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها، ومعنى جاء وضع أي وضعه الوضع ليدل على معنى وصف للشيء بوصف واضعه. ومعنى اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب، وأصله معنى بياء وتنوين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت: ألفاً عملاً بقول ابن مالك:

من واواً ويا بتحريك أصل   ألفاً أبدل بعد فتح متَّصل

فالتقى ساكنان الألف والتنوين حذفت: الألف لالتقاء الساكنين فيكون مجروراً باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لدفع التقاء الساكنين، وإلى الأجزاء الثلاثة أشار في الألفية بقوله:

واسم وفعل ثم حرف الكلم

قوله: **(وإذا أردت)** قدَّر الشرط ليفيد أن قول المصنف فالاسم إلخ، جواب شرط مقدر، والفاء داخلة عليه، وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر وتربطه بالجواب الظاهر. **(فالاسم)** قول الأزهري **(المتقدم في التقسيم)** أشار بهذا إلى أن أل هنا وفي الفعل والحرف المذكورين بعد للمعهود، والمعهود ذكري وهو قوله اسم إلخ. لأن القاعدة أن

---

(1) قول الأزهري: فجيم مثلاً اسم جد إلخ: قال في الأشباه والنظائر نقلاً عن البسيط: إذا قيل: كيف تنطق بالحرف، نظرت إن كان متحرِّكاً ألحقته هاء السكت فقلت في الباء من ضرب بَه، ومن يضربَ بُه، ومن اضرب بِه، وإن كان ساكناً اجتلبت له همزة الوصل فقلت في الباء من اضرب: إبْ.

(يُعْرَفُ) من قسمية الفعل والحرف. **(بالخَفْضِ)** في آخره والخفض عبارة عن الكسرة التي تحدث عند دخول عامل الخفض، ككسرة الدال من زيد في قولك: مررت بزيد، فزيد

النكرة إذا أعيدت معرفة فالثانية عين الأولى، فاسم الأول نكرة والثاني معرفة مثل قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المُزمّل: الآيتان 15، 16] فالرسول الأول والثاني موسى، وإذا أعيدت النكرة بلفظها فهي غير الأولى، والمعرفة إذا أعيدت بلفظها فهي عين الأولى كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٦﴾ [الشّرح: الآيتان 5، 6] فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولذا قال ﷺ: «فمن يغلب عسراً واحد ويسرين»، لأنه في الآية ذكر في اللفظ يسران وعسران، لكن اليسر الثاني غير الأول، والعسر الثاني عين الأول، فكأنه ذكر العسر مرة واليسر مرتين وهذه القاعدة أغلبية.

(يعرف) إنما قال يعرف ولم يقل يعلم، لأن المعرفة تقتضي جهلاً سابقاً، ولا شك أن المتعلم كان جاهلاً بهذه العلامات بخلاف التعبير بيعلم، فلا يقتضي جهلاً سابقاً، ولذا يقال الله عالم، ولا يقال عارف، وأيضاً المعرفة تتعلق بالجزئيات، والعلم يتعلق بالكليات، فلو عبر بيعلم لتوهم أنه ذكر جميع علامات الاسم، وليس ذلك لأن منها النداء والإسناد الذي هو أنفع علامات الاسم ولم يذكرهما. **(بالخفض)** هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر. قول الأزهري: **(عبارة عن الكسرة)** قال فيه قصور ودور، أما القصور فإن الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بها وبالباء وبالفتحة، وأما الدور فلأخذه المعروف وهو الكسرة في التعريب. وأجيب عن الأول بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الأصل وغيرها إنما ينوب عنها كما يأتي، وعن الثاني بأنه تعريف لفظي، فالمخاطب به علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر، ولا يعلم أنها تسمى خفضاً، فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية كذا قيل فتأمله.

وقوله: **(عامل الخفض)** أطلق فيه فيتناول العامل إذا كان حرفاً أو مضافاً وتبعية عند من زادهما، وقد اجتمعت الثلاثة على الترتيب في ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفَاتِحَة: الآية 1] وزاد بعضهم الجر بالتوهم كقوله:

بدا لي إني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئاً إذا كان آتيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب، لتوهم دخول حرف الجر على مدركٍ الذي هو خبر ليس، لأن الغالب في خبر ليس أن يكون مقروناً بالباء، وهو هنا منصوب، فتوهم دخول حرف الجر عليه، وزاد بعضهم الجر بالمجاورة كقوله:

كان أبانا في أفانين ودقة ... كبير أُناس في بِجَاد مزمل

فمزمل بالخفض وحقه الرفع، لأن نعت كبير المرفوع على أنه خبر كان العاملة عمل إن، لكنه لما جاور المخفوض وهو في بجاد انخفض، والبجاد: ثوب غليظ، والحق أن العامل في الأول الحرف المتوهم وأن الكسرة في الثاني بالابتلاع لمخفوض قبله في اللفظ، وأما في التقدير فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع، وعليه

اسم ويعرف ذلك بكسر **(التَّنْوِينِ)** وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ، وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم نحو: زيد ورجل وصه ومسلمات وحينئذ؛ فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها.

فالجر إنما هو بالثلاثة المتقدمة. **(والتنوين)** هو في الأصل مصدر نوّنت الكلمة أنوِّنها تنويناً إذا جعلت التنوين في آخرها، وفي الاصطلاح قال الأزهري: نون ساكنة أي أصالة احتراز بما إذا حركت لالتقاء الساكنين نحو: زيد ضارب الرجال، فلا يعتبر ذلك التحريك.

وقوله: **(تتبع آخر الاسم)** الصواب أن يقول آخر الكلمة، لأن في كلامه دوراً فإن معرفة الاسم متوقفة على معرفة التنوين، ومعرفة التنوين متوقفة على معرفة الاسم فجاء الدور، وأجاب بعض: بأنه يمكن أن يكون الاسم معرفاً بغير التنوين، فينتفي الدور، والآخر إما حقيقة كأخر زيداً، وحكماً كأخر يد، فإن أصله يدي فحذف آخره لكثرة الاستعمال.

وقوله: **(وتفارقه في الخط)** أي لأن العرب لم تضع له حرفاً لأنه نون غنة في الخيشوم فقط.

وقوله: **(استغناء عنها)** علة لمفارقتها في الخط أي لأجل الاستغناء عنها بالحركة المكررة، وقوله: **(بتكرار الشكلة)** من إضافة الصفة للموصوف، والتكرار إنما حصل بالثانية، وأما الأولى فهي لبيان الإعراب، فخرج بقوله ساكنة المتحركة كنون ضيفن للطفيلي ورعشن للمرتعش أي الذي يرتعش ويرتعد، فالنون فيهما زائدة غير ساكنة، وإنما زيدت «لا» فيهما تشبيهاً بفعلهما، لأن الطفيلي يأتي من غير دعاء، فهو زائد، والآخر حركته غير مقصودة، وما أحسن قول بعضهم في الطفيلي:

أتانا طفيلي كأن يمينه ... على الأكل برق للموائد تخطف
تحاكي عصا موسى إذا هي أقبلت ... فما هي إلا حيَّة تتلقّف
فلو كان في شرق وفي الغرب زردة ... وقد قُطِّعَتْ أقدامه جاء يزحف!

وأما قوله: زائدة، فوصف كاشف لبيان الواقع لا للاحتراز، لأنه لا يخرج به شيء، واحترز به شيء واحترز لقوله تتبع، وفي نسخة تلحق آخر الاسم من النون الساكنة الزائدة، ولكنها في الوسط، فلا يقال لها تنوين، نحو: غضنفر للأسد ومنكسر، واحترز بإضافة آخر إلى الاسم من نون التوكيد الخفيفة من نحو: لنسفعاً وليكوناً، واحترز بقوله في اللفظ وتفارقه إلخ، من النون التي تُكتب خطاً فلا يقال فيها تنوين، ولذلك تجامع أل نحو: العتابن من قوله:

أقلِّي اللَّوم عاذِل والعتابن

فلا يعرف بها الاسم.

وقوله: **(نحو: زيد ورجل إلخ)** كرّر الأمثلة لأن أنواع التنوين المشهورة أربعة: تنوين

(ودُخُولِ الألِفِ واللاَّمِ) عليه في أوله نحو: الرجل والغلام، فالرجل والغلام اسمان

التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض. أما تنوين التمكين فهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه الحرف فتبنى، ولا الفعل فتمنع من الصرف، ومثّل له بزيد رجل إشارة إلى أنه يكون في المعارف، وفي النكرات. الثاني: تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نوّن منها كان نكرة، وما لم ينوَّن منها فهو معرفة ومثّل له بصه. فإذا قلت: صه بكسرة واحدة فمعناه اسكت عن الكلام المعهود بيني وبينك وإن شئت تكلم بغيره فهو معرفة، وإن قلت: صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام فهو نكرة، وقد قال ابن مالك:

واحكم بتنكير الذي ينوّن ... منها وتعريف سواه بين

الثالث: تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كما قيل، ومثّل له بمسلمات، وإنما قيل له تنوين مقابلة لأن جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر، وجمع المذكر فيه النون ولم توجد في جمع المؤنث، فأعطى التنوين في مقابلة النون، وقيل في سبب التسمية غير هذا. الرابع: تنوين العوض ومثّل له بحينئذ والعوض إما عن جملة كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقِعَة: الآية 84] والأصل، والله أعلم، وأنتم حين إذا بلغت الروح الحلقوم تنظرون، ثم حذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول، وعوض منها التنوين اختصار فالتقى ساكنان، ذال إذ والتنوين فكسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين، وأما عن كلمة كتنوين بعض في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: الآية 253] أي على بعضهم، وتنوين «كل» في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسرَاء: الآية 84] أي كل إنسان، وإما عوض عن حذف نحو: جرار وغواش من الجموع المعتلة التي هي على وزن مفاعل رفعاً، وجرى، فهي ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، والأصح أن منع الصرف سابق على الإعلال، فأصل جرار وغواش جواري وغواش بالضم من غير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت أي الضمة فبقي هنالك مزيد ثقل بوقوع الياء ساكنة آخراً أثر كسرة فخفف بحذف الياء، ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون اللفظ إخلال بصيغة منتهى الجموع، وقيل الإعلال سابق على منع الصرف، وقيل إن التنوين عوض عن الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة.

(ودخول الألف واللام) أي في أول الاسم الذي يمكن دخولها فيه، وعبّر بالألف واللام ولم بغير بأل تقريباً على المبتدئ، وإلا فالموضوع على الحرفين ينطق بلفظهما كـ«هل»، فالقياس أل وأطلق في أل فيشمل جميع أقسامها المعروفة والزائدة، ودخول أل الموصولة على المضارع في قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

شاذّ يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، وحيث كان شاذّاً فلا يحرز عنه. نعم يستثنى منها أل

لدخول الألف واللام في أولهما. (وَ) دخول (**حُرُوفُ الخَفْضِ**) في أوله أيضاً نحو: من الرسول، فالرسول اسم لدخول حرف الخفض عليه وهو من. وحاصل ما ذكره من علامات الاسم أربع: اثنتان تلحقان الاسم في آخره وهما: الخفض والتنوين، واثنتان تدخلان عليه في أوله وهما الألف واللام، وحروف الخفض، وعكس الترتيب الطبيعي لطول الكلام على حروف الخفض وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق الجمع إشعاراً بأن بعضها قد يجامع بعضاً في الجملة كالخفضِ مع التنوين أو مع الألف واللام، وقد لا

الاستفهامية نحو: أل قام زيد، بمعنى هل قام زيد، فإنها تدخل الأفعال قياساً أنه يؤخذ من قول المصنف، ودخول الألف إلخ. إن المراد بدخول الألف واللام الغير الأصلية احترازاً من الأصلية، فإنها تكون في الأسماء نحو: ألد من قوله تعالى: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البَقَرَة: الآية 204] وفي الأفعال نحو: ألقى من قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ﴾ [النّحل: الآية 15] ونحو: ألهى من قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ [التّكاثُر: الآية 1] فهي فيهما أصلية فلا يعرف بها الاسم.

وقوله: (**ودخول حروف إلخ**) نبَّه بإعادة المضاف على أن حروف الخفض معطوفة على الألف واللام مدخولة لقوله: ودخول، ولا شك أن المعنى عليه، وسميت حروف الخفض باعتبار عملها كحروف الجزم وحروف النصب وتسمى حروف الإضافة وحروف الصفة، كما يأتي إن شاء الله، وإلى هذه العلامات مع زيادة النداء والإسناد أشار في الألفية بقوله:

بالجرِّ والتنوين والنداء وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل

قول الأزهري: (**نحو: من الرسول**) الأولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجلين، لأن الرسول علم المبتدئ اسميته من أل والخفض الظاهر.

وقوله: (**وعكس الترتيب الطبيعي إلخ**) استشكل كلام الأزهري بأن الترتيب الطبيعي هو أن يكون المتأخر متوقفاً على وجود المتقدم كالواحد بالنسبة للاثنين، فإن وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد، ولا يمكن وجودهما إلا بعد وجوده، وما هنا ليس كذلك، إذ قد يوجد الخفض والتنوين من دون أل ولا حرف الخفض كقولك: غلام زيد. وأجيب بأن مراده الشبيه بالطبيعي لا عينه باعتبار أن من العلامات ما يكون أولاً ومنها ما يوجد آخراً، وقدم ما يكون آخراً لأن الكلام على حروف الخفض طويل، وعادتهم غالباً أن يقدموا ما الكلام فيه قصير، ليتفرغوا إلى ما الكلام فيه طويل، أو يقال: إنه ترتيب طبيعي باعتبار محل الاسم الذي فيه العلامات فآخره متوقف على أوله طبعاً.

وقوله: (**وعطف العلامات إلخ**) أي ما عدا الخفض المذكور ففيه تغليب، وقوله: (**إشعاراً إلخ**) بل الإشعار للعطف بذلك، نعم قد يقال: المصنف أشعر بذلك بعطفها بالواو، والظاهر أن الواو العاطفة في غالب العلامات بمعنى أو واو مانعة خلو لا جمع.

يجامع كالألف واللام مع التنوين، ثم استطرد فذكر جملة من حروف الخفض فقال: **(وَهيَ)** أي حروف الخفض **(مِنْ)** بكسر الميم ومن معانيها الابتداء. **(إلى)** ومن معانيها الانتهاء ومثالهما: سرت من البصرة إلى الكوفة، فالبصرة والكوفة اسمان لدخول حروف الخفض عليهما، وهو من في الأولى وإلى في الثانية.

وقوله: **(كالألف واللام مع التنوين)** علة المنع أنّ أل تدل على التعريف، والتنوين يدل على التنكير، فتنافيا. وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَجَنَّٰتٍ أَلۡفَافًا ١٦﴾ [النّبَإ: الآية 16] فاللام أصلية وكذلك التنوين مع الإضافة، لأن التنوين يؤذن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال فتنافيا أيضاً. قوله: **(ثم استطرد إلخ)** معطوف على متوهم أي قال كذا، ثم استطرد، والاستطراد ذكر الشيء في غير محله، وأشار بهذا إلى دفع التكرار بين عدة حروف الخفض هنا، وذكرها أيضاً في آخر الكتاب، فإنه ذكرها هنا تبعاً لأنه لما قال: وحروف الخفض كأن قائلاً قال له: ما هي؟ فشرع يبيِّنها، وإلا فمحلها أصالة هو ما يأتي، وقد يقال إنه ذكرها هنا لبيان كونهما علامة للأسماء مع قطع النظر عن عملها، وفيما يأتي ذكرها باعتبار العمل مع قطع النظر عن كونها علامة، فلا استطراد ولا تكرار لأن الموضوع مختلف.

وقوله: **(جملة إلخ)** أي بعضاً إشارة إلى أنه لم يستوفها وهو كذلك. **(من)** أي وما عطف عليها فيقدر العطف سابقاً على الإخبار، وبه يندفع ما قيل إن من لفظة واقعة على حروف وحروف جمع، ومن مفرد ولا يصح الإخبار بالمفرد عن الجمع، ومن، وإن كانت حرفاً، فالمراد لفظها وبنسبة الحكم إليها يصح جعلها خبراً كما هنا، وفي الكافية:

وإن نسبت لإرادة حكماً ... فاحكم أو اعرب واجعلنها اسما

ويصح جعلها مبتدأ فتقول في «من» من قول القائل: أعرب لي من حرف جر عن مبتدأ وحرف جر هو الخبر وميم من مكسورة وحقها الفتح للخفة، لكن كسرت للفرق بين من الحرفية ومن الاسمية. وقال الكسائي: أصلها منا خفّف بحذف الألف وتسكين النون لكثرة الاستعمال، وهي مبنية على السكون، فإن لقيها ساكن فتحت على خلاف أصل التقاء الساكنين ولم تكسر كراهية توالي كسرتين.

وقوله: **(ومن معانيها إلخ)** اعلم أن الأزهري اقتصر في كل حرف من هذه الحروف على معنى مشهور من معانيه، وإن كانت لها معان أخر لم يأت بها، ويدل أن الهاء لها معاني أخر إتيانه بمن التبعيضية في جميعها والابتداء في «من» أما في المكان كمثاله وهو متفق عليه، وفي الزمان وفيه خلاف، والحق أنه وارد على قلة بالنسبة للمكان، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ﴾ [التّوبَة: الآية 108] وإليه أشار في الألفية بقوله: وقد تأتي لبدء الأزمنة.

وقوله: **(و«من» ومعانيها الانتهاء)** أي بيان آخر المسافة من مكان أو زمان ومثّل للمكان ومثال الزمان، ثم أتموا الصيام إلى الليل، وإلى كون إلى تفيد الانتهاء أشار في الألفية مع حتى واللام بقوله: للانتهاء حتى ولام وإلى.

(وَعَنْ) ومن معانيها المجاوزة نحو: رميت عن القوس، فالقوس اسم لدخول عن عليه. **(وعَلَى)** ومن معانيها الاستعلاء نحو: صعدت على الجبل، فالجبل اسم لدخول على عليه **(وفي)** ومن معانيها الظرفية نحو: الماء في الكوز، فالكوز اسم لدخول في عليه. **(وَرُبَّ)** بضم الراء، ومن معانيها التقليل نحو: رب رجلٍ كريم لقيته، فرجل اسم لدخول رب عليه.

وقوله: **(من معانيها المجاوزة إلخ)** هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد مصدر الفعل المعدى بها وهي حسية كمثاله، ومعناه بعد السهم عن القوس بسبب الرمي، ومعنوية كأخذت العلم عن زيد، ليس المراد بعد العلم عن زيد بسبب الأخذ عنه، وإنما المراد أن الله خلق فيك علماً بسبب أخذك عنه، وإلى كون «عن» للمجاوزة أشار في الألفية بقوله:

بعن تجاوزوا عني من قد قطن

وقوله: **(ومن معانيها الاستعلاء)** السين والتاء زائدتان ومعناها العلو، وهو إما حقيقي كمثاله، وإما معنوي بمعنى القهر والغلبة كقوله:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

وإلى كون «على» للاستعلاء أشار في الألفية بقوله: «على» للاستعلاء.

وقوله: **(ومن معانيها الظرفية)** وهي إما حقيقة كمثاله أو مجازية كقولك: نظرت في الكتاب، فلكون الكتاب شاغلاً للنظر ومحيطاً به نزل منزلة الظرف المشتمل على المظروف حقيقة، وإلى كون تفيد النظر فيه إشارة في الألفية مع زيادة الباء بقوله:

والظرفية استبن بباء وفي

قوله: **(ومن معانيها التقليل)** أي قليلاً والتكثير كثيراً، فالقليل كمثاله، والتكثير كقولك: رب رجل صالح لقيته، لأن لقيانك للرجل الصالح قليل وللطالح كثير، وقيل: لم توضع لواحد منهما بل يستفادان من القرينة، وقيل: هي للتقليل فقط، وقيل: للتكثير فقط، وقيل: لهما على حد سواء. وقيل: للتكثير في موضع الافتخار وللقليل فيما عداه، فهي أقوال ستة. ثم إن رب يجب تصديرها وتأخير عاملها مع كونه فعلاً ماضياً وتنكير مجرورها في الألفية.

واخصص بمذ ومنذ وقتا وبربَّ منكرا

وفي وجوب نعته بنكرة خلاف علم من كون مجرورها لا يكون إلا نكرة أنها لا تجر الضمير. وفي الألفية:

وما رووا من نحو ربّه فتى ... نزروا وتعمل ظاهرة ومقدّرة
وحُذفت رب فجرت بعد بل ... والفاء وبعد الواو شاع ذا العمل

ومجرورها تارة يكون في رفع الابتداء نحو: رب رجل عندي، وفي محل نصب مفعول نحو: رب رجل صالح لقيت، والمحتمل لهما في نحو: رب رجل صالح لقيته.

(وَالبَاءُ) الموحدة، ومن معانيها التعدية نحو: مررت بالوادي، فالوادي اسم لدخول الباء عليه.

(والكَافُ) ومن معانيها التشبيه نحو: زيد كالبدر، فالبدر اسم لدخول الكاف عليه.

(واللاَّمُ) ومن معانيها الملك نحو: المال للخليفة، فالخليفة اسم لدخول اللام عليه.

(وحُرُوفِ القَسَمِ) بفتح القاف والسين المهملة بمعنى اليمين، وحرف القسم من

وقوله: **(ومن معانيها التعدية إلخ)** التعدية على قسمين: عامة وهي إيصال معنى الفعل اللازم إلى الاسم، وهي بهذا المعنى عامة في جميع حروف الجر الغير الزائدة، وخاصة وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصيير ما كان فاعلاً مفعولاً، وهي بهذا المعنى خاصة بالباء نحو: ذهبت بزيد أي صيرته ذاهباً بمنزلة أذهبته، وعلى الخاصة يحمل كلام الأزهري ليكون ذلك مختصاً بالياء، وعليها يحمل مثاله معنى: مررت بالوادي، صيّرت الوادي ممروراً به، وإن كان يحتمل التعدية العامة، وحمل الكلام على الفائدة أولى، وإلى معاني الباء من جملتها التعدية أشار في الألفية بقوله:

بالباء استعن وقد عوّض اللصق.. إلخ

ثم المناسب لذكر أشهر معاني الحروف أن يجعل بدل التعدية الإلصاق، لأنه أشهر معانيها وهو المتفق عليه، ويذكر سيبويه سواه نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المَائدة: الآية 6] أي ملاصقين على مذهب المالكية.

وقوله: **(ومن معانيها التشبيه)** وهو الدلالة على مشاركة أمر الأمر في معنى بالكاف ونحوها. والمراد بالأمر الأول المشبه وهو زيد في مثاله. والمراد بالأمر الثاني المشبه به، وهو البدر في مثاله، وإلى كون الكاف تفيد التشبيه إشارة في الألفية بقوله: شبه بكاف.

قوله: **(ومن معانيها الملك)** بكسر الميم بمعنى المملوك، وأما بالضم(1) فهو المالك، ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ما قبلها تصح أن يكون مملوكاً وما بعدها يصح أن يكون مالكاً كمثاله. وفي الألفية: واللام للملك وشبهه.

(وحروف القسم) يصح أن يقرأ بالرفع معطوفاً على «من» قوله: وهي من أو على اللام، لأن حروف القسم من جملة حروف الخفض، ويصح أن يقرأ بالجر، فيكون معطوفاً على الخفض من قوله بالخفض، أو على حروف الخفض على الخلاف في المعاطيف إذا تكررت هل كل واحد معطوف على ما يليه أو على الأول؟ وهو الأصح.

---

(1) قوله: وأما بالضم إلخ: كذا بالأصل، والذي في القاموس: على أن الملك بالضم بمعنى العظمة والسلطان، والمؤلف حجة وحرر اهـ. مصححه.

حروف الخفض، وسميت حروف القسم لدخولها على المقسم به.

(وَهِي) ثلاثة **(الوَاوُ)** وتختص بالظاهر نحو: والله والطور **(والبَاءُ)** الموحدة وتدخل على الظاهر: نحو: وبالله وعلى المضمر نحو: الله المسمى به.

(والتَّاءُ) المثناة فوق، وتختص بلفظ الجلالة غالباً نحو: تالله وأصلها الواو، وقد تجعل هاء نحو: ها الله لأفعلن وقد يحلفها اللام نحو: لله يؤخر الأجل **(والفِعْلُ)** بكسر الفاء **(يُعْرَفُ)** من قسيمية الاسم والحرف **(بِقَدْ)** الحرفية، وتدخل على الماضي نحو: قد

وقوله: **(بمعنى اليمين)** هذا معناه لغة، وفي الشرع خاص أشار له خليل بقوله: اليمين تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته كبالله وتالله إلخ.

وقوله: **(ثلاثة إلخ)** أشار بهذا إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء، فلا يلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع، وهذا على ما في غالب النسخ من زيادة الباء، وتكون تكراراً مع ذكرها قبل. ويجاب عنه بأنه كررها إشارة إلى أنها تكون حرف خفض فقط وحرف جر وقسم أيضاً.

وفي بعض النسخ بحذفها استغناء عنها بتقدمها في حروف الخفض، ثم كان ينبغي للمصنف أن يقدم الباء لأنها أصل حروف القسم، وتدخل على المقسم وتدخل المقسم به من غير شرط. وقد يجاب: وبأنه قدم الواو لأنها أكثر حروف القسم استعمالاً من غيرها.

وقوله: **(وأصلها الواو)** إلخ، اعلم أن أصل حروف القسم الباء وتبدل واو لما بينهما من التناسب، فإن الباء للإلصاق والواو للجمع، ثم تبدل الواو تاء كما أُبدلت في اتعد أصله تعد ثم تبدلت التاء هاء ثم الهاء لاماً وإن قلبت التاء هاء ففيها أربع لغات: ها الله بالمد والقطع، ها الله بحذفهما، ها الله بالمد دون قطع، ها الله بالقطع دون مد.

(والفعل) لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل وذكرها إجمالاً، ولذلك بيَّن الأزهري بعض ما يختص بالماضي والمضارع وما يكون علامة لهما معاً.

قول الأزهري: **(بكسر الفاء)** اسم للكلمة المخصوصة المقابلة للاسم والحرف احترازاً من الفعل بفتحها، فهو مصدر الفعل المتعدي مكسور العين كفهم أو مفتوحاً كضرب، وفي الألفية: فعل قياس مصدر المعدي. واعلم أن كون الفعل بكسر الفاء اسماً للكلمة، والمفتوح مصدراً مجرد اصطلاح، وإلا فالمصدر قد يأتي بالكسر والفتح كعلم يعلم علماً سمع بفتح العين وكسرها.

وقوله: **(الحرفية)** قيّد بذلك إشعاراً بأن المصنف أطلق في محل التقييد، ويجاب عنه بأنه مهما أطلقت «قد» فلا تنصرف إلا للحرفية، فيكون تقييد الأزهري إنما هو للإيضاح.

وقوله: **(وتدخل على الماضي)** اعلم أن «قد» أُدخلت على الماضي، فإنها تفيد التحقيق مطلقاً كانت في كلام الله والرسول أو العرب أو المصنِّفين، وإن دخلت على المضارع فإن

قام. وعلى المضارع نحو: قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية، فإنها مختصة بالأسماء لأنها بمعنى حسب نحو: قد زيد درهم.

(والسِّينِ وسَوْفَ) ويختصان بالمضارع نحو: سيقول وسوف يقول، فيقول: فعل

كانت في كلام الله أو الرسول فهي للتحقيق أيضاً، وإن كانت في كلام غيرهما فهي للتقليل غالباً.

وقوله: **(نحو: قدُ زيدٍ درهمٌ)** قد: مبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين، ويصح أن نقول: قد بضمة واحدة، فتكون مرفوعة بضمة ظاهرة فوق الدال لإضافتها. وزيد: مضاف إليه ما قبله، ودرهم: خبره، ويجوز أن يكون اسم فعل بمعنى يكفي، وزيداً مفعوله، ودرهم فاعله.

(والسين وسوف) كلاهما للتنفيس، وهو تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال، ثم قال البصريون: زمن السين أضيق من زمن سوف نظراً إلى كثرة الحروف.

وقال الكوفيون: بلى هما متساويان، واستدلّ ابن مالك لهذا الأخير بتعاقبهما على المعنى الواحد كما في قوله تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 146]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْۗ﴾ [النِّساء: الآية 152].

ثم قيل: السين مقتطعة من سوف، وقيل لا. ثم إن قد والسين وسوف من زيادة المصنف على الألفية، كما زاد عليه كيفما، وإذا في الشعر.

وكذلك قوله: ومعنى أن وإن للتوكيد إلخ. وكذلك توابع أجمع، وإنما أدخل أل خاصة على سين، ولم يدخلها على سوف، لأن سوف صار علم على جنس على الحرف المخصوص، والأعلام تدخل عليه أل التي لغير لمح الأصل إلا شذوذاً، لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد، وأما أل التي للمح الأصل، فتدخل نحو: العباس.

وسوف مبنية لأنها حرف بنيت على الفتح فتعذر السكون، وأما السين فصورة حرفه الموجودة في الفعل «س» فعبر عنه باسمه وهو سين وأل تدخل عليه.

(وتاء التأنيث) قول الأزهري: **(الساكنة)** قيد به إطلاق المصنف المقتضي أن كل تاء التأنيث يعرف بها الفعل، وليس كذلك بل محل كونها علامة إن كانت ساكنة أو حركت من نقل كقالت أمه، أو التقاء الساكنين كـ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فُصّلَت: الآية 11]، ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ﴾ [الحُجرَات: الآية 14].

وأما المحركة أصالة، فإن كانت محركة بحركة إعراب فهي خاصة بالأسماء كفاطمة، وإن كانت محركة بحركة بناء فتكون في الأسماء كلا قوة، وتلحق الحروف كلات وثمت وربت.

المضارع لدخول السين وسوف عليه (**وتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ**) تختص بالماضي نحو: قامت.

(**والحَرْفُ**) يعرف بأنه (**مَا لا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ**) أي ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الألف واللام وحرف الخفض.

(**وَ**) ما (**لاَ**) يَصْلُحُ معه (**دَلِيلُ الفِعْلِ**) أي ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة، فعدم صلاحيته لدليل الاسم.

ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك: ج ح خ فعلامة

وأما تاء تقوم فهي تسمى في الاصطلاح حرف مضارعة لا تاء التأنيث خلافاً لبعضهم، وكان الأولى للمصنف أن يقول: والتاء ليشمل التأنيث وتاء الفاعل.

وقوله: (**نحو: قامت**)، ومنه قوله:

ألمت فحيت ثم قامت فودعت فلمَّا تولَّت كادت النفس تزهق

ولم يذكر علامة الأمر وهي دلالة على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة أو نوني التوكد لأنها مركبة ففيهما تشويش على المبتدئ، وما يقال إنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الأفعال فعلان: ماض ومضارع، والأمر مضارع مجزوم بلام الأمر كما يأتي لا يصح لأنه ذكر بعد أنها ثلاثة حيث قال: باب الأفعال. الأفعال ثلاثة، وكونه مثنى هنا على قول وهناك على قول تشويش على المبتدئ، وإلى علامات الفعل إجمالاً أشار في الألفية بقوله:

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

(**والحرف ما إلخ**) ما عبارة عن الكلمة فلا يرد علينا الجملة أيضاً، فإنها غير قابلة للعلامات فيقضي أنه يقال لها حرف مع أنها ليست كذلك.

وقوله: (**أي ما يعرف به الاسم إلخ**) حمل الأزهري كلام المصنف على ظاهره، وأن المراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذكورة سابقاً، لكن يرد عليه أن عندنا كلمات كثيرة لا تقبل شيئاً مما ذكره المصنف، وليس بحرف كهو من الأسماء، واضرب من الأفعال، فإن الأول اسم ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم التي ذكرها المصنف هنا، والثاني فعل ولا يقبل علامة الفعل التي ذكرها أيضاً فيقتضي كلامه أنهما حرفان.

وأجيب: بأن هذه المقدمة معقودة للمبتدئ وهو لا يستقل بالإفادة، والمعلم هو الذي يبيِّن ما لم يذكر من العلامات، أو تقول: إن الكثير مما لا يقبل هذه العلامات حروفاً ولا يضر خطأ المبتدئ في بعض الأشياء.

وقوله: (**فعدم صلاحية إلخ**) قال بعضهم: إنما لم تجعل له علامة وجودية لأنه في نفسه علامة، فلو جعل له علامة لزم الدور أو التسلسل.

الجيم نقطة من أسفل، وعلامة الخاء نقطة من فوق، وعلامة الحاء المهملة عدم التنقيط بالكليَّة.

وقوله: **(عدم النقطة إلخ)** لأنه إذا نقط من أسفل التبس بالجيم وإن نقط من فوق التبس بالخاء، وفي المعنى قيل:

الحرف ما ليست له علامة تـرك الـعـلامـة لـه عـلامـة

ولذلك قالوا: ينبغي للإنسان إذا سئل عن كلمة ولم يدر أهي اسم أو فعل أو حرف؟ أن يقول حرف لأنه إن أجاب بغيره يسأل عن الدليل.

فإن قيل له: بل هي اسم أو فعل، فيقول: ما الدليل، فيرجع السائل مسؤولاً، وإلى الحرف أشار في الألفية بقوله: سواهما الحرف.

بَابُ الإعْرَابُ

. . . .

باب الإعراب

جرت عادة المصنِّفين أن يفصلوا كتبهم بالأبواب تسهيلاً على الطالب، بحيث إذا أراد مطالعة مسألة وجدها في بابها وتنشيطاً له إن ختم باباً شرع في آخر، كالمسافر إذا قطع مسافة نشطت نفسه للأخرى. ولهذا، والله أعلم، جعل الله القرآن سُوَراً وجزَّأه العلماء أجزاء وأحزاباً. وباب: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الإعراب، أو مبتدأ والخبر محذوف أي: باب الإعراب هذا محله، أو مفعول بفعل محذوف أي: افهم الإعراب أو اقرأ، والأولان أولى لأن فيهما إبقاء أحد ركني الإسناد، والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل إلى خارج، وعكسه وهو حسي في المحسوسات: كباب الدار والمسجد، ومعنوي في المعنويات: كباب الإعراب، وأصله بوب بفتح الواو تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً بدليل جمعه على أبواب وتصغيره على بويب، والإعراب يطلق على معان جمعها من قال:

وعرفان الإعراب[1] في اللغة أجلا ... بيان وحسن انتقال تغير

فمن الأول قوله عليه الصلاة والسلام: «البكر تستأمر وإذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها» أي تبين بالكلام. ومن الثاني قولهم: جارية عروب، أي حسنة، ومن الثالث قولهم: أعربت الإبل عن مرعاها إذا انتقلت، ومن الرابع قولهم: أعربت معدة الرجل إذا تغيرت، ومن الخامس قولهم: أعرب الرجل إذا كان عارفاً بالخيل العتاق. وأما اصطلاحاً فالجمهور على أنه لفظي وعرفوه بقولهم: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو

---

(1) قول: وعرفان الإعراب إلخ: كذا بالأصل وهو غير مستقيم وزناً ومعنى، وأما وزناً فظاهر، وأما معنى فلماذا ذكر الأشموني من أنه يقال: أعرب الرجل إذا صار له خيل عراب، فلو قيل بدل هذا الشطر:

* وملك عراب من خيول كذا جعلا *

لكان أنسب وزناً ومعنى، فتأمل. اهـ مصححه.

بكسر الهمزة (**الإِعْرَابُ**) في اصطلاح من يقول إنه معنوي (**هُوَ تَغْيِيرُ**) أحوال (**أَوَاخِرِ الكَلِمِ**) حقيقة كآخر زيد أو حقيقة كآخر زيد، أو حكماً كآخر يد، والمراد بتغيير الآخر

حذف، فالحركة تشمل الضمة والفتحة الكسرة، والحرف المراد به الواو والألف والياء والنون والسكون والحذف للنون أو لحرف العلة، فجميع ذلك هو نفس الإعراب، وقيل: إنه معنوي وهو اختيار أبي حيان، وتبعه تلميذه أبي آجروم إذ قال: هو تغيير إلخ.

فإن قلت: ما ينبني على الخلاف المذكور في الإعراب هل هو لفظي أو معنوي؟ **قلت**: لا ينبني عليه شيء في المبنى بل في اللفظ.

فإذا قلت: جاء زيد مثلاً، فعلى أنه لفظي تقول: زيد مرفوع بنفس الضمة، فهي نفس الإعراب، وعلى القول بأنه معنوي تقول: مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، فتكون الضمة علامة على الإعراب، وهكذا.

وقوله: (**بكسر الهمزة**) احترازاً من الأعراب بفتحها فهو اسم لمن يسكن البادية عربياً كان أو غيره. (**الإعراب**) أظهر في موضوع الإضمار تقريباً على المبتدي تغيير. اعلم أن المصنف أطلق التغيير وأراد به التغيير، لأن الأول وصف للشخص، والثاني وصف للفظ وهو المقصود، وكثيراً ما يطلقون المصدر وهو فعل الفاعل ويرون المعنى الحاصل به.

وقوله: (**أحوال**) جمع حال. قال بعض: زيادة هذه المضاف مضرة لأنها تقضي أن الإعراب هو الذي تتغير فيه الصفة فقط، وذلك بتغيير الحركات كجاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وأما أن تغيرت الذات: كجاء أخوك، ورأيت أخاك، ومررت بأخيك؛ فلا يقال فيه أعرب وليس كذلك، فالأولى إبقاء عبارة المصنف على ظاهرها لتشمل القسمين معاً. هذا حاصل كلامهم، والحق أن تغيير الذات يؤخذ بالأحروية لأنه إذا كان تغيير الصفة فقط يسمى إعراباً، فأحرى تغيير الذات والصفة معاً.

(**أواخر الكلم**) أي أو ما اتصل به، وجمع المصنف أواخر باعتبار تغيير آخر هذه الكلمة في تركيب آخر، وهكذا. وإلا فتغيير آخر كلمة واحدة يقال له إعراب. قول الأزهري: (**حقيقة**) أي بأن لم يحذف منه شيء أو حكماً بأن حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال: كيد، ودم أصلهما يدي ودمي، فحذفت الياء وصار الإعراب على الدال والميم، وإنما قلنا: أو ما اتصل به أي بالآخر ليدخل المثنى والجمع على حدة، فإنهما معربان بالحروف وهي ليست بالآخر، لكنها متصلة بالآخر فهي بمنزلة الحركات.

(**فإن قلت**): آخر المثنى والجمع نون. **قلت**: النون فيهما منزلة التنوين في المفرد، فكما أن تنوين المفرد لا يخرج ما هو عليه من كونه آخراً كذلك النون فيهما. **فإن قلت**: يرد على هذه الأفعال الخمسة فإنها معربة بثبوت النون وهي ليست آخراً ولا متصلة بالآخر بل بالفاعل الذي هو الضمير. **قلت**: أجيب بأنه لما كان الفاعل كالجزء من فعله لم يعد فاصلاً وصارت النون كأنها متصلة بالآخر.

تصييره مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً بعد أن كان موقوفاً قبل التركيب، والمراد بالكلم الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد **(لاخْتِلَافِ العَوَامِلِ)** متعلِّق بتغيير على أنه علَّة له والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على

وقوله: **(تصييره مرفوعاً إلخ)** ظاهره أو الذي يوصف بالرفع أن غيره إنما هوالآخر لأن تصييره عائد عليه، وليس كذلك بل الذي يوصف بذلك إنما هو للكلمة بتمامها. وأجيب: بأنه لما كان الآخر محلاً لما ذكر صح ذلك، أو يقال: الضمير عائد على الآخر باعتبار الكلمة فهو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

وقوله: **(أو مخفوضاً)** الأولى أن يزيد مجزوماً ليشمل الفعل المضارع، لأنه داخل في الكلم كما سيذكره، والجواب بأنه خص ما يكون في اسم غير ظاهر.

وقوله: **(بعد أن كان موقوفاً)** أي بصورة ساكن لا يوصف بإعراب ولا ببناء، وأولى أن يقول بعد: إن لم يكن كذلك لأن كلامه إنما يشمل الانتقال من حالة الوقف إلى حالة الإعراب، وأما النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب فلا يشمله كلامه، وهو تحكم. نعم، قد يقال إن كان النقل من الوقف إلى غيره يسمى إعراباً فأحرى النقل من حالة الإعراب إلى حالة الإعراب.

وقوله: **(والمراد بالكلم هنا إلخ)** أي في تعريف الإعراب أراد أن يدفع بهذا اعتراضاً، وأراد على المصنف أن يقال له الكلم اسم جنس جمعي أقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات، فلا يدخل حينئذ في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين، بل لا بد من تغيير آخر ثلاث كلمات وليس بصحيح. فأجاب: بأن الذي أقل مصدق ثلاثة الكلم لغة، والمراد به هنا الاسم إلخ. ونقول: إن أل الجنسية إذا دخلت على جمع أن ما في معناه كما هنا أبطلت جمعيته.

وقوله: **(المتمكِّن)** أي المعرب سواء كان أمكن وهو الذي فيه تنوين الصرف: كزيد ورجل، أو غير أمكن وهو الذي لا يتصرف كمساجد.

وقوله: **(نون الإناث)** أي الموضوعة للإناث، ولا عبرة بسكونها قد تستعار للمذكر، فإن اتصلت به نون الإناث بني على السكون نحو: يتربصن أو باشرته نونا التوكيد بني على الفتح، وإن لم تباشره في اللفظ نحو: إن هل تقومان، أو في التقدير نحو: هل تقومن أعرب كما يأتي، وقد قال ابن مالك: وأعربوا مضارعاً إن عربا إلخ.

وقوله: **(على أنه علة له)** أي لوجود التغيير كأنه قال: إن حصل التغيير لأجل اختلاف العوامل فهو أعرب وإلا فلا، ثم استشعر الأزهري سؤالاً يرد على المصنف بأن يقال له: تغييرك باختلاف يقتضي أنه لا يقال أعرب إلا إذا اختلف عليه عاملان فأكثر، وإما إن كان التغيير بعامل واحد فلا يسمى إعراباً. فأجاب بقوله: **(والمراد باختلاف العوامل تعاقبها)** أي صحة تعاقبها بأن يصح حذف هذا أو الإتيان بالآخر مكانه.

الكلم. **(الدَّاخِلَةِ عَلَيهَا)** واحد بعد واحد، والعوامل جمع عامل. والمراد بالعامل ما به يتقوَّم المعنى المقتضي. . . . .

قال الفيشي: لكن تفسير الاختلاف بهذا المعنى لغة، وأما الاختلاف في الإصلاح فهو الوجود. والجواب عن المصنف: أنه أطلق الملزوم وأراد لازمه، لأنه يلزم من الاختلاف الوجود فكأنه قال: لوجود العوامل اختلفت أم لا تعاقبت أم لا، كما اعترض على المصنف أيضاً في تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع فيقضى أو هذا الاختلاف لإبداله من ثلاثة عوامل فأكثر، ويجاب عنه بما مر من أن أل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت جمعيته وصار يصدق بالواحد والمتعدد.

(الداخلة عليها) فقول المصنف سابقاً: تغيير الجنس في الحد يصدق بكل تغيير، وقوله: أواخر الكلم فصل أول احترازية من التغيير الواقع في الأول أو الوسط كتغيير وجمع التكسير نحو: زيد وزيود، وقيل: إنه لبيان الواقع لا للاحتراز لأن تغيير الإعراب لا يكون إلا آخراً.

وقوله: **(لاختلاف العوامل)** فصل ثان احترز به من التغيير لا لاختلاف العوامل كتغيير آخر لعل، وفي حيث ست لغات: حيث وحوث بضم الثاء وفتحها وكسرها فيهما فلا يسمى إعراباً، وإنما يسمى لغات.

وقوله: **(الداخلة عليها)** فصل ثالث احترز به من المحكي كقولك: من زيدٌ في حكاية من قال جاء زيد، ومن زيداً في حكاية من قال: رأيت زيداً، ومن زيدٍ في حكاية من قال: مررت بزيد، فزيداً الواقع بعد من في الجميع تغير آخره لاختلاف العوامل، لكنها لم تدخل عليه. فلا يقال في الحركات إنها إعراب، وكيفية إعرابه أن تقول في الجميع: من اسم استفهام مبتدأ مبني، وزيد: في الأحوال الثلاثة هو الخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

وقوله: **(واحداً بعد واحد)** منصوب على الحال أي حال كون العوامل مرتبة، فلا يمكن جمع اثنين في تركيب واحد من جهة واحدة، أو مفعول مطلق على حذف مضاف عامله الداخلة تقديره دخول واحد بعد واحد.

وقوله: **(والمراد بالعامل إلخ)** مقتضى الظاهر به فأظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدي. وأشار بهذا إلى المراد العامل الاصطلاحي لا اللغوي وهو المؤثر في الشيء.

وقوله: **(ما به)** أي شيء لفظي ويشتمل المقدر أو معنوي كما ذكر وباء به سببية.

وقوله: **(يتقوَّم إلخ)** بفتح الياء والتاء وتشديد الواو أي يحصل ويوجد المعنى المقصود من التركيب.

وقوله: **(المقتضي)** أي الطالب صفة للمعنى فيصير التقدير العامل هو الشيء الذي بسببه

للإعراب، سواء كان ذلك العامل لفظياً أو معنوياً، فالعامل اللفظي نحو: جاء فإنه يطلب الفاعل المقتضي للرفع، ونحو: رأيت فإنه يطلب المفعول المقتضي للنصب، ونحو: الباء فإنها تطلب المضاف إليه المقتضي هو للجر، والعامل المعنوي هو الابتداء والتجرُّد، والمراد بدخول العوامل مجيئها لما تقتضيه من الفاعلية والمفعولية والإضافة، سواء استمرت أم حذفت، وسواء تقدمت على المعمولات كرأيت زيداً أم تأخرت نحو: زيداً

يحصل ويوجد المعنى الذي يطلب الإعراب، والمراد بالمعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة.

وقوله: **(للإعراب إلخ)** يؤخذ من أن فهم المعنى سابق على الإعراب، ولهذا إذا سئلت عن تركيب ولم تدر إعرابه؟ فتقول لمن سألك: بيِّن إليَّ المعنى أبيِّن لك الإعراب، وهذا هو الحق وغلط من قال: إن الإعراب سابق على المعنى.

وقوله: **(نحو جاء)** أي فإن به يتقوَّم المعنى وهو الفاعلية.

وقوله: **(المقتضي للرفع)** أشار به إلى أن العامل لا يقتضي رفعاً لذاته، وإنما يطلب فاعلاً ومن شأن الفاعل أن يكون مرفوعاً.

وقوله: **(المقتضي للنصب)** أي من حيث كون الاسم مفعولاً لا من حيث ذات العامل، وإلا فالعامل إنما طلب باعتبار ذاته المفعول، لكن من شأن المفعول أن يكون منصوباً.

وقوله: **(المضاف إليه)** أي المنسوب إليه المعنى الذي قبل الباء، فإن حروف الخفض تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معنى ما قبلها وتوصله لما بعدها.

وقوله: **(المقتضي هو)** أي المضاف إليه، وأشار إلى أن حرف الجر لا يقتضي جراً لذاته أيضاً، وإنما يطلب المضاف إليه ومن شأنه الجر، فتحصل أن العامل يطلب لذاته رفعاً ولا نصباً ولا جراً، وإنما يطلب فاعلاً أو مفعولاً أو منسوب إليه، والفاعل يقتضي الرفع والمفعول من شأنه النصب والمنسوب إليه من شأنه الجر.

وقوله: **(والمراد بدخول العوامل مجيئها)** أي حصولها وتحققها مع الكلم، فيدخل فيه العوامل المقدرة والمعنوية. وأشار به إلى أنه لا يشترط الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارة المصنف. وقوله: **(استمرت)** أي يقنت ولم تحذف.

وقوله: **(أم حذفت)** أطلق في الحذف فيتناول الحذف جوازاً كقولك: زيدٌ، في جواب قول القائل من قرأ؟ وقد قال ابن مالك: ويرفع الفاعل فعلاً أضمرا. ويتناول الحذف وجوباً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التّوبَة: الآية 6] فأحد فاعل بفعل محذوف وجوباً لأن المفسر كأنه عوض عنه ولا يجمع بينهما.

وقوله: **(أم تأخرت)** وفي الألفية: وقد يجيء المفعول قبل الفعل.

رأيت. وقول المكودي: إن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات جرى على الأصل الغالب.

وقول المصنف: **(لَفْظاً أوْ تَقْدِيراً)** حالاً من تغيير يعني أن تغيير أواخر الكلم تارة

وقوله: **(وقول المكودي إلخ)** مبتدأ و**(جرى)** إلخ بعده خبره، وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره: ما ذكرت من العوامل قد تتأخر بنا فيه قول المكودي في شرح هذه المقدمة أن العوامل إلخ.

فأجاب: بأن ما قاله المكودي محمول على الأصل الغالب، ففهم أن مراد المكودي أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات في اللفظ، وفيما فهمه الأزهري من كلامه نظر، بل مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعمولات رتبةً أي أن رتبة العوامل التقديم على المعمولات، فهي وإن تأخرت في اللفظ فرتبتها التقديم ولم يرد ما قال.

قوله: **(وقول المصنف)** مبتدأ بمعنى المقول، ولفظاً أو تقديراً بدلاً من قول وقوله حالان خبراً. **فإن قلت**: المبتدأ خبر مفرد والخبر مثنى مع أن المطابقة بينهما واجبة.

قلت: المبتدأ وإن كان مفرداً لفظاً فهو مثنى معنى بدليل البدل. هذا إعراب الجملة الواقعة في كلام الأزهري، وأما إعراب كلام المصنف على حدته.

فقال الأزهري: لفظاً أو تقديراً حالان من تغيير، والأولى أنهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف، والتقدير تغيير لفظ أو تغيير تقدير، ثم حذف المضاف الذي هو تغيير، وأقيم المضاف إليه وهو لفظاً أو تقديراً مقامه، فانتصب انتصابه وناصبهما تغيير المصدر المذكور في قول المصنف: الإعراب هو تغيير إلخ، على حد قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً﴾ [الإسرَاء: الآية 63] وإنما كان أولى لأن لفظاً وتقديراً مصدران، ووقوع المصدر حالاً موقوف على السماع.

وفي الألفية: ومصدر منكر حالاً يقع بكثرة.

قال المكودي: ومع كثرته فلا يقاس عليه، فلا بد من تأويلهما باسم المفعول أي الملفوظ به والمقدر ليصح وما لا تأويل فيه أولى، وظاهر حل الأزهري أنهما منصوبان على نزع الخافض وهو أضعف الأوجه فيه، لأنه موقوف على السماع كالحال.

ويزيد عليه بكون الألفاظ المنصوبة على إسقاط الخافض تكون معرفة كقوله: تمرون الديار، وهذان اللفظان منكران. والحاصل أن النصب على المفعولية المطلقة أولى، ثم الحال، ثم النصب على إسقاط الخافض، وإلى الإعراب اللفظي والتقديري أشار في الألفية بقوله:

ومعرب الأسماء ما قد سلما ... من شبه الحرف كأرض وسما

بناء على ضم السين من سما أحد لغات، ولا يتعين رجوع لفظاً أو تقديراً لتغيير فقط،

يكون في اللفظ نحو: يضرب زيد، ولن أكره حاتماً، ولم أذهب بعمرو؛ فتلفظ بالرفع في يضرب زيد، وبالنصب في أكره خاتماً، وبالجزم في أذهب، وبالجر في عمرو، وتارة يكون التغيير على سبيل الفرض، والتقدير وهو المنوي كما تنوي الضمة في: موسى يخشى، والفتحة في: لن أخشى الفتى، والكسرة في: مررت بالرحى، فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة، وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة، والرحى مخفوض بكسرة مقدرة، وهذا هو المراد بقوله: لفظاً أو تقديراً. وأو هنا للتقسيم لا للترديد.

بل كما يصح أن يرجع له يصح أيضاً أن يرجع لقوله: الداخلة عليها، فيكون المعنى حال كون العوامل الداخلة عليها ملفوظ بها، أو مقدرة فيكون هو معنى قوله سابقاً: سواء استمرت أم حذفت، فالملفوظ بها: كجاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد، والمقدرة كما مرّ.

وقوله: (**فتلفظ بالرفع**) أي بعلامته أو بأثره لأن المصنف ذهب إلى أن الإعراب معنوي.

وقوله: (**في يضرب إلخ**) أي في هذا اللفظ الذي هو يضرب، وفي زيد أو تقول: إن المجرور محذوف تقديراً فتلفظ بالرفع في قولك: يضرب، وإنما احتجنا لهذا لأن يضرب فعل مضارع لا يدخل عليه حرف الجر، وهكذا يقال فيما بعد.

وقوله: (**بالجزم إلخ**) المراد به علامته وهي السكون لأنها هي اللفظية بمعنى أنها متعلقة باللفظ، وإلا فالجزم عدمي لأنه حذف الحركة.

وقوله: (**يكون التغيير**) أي علامته الدالة عليه لأن الإعراب معنوي.

وقوله: (**والتقدير**) عطف تفسير على الفرض، والأولى أن يقول على سبيل التقدير والفرض، لأنه يشترط في عطف التفسير أن يكون الثاني أظهر من الأول كقولك: عسجد وذهب وبر وقمح.

وقوله: (**وهو المَنْوي**) أي علامته وأثره لما مر بدليل كما تنوي الضمة فإن الضمة علامة.

وقوله: (**وهذا هو المراد إلخ**) كان الأولى أن يقول، وهذا بعض ما أراد المصنف بقوله: أو تقديراً فإن الإعراب التقديري ليس منحصراً في الاسم المقصور، والفعل المضارع الذي آخره ألف بل كذلك يكون في الاسم المنقوص كما يأتي لذي الفعل المضارع الذي آخره واواً وياء وبقي عليه ذلك.

وقوله: (**وأو هنا للتقسيم**) وأشار بهذا إلى الجواب عما يقال أنه أدخل أو في التعريف وهو ممتنع.

فأجاب: بأن التي يمتنع دخولها فيه هي «أو» للتي للشك، وأما «أو» التي للتقسيم كما هنا فلا يمتنع دخولها فيه، ولو عبّرنا لتردد أي الشك بدل الترديد لكان أولى.

وكيفية الإعراب اللفظي أن تقول في نحو: يضرب زيد. يضرب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفع للتجرد من الناصب والجازم. وزيد: فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفع يضرب.

وتقول في مثل: لن أكره حاتماً، لن: حرف نفي ونصب واستقبال، وأكره: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له «لن». وحاتماً مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره.

وتقول في: لم أذهب بعمرو، لم: حرف نفي وجزم وقلب. وأذهب: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره لفظاً والجازم له «لم». وبعمرو: جار ومجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء.

وكيفية الإعراب التقديري أن تقول في مثل: موسى يخشى، موسى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع. ويخشى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع ظهورها التعذُّر والعامل فيه الرفع للتجرُّد، وفاعل يخشى مستتر فيه جوازاً تقديره «هو» وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى، والرفع محل الجملة الواقعة خبر المبتدأ.

أو تقول في: لن أخشى الفتى، لن: حرف نفي ونصب واستقبال. وأخشى: فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. والفتى: مفعول به وهو منصوب بأخشى، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وتقول في: مررت بالرحى، مررت: فعل وفاعل والفاعل التاء، وبالرحى: جار ومجرور مخفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، هذا إذا

وقوله: **(وكيفية الإعراب اللفظي إلخ)** مراده باللفظي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما مر من أن الإعراب معنوي، ولا ينافي ذكره لبعض الحروف «كأن» فإنه لتمام التركيب.

وقوله: **(ظاهرة في آخره)** اعلم أن الناس اختلفوا في الحركة هل هي بعد الحرف أو معه أو قبله؟ وكلام الأزهري محتمل للمذاهب الثلاثة بأن تقول في الظرفية بمعنى «بعد» أو للمصاحبة بمعنى «مع».

وقوله: **(التقديري)** أي الذي علامته مقدرة.

كانت الألف موجودة فإن كانت محذوفة نحو: جاء فتى، ورأيت فتًى، ومررت بفتًى.

فإنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة الاستثقال نحو: جاء القاضي، فالقاضي فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال، ومررت بالقاضي، فالقاضي مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال، هذا كله إذا كانت الياء موجودة، فإن كانت محذوفة نحو: جاء قاضٍ ومررت بقاضٍ فإنك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، وفي الجر كذلك. وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها.

فحيث كان في آخر الاسم المعرب حرف صحيح أو حرف علّة يشبه الصحيح كالواو والياء الساكن ما قبلهما، كدلو، وظبي فَـ(الإعراب ظاهر) في آخره وحيث كان في آخره

وقوله: **(لالتقاء الساكنين)** أي لدفعهما وذلك لأن أصله بالياء محركة مع التنوين لا بالواو، ولقوله في الألفية: كذا الذي الياء أصله نحو: الفتى، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فالتقى ساكنان الألف أو التنوين، فحذفتا الألف لالتقاء الساكنين، ولم يحذف التنوين لأنه كلمة والألف جزء من الكلمة، وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة، وأما قولهم الفتوة فالفاء قلبت واواً.

وقوله: **(المحذوفة لالتقاء الساكنين)** أي لدفعهما كما مرّ، وأصله قاضي بياء منونة تنوين الصرف استثقلت الضمة على الياء، فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء لدفعهما، وإذا دخلت عليه أل أضيفت رجعت الياء لزوال موجب حذفها، وهو التنوين لأنه لا يجامع أل والإضافة.

وقوله: **(فحيث كان إلخ)** لما ذكر الأمثلة وهي لا تنحصر أراد أن يذكر ضابطاً لما يكون فيه الإعراب لفظياً، ولا يكون فيه الإعراب تقديرياً و«حيث» في كلامه بمعنى «إذ» وكان تامة.

وقوله: **(يشبه الصحيح)** أي في كونه تظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة.

وقوله: **(كالواو والياء إلخ)** والكاف هنا استقصائية لا تدخل شيئاً لأن الحرف الذي يشبه الصحيح مخصوص بالواو والياء الساكن ما قبلهما.

وقوله: **(فالإعراب ظاهر إلخ)** أي إذا لم يعرض عارض، وإلا فيصير مقدراً كالمضاف

ألف مفتوح ما قبلها كالفتى، أو ياء مكسورة قبلها كالقاضي، فالإعراب مقدر فيه إلا أن الألف تقدر فيها الحركة تعذراً لكونها لا تقبل التحريك، والياء تقدر فيها الحركة استثقالاً لكونها تقبل الحركة ولكنها ثقيلة عليها، والمراد بالألف الألف في اللفظ والالتفات إلى كونها تكتب ياء في مثل: يخشى، والتي.

فظهر أن لآخر كل من الاسم والفعل يمرّ بين ثلاثة أحوال، وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع، ومن الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى غيره هو الإعراب لو أن تلك

إلى ياء المتكلم نحو: صاحبي، فصاحبي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة على ما هو الحق.

وقوله: **(تقدر فيها الحركة تعذراً إلخ)** إلى كون الحركة في الألف تعذراً، وفي الواو والياء استثقالاً أشار بعضهم بقوله:

تعذراً في الألف استثقالاً ... في الواو والياء فخذ مثالا
كقال موسى معشر اليهود قد ... يأتي محمد ويغزو من جحد

فموسى فاعل قال مرفوع بضمة على الألف منع التعذر، ويأتي ويغزو: فعلان مضارعان.

وسم معتلاً من الأسماء ما ... كالمصطفى المرتقى مكارما

إلى آخر الأبيات الستة.

وقوله: **(ثلاثة أحوال)** بالنصب اسم إنَّ. قال الشنواني: ومراده بالأحوال الثلاثة في الاسم: الرفع والنصب والخفض، وفي الفعل: الرفع والنصب والجزم. وقال الفيشي وغيره: حمله على هذا يكون تكراراً مع قول المصنف: **(فللأسماء)** إلخ. والأول أن مراد الأزهري بالأحوال الثلاثة الإعراب اللفظي والتقديري تعذراً واستثقالاً، وجميعها يكون في الاسم والفعل، غايته أنه لم يذكر مثالاً. تقدير الإعراب في الفعل استثقالاً نحو: يرمي ويغزو، ولا يضر لأنه علم المقايسة على الاسم بالأحرى، لأنه إذا كانت الياء ثقيلة في الاسم مع خفته فأحرى مع الفعل لثقله والواو أثقل من الياء اهـ.

قلت: في ما قاله الفيشي وغيره ظاهر، وهو الذي يناسب المقام، لأن كلامنا في الإعراب لفظي وتقديري، والذي يظهر من كلام الأزهري بعد وصرح به في قوله: **(وقد بينها)** أي الأحوال هو ما قاله الشنواني.

وقوله: **(أن الانتقال إلخ)** معطوف على ما سبق مدخول لظهور المعنى وظهور الانتقال. فإن قلت: من أين ظهر ما قال؟ قلت: من قوله: والمراد بتغيير الآخر تصييره مرفوعاً إلخ.

وقوله: **(إلى غيره)** عبر به ليشمل الجر والجزم.

الأحوال المنتقل إليها تسمى أنواع الإعراب مجازاً.

وقد بيّنها بقوله: **(وأَقْسَامُهُ)** أي أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاسم والفعل **(أَرْبَعَةٌ**:

وقوله: **(تسمى أنواع الإعراب مجازاً)** هذا ك يتمشى إك على القول بأن الإعراب لفظي، فتسميتها علامة يكون مجازاً، وأما على ما عليه المصنف من أن الإعراب معنوي، فهي علامات وأنواع حقيقة.

وقوله: **(وقد بينها)** أي تلك الأحوال.

(وأقسامه) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله: الإعراب هو تغيير إلخ.

كأنه قيل له قد علمنا حقيقة الإعراب على القول بأنه معنوي، فلما عدّد أقسامه وأسماءَهُ فأجاب عنه بقوله: وأقسامه، والمراد بالأقسام هنا حقيقتها، وهي الأنواع والجزئيات لا الأجزاء.

فإن قلت: لِمَ جعلتم الأقسام هنا بمعنى الأنواع، وفي قوله: سابقاً وأقسامه ثلاثة بمعنى الأجزاء فما الفرق؟

قلت: علامة القسمة النوعية صحة إطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها، واسم المقسوم هنا هو الإعراب فيطلق على كل واحد منها. فيقال في الرفع: إعراب وهكذا، وكانقسام الحيوان إلى فرس وإنسان فيطلق على الإنسان أنه حيوان، وعلى الفرس أنه حيوان، وعلامة كون الأقسام بمعنى الأجزاء عدم صحة إطلاق اسم المقسوم على كل قسم، وجزء منها. واسم المقسوم هناك هو الكلام، ولا يصح إطلاقه على كل جزء منها، فلا يقال: الفعل وحده كلام والحرف وحده كلام، ولو عبر هنا بأنواعه وفيما مر بأجزائه لكان أولى، ثم إن المقسم الإعراب من حيث هو لا بخصوص كونه ضمة وفتحة إلخ. وإلا لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

قول الأزهري: **(بالنسبة إلى الاسم إلخ)** جواب عن إشكال وارد على المصنف، وهو وأنه لا يصح أن يكون أربعة بالنسبة إلى الاسم فقط، لأنها بالنسبة إليه ثلاثة: الرفع والنصب والجر، ولا بالنسبة إلى الفعل لأنها بالنسبة إليه ثلاثة أيضاً: الرفع والنصب والجزم.

فأجاب بقوله: بالنسبة إلى الاسم والفعل، لكن إنما تكون أربعة بالنسبة لهما إذا جعلت الرفع والنصب قسمين فقط، لم تنظر لكونهما تارة يوجدان في الاسم، وتارة في الفعل، وإلا إذا نظرت إلى ذلك فتكون ستة: الرفع والنصب قسمان في الاسم وقسمان في الفعل وذلك أربعة أقسام، والجر والجزم فهي ستة.

(أربعة) دليل انحصار القسمة في هذه الأربعة أنه ليس في الإمكان إلا حركة أو سكون، والحركة لها ثلاثة مخارج: الشفة وهي مخرج الضمة وسط اللسان وهو مخرج الكسرة، والحلق وهو مخرج الفتحة والسكون وهو سلب الحركة قسم مستقل.

رَفْعٌ، ونَصْبٌ) في اسم وفعل نحو: يقوم زيد، وأن زيداً لن يقوم **(وخَفْضٌ)** في اسم نحو: مررت بزيد. **(وجَزْمٌ)** في فعل نحو: لم يقم هذا على سبيل الإجمال، وأما على سبيل التفصيل **(فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ)** المذكور من الأقسام الأربعة **(الرَّفْعُ)** نحو: جاء زيدٌ **(والنَّصْبُ)** نحو: رأيت زيداً **(والخَفْضُ)** نحو: مررت بزيدٍ. **(وَلاَ جَزْمَ فِيهَا)** أي لا جزم في الأسماء.

(ولِلأَفْعَالِ) المعربة **(مِنْ ذَلِكَ)** المذكور **(الرَّفْعُ)** نحو: يقوم زيدُ **(والنَّصْبُ)** نحو: لن يقومَ **(والجَزْمُ)** نحو: لم يقمْ **(وَلاَ خَفْضَ فِيهَا)** أي لا خفض في الأفعال.

(رفع ونصب) بدل مفصل من مجمل، ثم إن لكل واحد من هذه الأربعة معنى لغة واصطلاحاً.

فالرفع لغة العلو والارتفاع، واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الضمة ونفس ما ناب منابها، والنصب لغة الاستقامة والاستواء، واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها، والخفض لغة نقيض الرفع، واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها، والجزم لغة القطع، واصطلاحاً على أن الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب منابها، وعلى أنه لفظي هو نفس السكون ونفس مناب منابه، وقدم الرفع لأنه عمدة ولا يخلو منه كلام، ثم أتى بالنصب لأنه قد يقع موقع العمدة، ثم الجر لأنه خاص بالإشراف وهو الاسم ولم يبق للجزم مرتبة إلا التأخير.

وقول الأزهري: **(على سبيل الإجمال)** أي طريق هو الإجمال ومعنى إجمالها عدم تعيين ما تكون فيه.

وقوله: **(وأما على سبيل إلخ)** أشار بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف للأسماء في جواب شرط مقدر.

وقوله: **(المعربة)** قيد الأفعال بالمعربة وأطلق في الأسماء، مع أن المراد بها أيضاً المعربة، لأن الأصل في الأسماء الإعراب، ولذلك أطلق فيها، والأصل في الأفعال البناء، فلذلك قيدها، وإلا فالكلام في المعربات. وجمع المصنف الأفعال مع أن الذي يعرب منها إنما هو نوع واحد وهو الفعل المضارع باعتبار أفراده أو مشاكلته للأسماء. **فإن قلت**: ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل؟ **قلت**: الاسم خفيف، والفعل ثقيل، والجر ثقيل، والجزم خفيف، فأعطينا الخفيف للثقيل لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل وخفة السكون.

والحاصل أن هذه الأقسام الأربعة ترجع إلى قسمين: قسم مشترك، وقسم مختص؛ فالمشترك شيئان: الرفع والنصب، والمختص شيئان: الخفض والجزم، وبيان ذلك أي الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، وأن الخفض يختص بالاسم، وأن الجزم يختص بالفعل، وذلك مستفاد من كلامه لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال، فعلمنا أنه مشترك بينهما، وخصّ الأسماء بالخفض ونفى عنها الجزم، وخصّ الأفعال بالجزم ونفى عنها الخفض، ثم لكل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لا بد من معرفتها، فلذلك أعقبها بقوله:

وقوله: **(الحاصل أن هذه)** أراد بهذا تأكيد رفع ما يقال أنك قلت أنواع الإعراب أربعة، ثم جعلتها وكيفيتها؟

والجواب أن يقال: ما كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل جعلها قسمين فقط، ولذلك قال: والمشترك شيئان وصح الإخبار في كلامه بالمثنى الذي هو شيئان عن المفرد الذي هو المشترك، لأن المبتدأ هنا مقرون بأل الجنسية، فيصدق بالواحد والمتعدد، وكذا يقال في قوله بعد: والمختص شيئان.

وقوله: **(علامات إلخ)** المراد بالجمع بالنسبة للجزم ما زاد على الواحد، لأنه ليس له علامتان، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَعْرِفَةِ عَلَامَاتِ الإعراب

أقسام (**الإِعْرَابِ**) التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم (**لِلرَّفْعِ**) من حيث هو (**أَرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضَّمَّةُ**) على الأصل (**والْوَاوُ وَالأَلِفُ والنُّونُ**). . . . .

باب معرفة علامات الإعراب

اعلم أن المعرفة تتعلق بالبسيط: كزيد وعمرو، والعلم يتعلق بالمركب: كزيد قائم، ولذلك يقال: عرفت الله، ولا يقال: علمته. والعلامات من قبيل المركب، فالمناسب حينئذ التعبير بالعلم لا بالمعرفة. وأجيب عنه: بأنه مشى على أنهما بمعنى واحد وهو قول الأكثر، أو يقال أنه نزل العلامات منزلة الجزئي تسهيلاً على الطالب، فإن إدراكها سهل كإدراك الجزئي. قول الأزهري: (**أقسام**) قدره لأن هذه علامات لأقسام الإعراب لا للإعراب نفسه، لأن الإعراب ليس مشتركاً مع غيره حتى يحتاج إلى علامة تميزه، والعلامة إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها مع بعض، ويدل هذا المضاف الذي قدره قول المصنف: فأما الضمة فتكون علامة إلخ. فالضمة علامة من علامات أحد أقسام الإعراب الذي هو الرفع وهكذا، وإضافة أقسام الذي قدره الأزهري للإعراب على معنى اللام بناء على أن الإعراب معنوي أو للبيان بناء على أنه لفظي تقديره: علامات هي أقسام الإعراب، فتكون العلامة هي نفس الإعراب، ويلزم عليه إضافة الشيء إلى نفسه وهي جائزة عند الكوفيين ومؤولة عند البصريين.

وقوله: (**التي هي الرفع إلخ**) نعت لأقسام، والفصل بالإعراب لا يضر لأنه مضاف إليه والمضاف إليه كالشيء الواحد.

وقوله: (**من حيث هو**) أي لا يفيد كونه في الاسم لأنها بالنسبة إلى الاسم وحده ثلاثة الضمة والواو والألف، ولا بالنسبة إلى الفعل وحده لأنها بالنسبة إليه اثنان: الضمة والنون. وهذا إذا لم تنظر إلى كون الضمة. تارة تكون في الاسم، وتارة في الفعل، وإلا فهي خمسة. وجميع ما قيل في الرفع يقال في النصب، وإنما لم يفيد الخفض والجزم فيما يأتي بالحيثية لأنهما خاصان فلا يمكن فيهما ما قيل في الرفع والنصب.

وقوله: (**على الأصل**) هذه العبارة تقتضي أن لنا ضمة أصلية وضمة غير أصلية، والأمر

نيابة عن الضمة قدم الضمة لأصالتها، وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت فهي بنتها، وثالث بألف لأنها أخت الواو في المد واللين، وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها، ولكل واحدة من هذه العلامات الأربع مواضع تختص بها. **(فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ في أرْبَعَةِ مَوَاضِعَ)**: الأول **(في الاسْمِ المُفْرَدِ)** سواء كان

ليس كذلك، والأولى أن يقول: وهي الأصل. وقوله: **(نيابة)** مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تنوب نيابة، ولا يصح جعله حالاً من الواو والألف والنون إلا بالتأويل بنائبه لأنه مصدر، ووقوع المصدر حالاً مع كثرته موقوف على السماع.

وقوله: **(لأصالتها)** أي أرجحيتها ووجه الأصالة أن الحركات لا تتغير معها الذات غالباً، وغيرها من العلامات تتغير معه الذات مطلقاً.

وقوله: **(فهي بنتها إلخ)** أي لتولدها عنها، وهذا مبني على أن حروف العلة مركبة من الحركات، فالواو مركبة من ضمتين، والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهو قول ابن جني في الخصائص، وهو ضعيف. والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها فيقال: إنه أوتي بالواو ثانية لأنها فرع في النيابة عنها.

وقوله: **(لأنها أخت الواو في المد)** إلخ أي نظيرتها في كون كل منهما حرف مد ولين. قوله: **(لضعف شبهها إلخ)** من إضافة الصفة إلى الموصوف أي لشبهها الضعيف.

قوله: **(في الغنة)** متعلق بشبهها وهو بيان لوجه الشبه، وأشار به إلى رد ما قد يقال: إن النون شبيهة بحروف العلة التي من جملتها الواو في أنها إذا سكنت تفيد الغنة كحروف العلة، فالقياس تقديمها على الألف، فأجاب: بأن ذلك الشبه ضعيف لا يستحق به التقديم، والغنة صوت يخرج من الأنف يشبه صوت الرياح في الأشجار الملتفة، والأولى في علة تأخير النون كونها علامة في خصوص الأفعال.

وقوله: **(مواضع تختص بها إلخ)** إن قلت: التعبير بالجمع يقتضي أن كل واحد من هذه العلامات الأربع له ثلاثة مواضع فأكثر، مع أن الواو إنما لها موضعان، والألف إنما لها موضع واحد. قلت: أجيب عنه بجوابين أحدهما أنه جمع باعتبار أفراد كل نوع، فالألف علامة والمثنى صادق بإفراد ثانيهما أنه غلب ما له ثلاثة مواضع على ما له موضعان أو موضع واحد، ولو قال: ولما فرغ من تعداد العلامة شرع في ذكر مواضعها، ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع، والمقابلة مسوغة لوقوعه على الذي له موضع واحد لكان أظهر.

وقوله: **(الأول إلخ)** الأولى إسقاطه، ويترك قول المصنف على حاله، ويكون قول المصنف في الاسم لمفرد بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل، لأنه على كلامه يلزم أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه، وكذا يقال في قوله الثاني وما بعده، لو أراد السلامة من ذلك لقال بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الأول إلخ. ثم المفرد ثلاثة أقسام، ففي باب معرفة

المذكر نحو: جاء زيدٌ والفتى والقاضي، أو لمؤنث نحو: جاءت هند حبلى **(وَ)** الثاني **(فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ)** سواء كان المذكر نحو: جاء الرجال والأسارى، أو المؤنث نحو: جاءت الهنود والعذارى، والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام، الأول: التغيير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل نحو: صنو وصنوان، الثاني: التغيير بالنقص عن المفرد من تغيير شكل نحو: تخمة وتخم. الثالث: التغيُّر بتبديل الشكل

علامات الإعراب ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا واحداً من الأسماء الخمسة، وفي باب المبتدأ والخبر ما ليس بجملة ولا شبيه بالجملة ولو كان مثنى أو مجموعاً، فيقال له مفرد. وفي باب النداء واسم «لا» ما ليس بمضاف وله شَبَه بالمضاف.

وقوله: **(نحو: جاء زيد إلخ)** كرر الأمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الإعراب لفظياً أو تقديرياً في المذكر أو في المؤنث، وهكذا يقال في جمع التكسير.

وقوله: **(والأسارى)** بضم الهمزة وفتحها جمع أسرى بفتح فسكون الذي هو جمع أسير مشتق من الإسار، وهو الحبل الذي يربط به المأسور فأسارى جمع الجمع كما في القاموس.

وقوله: **(والعذارى)** جمع عذراء وهي البكر التي لا زالت على بكارتها ثم إن التكسير لغة إزالة التئام الشيء يقال: تكسر الإناء بمعنى تفرقت أجزاؤه، واصطلاحاً تغير فيه بناء الواحد بزيادة أو نقص أو تغير شكل، أو بزيادة مع تبديل الشكل، أو نقص مع تبديل الشكل أو بالجمع تغيراً لم تلحق معه علامة الجمع.

وقد مثل الأزهري لجميع أنواع التغيرات من باب اللف والنشر المرتب، وخرج بقولنا لم تلحق معه علامة الجمع جمع المذكر السالم وما ألحق به، ولا فرق بين أن لا يتغير مفرده إلا بزيادة العلامة كالزيدون، فإن مفرده زيد، وإنما تغير بزيادة علامة الجمع أو يتغير بزيادة العلامة مع نقص حروف كتغيير الإعلال في نحو: قاضون جمع قاض، وأصله قاضي، فلما جمعته قلت فيه قاضيون استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لدفع التقائهما، فالمفرد تغير بزيادة العلامة ونفس الياء التي هي لام الكلمة، لكن هذا التغير غير معتد به فهو جمع مذكر سالم، ويخرج جمع المؤنث السالم لأنه تغير بالعلامة التي هي الألف والتاء.

وقوله: **(صنو وصنوان)** الصنو فرع يخرج من أصل الشجرة وهو المسمى بالزبيب، وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان، وهو العنقود. ويفرق بينهما بأن الجمع بنون فيه النون ويعرب بالحركات الظاهرة على النون، وأما المثنى فتكسر نونه ويعرب بالألف رفعاً وبالياء جراً أو نصباً.

وقوله: **(نحو تخمة وتخم)** بضم التاء وفتح الخاء فيهما، والتخمة فساد الطعام في المعدة بسبب إدخال طعام آخر قبل هضم الأول.

من غير زيادة ولا نقص نحو: أسد وأُسد. الرابع: التغيير بالزيادة على المفرد مع تغير الشكل: كرجل ورجال. الخامس: التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل: كرسول ورسل. السادس: التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل نحو: غلام وغلمان، فهذه كلها ترفع بالضمة. (وَ) الموضع الثالث **(في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ)** وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو: جاءت الهندات، وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب، وإلا فقد يكون جمعاً لمذكر نحو: اصطبلات جمع اصطبل، وقد يكون مكسراً نحو: حبليات جمع حبلى. (وَ) الرابع **(في الفِعْلِ المُضَارِعِ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ)** مما يوجب بناءه

وقوله: **(أسد وأُسد)** المفرد بفتحتين والجمع بضمتين، وقد تسكن سين الجمع كما في الأزهرية، وكذا يقال في رُسْل. قوله: **(نحو غلام وغِلمان)** أي فالجمع زيد فيه الألف والنون بعد الميم ونقص منه الألف التي كانت بعد اللام في المفرد تغيير الشكل ظاهر فالألف الموجودة في الجمع غير الألف التي كانت في المفرد لاختلاف محلهما **(وجمع المؤنث)** قول الأزهري **(وهو ما إلخ)** يحتمل أن تكون «ما» واقعة على المفرد أو على الجمع فإن جعلناها واقعة على المفرد فلا يصح بالنسبة لقوله: وهو لأن الضمير عائد على الجمع فيصير التقدير: وهو أي جمع المؤنث السالم مفرد إلخ. ولا معنى لكون الجمع مفرداً وإن جعلناها واقعة على الجمع لا يصح بالنسبة لقوله: جمع إذ الجمع لا يجمع. وأجيب باختيار الثاني ويكون نائب فاعل جمع اسماً ظاهراً متلبساً بضمير يعود على «ما» والتقدير: وهو أي جمع المؤنث السالم الجمع الذي جمع مفرده بألف وتاء إلخ. واحترز بمزيدتين مما إذا كانت الألف أصلية نحو: قضاة جمع قاض، فالألف في الجمع أصلية لكونها منقلبة عن ياء لأن أصله قضية تحركِ الياء إلخ. فهي لام الكلمة، ومما إذا كانت التاء أصلية نحو: أبيات جمع بيت، فلا يقال له جمع مؤنث سالم، وإنما يقال له جمع التكسير.

وقوله: **(وتقييد)** أي تقييد المصنف، وأما على تعريفه هو فما ذكره من غير الغالب داخل في تعريفه نعم متقيد على كلامه، وكلام المصنف غالب وإلا فقد يكون للفرد كأذرعات وعرفات.

وقوله: **(إصطبل)** بكسر الهمزة الموضع الذي تربط فيه الدواب المسمى في العرف بالأروى.

وقوله: **(نحو حبليات)** تغييره بقلب ألف المفرد ياء. **(والفعل المضارع)** قول الأزهري **(ومما يوجب بناءه إلخ)** قيل صواب تخصيص الشيء في الكلام المصنف مما ينقل إعرابه، لأن كلامنا في المعربات. وأجيب بأنه ذكره للمبتدئ ربما يتوهم إعرابه مع التنوين، ثم إدخال الكاف على النون يقتضي أن هناك شيئاً آخر يوجب بناء المضارع غير النونين، وليس كذلك. وأجيب بأن الكاف استقصائية لا تدخل شيئاً.

كنون النسوة، نحو: يتربصن، أو نون التوكيد نحو: ليسجننَّ وليكوناً أو ينقل إعرابه كألف الاثنين نحو: يضربان، أو واو الجمع نحو: تضربون، أو ياء المخاطبة نحو: تضربين. ومثال الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: يضرب ويخشى.

(وأَمَّا الوَاوُ فَتَكُونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ) الأول **(فِي جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ)** نحو:

وقوله: **(نحو: يضرب ويخشى)** مثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين الإعراب اللفظي والتقديري، وكان ينبغي أن يزيد مثالاً ثالثاً إذا كان المانع الاستثقال نحو: يرمي ويدعو في **(جمع المذكر السالم)** حده تقريباً على المبتدئ هو ما جمع بواو ونون في حال الرفع، وبياء ونون في حالة الجر والنصب وهو نوعان: اسم وصفة.

ويشترط في الاسم أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب: كزيد وعمر وعامر، فلا يجمع هذا الجمع نحو: رجل، لأنه غير علم، ومحله إذا لم يضمر، وإلا فيجمع. ولا نحو زينب لأنه علم مؤنث، ولا نحو لاحق لأنه علم المذكر غير عاقل، ولا نحو طلحة لوجود هاء التأنيث، ولا نحو بعلبك من المركب المزجي، وبرق نحوه من المركب الإسنادي، وأما المركب الإضافي فيجمع صدره فيقال: غلام وزيد، وقال الكوفيون: يجمع كل من الصدر والعجز، ويشترط في الصفة أن تكون لمذكره فقط عاقل خال من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء، فلا يجمع نحو: حائض لأنه صفة المؤنث، ولا نحو جريح[1] وصبور لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا نحو صاهل لأنه صفة لغير عاقل، ولا نحو علامة لوجود التاء، ولا نحو سكران وغضبان لأن مؤنثهما هو سكرى وغضبى لا يجمع بألف وتاء، لكن محل هذا الشرط الأخير إذا لم يدل الوصف على التفضيل، وإلا فيجمع هذا الجمع كأفضل، وإلى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة أشار في الألفية بعامر ومذنب فقال:

وارفع بواو وبيا أجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب

فإن قلت: الأولى أن يقول المصنف: والمجموع بالواو والنون ليشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار إليها بقوله في الألفية: وبه عشرونا. وبابه أُلحق إلخ. **قلت**: أجيب بأن كلام المصنف حذفت الواو مع ما عطف أي في جمع المذكر السالم وما ألحق به، أو يقال خص المذكر السالم ولأنه الأصل، وإلا فلا خصوصية له كما علمت، ثم عما يسمى جمع المذكر السالم تسمي الجمع الذي على هجاءين والجمع الذي على حد المثنى.

---

(1) قوله: ولا نحو جريح إلخ: هو محترز شروط لم تذكر حاصلها أنهم يريدون في شروط الصفة أن لا تكون من باب فعلان فعلى، ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فكان الأولى أن يزيد ذلك ويتذكر هذه المحترزات على طبقها. اهـ مصححه.

جاء الزيدون، وسمي سالماً لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون رفعاً، والياء والنون نصباً أو جرّاً. **(وَ)** الموضع الثاني **(في الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ وَهْيَ أَبُوكَ وأَخُوكَ وحَمُوكَ وَفُوكَ وَذُو مَالٍ)** نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال، فترفع

وقوله: **(مع قطع النظر إلخ)** يقال قطعنا النظر عن الزيادة هنا ورعيناها في صنوان لأنَّا نقول: الواو والياء هنا أتى بهما في مقابلة الحركة في المفرد والنون في مثابلة تنوين المفرد فلم يؤديهما الجمعية، بل لها ولشيء آخر وهو المقابلة بخلاف الزيادة في صنوان، فإنها محض الجمع لأنه معرب بالحركات مع التنوين كالمفرد.

(وفي الأسماء الخمسة) الكلام فيها من وجوه أربعة: عددها وأصولها ومعانيها وشروط إعرابها بالحروف، أما عددها فقال المصنف تبعاً للفراء والزجاجي: إنها خمسة. وقال الجمهور: إنها ستة بزيادة «الهن» هو الذي في الألفية حيث قال كذلك وهن، وإنما أسقطه المصنف لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما قال الأزهري، والأكثر يكون إن معرباً بالحركات منقوصاً، وفي الألفية والنقص في هذا الأخير أحسن، وزاد بعضهم سابعاً وهو في حكاية البكرة في الوقف فتقول في حكاية من قال: جاء رجل، ومن قال: رأيت رجلاً، ومن قال: مررت برجلٍ مبني، وزاد بعضهم ذو الطائية الموصلة في لغة من أعربها، وأما أصولها فأصل أب وأخ وحم وهن عند من زاده أبو وأخو وحمو وهنو، فحذفوا لام الكلمة التي هي الواو في جميعها لكثرة الاستعمال، وأما فوك فأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه وضمها عند الفراء، واتفقوا على سكون الواو وأصالتها بدليل فويه وأفواه فحذفت لامه وهي الهاء اعتباطاً، فإن لم تبدل عينه ميماً أعرب هذا الإعراب، وإن أبدلت أعرب بالحركات الظاهرة. وفي الألفية:

والفم حيث الميم منه بانا

وأما ذو فأصله ذوي وهو فعل وزنه بسكون العين أو فعل بفتحها قولان. ثم حذفت عينه أو لامه، وأما معانيها فلا يُشكل منها إلا الحَمُ وهو لغة أقارب الزوج مطلقاً وخصه العرف بأبيه دنية، فيتعين كسر الكاف المضاف الحم والكاف فيما عدا الحم بحسب المخاطب، وأما شروط إعرابهما بالحروف فإن تكون مكبرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم، واستغنى عن هذه الشروط لكونه ذكرها كذلك كما قال الأزهري، فلو صغرت أعربت بالحركات نحو: هذا أخيك ورأيت أخيك ومررت بأخيك، ولو كانت مثنى نحو: أبوان. أو جمعت جمع مذكراً سالماً نحو: أبوون أعربت إعراب المثنى والجمع بالحروف على غير هذه الصفة، وأن جمعت جمع تكسير نحو: إخوة أعربت بالحركات، وإن لم تضف أعربت بالحركات أيضاً نحو: إن له أباً، ولو أضيف للياء أعربت إعراب المضاف لياء المتكلم بالحركات المقدرة فيما قبل الياء منع اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو: هذا، فمهما أضيفت لما عدا الياء أعربت بالحروف أضيف الظاهر أو ضمير، فتمثيل المصنف بها مضافة للكاف لا تخصص، وشرط الإضافة إنما هو فيما عدا ذو وفو، فهما لازمان للإضافة فاشتراطها فيهما من باب تحصيل الحاصل، ثم

بالواو نيابة عن الضمة، واستغنى عن اشتراط كونها مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه ذكرها كذلك، وأسقط المصنف الهن تبعاً للفراء والزجاجي لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة.

(وأمَّا الألِفُ فَتَكُونُ عَلاَمَةٌ للرَّفْعِ) في تثنية الأسماء الخاصة نحو: جاء الزيدان،

كما تكون الإضافة ملفوظاً بها كذلك تكون مقدرة كقوله: خالط من سلمى خياشيم، وفا الأصل وفاها فهو منصوب بالألف معطوف على خياشيم.

(في تثنية الأسماء خاصة) اعترض بأن التثنية مصدر ثنى تثنية والمصدر فعل الفعل وفعل الفاعل معنى من المعاني، والألف لا تكون علامة في المعنى، وإنما هي علامة في اللفظ هو المثنى. وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر الذي هو التثنية وأراد اسم المفعول الذي هو المثنى كما يأتي الأزهري في فصل المعربات، وإضافة التثنية للأسماء من إضافة الصفة للموصول أي في الأسماء المثناة والمثنى حقيقة هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد، وعطف مثله عليه فالاسم جنس يصدق بكل اسم ويخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فلا يثنى الفعل ولا يجمع، وعلة المنع فيه أن مدلوله جنس يصدق بالقليل والكثير نحو: ضرب زيد عمراً، فمدلوله ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين وأكثر، وهذا معنى التثنية والجمع فلا فائدة حينئذ في تثنيته أو جمعه، وأما الزيدان يقومان والزيدون يقومون فيقال لمن صدر منه القيام مرة أو مرتين أو أكثر، ولو كان مثنى أو مجموعاً لجاز أن تقول: زيد قاما إذا صدر منه القيام مرتين، وزيد قاموا إذا صدر منه القيام مرات وهو باطل، وخرج بالدال على اثنين ما دل على واحد مع الزيادة كرجل رجلان كسكران وصف لمن يمشي على رجليه، فهو مرفوع بضمة ظاهرة في آخره على النون، وخرج به أيضاً ما دل على أكثر من اثنين نحو: صنوان أريد به الجمع، وخرج بزيادة في آخره ما دل على اثنين لا بالزيادة كزوج وشمع، وخرج بصالح للتجريد اثنين واثنتان فهما ملحقان بالمثنى، وخرج بعطف مثله عليه القمران للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر، فليس ما ذكره مثنى حقيقة، وشرطوا في الاسم الذي يثنى شروطاً ثمانية جمعها من قال:

وللـذي ثـنـى قـل ثـمـان ... مـن الـشـروط فـزت بـالـبـيـان
أولـهـا الإعـراب والـتـنـكـيـر ... وعـدم الـتـركـيـب والـنـظـيـر
وأن يـكـون مـفـرداً وأن لا ... يـعـنـي عـنـه غـيـره ع نـقـلا
كذا اتخاذ اللفظ المعنى الذي ... شـروط مـجـموعـه لـلـمـحـتـذي

فيخرج بالمعرب المبني كأسماء الإشارات والموصولات، وأما ذان وتان واللذان واللتان، فهو على صورة المثنى لا مثنى حقيقي لأن مفرد مبني، ويخرج العلم الباقي في علميته ويثنى إلا إذا قدر تنكيره، والدليل على التنكير دخول الألف واللام على المثنى، ويخرج المركب الإسنادي فلا يثنى اتفاقاً، والمزجي كبعلبك فلا يثنى على الأصح، وأما

فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة. **(وأَمَّا النُّونُ فتكُونُ علاَمَةً للرَّفْعِ)** في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تنبيه وهو الألف نحو: يضربان وتضربان بالتحتانية والفوقانية **(أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ)** المذكر وهو الواو نحو: يضربون وتضربون بالتحتانية والفوقانية **(أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ)** وهي الياء التحتانية نحو: تضربين، وتسمى الأفعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة.

(وللنَّصْبِ) من حيث هو **(خَمْسُ عَلاَمَاتٍ الفَتْحَةُ وَالأَلِفُ والكَسْرَةُ وَاليَاءُ وحَذْفُ النُّونِ)** قدَّم الفتحة لأنها الأصل، وأعقبها بالألف لأنها تنشأ عنها، وثلث بالكسرة لأنها

المركب الإضافي فيثنى صدره وهو المضاف، والنظير آخر البيت الثاني بالرفع عطف على الإعراب لا بالجر عطفاً على التركيب مدخول لعدم لأنه شرط وجودي لا عدمي، ويخرج به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر، وأما قولهم: القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس وهو ملحق بالمثنى كما مرّ، ويخرج غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي على حدة، ويخرج ما إذا استغنى عن تثنيته بتثنية غيره كبواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سوا آن، ويخرج ما إذا اختلفا في اللفظ، وأما الأبواب للأب والأم فهو من باب التغليب فهو ملحق بالمثنى ويخرج ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو: عين إذا أريد بإحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب فلا يثنى.

فإن قلت: لم أعرب المثنى والجمع على حدة بالحروف؟ **قلت**: لأنهما فرعان عن الإفراد والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل، وإذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع فالأولى أن يقول: إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة ليشمل ما إذا كانا ضميرين أو حرفين.

قول الأزهري: **(وتسمى الأفعال الخمسة)** منهم من سماها ثلاثة نظراً لمجرد الصيغ من غير نظر لتاء ولا ضمير ولا حرف، ومنهم من سماها خمسة نظراً إلى أن يفعلان ويفعلون، إما أن يكونوا بالياء أو بالتاء من غير نظرٍ لحرف ولا ضمير: وتفعلين، ولا يكون إلا بالتاء ومجموع ذلك خمسة، ومنهم من جعلها ثمانية، ومنهم جعلها عشرة. انظر بيانها في حاشيتها على المكودي، وكسرت النون بعد الألف تشبيهاً لها بنون المثنى وفتحت بعد الواو تشبيهاً بنون الجمع. **(وللنصب خمس علامات)**.

وقول الأزهري: **(من حيث هو)** أشار به إلى ما مر مثله في الرفع من أن المصنف إن أراد أنها خمسة بالنسبة إلى الاسم فقط فلا يصح لأنها بالنسبة إليه أربعة وإن أراد بالنسبة إلى الفعل فقط فهي بالنسبة إليه اثنان، وإن أراد بالنسبة لهما تفصيلاً فهي ستة. فأجاب: بأن ذلك إجمالاً من غير اعتبار واحد منهما.

قوله: **(قدم الفتحة)** تقدم وجهه وما في الذي بعده في الرفع فما قيل في الرفع يقال مثله

أخت الفتحة في التحريك، وأعقبها بالياء لأنها بنت الكسرة، وختم بحذف النون لبُعد المشابهة فيها، ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها. **(فأمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فِي ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ)**: الأول **(في الاسْم المُفْرَدِ)** نحو: رأيت زيداً وعبد الله والفتى. **(وَ)** الموضع الثاني **(في جَمْعِ التَّكْسِيرِ)** نحو: رأيت الزيود والهنود والأُسارى والعذارى **(وَ)** الموضع الثالث في **(الفِعْلِ المُضَارِعِ إذَا دَخَلَ عَلَيهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ)** مما تقدم في علامات الرفع نحو: لن يضرب ولن يخشى. **(وأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ)** المتقدمة في علاماتِ الرفع **(نَحْوَ: رَأَيْتُ أَبَاكَ وأَخَاكَ)** فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة **(ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** من نحو: رأيت حماك وفاك وذا مالَ **(أَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً للنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ)** نحو: خلق الله السماوات، فالسماوات مفعول به، وقيل مفعول مطلق وهو منصوب بالياء وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. **(وأمَّا اليَاءُ**

في النصب وبعضه في الجر والجزم، فلا حاجة للإعادة. وقوله: **(مواضع)** جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية الخارجية، لأن الألف ليس له إلا موضع واحد والكسرة كذلك والياء لها الوضعان، ولا يقال أطلق الجمع على ما زاد على الواحد لأن ذلك غير مطرد بالنسبة للألف والكسرة كما علمت.

وقوله: **(الأول)** تقدم ما في مثل هذا ومثل بثلاثة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون مضافاً أو غير ظاهر الإعراب أو مدرة، وكان ينبغي أن يأتي بأمثلة للمؤنث مثل ما ذكر في المذكر.

وقوله: **(الذي دخل عليه إلخ)** هكذا غالب النسخ وفي بعضها إذا دخل عليه ناصب، والمناسب لعبارة المصنف النسخة الأولى. وزاد المصنف ذلك للإيضاح، وإلا فمعلوم أنه لا ينصب إذا دخل عليه عامل النصب ولم يقيد بذلك في الرفع لأن العامل معنوي فلا يظهر دخوله. **(وما أشبه ذلك)** قيل هذا لا فائدة فيه مع قوله قيل نحو الأولى للأزهري أن يحذف نحو من قوله نحو: رأيت حماك إلخ. لأنه استوفى أمثلة الخمسة فلم يبق ما يدخل تحت نحو قول الأزهري: **(وقيل مفعول مطلق إلخ)** الأول قول الجمهور، والثاني قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني قارنين بينهما بأن الشيء إن كان موجوداً قبل الفعل ثم أوقعت الفعل عليه كزيداً من ضربت زيداً ومفعول به، وإن وجد بالفعل كالسماوات فإنما وجدت بخلق الله لها فهو مفعول مطلق ولم يفرق الجمهور هذه التفرقة.

فإن قلت: لم نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهلا نصبوه بالفتحة على الأصل؟ **قلت**: فعلوا ذلك ليطابق الفرع وهو جمع المؤنث أصله الذي هو جمع المذكر، لأنه منصوب بالياء ولم يعربوه بالحروف كأصله، لأنه في آخره حروف تصلح للإعراب بها.

فَتَكُونُ لِلنَّصْبِ في التَّثْنِيَةِ) نحو: رأيت الزيدين، فالزيدين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى. **(وَ)** في **(الجَمْعِ)** المذكر السالم نحو: رأيت العمرين، فالعمرين منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وأطلق الجمع لكونه على حد فإنه المثنى إذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى جمع المذكر لأنه السالم أخوه في الإعراب والحروف.

(وأمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيكونُ عَلاَمَةٌ للنَّصْبِ في الأفْعَالِ الخَمْسَةِ التي رَفْعُها بثُبُوتِ النُّونِ) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو: لن يفعلا ولن تفعلا، أو ضمير جمع نحو: لن يفعلوا ولن تفعلوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لن تفعلي؛ فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة. **(ولِلْخَفْضِ)** من حيث هو **(ثَلاَثُ عَلاَمَاتٍ: الكَسْرَةُ وَالياءُ والفَتْحَةُ)** بدأ بالكسرة لأنها الأصل وثنّى بالياء لأنها بنتها وختم بالفتحة لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولكل واحدة من هذه العلامات الثلاثة مواضع تخصها. **(فأمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً لِلْخَفْضِ في ثَلاَثَةِ مَوَاضِعِ)** الأول **(في الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ)** وهو الاسم المتمكِّن الأمكن نحو: مررت بزيد، وسمي منصرفاً لدخول تنوين

وقوله: **(المفتوح ما قبلها إلخ)** بهذا فرقوا بين المثنى والجمع لا يقال: لم كسروا نون المثنى وفتحوا نون الجمع المشار إليهما ببيتين من قول الألفية: ونون مجموع وما به التحق إلخ. مع قوله: ونون ما ثني والملحق به لا بالقول المثنى خفيف لدلالته على اثنين فقط، والجمع ثقيل لدلالته على ثلاثة فأكثر، والفتح خفيف والكسر ثقيل فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل قوله: **(وتقدم أنها إلخ)** لم تقدم له هذه العبارة بنفسها وإنما تقدم ما يفيدها.

وقوله: **(مواضع)** جمع باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالفتحة ليس لها موضع واحد.

(المفرد والمنصرف) قول الأزهري: **(وهو الاسم المتمكن إلخ)** هذا تعريف المنصرف من حيث هو، سواء كان مفرداً أو جمع تكسير. واعلم أن الاسم ثلاثة أقسام: متمكِّن أمكن أي معرب منصرف وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف: كزيد ورجل، والثاني متمكن ولا أمكن وهو المبني الذي أشبه الحرف في أحد الوجوه المشار إليها بقول الألفية: كالشبه الوضعي. البيتين. وذلك كالمضمرات وأسماء الإشارات.

وقوله: **(لدخول تنوين إلخ)** المراد بالدخول اللحوق لأن للدخول حقيقة إنما يكون أولاً، والتنوين إنما يكون آخراً، وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أي التنوين المسمى بالصرف، فيؤخذ منه أن التنوين هو الصرف وهو خاص بتنوين التمكين، ولا

الصرف عليه وهو المسمى تنوين التمكين. (وَ) الثاني في (جَمْعِ التَّكْسِيرِ المُنْصَرِفِ) نحو: مررت بزيود وهنود، وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة (وَ) الثالث في (جَمْعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ) ولا يكون إلا منصرفاً نحو: مررت بالهند إذا لم يكن علماً، فإن كان علماً جاز فيه الصرف وعدمه.

(وأمَّا الياءُ فَتَكُونُ عَلاَمَةً للخَفْضِ في ثَلاَثَةِ مَوَاضِعَ) الأول **(في الأسْماءِ الخَمْسَةِ)** المعتلة المضافة نحو: مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال؛ فهذه مخفوضة بالباء

يقال لغيره من سائر التنوينات أنه تنوين الصرف وأشار في الألفية بقوله:

الصرف تنوين أتى مبيناً ... معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل: الصرف التنوين مع الجر، وقيل هو تنوين التمكين والعوض والمقابلة.

وقوله: **(وسيأتي أن غير المنصرف)** أي من النوعين الاسم المفرد وجمع التكسير.

وقوله: **(ولا يكون إلخ)** أشار بهذا إلى وجه تقييد النوعين قبله دونه بأنه لازم للتنوين فتقييده بذلك من باب تحصيل الحاصل، وهذا مبني على أن تنوين المقابلة يقال له تنوين الصرف، وقد علمت أن الحق خلافه فعدم التقييد حينئذ ظاهر.

وقوله: **(إذا لم يكن علماً إلخ)** هذا تقييد لقوله: ولا يكون إلا منصرفاً بدليل ما بعده، وقد يقال إن الكلام في الجمع وإذا صار علماً فهو مفرد فلا حاجة لهذا التقييد إلا باعتبار أصله.

وقوله: **(فإن كان علماً إلخ)** أي فإن صار علماً وذلك كهندات بغير أل مسمى به مثل عرفات اسم لموضع الوقوف.

وقوله: **(جاز فيه الصرف وعدمه)** اعلم أن العرب في هذا النوع المسمى به ثلاث فرق: فرقة نوّنته ونصبته بالكسرة إجراء له مجرى أصله وهي اللغة المشهورة، وفرقة أعربته إعراب ما لا ينصرف فحذفوا تنوينه ونصبوه وجروه بالفتحة، وفرقة حذفت تنوينه ونصبته بالكسرة. فالفرقة الأولى: راعت أصله فقط وهو الجمعية، والثانية: راعت الحالة الراهنة وهي العلمية دون الجمعية فمنعته من الصرف لعلمية التأنيث، والثالثة: راعت الجمعية فنصبته بالكسرة راعت العلمية فحذفت تنوينه فكأنها مركبة منهما، واللغات الثلاث إنما تجري في المثنى به الغير المقرون بأل، وأما المقرون بها فالاتفاق على أنه يعامل معاملة الجمع فينصب ويخفض بالكسرة، فصواب الأزهري أن يمثل بغير المقرون بأل ليتأتى له التقييد بقوله: **(إذا لم يكن علماً)** لأنه في المقرون بأل لا يختلف الجمع مع المسمى به.

وقوله: **(المعتلة)** سميت بذلك لأنها حالة إضافتها لغير الياء آخرها واو رفعاً وألف نصباً وياءً جراً وهي حروف العلة.

الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة. (وَ) الثاني (**في التثنية**) مطلقاً نحو: مررت

(**في الاسم الذي لا ينصرف**) أي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف لا اللفظ الذي ذكره المصنف فيصدق بالمفرد ظاهر الإعراب كزينب، أو مقدرة كحبلى، وجمع التكسير كذلك كمساجد وعذارى. وهذا مفهوم المنصرف في الموضعين السابقين، والاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها مجموع العلل تسع، جمعها ابن النحاس في قوله:

اجـمـع وزن عـادلاً أنّـث بـمـعـرفـة ركب وزد عجمة بالوصف قد كملا

والمراد بالمعجمة الخروج عن الأصل، وبيانه أن الأصل في الاسم أن يكون مفرداً مذكراً نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن أوزان الآحاد ولا شبيه بالفعل في وزنه، فإن خرج الاسم عن الأصل لفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحد قامت مقام اثنين منها منع من الصرف الذي هو التنوين لأنه صار شبيهاً بالفعل.

ووجه الشبه أن الفعل فيه علتان فرعيتان إحداهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى، أما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه، وأما من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة إلى الفاعل وما يحتاج فرع عن الاسم الذي لا يحتاج، فإذا شابه اسم فعلاً في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو ما يقوم مقامها فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل، فلو كانت العلتان في الاسم من جهة اللفظ فقط أو من جهة المعنى فقط، فلا أثر لهما. فمثال الأول احتمال تصغير إجمال جمع جمل ففيه علتان من جهة اللفظ الجمع والتصغير، ومثال الثاني حائض ففيه علتان فرعيتان من جهة المعنى فقط الوصفية والتأنيث كذا قالوا فيجران بالكسرة حينئذ منونين.

قلت: الحق أن التأنيث من العلل اللفظية يأتي والعلل المعنوية منحصرة في علتين العلمية والوصف، وهما لا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد، ثم إن هذه العلل التسع منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وهي صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث مطلقاً، وباقيها لا بد فيه من وجود علّتين إحداهما معنوية ولا تكون إلا علمية أو وصفاً، والأخرى لفظية وهي مع العلمية أحد أمور ستة: التركيب المزجي أو التأنيث بغير ألف أو العجمة أو وزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل، وأما مع الوصف فلا تكون لعلة أخرى إلا أحد أمور ثلاثة: الوصف من العدل أو الوزن أو زيادة الألف والنون.

وقد ذكر الأزهري جميع ذلك مع أمثلتها على هذا الترتيب، فأشار للأول بما فيه علة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع بمصابيح ومساجد؛ فهما مخفوضان بفتحة نيابة عن الكسرة لأنهما من الاسم الذي لا ينصرف منع من صرفه صيغة منتهى الجموع وهي علة واحدة قامت مقام علتين إحداهما من جهة اللفظ وهي كونه جمعاً والأخرى من جهة المعنى وهي كونه لا نظير له في الآحاد قاله بعض، وأتى بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون بعد الألف

بالزيدين والهندين، فالزيدين والهندين مخفوضان بالباء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة **(وَ)** الثالث في **(الجَمْعِ)** المذكر السالم نحو: مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالباء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة.

(وأمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلاَمةَ الخَفْضِ في الاسْمِ الذي لا يَنْصَرِفُ) وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو: مررت بمساجدَ ومصابيحَ أو كان مختوماً بألف التأنيث الممدودة كصحراءَ أو المقصورة كحبلى. أو كانت فيه العلمية والتركيب المزجي نحو:

حرفان كمساجد أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة كمصابيح، ولا فرق بين أن يكون أولهما ميماً كهذا المثال أم لا كقناديل، وإلى منع صيغة منتهى الجموع أشار في الألفية بقوله:

وكن لجمع مشبه مفاعلا أو المفاعيل بمنع كافلا

وسميت هذه الصيغة صيغة منتهى الجموع لأن جمع التكسير إذا كان على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه بعد ذلك جمع تكسير مرة أخرى، لأن هذه الصيغة غاية وأقصى جموع التكسير وإن كان جمع التكسير على غير هذه الصيغة فيمكن جمعه جمع تكسير مرة أخرى: كأُصُل بضم الهمزة والصاد جمع التكسير لأصيل، وأصل الجمع يجمع على آصال، وآصال يجمع على أصائل، وهو منتهى الجموع فلا يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى، وأما هذه الصيغة فتجمع جمع سلامة: كصواحب الذي هو على هذه الصيغة جمع على صواحبات جمع مؤنث سالماً.

وقوله: **(أو كان مختوماً بألف إلخ)** أشار بهذا إلى النوع الثاني مما فيه علة واحدة ومثل بمثالين إشارة إلى أنه لا فرق بين ألف التأنيث الممدودة والمقصورة وإلى مانع ألف التأنيث مطلقاً أشار في الألفية بقوله:

وألف التأنيث مطلقاً منع صرف الذي حواه كيفما وقع

فصحراء وحبلى ممنوعان من الصرف لوجود علة واحدة وهي ألف التأنيث إذا قامت مقام علتين، إحداهما: لفظية وهي التأنيث، والأخرى من جهة المعنى وهو لزوم التأنيث.

وقوله: **(أو كانت فيه العلمية والتركيب)** إلخ. هذا شروع منه فيما يكون فيه علتان، فمعديكرب ممنوع من الصرف لعلتين: لفظية وهي التركيب، ومعنوية وهي العلمية، وقيد التركيب بالمزجي احترازاً من الإضافي فحكم المضاف إليه ما كان عليه من الصرف كبكر من أبي بكر أو منع الصرف كهريرة من أبي هريرة، والمضاف الأول فيها مصروف تقديراً، وأما المركب الإسنادي المجعول علماً فحكمه لأنه مبني، ومحل كون المركب المزجي معرباً ما لم يكن مختوماً بويه كسيبويه، وما لم يركب تركيب خمسة عشر فالمختوم بويه يبنى على الكسر، والتالي على الفتح وإلى منع العلمية مع التركيب المزجي أشار في الألفية بقوله:

معد يكرب، أو العلمية والتأنيث نحو: زينب وفاطمة، أو العلمية والعجمة نحو: إبراهيم، أو العلمية ووزن الفعل نحو: أحمد ويزيد، أو العلمية وزيادة الألف والنون نحو: عثمان،

والعلم أمنع صرفه مركباً تركيب مزج نحو معد يكربا

وقوله: **(أو العلمية والتأنيث إلخ)** مثّل بمثالين إشارة إلى أن التأنيث بغير ألف تارة يكون معنوياً وهو المختوم بهاء التأنيث، سواء كان ما هي فيه علماً لمؤنث كفاطمة أو لمذكر كطلحة، وتارة يكون لفظياً، وهو الذي ليس فيه التاء وشرط منع العاري من التاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كزينب، أو يكون محرك الوسط كسقر اسم لجهنم أعاذنا الله منها، فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، أو يكون أعجمياً كجوز اسم لبلد، ويكون اسم ذكر في الأصل ثم سميت به امرأة الآن كزيد، فإن لم يوجد واحد من هذه الأربعة كهند فيجوز فيه وجهان الصرف وعدمه، والمنع أولى، وإلى قسمي التأنيث وجميع ما ذكر أشار في الألفية بقوله:

كذا مؤنث بهاء مطلقاً وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث أو كجوز أو سقر أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
وجهان في العادم تذكير أسبق وعجمة كهند والمنع أحق

ففاطمة وزينب في كلامه ممنوعان من الصرف لعلّتين معنوية وهي العلمية ولفظية وهي التأنيث اللفظي الأول والمعنوي في الثاني.

وقوله: **(أو العلمية أو العجمية إلخ)** فإبراهيم ممنوع من الصرف لعلّتين لفظية وهي العجمية، ومعنوية وهي العلمية. وجميع الأنبياء من غير العرب إلا أربعة وهم المشار إليهم بحروف «شهصم»، فالشين لشعيب، والهاء لهود، والصاد لصالح، والميم محمد ﷺ وعليهم أجمعين، فلا تمنع هذه الأربعة من الصرف. وزيد: شيث ونوح ولوط، فجميع ما يصرفه من أسماء الأنبياء سبعة، وإلى منع العلمية مع العجمية أشار في الألفية بقوله:

والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع

وقوله: **(أو العلمية ووزن الفعل إلخ)** فأحمد ويزيد ممنوعان من الصرف لعلّتين، لفظية وهي وزن الفعل ومعنوية وهي العلمية، وكان ينبغي له أن يبذل أحد المثالين نحو: «شمر» اسم فرس ليشير به إلى أنه لا فرق بين أن يكون الوزن خاصاً بالفعل ولم يستعمل الاسم إلا شذوذاً كشمر، فهو فعل ماض. أو لم يكن خاصاً بالفعل ولكنه غالب فيه كأحمد، ويشترط في هذا الثاني أن يكون في أول الاسم حرف زائد مثل حروف المضارعة التي تزاد في أول الفعل المضارع، ففي أول أحمد الهمزة، وفي أول يزيد الياء. وإلى منع العلمية مع وزن الفعل أشار في الألفية بقوله:

كذاك ذو وزن يخص الفعل أو غالب كأحمد ويعلى

وقوله: **(أو العلمية وزيادة الألف إلخ)** فعثمان ممنوع من الصرف لعلتين: لفظية وهي

أو العلمية والعدل نحو: عمر، أو كان فيه الوصف والعدل نحو: مثنى وثلاث ورباع، أو الوصف ووزن الفعل نحو: أفضل، أو الوصف وزيادة الألف والنون كسكران، ولها شروط تطلب من المطولات. فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تَتْلُ أل فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل نحو: مررت بأفضلكم وبالأفضل.

الزيادة، ومعنوية وهي العلمية، وإلى منع العلمية مع زيادة الألف والنون أشار في الألفية بقوله:

كـذاك حـاوي زائـدي فـعـلا كـغـطـفـان وكـأصـبـهـانـا

وقوله: **(والعلمية والعدل إلخ)** فعمر ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي العدل، ومعنوية وهي العلمية، وعمر معدول عن عامر، وإنما ادّعينا العدل لأنَّا وجدنا عمر ممنوعاً من الصرف، وليس فيه إلا العلمية وهي لا تؤثر وحدها، فقدرنا العدل لئلا يلزم هدم قاعدتهم من أن العلة الواحدة لا تؤثر إلى منع العلمية مع العدل أشار في الألفية بقوله:

والـعـلـم امـنـع صـرفـه إن عـدلا كـفـعـل الـتـوكـيـد أو كـشـعـلا

وقوله: **(أو كان فيه الوصف والعدل إلخ)** هذا شروع منه في الوصف مع أحد العلل الثلاث التي أولها معه العدل، ثم إنه ذكر ألفاظ الوصف التي فيها، ولم يأت بمثال تتنزل عليه ومثالها قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فَاطِر: الآية 1] فمثنى وما بعده صفة لأولي أجنحة مخفوضة بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة في مثنى، والظاهرة في غيرها، وجميعها ممنوع من الصرف لوجود علّتين معنوية وهي الوصف، ولفظية وهي العدل لأنها معدلة عن أصول أعدادها المكررة، فمثنى معدول للاختصار عن اثنين اثنين، وثلاث معدول ومختصر من ثلاثة ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة أربعة.

وأما قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النِّساء: الآية 3] فهي أحوال منصوبة، وإلى منع العدل مع الوصف في مثنى وما بعده أشار في الألفية بقوله:

ومـنـع عـدل مـع وصـف مـعـتـبـر فـي لـفـظ مـثـنـى وثـلاث وأخـر

وقوله: **(أو الوصف ووزن الفعل إلخ)** فأفضل ممنوع من الصرف لوجود علّتين: معنوية وهي الوصف، ولفظية وهي وزن الفعل الغالب فيه. وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

ووصـف أصـلـي ووزن أفـعـلا مـمـنـوع تـأنـيـث بـتـا كـأشـهـلا

وقوله: **(أو الوصف وزيادة إلخ)** فسكران فيه أيضاً علتان: لفظية وهي زيادة الألف والنون، ومعنوية وهي الوصفية. وإلى هذا الإشارة بقول الألفية:

وزائداً فعلان في وصف سلم من أن يرى بتاء التأنيث ختم

وقوله: **(ما لم تضف إلخ)** هذا تنكيت على المصنف حيث أطلق، وقد يقال: إن كلام

(ولِلْجَزْمِ عَلاَمَتَانِ السُّكُونُ) وهو حذف الحركة **(والحَذْفُ)** وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم واحترزت لقوله للجازم من نحو ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾ [العَلق: الآية 18]: فإن الواو حذفت في الخطأ تبعاً لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو: لتبلون فإن النون حذفت لتوالي النونات ولكل من السكون والحذف. . . . .

المصنف في غير المتصرف والمضاف والمقرون بأل منها منصرف[1] تقديراً على ما هو أُلحِق من أقوال، وإلى هذا التقييد أشار في الألفية بقوله:

ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

(وللجزم علامتان) الجزم لغة القطع، واصطلاحاً: ذهاب الحركة أو الحرف من آخر الفعل المعرب. قول الأزهري: **(وهو سقوط إلخ)** إن قلت: إذا كان السكون اصطلاحاً الحذف أيضاً لأنه مراد للسقوط، فالأولى للمصنف أن يقول: وللجزم الحذف ويكون الحذف شاملاً لحذف الحركة ولحذف الحرف. قلت: صرح بالمقصود زيادة في التقريب على المبتدئ المقصود بهذه المقدمة.

وقوله: **(في الخط)** أي من الخط، فيكون سندْعُ: مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو المحذوفة من الخط تبعاً لحذفها في اللفظ منع من ظهورها أي الضمة الاستثقال.

وقوله: **(لالتقاء الساكنين إلخ)** هنا نسختان: نسخة بالإثبات ونسخة بالنفي بزيادة «لا» النافية، وكلاهما صحيح. فعلى نسخة الإثبات يكون علة لحذفها في اللفظ كأنه قال: وإنما حذفت لدفع التقاء الساكنين، ونسخة النفي راجعة للخط كأنه قال: حذفت في الخط تبعاً للفظ لا أنها حذفت في الخط لالتقاء الساكنين، وأما حذفها في اللفظ فلذلك، والأولى نسخة الإثبات ليفيد علة حذفها في اللفظ أيضاً.

وقوله: **(فإن النون حذفت إلخ)** أصله قبل التوكيد: لتبلوون على وزن تنصرون الواو الأولى لام الكلمة والثانية واو الجمع، ثم تقول: استثقلت الضمة على الواو الأولى وهي لام الكلمة فحذفت الضمة، أو تقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الأصل فقلبت الواو ألفاً فالتقى ساكنان على كل، فحذفت الأولى التي هي لام الكلمة لذلك، ولم تحذف الثانية لأنها كلمة برأسها ولام الكلمة جزء كلمة، وحذف الجزء أخف من حذف الكلمة فصار تبلون على وزن تفعلون، ثم أكد بنون التوكيد الشديد فصار تبلوننن فالتقى ثلاثة أمثال: نون الرفع ونون التوكيد وفيها نونان، فحذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة،

---

(1) قول المحشي: منصرف تقديراً على ما هو الحق: فيه مذاهب ثلاثة، والتحقيق أنه إن زالت إحدى علتيه بالإضافة أو ـ أل ـ فمنصرف نحو: أجركم، وإلا فغير منصرف نحو: مثنى. وهو اختيار ابن مالك. انظر المرادي. اهـ الناشر.

مواضع تختص به (**فأمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً للجَزْمِ في الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ**) إذ دس عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء نحو: لم يضرب، فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، والمراد الصحيح الآخر ما لم يكن في آخره ألف ولا واو ولا ياء. (**وأمَّا الحَذْفُ فَيَكُونُ عَلَامَةَ الجَزْمِ**) في موضعين:

الأول (**في الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ**) وهو ما كان في آخره حرف علَّة نحو: لم يدعُ ولم يخش ولم يرم، فيدع ويخش ويرم أفعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون، فالمحذوف من آخر يدعُ الواو والضمة قبلها دليل عليها، والمحذوف من آخر يخشَ الألف والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها.

(**وَ**) الموضع الثاني في الأفعال الخمسة (**التي رَفْعُهَا بِثُبُوتِ النُّونِ**) وهو كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو: لم يضربا ولم تضربا، أو ضمير جمع المذكر نحو: لم يضربوا ولم تضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: لم تضربي؟ فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون.

ولا سبيل لحذف إحداهما لأن الواو أتى بها للدلالة على الجمعية، والنون أتى بها للتوكيد، فحركتا الواو بحركة تناسبها، وهي الضمة وكيفية إعرابه أن تقول: اللام موطئة للقسم، وتُبلوُنَّ فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو نائبة عن الفاعل.

وقوله: (**مواضع**) جمع باعتبار الأشخاص كما مرّ نظيره، وإلا فالسكون ليس له إلا موضع واحد والحذف ليس له إلا موضعان.

وقوله: (**وعلامة جزمها إلخ**) أنهم اختلفوا هل حرف العلة المحذوف عند الجازم بمذهب سيبويه إلى الأول، فقال: إن الجازم لما دخل حذف الحركة المقدرة مكتفياً بها فصارت صورة المجزوم والموقوف واحدة، فحذفوا حرف العلة للفرق بين صورة المجزوم والموقوف، فحرف العلة حينئذ محذوف عند الجازم لا به، وذهب ابن السراج إلى الثاني وقال: إن الحركة في الأفعال لا تقدر لأن الإعراب في الأفعال فرع فلا حاجة لتقديره فيه، فالأفعال المعتدلة عنده مبنية، فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة فحذف الحرف لأن الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضله: أخذها، وإلا أخذ من قوى البطن، فيكون حرف العلة محذوفاً بالجازم لا عنده.

فصل

في ذكر حاصل ما تقدم من أول باب علامة الإعراب إلى هنا تمرينات للمبتدئ على عادة المتقدمين، رحمهم الله تعالى أجمعين.

وحاصله أن يقال: **(المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ قِسْمٌ يُعْرَبُ بالحَرَكَاتِ)** الثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون.

فصل

الفصل لغة: هو الحاجز بين شيئين، واصطلاحاً: اسم لطائفة من المسائل مشتركة مع ما قبلها في الحكم، فإن كانت غير مشتركة فيعبرون عنها بباب فقط، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا فصل من نمط ما قبله.

قول الأزهري: **(في ذكر حاصل أي محصل مما تقدم)** أي فكأنه قال لما ذكر علامات الإعراب تفصيلاً أراد أن يذكرها إجمالاً.

ثم كأنه قيل للأزهري: ولم فعل هذا، فقال: تمرينات واختبار للطالب هل حصل شيئاً من باب معرفة علامات الإعراب أم لا.

وقد كان الراعي يعترض على المصنف كثيراً في زيادة هذا الفصل لقوله: إن هذه المقدمة صغيرة لا فائدة في التكرار فيها، ثم ظهر له بعد أن الصواب ما فعله المصنف نَصيحة للطالب، وقد كان بعض الفضلاء يختم بمعرفة علامات الإعراب من جعل الزجاج الذي هو كالآجرومية ثلاث مرات، ويقول: إن علم العربية مبني على هذا الباب فإن حصله المبتدئ سهل عليه غيره.

قوله: **(على عادة المتقدمين إلخ)** غالب المتقدمين يذكرون الشيء أولاً مجملاً، ثم يذكرونه ثانياً مفصلاً، فيكون أوقع في النفس، وبعضهم يذكر الشيء مفصلاً ثم يذكره مجملاً كما فعل المصنف اختباراً هل حصل للقارئ شيئاً مما مر أم لا؟.

(المعربات قسمان) المعربات مبتدأ، وقسمان خبره.

فإن قلت: يلزم عليه الإخبار بالمثنى عن الجمع.

قلت: هو كذلك، ولكن لا بد من التأويل ثم لك أن تجعل التأويل في المبتدأ بأن تقول: أن أل فيه للجنس فيصدق باثنين.

ولك أن تجعل التأويل في الخبر بأن تقول: هو جمع باعتبار تعدد كل قسم، لأن كل قسم تحته أنواع فهو في المعنى على حد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ [النَّمل: الآية 45]. قول الأزهري: **(أو بالسكون)** أشار به إلى أن قول المصنف بالحركات شامل

(وقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف.

(فالذي يُعْرَبُ بالحَرَكَاتِ) إجمالاً **(أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ)** نوع من الأفعال وثلاثة من الأسماء.

فأنواع الثلاثة **(الاسْمُ المُفْرَدُ)** نحو: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ **(وجَمِعُ التَّكْسِيرِ)** نحو: جاء الرجال، ورأيت الرجال، ومررت بالرجال.

(وجَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ) نحو: جاءت الهنداتُ، ورأيت الهنداتِ، ومررت بالهنداتِ.

للحركات الوجودية ولعدمها وهو السكون. وقوله: **(بالحذف)** أي حذف هذه الأحرف الأربعة في الفعل للجازم وحذف النون فقط للناصب، وأشار بذلك إلى أن الحروف في كلام المصنف: إما وجودية وإما عدمية.

(وكلها) قول الأزهري **(أي مجموع إلخ)** اعلم أن لكل عند المناطقة قسمان: جميعي ومجموعي، فإن كان الحكم على كل فرد فهو جميعي كقوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۗ﴾ [آل عِمرَان: الآية 185].

وإن كان الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعي كقولك: كل بني تميم يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم وبعض أفرادهم، وليس المراد الحكم على كل فرد بذلك لأن منهم الضعفاء والنساء والصبيان، وجعل الأزهري كلام المصنف من الكل المجموعي لتخلف الأحكام في بعضها كما يأتي في قول المصنف **(وخرج)** إلخ، ولا يصح ما قال من أن الكل مجموعي إلا أن قطعنا النظر عن قول المصنف بعد: وخرج إلخ.

والصواب أن الكل في كلام المصنف جميعي بدليل قوله: وخرج إلخ، لأنهم لا يخرجون إلا ما دخل، وإلى هذه الكلية أشار في الألفية بقوله:

فارفع بضم وانصبن فتحاً وجر ... كسراً كذا كوالله عبده يسر
واجزم بتسكين

وقوله: **(هذا هو الأصل)** أي هذا المذكور من الرفع بالضمة والنصب والفتحة، وهكذا هو الأصل. **(أشياء)** جمع شيء وأصله شيآء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الألف، فقدموا الهمزة الأولى لام الكلمة على الفاء والعين فصار أشياء فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة.

(جمع المؤنث السالم) أي ما يصدق عليه جمع المؤنث إلخ، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين، لا هذا اللفظ المذكور عند المصنف، وهكذا يقال في نظائره إلى آخر هذا الفصل.

وإلى نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة حملاً على الجر بها أشار في الألفية بقوله:

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا

(وَ) نوع الأفعال **(الفِعْلُ المُضَارِعِ الذي لم يَتَّصِلْ بآخِرِهِ شيء)** نحو: يضرب ولن يضرب.

(وكُلُّها) أي مجموع الأنواع الأربع لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها أي جموعها **(تُرْفَعُ بالضّمةِ)** نحو: يضرب زيد ورجال ومؤمنات **(وتُنْصَبُ بالفَتْحَةِ)** نحو: لن أضرب زيداً رجالاً **(تُخْفَضُ بالكَسْرَةِ)** نحو: مررت بزيد ورجال ومؤمنات **(وتُجْزَمُ بالسُّكُونِ)** نحو: لم يضرب هذا هو الأصل.

(وخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ) الأصل **(ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُنْصَبُ بالكَسْرَةِ)** نحو: رأيت الهنداتِ وكان حقه أن ينصب بالفتحة.

(والاسْمُ الذي لا يَنْصَرِفُ يُخْفَضُ بالفَتْحَةِ) نحو: مررت بأحمد ومسجد، وكان حقه أن يخفض بالكسرة.

(والفِعْلُ المُضَارِعُ المُعْتَلُّ الآخِرِ يُجْزَمُ بحذفِ آخِرِهِ) نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم، وكان حقه أن يجزم بالسكون.

(والذي يُعْرَبُ بالحُرُوفِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ) أيضاً ثلاثة من الأسماء، ونوع واحد من الأفعال.

فأنواع الأسماء الثلاثة **(التّثنيةُ)** نحو: جاء الزيدان.

(وجَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ) نحو: الزيدون **(والأسْمَاءُ الخَمْسَةُ)** وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال.

(وَ) نوع الأفعال **(الأفْعَالُ الخَمْسَةُ وَهِيَ يفْعَلَانِ)** بالياء المثناة تحت **(وتَفْعَلَانِ)** بالتاء المثناة فوق **(ويَفْعَلُونَ)** بالياء المثناة تحت **(وتَفْعَلُونَ)** بالتاء المثناة فوق **(وتَفْعَلِينَ)** بالتاء المثناة فوق لا غير.

(والاسم، أي لا ينصرف) أي يصدق عليه ذلك، وإليه الإشارة بقوله في الألفية:

وجر بالفتحة ما لا ينصرف   إلخ

(الآخر) هو لزيادة الإيضاح لأن المعتل عند النحاة لا يطلقونه إلا على المعتل الآخر، نعم أهل التصرف يطلقونه على المعتل بالفاء أو العين أو اللام، وإلى كون الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره أشار في الألفية بقوله:

واحذف جازما. ثلاثهن. . . إلخ

(والأفعال الخمسة) سماها خمسة باعتبار ما مرّ، وإلا فيصح أن يقال: هي أقل أو أكثر

(فأَمَّا التَّثْنِيَةُ) بمعنى المثنى من إطلاق المصدر على اسم المفعول **(فَتُرْفَعُ بالألِفِ)** نحو: جاء الزيدان.

(وتُنْصَبُ وتُخْفَضُ بِاليَاءِ) المفتوح ما قبلَها المكسور ما بعدها نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(وأمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمِ فَيُرْفَعُ بِالوَاوِ) نحو: جاء الزيدون **(ويُنْصَبُ ويُخْفَضُ بِالياءِ)** المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين.

(وأمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ) نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال.

(وتُنْصَبُ بِالأَلِفِ) نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال **(وتُخْفَضُ بالياءِ)** نحو: نظرت إلى أبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال.

(وأمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ) نحو: يفعلان وتفعلان وتفعلون وتفعلين.

كما مر **(ترفع بألف إلخ)** وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

بالألف أرفع المثنى وكلا

مع قوله:

وتخلف الباقي جميعها الألف   جراً ونصباً بعد فتح قد ألف

وكون المثنى معرباً بالحروف هي اللغة المشهورة، ومنهم من يلزم الألف في الأحوال كلها ويعربه بالحركات المقدرة عليها إعراب المقصور عليه خرج أن هذا الساهران.

ومنهم من يلزمه الألف ويعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً مثل: زيد **(فيرفع بالواو)**.

وإليه أشار في الألفية بقوله:

وارفع بواو وبيا أجرر وانصب   سالم جمع عامر ومذنب

(وأما الأسماء الخمسة) إلى حكمها أشار في الألفية بقوله:

وارفع بواو وانصبن بالألف   ولأجرر بياء ما من الأسماء أصف

(وأما الأفعال الخمسة) إلى رفعها بالنون أشار في الألفية بقوله:

واجعل لنحو يفعلان النونا   رفعاً وتدعين وتسألونا

وإلى حكم نصبها أو جزمها بحذفها أشار في الألفية بقوله:

وحذفها للجزم والنصب سمه

(وتُنْصَبُ وتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا) أي بحذف النون نحو: لن يفعلا ولم تفعلا ولن تفعلوا ولن تفعلي ولم تفعلي.

وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء: الحركات الثلاث والسكون، والأحرف الثلاثة وحذفها للجازم والنون وحذفها للناصب والجازم.

فقد استوفى المصنف أبواب النيابة.

فإن قلت: لم حملوا النصب في الأفعال الخمسة على الجزم فنصبوها بحذف النون ولم يفعلوا ذلك في الأفعال المعتلّة، بل نصبوها بالفتحة الظاهرة في الواو والياء والمقدرة في الألف؟

قلت: أجيب بتعزُّر الإعراب بالحركات في الأفعال الخمسة بخلافه في الأفعال المعتلة وتأمله، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الأَفْعَالِ

الاصطلاحية. **(والأفعالُ)** جمع فعل، وهي **(ثَلاَثَةٌ)** لا رابع لها. **(مَاضٍ)** وهو ما دل

باب الأفعال

قدَّم الكلام على الأفعال وإن كان شرف الاسم يستدعي تقديمه، لأن الكلام في الفعل قصير، وفي الاسم طويل لتنوُّعه إلى مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات، وعاداتهم غالباً تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا لغيره.

قول الأزهري: **(الاصطلاحية)** قيد به لأجل قول المصنف ثلاثة احتراز من الأفعال اللغوية، فلا تنحصر في ثلاثة لأن الفعل لغة الحدث وهو المعنى الصادر من الشخص كالقيام والأكل والشرب **(والأفعال)** أظهر في موضع الإضمار تقريباً على المبتدئ وهو على حذف مضاف تقديره أنواع الأفعال الثلاثة لا صيغها، لأنها لا تنحصر في ثلاثة لأن منها ثلاثياً وغيره وصيغهن كثيرة مختلفة كما هو معلوم، ودليل حصر القسمة في الثلاثة أن الزمان إما ماض وإما حال وإما مستقبل، وفي المعنى قيل:

هل الدهر إلا اليوم أو أمس أو غد ... كذا الدهر فيما بَيْننا يتردّد

وما أحسن قول بعضهم:

ما مضى فات والمؤمل غيب ... ولك الساعة التي أنت فيها

فوضعوا الفعل الماضي ليدل على الزمان الماضي، ووضعوا المضارع للحال والاستقبال، ووضعوا الأمر للمستقبل فقط، وكون الأفعال ثلاثة هو مذهب الجمهور. وقال الكسائي: اثنان وسيتبين **(ماض)** أصله ماضي بياء منونة ففعل به ما مر في قاض، وقدم هنا الماضي، ثم أعقبه بالمضارع، ثم بالأمر اقتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ [النّحل: الآية 40] فقدَّم الله سبحانه وتعالى الماضي وهو: أردنا، ثم أتى بالمضارع وهو: نقول، ثم بالأمر وهو: كن، فقدَّمه لأنه أصل للمضارع، لأن المضارع هو الماضي، لكن زيدت عليه حروف المضارعة، وما لا زيادة فيه أصلٌ لما فيه الزيادة، وما يقال قدمه لأن زمانه سابق ظاهر، لأنه لم يصر ماضياً حتى كان مستقبلاً ثم حالاً، وذكر المضارع بعده لشرفه بالإعراب ولأخذ الأمر منه، وتقدم حد الفعل على الإطلاق، وإنه كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان، وأما حد كل نوع بخصوصه فالماضي. قال الأزهري: **(هو ما دل على حدث)** إلخ، فخرج بعلى حدث ما دل على الذات فقط وضعاً

على حدث مقترن بزمان ماض، وقبل تاء التأنيث الساكنة نحو: ضَرَبَتْ. **(ومُضَارِعٌ)** أي مشابه وهو ما دل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال، وقيل نحو: لم

كزيد وعمرو، وخرج بمقترن بزمان ما دل على حدث ولم يدل على الزمان كالمصدر، واسم الفعل بمعنى الماضي كهيات، فإنه دل على البعد ولم يدل على الزمان كما صرح به غير واحد، وإن قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجاً من قوله: **(وقيل تاء التأنيث)** وهكذا يقال في الفعل المضارع والأمر، وخرج بزمان ماض المضارع، والأمر.

وخرج بقوله: **(وقيل تاء التأنيث)** المضارع المقرون بلم نحو: لم يضرب، فإنه وإن دل على جميع ما ذكر ولكنه لا يقبل تاء التأنيث، فلا حاجة حينئذ لزيادة وضعاً في التعريف، لأن ما خرج به خرج بقوله: وقبل تاء التأنيث، فليس قوله: وقبل إلخ، علامة للماضي بعد تمام تعريفه خلافاً لمن وهم، ثم إن المعتبر كون الفعل يقبل التاء باعتبار الأصل فلا يردا فعل في التعجب، وخلا وعدا وحاشى في الاستثناء، فإن جميعها لا يقبل الياء مع أنها أفعال ماضية لأن الأفعال تقبلها باعتبار أصلها، فلما ضمنت ما ذكر عارض قبول التاء عارض، وهو أن فاعل أفعل في التعجب عائد على «ما» وما بمعنى شيء مذكر، وفاعل أدوات الاستثناء عائد على البعض المفهوم من الكلية السابقة والبعض مذكر.

وقوله: والمراد بالماضي الأول إلخ[1] هو المعروف بالفتح المذكور في كلام المصنف.

وقوله: **(الاصطلاحي)** هو المقابل للمضارع والأمر، وقوله: وبالتالي أي في كلامه وهو المأخوذ في التعريف الاصطلاحي.

وقوله: **(اللغوي)** مراده به ما وقع.

وقوله: **(فلا دور)** الدور وهو توقف اللاحق على السابق والسابق على اللاحق، كتوقف «أ» على «ب» و«ب» على «أ» بأن لا يوجد أحدهما إلا بعد وجود الآخر وهو محال وذلك منافٍ هنا كما علمت.

(ومضارع) قول الأزهري: **(أي مشابه)** أشار به إلى وجه تسميته مضارعاً بأنه شبيه بالاسم في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فإن المضارع جار على اسم الفاعل في مطلق الحركات والسكنات وعدد الحروف.

وأما المعنى فإن المضارع يحتمل الحال والاستقبال كما أن اسم الفاعل محتمل لذلك، فيضرب مثل ضارب في اللفظ والمعنى.

وقوله: **(على حدث)** خرج به ما خرج في الماضي. وقوله: **(مقترن بأحد إلخ)** معنى

---

(1) قوله: وقوله والمراد بالماضي ـ إلى قوله ـ وقوله: فلا دور: ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا. اهـ مصححه.

يضربْ. **(وأمْرٌ)** وهو ما دل على طلب حدث في زمن الاستقبال، وقبل ياء المخاطبة نحو: اضربي، فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة **(نحو: ضَرَبَ ويَضْرِبُ وأضْرِبْ)** وأما أحكامها **(فالماضي مَفْتُوحُ الآخِرِ أبداً)** على الأصل نحو: ضرب ودحرج وانطلق واستخرج ما لم

الاقتران أن الواضع وضع المضارع ليدل على أحد الزمانين لا بعينه، فهو مشترك[1] بينهما اشتراكاً لفظياً حقيقة فيهما، كما أن الاسم يكون موضوعاً بلفظ واحد للمعاني العديدة كالعين للباصرة وللماء وللجارية والذهب، وخرج به ما لا يدل على الزمان من المصادر واسم الفعل بمعنى المضارع كوى بمعنى أعجب، وخرج به أيضاً الماضي والأمر، لأن الأول دلّ على الزمان الماضي، والثاني على خصوص المستقبل، وخرج بقوله: وقبل إلخ، اسم الفاعل فإن جميع ما يذكر فيه لكنه لا يقبل لم، فلا يحتاج حينئذ لزيادة وضعاً في التعريف لأن ما خرج به خرج بقبول لم، ولا يخرج المضارع المقرون بلم، لأن دلالته على الماضي عارضة ما دام مصحوباً بلم، والحال المقابل للماضي والمستقبل القدر المشترك بين الزمانين بأن أخذ طرفاً من الماضي وطرفاً من المستقبل، وبعبارة أخرى في الحال الماضي وبداية المستقبل. فقولك: زيد يكتب الآن، فوجود هذا اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا لجميعها، قال بعض المحققين: **(وأمر)** هو لغة ضد النهي.

واصطلاحاً عرَّفه الأزهري بقوله: **(ما دلّ على طلب)** إلخ، فخرج بعلى طلب حدث في الماضي والمضارع الغير مقرون بلام الأمر ولا الناهية، لكونهما لا يدلان على الطلب، وخرج بـ**(في زمن الاستقبال)** إلخ، ما دل على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب من فعله نحو: ضرب زيداً، واسم الفعل بمعنى الأمر نحو: صه بمعنى اسكت، ثم إن قوله: **(في زمن الاستقبال)** متعلق بمحذوف صفة لحدث أي حدث يقع في زمن الاستقبال، ولا يتعلق بطلب لأن الطلب حاصل في الحال والحدث يقع بعده، مثاله: اضرب زيداً، فالطلب واقع في الحال، والضرب يقع بعد ذلك، ولا بد من زيادة في التعريف بغير واسطة ليخرج المضارع المقرون بلام الأمر نحو: ليضرب، والمقرون بلا الناهية نحو: لا تضرب، فإن الأول دلّ على طلب الفعل، والثاني دل على طلب الترك ويقبلان الياء، لكن دلالة الأول بواسطة اللام، والثاني بواسطة لا الناهية، وإلى أنواع الأفعال الثلاثة مع علاماتها أشار في الألفية بقوله:

فعل مضارع يلي لم كيشم ... وماضي الأفعال بالتامر وسم
بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

(فالماضي مفتوح الآخر أبداً) أي مبني على الفتح، وعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق

---

(1) قول المحشي: فهو مشترك بينهما اشتراكاً لفظاً حقيقة فيهما، وقيل: إن حقيقة في الحال مجاز في غيره كما قال الرضي ورجحه السيوطي. اهـ الناشر.

يتصل به ضمير رفع متحرك، فإنه يسكن نحو: ضَرَبْتُ وما لم يتصل به واو الجماعة فإنه يضم نحو: ضَرَبُوا على خلاف الأصل **(والأَمْرُ مَجْزُومٌ أبداً)** عند الكسائي بلام الأمر مقدرة

بين الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي، وهو منتهاه، فضرب وسائر الأفعال الماضية مبنية لا يسأل عن علة بنائها لأنه الأصل، نعم يرد سؤالان أحدهما: أن يقال لم بني على حركة دون السكون مع قول الألفية:

ولا أصل في المبنى أن تسكنا

ثانيهما: أن يقال: لم كانت الحركة خصوص فتحة على مذهب الجمهور؟ فقل مجيباً عن الأول: بني على حركة للمزيد التي حصلت على فعل الأمر بوقوعه موقع المضارع في كون كل من الماضي والمضارع يقع صلة وصفة وخبراً وحالاً وشرطاً وجزاء، مثال ما يجمع وقوع الماضي ذلك الذي طلع على سطح بني نزل، وقد كره أن جاءني أكرمته، فطلع ماض صلة، وبنى صفة، ونزل خبر، وكره حال، وجاء شرط، وأكرم جواب الشرط، والمضارع معرب فما أشبهه لا أقل أن يبنى على ثقل الفعل وثقل الضم والكسر. قوله: **(فإنه يسكن)** اعلم أنهم اختلفوا، فقيل الماضي مبني على الفتح دائماً، ثم تارة يكون الفتح ملفوظاً به، وتارة يكون مقدراً وذلك إذا وليه ضمير رفع متحرك نحو: ضربت، أو واو الجمع نحو: ضربوا، فتقول في ضربت: مبني على الفتح المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل وهو التا كالجزء من فعله، وفي ضربوا: مبني على الفتح المقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة وهي الضمة، وهذا القول هو الحق وهو صريح. قول المصنف: **(أبداً)** وقيل مبني على الفتح إن كان ظاهراً وعلى السكون في ضربت، وعلى الضم في ضربوا، وهو مظاهره حيث عبر بيُسكَّن ويُضم وخلاف الأصل. **(والأمر مجزوم أبداً)** قول الأزهري عند الكسائي. كان ينبغي للأزهري أن يبيِّن مذهب الجمهور أن الأفعال ثلاثة، ويبيِّن أن مذهب الكوفيين ورئيسهم الكسائي: أن الأفعال فعلان بإسقاط الأمر، ثم يستشعر سؤالاً يرد على ما للكسائي بأن يقال له: ما تقول في المسمى عند الجمهور الأمر كاضرب؟ فيجيب: بأنه عند الكسائي والكوفيين مضارع مجزوم بلام الأمر مقدرة إلى آخر كلامه، ليسهل الأمر على الطالب، وإلا فكلامه باعتبار أوليته يقتضي على أن الكسائي يوافق على أن الأفعال ثلاثة إلا أن الأمر عنده معرب وليس كذلك كما علمت.

(فإن قلت): ما الموجب حتى حمل الأزهري كلام المصنف على ما للكسائي دون الجمهور؟ قلت: موجبه تعبير المصنف بمجزوم الذي هو من ألقاب فيقتضي أنه معروب ولم يعربه إلا الكسائي ومن تبعه، وما كان ينبغي للأزهري حمله على هذا مع تصريح المصنف بأن الأفعال ثلاثة، والصواب أن عبارة المصنف مؤولة بأن تؤول مجزوم بصورته صورة مجزوم، أو على حذف مضاف أي مثل مجزوم.

فأصل اضرب عنده لنضرب حذفت اللام تحقيقاً، ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع في حالة الوقف، ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها، وعند سيبويه الأمر مبني على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضرب، وعلى حذف الآخر إن كان معتلاً نحو: اخشَ واعزُ وارمِ، وعلى حذف النون إن كان مسنداً لضمير تثنية نحو: اضربا، أو ضمير جمع نحو: اضربوا، أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: اضربي، وهذا هو المذهب المنصور.

(والمُضَارِعُ مَا كَانَ في أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ) المُسماةِ بأحرف المضارعة

وقوله: **(عند الاحتياج إليها)** إلخ، بأن كان ما بعد المضارعة ساكناً كما في مثاله، فإن كان الحرف الواقع بعد حرف المضارعة المحذوف محركاً نحو: لتقم، فإذا حذفت التاء واللام بقي قم، فالقاف محركة فلا يحتاج إلى الهمزة ولا يؤتى بها.

وقوله: **(مبني على السكون إلخ)** وحينئذ فلا يسأل عن علة بنائه ولا على بنائه على السكون لأنهما أصلان، والسكون إما لفظي كاضرب، أو تقديري كإضراب الرجل.

(إحدى الزوائد) جمع زائدة لا زائد بدليل إحدى، وتذكير العدد الأربع قاله الشنواني، ونوقش. وسميت في هذا الأخير زوائد، لأن حروف المضارع تزيد على حروف الماضي بواحد منها، وإنما زيدت ليحصل الفرق بين الماضي والمضارع. وزيدت في المضارع دون الماضي لأن الماضي في التصريف لفظه سابق على لفظ المضارع والمجرد سابق على المزيد فأعطى السابق للسابق واللاحق للاحق، وخصت هذه الأحرف بالزيادة لأن الزيادة تستلزم الثقل، وهذه الأحرف أخف، ولذلك يحذف ما عدا التام للجازم، وأما التاء فقد تكون بدلاً من الواو كما في أتعد فأصله أو تعدوا، أما الهمزة فهي بصورة الألف التي تحذف للجازم.

قول الأزهري: **(أحرف المضارعة)** يصح فتح الراء فيكون إضافة أي أحرف من إضافة السبب إلى المسبب أي الأحرف التي هي سبب المضارعة والمشابهة للاسم، ويصح كسر الراء فيكون صفة لمحذوف والأصل بأحرف الكلمة المضارعة والمشابهة للاسم يجمعها.

قول الأزهري: **(حروف إلخ)** هذا المضاف لا يصح تقديره لوجهين، أحدهما: أنه يغير لفظ المصنف لأن هذه الكلمة هي قول المصنف: قولك مرفوع فاعل يجمعها، فإن قدر هذا المضاف صار مجروراً وهم لا يجيزون نحو هذا.

ثانيهما: أنه يتحد لفظ المجتمع بالكسر والمجتمع بالفتح لا الحروف هي مجموع أنيت وأنيت هو مجموع الحروف. قال هذا الثاني الفيشي، وعبر المصنف كما في غالب النسخ بأنيت بتقديم الهمزة لحسن اللفظ والمناسبة، وبيانها ما ذكره الراعي من أن بعض أولاد ملوك سبته أعادها الله للإسلام طلب من الشيخ أبي إسحاق الغافقي شارح الجمل أن يعلِّمه ويلقي

(يَجْمَعُهَا) حروف **(قَوْلِكَ أَنَيْتُ)** بمعنى أدركت وحروف أنيت الهمزة بشرط أن تكون للمتكلم وحده نحو: أقوم بخلاف همزة أكرم، والنون بشرط أن تكون للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو: نقوم بخلاف نون نرجس، والياء المثناة تحركت بشرط أن تكون للغائب نحو: يقوم بخلاف ياء يرنأ، والتاء المثناة فوق بشرط أن تصلح للمخاطب نحو: تقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أوله على

عليه وعلى الصبيان الصغار، فقرأ معه كتاب الجمل الذي هو كالآجرومية حتى وصل لقوله: **(يجمعها قولك نأيت)** بتقديم النون على الهمزة، فقال له التلميذ: يا سيدي ينبغي أن تقدم الهمزة على النون لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة، أما حسن اللفظ فنأى معناه بعد، وأنى معناه قرب، والتفاؤل بالقرب حسن، وأما المناسبة فهي أن يكون لكل واحد من هذه الأحرف ضعف ما قبله، فإن الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده، والنون لمعنيين للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه، فهو ضعف الهمزة والياء الأربعة معان للمفرد المذكر الغائب نحو: زيد يقوم. للمذكرين الغائبين نحو: الزيدان يقومان، ولجماعة الذكور الغائبين نحو: الزيدون يقومون، ولجماعة النسوة الغائبات نحو: الهندات يقمن، فهي ضعف النون، وأما التاء فهي ضعف الياء لثمان معان للواحد المخاطب نحو: تقوم يا زيد، وللواحدة المخاطبة نحو: تقومين يا هند، وللمذكرين المخاطبين نحو: تقومان يا زيدان، والمخاطبتين نحو: تقومان يا هندان، ولجماعة الذكور والمخاطبين نحو: تقومون يا زيدون، ولجماعة الإناث المخاطبات نحو: تقمن يا هندات، وللمفردة المؤنثة الغائبة نحو: هند تقوم، وللغائبين نحو: الهندات تقومان، فلما سمع الشيخ هذا من التلميذ قال له: مثلك لا ينبغي أن يشغل غيره بل غيره هو الذي يشغله فلم يعد للقراءة معه، انتهى.

وقوله: **(بشرط أن تكون إلخ)** هذا جواب عما يقال لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد، لأنها قد تكون أول الماضي. فأجاب: بأن الذي يختص بالمضارع منها هي الزوائد في أول الكلمة التي لها معنى من تكلم أو خطاب أو غيبة، وأما زوائد أكرم ونرجس ويرتأ وتعلم فلا تدل على ذلك.

وقوله: **(أو المعظم نفسه)** التعظيم إما حقيقة كقوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ [القَصَص: الآية 5] أو ادِّعاء كقوله: شخص نفعل وليس هناك أحد معه.

وقوله: **(بخلاف نون نرجس)** يقال: نرجست الدواء إذا جعلت فيه النرجس وهو نور معلوم.

وقوله: **(بخلاف ياء يرنأ إلخ)** بهمزة مفتوحة آخر الفعل يقال: يرنأت الشيب إذا خضبته باليرنأ وهي الحناء المعلومة.

وقوله: **(بخلاف تاء تعلم إلخ)** يقال لهذه التاء تاء المطاوعة.

المعاني المذكورة، وأكرم ونرجس ويرنأ وتعلَّم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة.

(وَهوَ) أي المضارع المجرد من النونين ومن الناصب الجازم **(مَرْفُوعٌ أبداً)** بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه **(حَتَّى يَدْخُلُ عَلَيْهِ نَاصِبٌ)** فينصبه **(أَوْ جَازِمٌ)**

وقوله: **(أو محلاً)** أشار به إلى أحرف المضارعة خصوص التاء، لكن قد يحذف، وإليه الإشارة بقوله في الألفية:

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على تاء كتبين العبر

الأصل: تتبين العبر، فحذفت تاء المضارعة على قول وهو كثير.

وقوله: **(المجرد من النونين)** أي العار من نون الإناث ومباشرة نوني التوكيد، فإن لحقت المضارع نون الإناث بني على السكون نحو: يتربصن، وإذا باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يُوسُف: الآية 32]، وإلى هذا أشار في الألفية بقوله:

وأعربوا مضارعاً إن عربا

من نون توكيد مباشرة ومن نون إناث كيرعن من فتن

فإن لم تباشرها بأن فصل بينها وبين الفعل فاصل بقي الفعل على إعرابه، والفاصل إما ملفوظ به كما تقدم لتبلون، فإن الفاصل هو واو الجمع وهو ملفوظ به، ومنه لا تتبعان، وتارة يكون مقدراً نحو: هل تقومن يا زيدون. أصله تقومون مرفوع بثبوت النون، ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أميال حذفنا نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان فحذفنا الواو لذلك والضمة قبلها دالة عليها، فالفاصل وهو الواو مقدر.

فإن قلت: لم حذفوا واو الجمع هنا ولم تحذف في لتبلون؟ **قلت**: لأن ما قبل الواو هنا مضموم والضم يدل على الواو المحذوفة، وهنالك في الحالة الراهنة مفتوح فليس ثم ما يدل عليها. وقوله: **(بالتجرد إلخ)** ما ذكره من أن الرفع للمضارع معنوي وهو التجرد المشار إليه بقوله في الألفية:

ارفع مضارعاً إذا يجرد من ناصب أو جازم كتسعد

هو قول الفراء وهو الحق، وقيل: إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ونسب لسيبويه، وقال ثعلب: رافعه مشابهته للاسم، وقال الكسائي: رافعه حرف المضارعة فهذه أقوال أربعة.

وقوله: **(فينصبه)** زاد هذا مع قوله بعد: فيجزمه احترازاً من الناصب المهمل كأن في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البَقَرَة: الآية 233] في قراءة من قرأ برفع يتم، فالناصب وهو أن مهمل فوجوده كلا وجود، واحترز من الجازم المهمل كلم في قوله: لم يوفون بالجازم، فالجازم في اللفظ كالعدم، فلذا بقي المضارع على رفعه بثبوت النون، وهذا التقييد

فيجزمه ولكل من النواصب والجوازم عدد يحصره **(فالنَّواصِبُ)** للمضارع وفاقاً وخلافاً **(عَشَرَةٌ)** على ما ذكر هنا والمتفق عليها أربعة **(وَهيَ أَنْ)** المفتوحة الهمزة الساكنة النون نصب المضارع لفظاً أو محلاً وهي موصول حرفي يسبك مع منصوبها بمصدر، فلذلك تسمى مصدرية مثال ذلك: عجبت من أن تضرب، والتقدير عجبت من ضربك، فإن حرف مصدر ونصب واستقبال، وتضرب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

مأخوذ من المصنف لأن ناصب اسم فاعل من نصب، وجازم اسم فاعل من جزم، والوصف حقيقة في المتلبس بذلك المعنى. **(عشرة)** قول الأزهري: **(على ما هنا)** ليس المراد أن النواصب أكبر من عشرة والمصنف اقتصر في هذه المقدمة على عشرة، بل المراد أن المصنف تبع الكوفيين في أنها عشرة، وأما البصريون فيقولون: النواصب أربعة لا غير، ولذا قال الأزهري قبل وفاقاً وخلافاً.

وقوله: **(المتفق عليها أربعة إلخ)** بل المتفق عليه واحد وهو أن فقط، والثلاثة أيضاً فيها خلاف، لكن لما كان الراجح في هذه الثلاثة أنها الناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها.

وقوله: **(أو محلاً)** وذلك فيما إذا كان المضارع مبنياً باتصال نون الإناث به أو مباشرة نون التوكيد كما مر، وفي بعض النسخ والماضي محلاً، واعترض على هذه النسخة الفيشي وقال: للصواب أنه الإعراب في الماضي لا لفظاً ولا محلاً، ويمكن الجواب بما يأتي.

وقوله: **(وهي موصول حرفي)** حقيقته كل حرف أول ما بعده بمصدر، والحرف آلة السبك والموصولات الحرفية ستة جمعها من قال:

موصولنا الحر في إن أن ولو وكي وما في الذي خلف حكوا

وقوله: **(يسبك مع منصوبها إلخ)** فيه مسامحة لأن المنسبك هو ما بعدها، لكن لما كانت هي آلة السبك صح ذلك ومحل تعين كونها مصدرية إذا وقعت بعد غير علم ولا ظن كمثال الأزهري، فإن وقعت بعد علم تعين أنها مخففة من المشددة، فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المُزمّل: الآية 20] فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها، وفي الألفية:

وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن وقعت بعد ما يفيد الظن جاز فيها وجهان كقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: الآية 71] قرئ بالرفع على أن إن مخففة، وبالنصب على أنها ناصبة وهو الأولى، وفي الألفية:

لا بعد علم والتي من بعد ظن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من أن فهو مطّرد

وقد تكون مفسرة زائدة. وقوله: **(حرف نصب إلخ)** سميت حرف نصب لعملها النصب

(وَ) الثاني **(لَنْ)** وهو حرف لنفي المستقبل نحو: لن نبرحَ، فلن حرف نفي ونصب، ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(وَ) الثالث **(إِذَنْ)** وهو حرف جواب وجزاء نحو: إذن أكرمَك جواباً لمن قال: أريد أن أزورَكَ، فإذن حرف جواب وجزاء ونصب، وأكرمك فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم والكاف مفعول به في محل نصب، وشرط النصب بإذن أن تكون في صدر الجواب والفعل بعدها مستقل متصل بها، ولا يضر فصله منها بالقسم.

وحرف مصدر لتأويل ما بعدها بمصدر، وحرف استقبال لأن المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال، فلما دخلت عليه أن عينته للاستقبال.

(ولن) هي بسيطة. وقال الفراء هي «لا» النافية قلبت ألفها نوناً. وقال الكسائي: هي مركبة من: لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً ثم الألف لالتقاء الساكنين. قول الأزهري: **(لنفي المستقبل إلخ)** أي لنفي وقوع الحدث في الزمان المستقبل والنفي بها تارة يكون له غاية كالآية التي مثل الأزهري بها أو يكون لا غاية له كقوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: الآية 73] وإلى النصب بأن ولن وكي الآتية أشار في الألفية بقوله:

وبـلـن انـصـبـه وكـي كـذا بـأن

(وإذن) قول الأزهري: **(وهي حرف إلخ)** كونها حرفاً هو الأصح عند الجمهور، وقيل اسم وتنونها تنوين عوض، والأصل: إذا جئتني أكرمك، ثم حذف جملة جئتني وعوض منها التنوين نظير ما مر في يومئذ، فالناصب إن مضمرة بعدها، والصحيح أنها بسيطة، وقيل إنها مركبة من إذ نقلت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً، والجمهور يكتبونها بالألف. وقال بعض: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها بمنزلة أن ولن، وقيل تكتب بالنون إن عملت وبالألف إن أهملت.

وقوله: **(جواب)** معنى كونها حرف جواب أنه يجلب بها كلام قبلها ملفوظ به أو مقدر، ولا تقع في كلام مستأنف وتسميتها وحدها للجواب مجازاً، وإلا فالجملة بتمامها للجواب وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف ورده غير واحد. قوله: **(وشرط النصب إلخ)** هذه الشروط في وجوب نصب المضارع، فإن وجدت كلها وجب نصبه ولا يجوز رفعه، وإن فقدت كلها أو بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه وليست الشروط في الصحة فقط، نعم بعض العرب أجاز إهمالها مع توفر الشروط. قال في التصريح: وهو القياس.

وقوله: **(في صدر الجواب)** فإن تأخرت نحو: أكرمك إذن، أو توسطت نحو: أنا أكرمك، ألغيت فيهما ورفع المضارع. قوله: **(والفعل بعدها مستقبل)** فلو كان حالاً فإنها تعمل كقولك لمن يحدثك: إذن تصدق، يعني الآن فيجب الرفع. وقوله: **(متصل بها)** فلو فصل بغير ما يجوز الفصل به تعين رفع المضارع نحو: إذن زيد يكرمك. وقوله: **(ولا يضر فصله**

(وَ) الرابع (كَيْ) المصدرية وهي الداخلة عليها لام التعليل لفظاً نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾ [الحَديد: الآية 23] أو تقديراً نحو: كي لا تأسوا في غير القرآن إذ قدرت اللام قبلها استغناء عنها بنيتها، فاللام حرف تعليل وجر، وكي حرف مصدري ونصب ولا حرف نفي، وتأسوا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون، فإن لم تقدم على كي لام التعليل لفظاً ولا تقديراً، فكي تعليلية، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً.

والنواصب المختلف فيها ستة، والأصح أن الناصب بعدها أن مضمرة، (وَ) هي (لامُ كَيْ) التعليلية وأضيفت إلى «كي» لأنها تخلفها في إفادة التعليل نحو: جئتك لأزورك، فإنه لا يصح أن تحذف اللام وتعوض عنها «كي» وتقول: جئتك كي أزورك، فأزورك منصوب بأن مضمرة بعد اللام جوازاً، وتسمى هذه اللام لام التعليل.

(وَ) الثانية (لامُ الجُحُودِ) أي لام النفي وهي الواقعة في خبر كان المنفية بما، أو خبر

إلخ) وإلى عمل إذاً النصب مع توفر الشروط الثلاثة وجواز الفصل بالقسم أشار في الألفية بقوله:

ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا
أو قبله اليمين

واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد التوكيد في المعنى أن الفصل بلا النافية كالقسم، وأجازه بعضهم بهما معاً. قوله: **(وكي)** قول الأزهري **(المصدرية)** احترازاً من التعليلية، وحاصل كلامه فيهما أنه وجدت أن لام التعليل قبلها لفظاً تعين كونها مصدرية ناصبة بنفسها، ولا يجوز كونها تعليلية لأن التعليلية حرف جر واللام حرف جر، وحرف الجر لا يدخل على مثله، وإن لم تدخل اللام في اللفظ، فإن قدرت قبلها فهي مصدرية، وإلا فهي تعليلية، والناصب أن مقدرة بعدها وفيه تفصيل آخر انظره في المطولات في الشعر في قوله: كيما أن تغزوا وتخدعها. ضرورة في هذا النسخ جوازاً بدل وجوباً وهي خلاف الحق كما علمت.

قوله: **(ولام كي)** قول الأزهري: **(جوازاً)** محل جواز الإضمار لم يقترن الفعل بلا، وإلا وجب إظهار أنْ نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [البَقَرَة: الآية 150]، ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحَديد: الآية 29] والأصل لأن «لا» ثم قلبت الهمزة ياء وأدغمت النون في اللام، وإلا وجوب إظهار أن مع الفصل بلا وجواز الإظهار والإضمار دون فصل أشار في الألفية بقوله: وبين لام جر التزم، إظهار أن ناصبة وإن عدم لا فإن أعمل مظهراً أو مضمراً.

ويساوي لام كي لام العقبة كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القَصَص: الآية 8] ففرعون التقط موسى ليكون له ولداً شفيقاً فآل أمره إلى أن صار عدواً.

(ولام الجحود) قول الأزهري: **(هي لام النفي)** أشار بهذا إلى أن المصنف أطلق

يكون المنفية بلم نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: الآية 33]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النِّساء: الآية 137] فيعذب ويغفر: منصوبان بأن مضمومة بعد لام الجحود وجوباً، وسميت اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالسكون المنفي والنفي يسمى جحوداً.

(وَ) الثانية (حَتَّى) الجارة المفيدة للغاية نحو: حتى يرجع إلينا موسى، أو التعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوباً بأن مضمرة بعد حتى وجوباً.

(وَ) الرابع والخامس (**الجَوَابُ بالفَاءِ**) المفيدة للسببية (**وَالوَاوِ**) المفيدة للمعية

الجحود على مطلق النفي، وإلا فالجحود لغة خاصة بنفي ما علم فلا يقال له جاحداً إلا إذا كان عالماً بالشيء ونفاه، ومراده هنا اللام الواقعة بعد السكون المنفي بما أو لم سواء كان بعد العلم أم لا، ولذا قال ابن النحاس: الأولى تسميتها بلام النفي، وإليه الإشارة بقول بعضهم:

وكل لام قبله ما كان   أو لم يكن فللجحود بانا

وخبر كان الواقعة بعد «ما»، ويكن الواقعة بعد «لم» محذوف، والتقدير والله أعلم في الآية الأولى: ما كان الله مريداً بتعذيبهم، وفي الثانية: لم يكن الله مريداً لغفرانهم، وإلى نصب المضارع بالسكون المنفي وحذف أن وجوباً أشار في الألفية بقوله:

وبعد نفي كان حتماً أو أضمرا

(**وحتى**) قول الأزهري: (**الجارة إلخ**) قيد به لأن حتى كما يأتي أقسام ابتدائية وعاطفة وجارة والعذر للمصنف في إطلاقه إن حتى إذا أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارَّة.

وقوله: (**والتعليل**) بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها، وما قبلها سبباً فيما بعدها، وعلامة التعليلية صحة وقوع كي موقعها، ولا بد أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً.

فلو كان حالاً وجب الرفع نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه، يعني الآن، فيرجون: مرفوع بثبوت النون.

وأما قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية 214] حتى يقول الرسول قرىء بالنصب وبالرفع، فعلى قراءة النصب فقول الرسول والذين آمنوا معه يقولون ذلك، وإلى كون المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد حتى وشرطا الاستقبال أشار له في الألفية بقوله:

وبعد حتى هكذا إضمار أن   حتماً كجد حتى تسر ذا حزن

وتلو حتى حالاً أو مؤولاً   به ارفعن وانصب استقبلا

(**والجواب بالفاء**) فيه قلب كما سيذكر بعد عند قول الأزهري المفيدة للسببية أي مع العطف بأن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها.

وقوله: (**المفيدة للمعية**) بأن تفيد أن ما بعدها مصاحب لما قبلها ووقعا في زمن واحد.

الواقعتين وبعد النهي لا تخاصم بعد الأمر نحو: أقبِل فأُحسِنُ إليك، أو أحسن إليك زيداً

وقوله: **(الواقعتين)** بالتثنية وهي الصواب، وفي بعض النسخ الواقعة بالإفراد وهي غير ظاهرة. وقوله: **(بعد الأمر)** أشار بهذا إلى أنه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء أو الواو ينصب بل محل نصبه إذا وقع بعد طلب أو نفي محضين، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

وبعد فالجواب نفي أو طلب محضين أن وسيره حتم نصب

والواو كالفاء أن تُفِد مفهوم مع، فإن كان النفي غير محض وهو المنتقض نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا، وجب رفع تحدثنا، والطلب المحض هو ما كان بالفعل فإن كان بغيره كاسم الفعل نحو: صه فأحدثك، أو بالمصدر نحو: سكوناً فينام الناس، لم يجز النصب عند غير الكسائي، بل يجوز وجهان الرفع[1] والجزم. وفي الألفية:

والأمر إن كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه أقبلا

وهذه المسألة تسمى عندهم مسألة الأجوبة التسعة المذكورة عند الأزهري مع أمثلتها، وهي: الأمر والنهي والفرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والنفي، ومنهم من جعلها ثمانية بإسقاط الترجي، ولأجل الخلاف فيه خصّه في الألفية بالذكر حيث قال:

والفعل بعد الفاء والرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب

وقوله: **(أقبل فأحسن إلخ)** فأحسن منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول بما قبله، والتقدير: وليكن منك إقبال عليَّ فإحسان مني إليك، أو مع إحسان مني إليك، والإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو ومقارن للإقبال، وهكذا تؤول جميع الأمثلة ليصلح العطف والمعيَّة فيؤول مثاله في النهي فلا تقع مخاصمة زيد فإغضابه أو مع إغضابه، وفي الفرض ليقع عندنا نزول فإصابتك الخير أو مع إصابتك الخير. وفي التحضيض ليقع مع إكرام زيد فشكره أو مع شكره، وفي التمني: ليت كون مال عندي فتصدق منه أو مع تصدق منه. وفي الترجي: لتقع مراجعة الشيخ فإفهامي أو مع إفهامي. وفي الدعاء: ليقع توفيقي لعمل صالح أو عمل صالح. وفي الاستفهام: هل كون زيد في الدار فإمضاء إليه أو إمضاء النفي فلا يقع قضاء على زيد، أي حكم عليه بالموت، فموته أو مع موته، والفرق بين العرض والتحضيض أن العرض طلب برفق ولين، والتحضيض طلب بحث وإزعاج، فلو كانت الفاء لمجرد العطف ولم تفد السببية أو لم تُفدِ الواو المعيَّة وجب رفع المضارع بعدهما. فمثال الفاء قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ۝٣٦﴾

---

(1) الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة، ففي الفعل الموجب للدخول نحو: ما سرت حتى ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو: أسرت حتى تدخلها، والتقليل الذي يراد به النفي نحو: قلما سرت حتى أدخلها، وإن تقع حتى موقعاً تكون فيه خبراً نحو: كان يسري حتى أدخلها. انظر الاشتباه.

فيغضب أو يغضب وبعد العرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب علماً أو تصيب علماً بعد التخصيص نحو: هلا أكرمت زيداً فيشكر أو يشكر.

وبعد التمني نحو: ليت لي مالاً فأتصدّق منه وأتصدّق منه.

وبعد الترجِّي نحو: لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني، وبعد الدعاء نحو: رب وفِّقني فأعمل صالحاً أو وأعمل صالحاً.

وبعد الاستفهام نحو: هل زيد في الدار فأمضي إليه أو أمضي إليه.

وبعد النفي المحض نحو: لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت.

فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلمة منصوبة بأن مضمرة وجوباً، ولو قال الفاء والواو في الجواب لكان أوضح لأن الجواب منصوب لا ناصب.

(وَ) السادسة **(أَوْ)** التي بمعنى «إلا» نحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، أو إلى نحو: لأُلزمنك أو تقضيني حقي فيسلم وتقضي منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوباً.

[المُرسَلات: الآية 36]، ومثال الواو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بجزم تشرب عطف على تأكل إذا كان النهي عنهما، مجتمعين ومفترقين، وبالرفع إن جعلت الواو للاستئناف أي: ولك شرب اللبن، نعم إذا كان النهي عنهما مجتمعين فقط تعين النصب حينئذ لأن الواو أفادت المعية.

وقوله: **(لكان أوضح)** الصواب أن يقول: لكان صحيحاً، لأنه يقتضي أن نسخة المصنف صحيحة واضحة، إلا أن هذا أوضح منها مع أن نسخة المصنف فاسدة.

وقوله: **(لا ناصب)** والكلام في النواصب لا في المنصوبات وما في المعرب هنا غير ظاهر.

(واو) هو في محل رفع عطفاً على الجواب، أو على النواصب وليست في محل جر عطفاً على الفاء، والواو مدخولة الجواب لأنها لإيجاب، وكان الأليق بالمصنف تقديمها ليرتفع الإبهام.

قول الأزهري: **(بمعنى إلا)** الفرق بين أو التي بمعنى إلا أن التي بمعنى إلا والتي بمعنى إلى لا يقع ما بعدها غالباً إلا لدفعة واحدة كالإسلام، والتي بمعنى إلى يحتمل وقوعه كذلك أو شيئاً فشيئاً، وهي عاطفة مصدراً مؤولاً على مصدر كذلك، وتقدير المثال الأول: ليكن منك قتل للكافر أو إسلام منه، وتقدير المثال الثاني: ليقع لزومي لك أو قضاء حقي، وقد تكون بمعنى كي التعليلية نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي، وإلى النصب بعد أو بأقسامها أشار في الألفية بقوله:

والحاصل أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليلية وحتى بعد ثلاثة من حرف العطف وهي: الفاء والواو وأو.

(والجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ) جازماً وهي قسمان ما يجزم فعلاً واحداً، وما يجزم فعلين، فالذي يجزم فعلاً واحداً ستة:

(وَهيَ لَمْ) نحو: ولم يقمْ فلم حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقلبه إلى الماضي، ويقم مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون.

(وَ) الثاني **(لمّا)** مرادفة للم فيما تقدم نحو: لما يضربْ، فلما حرف يجزم المضارع وينفي معناه ويقلبه إلى الماضي، ويضرب مجزوم بلما وعلامة جزمه السكون.

كذلك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي

فشمل قوله: حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي، وأما التي بمعنى إلا فصرح بها.

وقوله: **(وهي اللام)** أطلق فيها فيشمل لام كي ولام الجحود به يسقط قول من قال: وحروف الجر أربعة وهو قال ثلاثة.

وقوله: **(وكي التعليلية)** هي التي لا يقدر الكلام قبلها، وقد مرت في كلام الأزهري، وتضمر أن وجوباً في جميع ما مر إلا مع لام كي وتضمر جوازاً.

(والجوازم ثمانية عشر) قول الأزهري **(ستة)** جعلها ستة باعتبار أن: لم وألما قسمان، ولام الدعاء ولام الأمر قسم واحد، ولا في النهي وفي الدعاء قسم واحد كما بيَّنه الأزهري، ومن جعلها ثمانية جعل لام الدعاء قسماً بنفسه، ولا في الدعاء كذلك، وباعتبار الحقيقة إنما هي أربعة لأن «ألم» زيدت عليها همزة الاستفهام، وألما أصلها «لما» زيدت عليها الهمزة كذلك ولم يجعلها في الألفية إلا أربعة حيث قال:

بلا ولام طالباً ضع جزماً في الفعل هكذا بلم ولما

(وهي لم) قول الأزهري: **(وينفي معناه)** أي يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفاعل ونفيها تارة يكون متصلاً بالحال كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: الآية 3]. وأما أن يكون منقطعاً كقولك: لم يقم زيد، فصح أن تقول: ثم قام.

وقوله: **(وتقلبه)** أي تقلب زمن المضارع إلى الماضي، فيصير دالاً على الزمان الماضي بعد أن كان للحال والاستقبال. **(ولما)** قول الأزهري المرادفة **(للم)** احترازاً لما التي بمعنى حين نحو: ولما جاء أمرنا. ومن التي بمعنى «إلا» كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطّارق: الآية 4] أي إلا عليها حافظ في قراءة من شدّد الميم، وقد يقال: أن القيد للبيان لأن هاتين لا يقع بعدهما المضارع.

وقوله: **(فيما تقدم إلخ)** أشار بهذا إلى أن «لما» تشارك «لم» في أمور وتفارقها في

(وَ) الثالث **(أَلَمْ)** نحو: ألم نشرح، فنشرح مجزوم بألم وعلامة جزمه السكون.

(وَ) الرابع **(ألمّا)** وهي أختها نحو: ألما أحسن إليك، فألما حرف تقرير مجزوم بألما، وأحسن مجزوم بألما وعلامة جزمه السكون.

(وَ) الخامس لام **(الأَمْرِ)** نحو: لينفقْ ذو سعة. مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون. **(وَ)** لام **(الدُّعاءِ)** وهي لام الأمر في الحقيقة، لكن سميت لام الدعاء تأدُّباً نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزّخرُف: الآية 77] فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء.

(وَ) السادس **(لاَ)** المستعملة **(في النّهي)** نحو: لا تخفْ فلا حرف نهي وجزم، وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون.

(وَ) لا المستعملة في **(الدُّعاء)** وهي لا الناهية في الحقيقة، ولكن سميت دعائية تأدُّباً نحو: لا تؤاخذنا. فلا حرف دعاء وجزم، تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون.

أمور، فمما يشتركان فيه ما تقدم من حرفية وجزم ونفي وقلب، ومما يفترقان فيه أن «لما» لا يدخل عليها أداة شرط بخلاف «لم» قال الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البَقَرَة: الآية 24] ومنها أن النفي بلما لا يكون زمانه إلا متصلاً بالحال بخلاف النفي بلم كما مر، ومنها أن مجزوم لما يحذف اختباراً نقول: قاربت المدينة ولما، أي ولما أدخلها، ولا يجوز ذلك مع «لم» إلا في الضرورة ولاشتراكهما في أمور افتراقهما في أمور قيل: الأولى للأزهري أن يعبر بأختها بدل المرادفة التي تستلزم الاشتراك في كل شيء، والأختية لا تستلزم ذلك **(وألم)** أصلها «لم» زيدت عليها همزة الاستفهام وكذلك ألما أصلها لما.

قول الأزهري: **(حرف تقرير)** فيه: مسامحة لأن التقرير مأخوذ من الهمزة لا غير، كما أن المسامحة في تسميتها بجملتها حرف جزم مع أن الجازم لم وكل ما قيل في ألم يقال في ألما، والتقرير أن يكون المخاطب عالماً بثبوت أمر ونفيه ثم تذكره له بصيغة الاستفهام ليثبت.

(ولام الأمر) أي مسمى لام الأمر وهي شكل وليس الجزم بالاسم الذي هو لام **(والدعاء)** اعلم أن الطالب إن كان من الأعلى للأدنى فهو أمر، وإن كان من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وقد مثّل الأزهري لهما معاً وإن كان من مثلك فهو القياس وفي السلم:

أمر مع استعلا وعكسه دعا — وفي التساوي فالقياس وقعا

ومثل هذا يقال في النهي، لأن الطلب ما طلب الفعل والترك. **(ولا)** قول الأزهري: **(المستعملة)** إلخ، أشار بهذا المقدر لأمرين، الأول: أن الأصل في «لا» النفي ثم استعملت في النهي، والثاني: لبيان قول المصنف النهي متعلق بمحذوف، لكن الأولى تقدير المحذوف نكرة ويكون حالاً من «لا» وخرجت لا النافية والزائدة فلا يجزمان إلا شذوذاً.

والذي يجزم فعلين اثنا عشر جازماً:

(وَ) هي **(إِنْ)** الشرطية بكسرة الهمزة وسكون النون، وهي حرف يجزم المضارع

وقوله: **(الذي يجزم فعلين إلخ)** أي أصالة وإلا فقد يكون الجواب غير فعل كالجواب فمهما نحو من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعرَاف: الآية 132] الآية، وأول الفعلين يسمى في الاصطلاح فعل الشرط لأنه علامة على وجود الثاني، والشرط لغة العلامة. وثانيهما يسمى جواب الشرط تشبيهاً له بجواب السؤال، ويقال له أيضاً: جزاء، وكون الأداة[1] هي الجازمة لهما معاً، وهو مذهب الجمهور واعتراض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين. وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط نزل الشرط والجواب منزلة شيء واحد، وقيل: إن الجازم عمل في الشرط والشرط عمل في الجواب كما أن الابتداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر، وأطلق في الفعلين فيشمل كونهما معاً مضارعين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفَال: الآية 19] ويشمل كونهما معاً ماضيين كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسرَاء: الآية 8]، وما إذا كان مضارعاً نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشّورى: الآية 20]، ومضارعاً ثم ماضياً وهو قليل، نحو قوله ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه». وإلى الأقسام الأربعة أشار في الألفية بقوله:

وماضيين أو مضارعين ... تلقيهما أو متخالفين

إلا أن الشرط كان ماضياً، والجواب مضارعاً، فإنه يحسن رفع الجواب، وإن كان الشرط مضارعاً والجواب كذلك فرفع المضارع الواقع جواباً قبيح وإليها أشار في الألفية بقوله:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ... ورفعه بعد مضارع وهن

وقوله: **(اثنا عشر جازماً)** بزيادة كيفَما على ما للكوفيين، والذي للبصريين أنها أحد عشر بإسقاط كيفما وهو الذي في الألفية إذ قال:

واجزم بأن ومن وما ومهما ... أي متى إيان أين إذا ما وحيثما أتى

وإن قول الأزهري: **(وهي حرف إلخ)** أما إن فهي حرف اتفاقاً وكذلك إذ ما لكن على الأصح وباقي الأدوات أسماء وفي الألفية:

وحرف إذ ما ... كان وباقي الأدوات اسما

---

(1) قول المحشي: وكون الأداة هي الجازمة لهما معاً هو مذهب الجمهور إلخ. فإن قيل: الجازم أصعب من الجار فكيف يعمل في شيئين. قيل: الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجر لما اقتضى واحداً عمل فيه، وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما. اهـ الناشر.

لفظاً والماضي محلاً ويقلب معنى الماضي إلى الاستقلال عكس «لم» نحو: إن قام زيد قمت، فإن حرف شرط وجزم، وقام فعل الشرط في محل جزم بإن، وزيد فاعل قام، وقمت جواب الشرط.

(وَ) الثاني **(ما)** الشرطية نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: الآية 197] فما اسم شرط جازم، وتفعلوا فعل الشرط مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون، ويعلمه جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً بما، وعلامة جزمه السكون.

(و) الثالث **(مَنْ)** الشرطية، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: الآية 123] فمن اسم شرط جازم ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم بمن، ويجزم جواب الشرط وهو مجزوم أيضاً بمن وعلامة جزمه حذف الألف من آخره.

(و) الرابع **(مَهْمَا)** نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ

وقوله: **(المضارع لفظاً)** هذا إن كان معرباً فإن كان مبنياً جزمت محله.

وقوله: **(الماضي محلاً)** قال بعض: معنى جزمها المحل الماضي أنه لو قدرنا فعلاً معرباً محله لكان مجزوماً معرباً، وإلا فالماضي مبني لفظاً ومحلاً، وبه يجاب عن اعتراض الفيشي السابق.

(وما) هي في الأصل موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهي في هذه الآية في محل نصب مفعول مقدم بتفعلوا لأن قاعدة إعراب اسم الشرط غالباً أن فعل الشرط إن كان فعلاً متعدياً غير مشغول في شيء فاسم الشرط معمولهُ كما في هذه الآية، وإن كان فعل الشرط متَعدّياً مشغول بغير ضمير اسم الشرط كالآية الممثل بها لمن يعد، فاسم الشرط في محل رفع مبتدأ وما بعده خبر، وإن كان فعل الشرط مشغولاً بضمير عائد على اسم الشرط جاز في اسم الشرط وجهان كونه في محل نصب مبتدأ وما بعده خبر، وكونه في محل نصب معمول لمحذوف يفسر ما بعده كمهما في آية: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا﴾ [الأعراف: الآية 132]، وفي الآية هنا حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير والله أعلم وما تفعلوا من خير وشر، وخص الخير بالذكر لشرفه.

(ومن) هي في الأصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط، ومَنْ في الآية مبتدأ لكون ما بعدها متعدياً اشتغل بالعمل في سوءاً والخبر شرط فقط على الصحيح، وقيل الجواب وقيل هما معاً.

(ومهما) هي بمعنى «ما» وهي اسم على الأصح بدليل عود الضمير في به عليها وهي في الآية في محل رفع بالابتداء بمعنى شيء تأتنا إلخ. ويصح كونها في محل نصب مفعول بمحذوف يفسر من معنى ما بعده تقديره والله أعلم: أيما تحضر تأتنا به، فأيما مفعول بتحضر

بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: الآية 132] فمهما اسم شرط جازم، وتأتنا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما، وعلامة جزمه حذف الياء، ونا مفعول به في محل نصب، وبه جار ومجرور متعلّق بتأتنا، ومن آية بيان لهما في موضع نصب على الحال من الهاء في به، ولتسحر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي، والفاعل مستتر وجوباً ونا مفعول به، وبها جار ومجرور متعلق بتسحر، فما الفاء رابطة للجواب، وما نافية، ونحن اسمها في المحل رفع إن قدرت حجازية، ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين، وبمؤمنين نصب خبر «ما»، وجملة: فما نحن لك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط.

(و) الخامس **(إذْ مَا)** كقول الشاعر:

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر ... به تلْفَ مَن إياه تأمر آتيا

فإذما حرف الشرط على الأصح، وتأت فعل الشرط وهو مجزوم بإذ ما وعلامة جزمه حذف الياء، وتَلْفَ جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء أيضاً.

(و) السادس **(أَيُّ)** نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: الآية 110] فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعو، وما: صلة، وتدعوا فعل الشرط مجزوم

قدم لصدارته، وأيما تفسير لمهما. وقوله: **(في موضع نصب خبر ما)** هذا إن قدرت «ما» حجازية، فإن قدرت ما تميمية فنحن مبتدأ وما بعده خبر.

(وإذ ما) قول الأزهري قوله: **(كقول الشاعر: وإنك إذ ما إلخ)** البيت من الطويل.

وإعرابه: إن: حرف توكيد ونصب والكاف اسمها، والجملة من الشرط أو الجواب أو هما معاً خبرها، وتأت: فعل مضارع فاعل ضمير المخاطب، وما: من ما أنت، موصولة في محل نصب مفعول تأت من الإتيان، وأنت: مبتدأ أو آمر خبره الجملة لا محل لها من الإعراب صلة «ما» والعائد المجرور بالياء، وتلف: مضارع ألفى متعدياً إلى اثنين، ومن: موصولة مفعول أول، وتأمر: مضارع أمر وفاعله ضمير المخاطب، وإياه: مفعول مقدم بتأمر، وآتياً: مفعول ثان لتلف.

والجملة لا محل لها صلة من والعائد ضمير إياه، وباقي البيت أعربه الأزهري وفيه الشاهد.

(وأي) معناها معنى ما تضاف إليه، فإن أضيفت لعاقل كانت لعاقل، وإن أضيفت لغير العاقل كانت لغير العاقل، وإن أضيفت لظرف الزمان كانت ظرف زمان، وإن أضيفت لظرف المكان كانت لظرف مكان وهكذا.

قول الأزهري: **(وما صلة)** أي زائدة، وعبر بذلك تأدُّباً، والتقدير والله أعلم أي اسم تدعو.

بأيا وعلامة جزمه حذف النون، وفله: الفاء رابطة للجواب، وله: جار ومجرور خبر مقدم، والأسماء مبتدأ مؤخر، والحسنى: نعت الأسماء. وجملة: فله الأسماء الحسنى في موضع جزم جواب الشرط.

(و) السابع **(مَتَى)** نحو قوله:

أنـا ابـن جـلا وطـلاّع الـثـنـايـا متى أضع العمامة تعرفوني

فمتى: اسم شرط جازم، وأضع: فعل الشرط وهو مجزوم بمتى وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين؛ والعمامة: مفعول به، وتعرفوني: جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه، والأصل: تعرفونني بنونين، الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية.

(وَ) الثامن **(أَيَّانَ)** بفتح الهمزة نحو قوله: فإيان ما تعدل به الريح تنزل. فإيان: اسم شرط جازم، وما زائدة، وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وتنزل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض.

(ومتى) هي ظرف الزمان عام، فإن ضمنت معنى الشرط عملت، فلا تعمل الاستفهامية نحو: متى نصر الله.

قول الأزهري: **(نحو قوله: أنا ابن جلا، إلخ)** البيت من الوافر، وأنا: مبتدأ، وابن خبره، وجلا مضاف إليه ما قبله علم منقول من الفعل والفاعل المقدر، فيكون محكياً، ولا يصح أن يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل، لأن هذا الوزن غير خاص بالفعل أو غالب فيه. ومن شروط ما يمنع من الصرف إذا كان على وزن الفعل أن يكون الوزن خاصاً بالفعل أو غالباً فيه كما مر، ويصح أن يكون جلا غير علم، بل باق على فعليته فهو فعل ماض وفاعله ضمير عائد على موصوف محذوف، ومفعول جلا محذوف أيضاً.

والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وعرفها، وطلاَّع مبالغة في طالع يصح جره عطفاً على محل جلا على الوجه الأول.

ويصح أن يكون بالرفع فيكون معطوفاً على ابن، والثنايا جمع ثنية وهي العقبة الصعبة، ومتى في محل نصب مفعول مقدم بأضع، ومعنى أضع أجعل، وباقي البيت أعربه الأزهري، والعمامة المراد بها البيضة من حديد تجعل على الرأس في الحرب.

والمعنى: أني في الوقت الذي أجعل فيه العمامة على رأسي في الحرب تعرف شجاعتي وصحة ما ادّعيته، لأن الولد تابع لأبيه غالباً، ويحتمل أن يكون المعنى: متى أنزل العمامة على رأسي بالموت تعرف فضائلي، فيكون كقول ابن رشد: عند الممات تظهر البركات.

(وَ) التاسع **(أَيْنَ)** نحو: ﴿أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [النِّساء: الآية 78].

فأين: اسم شرط جازم، وما صلة، وتكونوا: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى، والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية، والميم علامة الجمع، والموت مرفوع على الفاعلية.

(وَ) العاشر **(أَنَّى)** بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله:

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها   تجد حطباً جزلاً وناراً تأجَّجا

فأنى: اسم شرط جزم، وتأتها: فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه الياء، وتستجر بدل منه، وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون.

(وإن) قول الأزهري **(بفتح الهمزة)** وكسرها لغة بعض العرب، وهي ظرف زمان ضمن معنى الشرط مبنية على الفتح وناصبها أما بعدها.

قوله: **(فإيان، إلخ)** هذا شطر بيت من الطويل، وما زائدة للوزن، وتنزل مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر في آخره منع منه اشتغال المحل بحركة القافية.

(وأين) ظرف مكان ضمن معنى الشرط وهي في الآية خبر مقدم عن تكونوا، والواو اسمها ولا حاجة لكلام بعض هنا.

(وأنى) ظرف مكان ضمن معنى الشرط.

قول الأزهري: **(نحو قوله: فأصبحت أنى، إلخ)** البيت من الطويل، وأصبح من أخوات كان، والتاء المفتوحة اسمها، وأنى ظرف مكان خبرها، وتجد مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لمفعول واحد، وخطباً مفعوله، وجزلاً غليظاً نعت لخطب، وتأججاً مضارع وفاعله ضمير عائد على النار.

والجملة صفة نار أي تتوقد وأصله تتأججن بتاءين ونون التوكيد الخفيفة حذفت إحدى التاءين عملاً بقوله:

وَمَـا بِـتَـاءَيْـنِ ابْـتَـدَى قَـد يُـقْـتَـصَـر

إلخ. وأُبدلت نون التوكيد في الوقف ألفاً لقول الألفية:

وأبدلنها بعد فتح الفاء وقفا.. إلخ

فهو مبني لمباشرة نون التوكيد، وقيل: تأججاً ماض لا حذف فيه، والألف للتثنية عائد على الحطب والنار. وقيل: الألف للإطلاق، والفاعل ضمير يعود على النار، والأصل: تأججت، فحذفت تاء التأنيث ضرورة.

(وَ) الحادي عشر **(حَيْثُمَا)** نحو قوله:

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان

فحيثما اسم شرط جازم، وتستقم فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، ويقدر جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضاً.

(وَ) الثاني عشر **(كَيْفَمَا)** نحو: كيفما تجلس أَجلس، فكيفما: اسم شرط جازم، وتجلس فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وأجلس جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون أيضاً. ويوجد في بعض النسخ **(وَإِذَا فِي الشِّعْرِ خَاصَّةً)** زيادة على الثمانية عشر.

ومثالها قول الشاعر:

استغنِ ما أغناك ربّك بالغنى وإذا تُصبك خصاصة فتجمَّل

(وحيثما) هي ظرف مكان ضمن معنى الشرط.

قول الأزهري: **(نحو: حيثما تستقم إلخ)** البيت من الخفيف، ونجاحاً: مفعول يقدر، وغابر الأزمان من إضافة الصفة للموصوف، أي: في الزمان الغابر، والنجاح الظفر بالمقصود الغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل، وهو المراد هنا، ويطلق على الماضي أيضاً.

(وكيفما) أي على ما للكوفيين من أنها جازمة وهي موضوعة للدلالة على الحال، ثم ضمنت معنى الشرط. وقال البصريون: لا تعمل لمخالفتها لأدوات الشرط لوجوب موافقة جوابها لشرطها في المعنى كمثال الأزهري، فلا يجوز: كيفما تجلس أذهب، وإذا في الشعر خاصة معطوف على الثمانية عشر، لأن الثمانية عشر تمت بدونها، أو معمول لمحذوف تقديره: وأزيدك على الثمانية عشر إذ في الشعر، وخرج بالشعر النثر فإنها لا تعمل فيه، والفرق بينها وبين سائر الأدوات حتى عمل سائرها في النثر دونها أن إذا تفيد التحقيق دائماً وغيرها من الأدوات الجازمة لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه.

قول الأزهري: **(واستغنِ ما إلخ)** البيت من الكامل، واستغن: أمر من استغنى مبني على حذف الياء، وما ظرفية مصدرية، وبك فاعل بأغنى، وخصاصة فاعل تصبك، والخصاصة الفقر والحاجة، فتجمل روي بالجيم أمر من تجمل أي أظهر الجمال، ولا تشتك لمخلوق بربك أو كل الجميل وهو الشحم المذاب، وأظهر أنك تأكل كل إدام، وروي فتحمل بحاء مهملة أمر من تحمل أي تكلف المشاق العظيمة بالصبر: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشّرح: الآيتان 5، 6].

وعلى كل فهو أمر مبني على السكون المقدر المانع على ظهوره اشتغال المحل بحركة

فإذا: اسم شرط جازم، وتصبك فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وخصاصة فاعل، وتجمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط، وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب، وإنما عملت إذا وإن كانت شرطاً غير جازم حملاً على متى، كما أهملت متى حملاً عليها كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس. رواه الجوزي في جامع المسانيد، كما قال ابن مالك.

القافية وهي الكسر، والمعنى: واستغن مدة غناء الله لك، وإذا ابتلاك بالفقر فاصبر.

وقوله: **(كقول عائشة إلخ)** أي بنت أبي بكر الصدِّيق زوج النبي ﷺ قالت ذلك لما اشتد وجع النبي ﷺ ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال: «مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس» فقالت ابنته: إن أبا بكر إلخ.

وقالت ذلك خوفاً أن يتكلم الناس في أبيها، ومعنى: أسيف رقيق القلب، والشاهد في وقوع يقوم مرفوعاً بضمة ظاهرة بعد متى، وتسمع بضم الياء من أسمع، وفاعله عائد على أبي بكر، ومفعوله الأول الناس، والثاني محذوف تقديره صوته أو قراءته، ويحتمل أن يكون يسمع بفتح الياء والميم من سمع، فيكون الناس بالرفع فاعلاً، ومفعوله محذوف أي صوته، والله أعلم.

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأسْمَاءِ

خاصة (**المَرْفُوعَاتُ**) من الأسماء (**سَبْعَةٌ وهي: الفَاعِلُ**) نحو: قام زيد (**وَ**) الثانيَ (**المَفْعُولُ الذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) نحو: ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (**وَ**) الثالث والرابع (**المُبْتَدَأُ وخَبَرُهُ**) نحو: زيد قائم (**وَ**) الخامس (**اسْمُ كَانَ**) واسم (**أَخَوَاتِهَا**) نحو: كان زيدٌ قائماً (**وَ**) السادس (**خَبَرُ إنَّ**) (**وَ**) خبر (**أَخَوَاتِهَا**) نحو: إن زيداً قائم (**وَ**) السابع (**التَّابِعُ**)

باب مرفوعات الأسماء

لما فرغ من الأفعال وأقسامها شرع في الأسماء وأقسامها ثلاثة: المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات، وقدَّم المرفوعات لأنها عمد، ومعنى كونها عمداً أنه لا يمكن خلو كلام من مرفوع، وأتى بعدها بالمنصوبات لأن المجرورات منصوبة المحل، فهي دون المنصوبات لفظاً، وإضافة مرفوعات إلى الأسماء من إضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المرفوعات أو الإضافة للبيان، وتقديرها المرفوعات التي هي الأسماء، أو الإضافة على معنى من أي الأسماء، وعلى كل فقد احترز عن مرفوعات الأفعال، فإنها تقدمت في قوله: وهو مرفوع أبداً إلخ. وجمع مرفوعات هنا ومنصوبات ومخفوضات فيما يأتي بالألف، والتاء، مع أن مفردها مذكر وهو مرفوع ومنصوب ومخفوض على الحق، لأن هذه الثلاثة صفة ما لا يعقل وهو لفظ وصفة ما لا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس، قال تعالى: ﴿ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ﴾ [البَقَرَة: الآية 197] جمع معلوم، صفة لمذكر غير عاقل وهو أشهر جمع شهر. قاله ابن هشام.

(**الفاعل**) قدَّمه بناء على أنه أصل المرفوعات، وقيل: المبتدأ هو الأصل، ووجه الأول بأن عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي وما كان عامله لفظياً أقوى، ووجه الثاني بأن ابتدائية المبتدأ ثابتة تقدم أو تأخر، والفاعل إن تقدم بطل كونه فاعلاً اصطلاحاً، ولما رأى بعضهم أن حجة كل من القولين قوية قال: كل منهما أصل، وإلى الأقوال الثلاثة أشار السيوطي في الفريدة بقوله:

واختلفوا فيما له التأصُّل — في الرفع هل مبدأ أو فاعل
وجه كل باتجاه يجلو — من ثم قال لبعض كل أصل

وأتى بعده بنائبه لأنه عوض منه، ثم بالمبتدأ لأنه فاعل معنى، ثم بالخبر لاحتياج المبتدأ إليه غالباً، ثم اسم كان لأنه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إن لأن أصله خبر المبتدأ، وأخّر التوابع لأنها لا تكون إلا لمتبوع.

للمرفوع (**وَهوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ**): أولها (**النَّعْتُ**) نحو: جاء زيد الكاتب. (**وَ**) ثانيها (**العَطْفُ**) نحو: جاء زيد وعمرو (**وَ**) ثالثها (**التَّوْكِيدُ**) نحو: جاء زيد نفسه. (**وَ**) رابعها (**البَدَلُ**) نحو: جاء زيد أخوك.

وسيأتي تفصيلها في أبوابها متفرقة على الأثر على هذا الترتيب بعينه مقدماً الأول فالأول.

(**وهو**) أي التابع لا يقيد كونه تابع المرفوع (**أربعة أشياء**) يجعل عطف البيان داخلاً في البدل بناء على قول الرضي: إن عطف البيان وبدل الكل من الكل مترادفان دائماً، ومذهب الجمهور إنهما مترادفان إلا في موضعين، وهذا الأخير هو المشار إليه بقوله في الألفية:

وصالحاً لبدلية يرى   في غير نحو يا غلام يعمرا
ونحو بشر تابع البكرى   وليس أن يبدل بالمرضى

ودليل حصر التوابع فيما ذكر أن التابع لا يخلو إما أن يكون بحروف مخصوصة أم لا. الأول: عطف النسق، والثاني: إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أم لا. الأول التوكيد، والثاني إما أن يكون مقصوداً بالحكم أم لا. الأول البدل، والثاني إما أن يكون مشتقاً أم لا. الأول النعت والثاني عطف البيان.

قول الأزهري: (**على هذا الترتيب**) بأن قدم المصنف الفاعل، ثم المفعول الذي لم يسم فاعله وهكذا، ثم إن المصنف رتب التوابع على حسب ما ظهر له، وإلا فإن اجتمعت التوابع في تركيب، فإنه يجب تقديم النعت، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم عطف النسق، والمثال الجامع لها على ترتيبها: جاء الرجل العاقل أبو بكر نفسه أخوك وعمرو، ولم يرتبها أيضاً في الألفية لا في الأبواب ولا في قوله:

نعت وتوكيد وعطف وبدل

وقوله: (**مقدماً إلخ**) الأولى أنه بكسر الدال اسم فاعل حال من المصنف المعلوم، ويكون قوله الأول بالنصب مفعوله، وهذا الكلام مستغنى عنه بما قبله.

بَابُ الفَاعِلُ

رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدي فقال: **(الفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ)** بفعله

باب الفاعل

قول الأزهري: **(رسمه ببعض إلخ)** اسم هو التعريف بالأمر الخارج عن الماهية، ولا شك أن كونه مرفوعاً خارج عن الماهية لا يقال الرافع ليس خاصة للفاعل، لأنه يشمل جميع المرفوعات، وكذلك تقديم الفاعل عليه لأنه يشمل اسم كان لأنا نقول: الخاصة عندهم قسمان: ما يختص بالشيء ولا يكون لغيره كالضاحك للإنسان، وما يختص بالشيء لخروج بعض الأشياء دون بعض كالماضي للإنسان، فالمشي لا يختص به لكنه يخرج ما يمشي، وهذا الثاني هو المراد هنا، فتكون الخاصة التي هي الرفع والتقديم إضافة لخروج شيء دون شيء، والتعريف بالخاصة[1] الإضافية صوبه السيد، وبه يسقط اعتراض من اعترض على الأزهري في قوله: **(خواصه)**. ولو أراد المصنف حده بالذاتيات لقال اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل، أو ما في تأويله على طريقة فعل أو فاعل.

(هو الاسم) أطلق فيه فيشمل الاسم الصريح نحو: قام زيد، والمؤول نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: الآية 16]، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العَنكبوت: الآية 51] فيؤول أن تخشع بخشوع وأنزلنا بإنزالنا. **(المرفوع)** أي لفظاً أو تقديراً أو محلاً، مثال الأول: قام زيد، ومثال الثاني: قام الفتى والقاضي وغلامي، ومن المقدّر الفاعل المجرور في اللفظ بمن الزائدة كقوله تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المَائدة: الآية 19] وبالباء الزائدة نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفَتْح: الآية 28] فبشير ولفظ بالله كلاهما مجرور لفظاً، وفي التقدير هما فاعلان مرفوعان بضمة مقدرة في آخرهما المانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وهو من في الأولى، والباء في الثانية. ومثال المحلي وهو ما كان الفاعل مبيَّناً كما إذا كان اسم إشارة أو موصولاً نحو: قام هذا، وجاء الذي جاريته ذاهبة، ورفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وخص الفاعل بالرفع لأن الرفع أولى لأنه عمدة والفاعل أول لأن رتبته سابقة على رتبة المفعول فأعطى الأول للأول، وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول

---

(1) قول المحشي: والتعريف بالخاصة الإضافية صوّبه السيد، ومنه المتأخرون التعريف بالعام أو بالخاص، واشترطوا الاطراد والانعكاس وتنحوا عن طريق المتقدمين. اهـ. الناشر.

(المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ) نحو: قام زيد، فزيد فاعل وهو اسم مرفوع بفعله. الصادر منه وهو قام وقام مذكور قبل زيد، فعلم منه أن الفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكون مع الفعل إلا مرفوعاً، ولا يكون إلا مؤخراً عن الفعل.

لفظاً كقولك: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر من باب القلب، وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جارياً على الأقوال في رافعه فقال هشام: الإسناد، وقال خلف: كونه فاعلاً في المعنى، والصواب أن رافعه الفعل، وما أشبهه من اسم الفعل واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسمه والظرف والجار والمجرور والمعتمدين، فقول الأزهري: بفعله الأول أن يريد أو ما شبهه، والعذر له أنه خص الفعل لكونه الأصل، ولاقتصار المصنف عليه في قوله المذكور قبله فعله، ثم كون الفعل مذكور لنا حقيقة كقام زيد أو حكماً كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التّوبَة: الآية 6] فأحد: فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك، فالفعل ليس مذكوراً إلا أنه عوض عنه استجارك، والمعوض عنه غيره كالمذكور، ويخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور بالمذكور قبله فعله غالب المرفوعات.

فإن قلت: هذا لرسم غير مانع لأنه يشمل اسم كان وتابع المرفوع بالفعل نحو: قام زيد العاقل. **قلت**: هذا الحد إنما هو للتقريب على المبتدي كما قاله الأزهري والشيخ المعلم هو الذي يبين له.

قول الأزهري **(الصادر منه إلخ)** صدوره منه إما حقيقة أو حكماً، لأن الفاعل أقسام ثلاثة فاعل معنى، واصطلاحاً كقام زيد، وفاعل في الاصطلاح فقط نحو: مات زيد وما قام زيد، وفاعل في المعنى دون اللفظ نحو: ما جاءنا من بشير، لأن بشير فاعل معنى وفي اللفظ مجرور بمن الزائدة قاله غير واحد.

وقوله: **(فعلم منه)** أي من تعريف الفاعل المشار إليه تعريفه بجنس المثال في الألفية بقوله:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى   زيد منيراً وجههُ نعم الفتى

واحترز الأزهري بقوله: مع الفعل من كونه مع غير الفعل كالمصدر، فقد يكون مجروراً كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية 251] فدفع مصدر مضاف إلى الفاعل وهو الله.

وقوله: **(ولا يكون إلا مؤخراً إلخ)** إلى هذا أشار في الألفية بقوله: وبعد فعل فاعل. **(ظاهر)** يصح جره بدلاً مما قبله، ويصح رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما ظاهر، والظاهر هو الذي لم يدل على تكلم ولا خطاب ولا غيبة، ومضمر هو الذي دل على تكلم أو خطاب أو غيبة.

(وَهُوَ) أي الفاعل على **(قِسْمَيْنِ)**: قسم **(ظَاهِرٍ وَ)** قسم **(مُضْمَرٍ، فالظَّاهِرُ)** يرفعه الماضي والمضارع إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر ثم الظاهر على عشرة أقسام:

الأول: المفرد المذكر **(نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ ويَقُومُ زَيْدٌ، وَ)** الثاني: المثنى نحو قولك: **(قَامَ الزَّيْدَانِ وَيقُومُ الزَّيْدَانِ، وَ)** الثالث: جمع المذكر السالم نحو قولك: **(قَامَ الزَّيْدُونَ ويَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَ)** الرابع: جمع المذكر المكسر نحو قولك: **(قَامَ الرِّجَالُ يَقُومُ الرِّجَالُ، وَ)** الخامس: المفرد المؤنث نحو قولك: **(قَامَتْ هِنْدٌ وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَ)** السادس: مثنى نحو قولك: **(قَامَتِ الهِنْدَانِ ويَقُومُ الهِنْدَانِ، وَ)** السابع: جمع المؤنث السالم نحو

وقوله: **(فالظاهر)** قول الأزهري: **(يرفعه الماضي)** إلخ، ليس المراد أن كل ماض يرفع الظاهر، بل التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء لا ترفع إلا الضمير المستتر، وليس المراد أن كل مضارع يرفع الظاهر، بل لا يكون في قولك: قام القوم لا يكون زيداً لا يرفع إلى الضمير المستتر.

وقوله: **(لا يرفعه الأمر)** أي استقلالاً وأما تبعاً فيرفعه نحو قوله تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعرَاف: الآية 19] فزوجك: اسم ظاهر معطوف على الضمير المستتر في اسكن، والعامل في المعطوف وهو زوجك هو العامل في المعطوف عليه المستتر وأنت توكيد له.

(قام الزيدان ويقوم الزيدون إلخ) جرد الفعل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى المشار إليها بقوله في الألفية:

وجرد الفعل إذا ما أسند   لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وهناك لغة أخرى تلحق الفعل المسند للمثنى: الألف علامة على التثنية وأسند للجمع علامة الجمع، وهو الواو والنون هذه اللغة يسميها النحاة لغة أكلوني البراغيث، أو لغة قوم من العرب يقولون ذلك، وإليها الإشارة بقول الألفية:

وقد يقال سَعدوا وسُعدوا   والفعل للظاهر بعد مسند

قول الأزهري: **(نحو قامت هند إلخ)**، بإلحاق تاء التأنيث دالة على تأنيث فاعله، وإليها الإشارة بقول الألفية:

وتاء تأنيث تلي الماضي إذا   كان لأنثى كأبت هند الأذى

وتلزم هذه التاء في موضوعين، أحدهما: إذا كان الفاعل التأنيث مفرداً كان نحو: قامت هند، ومثنى نحو: قامت الهندان على ما ألحق في المثنى، ثانيهما أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على مؤنث لا فرق بين كونه عائداً على حقيقي التأنيث نحو: هند قامت، أو مجازي التأنيث نحو: الشمس طلعت.

وإلى لزوم التاء في الموضعين أشار في الألفية بقوله:

وإنما تلزم فعل مضمر   متصل أو مفهم ذات حر

قولك: **(قَامَتِ الهِنْدَاتُ وتَقُومُ الهِنْدَاتُ، وَ)** الثامن: جمع المؤنث المكسر نحو قولك: **(قَامَتِ الهُنُودُ وَتَقُومُ الهُنُودُ، وَ)** التاسع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة نحو قولك: **(قَامَ أَخُوكَ ويَقُومُ أَخُوكَ، وَ)** العاشر: المضاف لياء المتكلِّم نحو قولك: **(قَامَ غُلامي وَيَقُومُ غُلامِي ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** فالفاعل في هذه الأمثلة كلها اسم. **(وَ)** الفاعل الظاهر **(المضْمَرُ إثْنَا عَشَرَ)** ضميراً وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً، أو هو قسمان متصل ومنفصل، وكل منهما إما لمتكلم وحده أو معه غيره، أو لمخاطب أو لمخاطبة أو مثناهما، أو لجمع الذكور المخاطبين أو لجمع الإناث المخاطبات، أو للمفرد الغائب أو للمفردة الغائبة، أو للمثنى الغائب مطلقاً، أو لجمع الذكور الغائبين أو لجمع الإناث الغائبات.

وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال إثنا عشر قسماً، ومجموعها أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر، فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ويلي إلا

وإن كان الفاعل مجازي التأنيث نحو: طلعت الشمس، أو كان الفاعل جمع مؤنث أو ما في معناه جاز فيه وجهان عملاً بقول الألفية:

والتاء مع سوى السالم من   مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

وأما مع المذكر السالم فيتعين التجريد.

وقوله: **(والعاشر إلخ)** جعلها عشرة تقريباً وإلا فأقسام الظاهر لا تنحصر في العشرة، لأن المراد أنه إما أن يضاف أو لا. وإن أضيف فتارة يضاف إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب مفرداً أو مثنى أو مجموع وإلى ظاهر كذلك قاله الفيشي **(والمضمر)** وقول الأزهري: **(اختصاراً)** بيانه إن أكثر ما وضع عليه الضمير ثلاثة أحرف وأقله حرف واحد وأقل ما وضع عليه الظاهر ثلاثة أحرف وأكثره سبعة.

وقوله: **(اثنا عشر قسماً)** يجعل المثنى قسماً واحداً لا فرق بين كونه لمذكر أو لمؤنث.

وقوله: **(ومجموعها)** أي الأقسام وفي بعض النسخ: ومجموعها، بضمير التثنية العائد على الحاصلين من ضرب قسمي المتصل والمنفصل في اثني عشر أقسام الضمير.

(فالمتصل) قول الأزهري **(هو الذي لا يبتدأ به إلخ)** أي لا يصح جعله مبتدأ فيخرج به ضمير الرفع المنفصل وتبقى ضمائر النصب المنفصلة نحو: إياي، لأنها لا يبتدأ بها أيضاً فأخرجها بقوله: ولا يلي إلا إلخ.

فلا يغني الأول عن الثاني، نعم الثاني يغني عن الأول ولا يضر، وليس المراد بالابتداء وقوعه في أول الكلام حتى يستغني بالأول عن الثاني، وبه يسقط اعتراض الفيشي وإلى حقيقة المتصل في الألفية بقوله:

في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والأمر، وذلك **(نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ)** بسكون الباء فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب **(وضَرَبْنَا)** بسكون الباء ضمير المتكلم مع غيره أو المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب، وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فإنها فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو: ضربنا زيد. **(وضَرَبْتَ)** بفتح التاء للمخاطب المذكر وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب. **(وضَرَبْتِ)** بكسر التاء للمخاطبة وموضع التاء رفع على الفاعلية بضرب. **(وَضَرَبْتُمَا)** بضم التاء ومثنى المخاطب مطلقاً مذكراً كان ومؤنثاً، فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب، والميم والألف حرفان دالان على التثنية. **(وضَرَبْتُمْ)** بضم التاء لجمع

وذو اتصال منه ما لا يبتدأ

ويلي إلا اختيار أبداً واحترز بنفي الاختيار من الاضطرار قد يلي المتصل إلا فيه كقول الشاعر:

وما نبالي إذا ما كنت جارتنا ... أن لا يجاورنا إلاك ديار

وقوله: **(يرفعه الماضي)** أي يرفع محله لأن الضمائر مبنية كما يأتي، وليس المراد أنه لا يرفعه إلا ما ذكر، بل كذلك يرفعه الصفات كضارب، ومثَّل المصنف للماضي، وسيمثِّل للمضارع، والأمر آخر الباب.

وقوله: **(وكان ألف إلخ)** يشمل ما غير الألف ما إذا كان صحيحاً نحو: ضربنا، وما إذا كان معتلاً بغير ألف نحو: غزونا ورمينا، ومفهومه أنه إذا كان ألفاً نحو: دعانا زيد، ورمانا عمرو، فالنون في محل نصب مفعول به، وبقي على الأزهري قيد آخر، وهو أن يكون ما قبل النون من أصول الكلمة احترازاً من نحو قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا﴾ [الفتْح: الآية 11] فالنون في شغلتنا مفعوله ولأن ما قبلها هو تاء التأنيث وإن كان ساكناً لكنه ليس من أصول الكلمة. **(وضربت)** قول الأزهري **(بكسر التاء إلخ)** إنما ضمنت التاء مع المتكلم مناسبة لحركة الفاعل المفرد وفتحت في خطاب المفرد المذكر وكسرت في خطاب المفردة المؤنثة فرقاً بين المتكلم والمخاطب، وخصوا المذكر بالفتح طلباً للتخفيف لأن خطاب المذكر أكثر من خطاب المؤنث أو لأن المذكر أشرف من المؤنث، والفتح أشرف من الكسر فأعطى الأشرف للأشرف. **(وضربتما)** وقول الأزهري: **(والميم والألف)** فيه مسامحة لأن الذي يدل على التثنية إنما هو الألف، وزيدت الميم في المبنى لئلا يلتبس بخطاب المفرد المذكر، إذ حركة التاء فيه وهي الفتحة قد تشبع فينشأ عنها ألف وزيدت الميم في خطاب جمع المذكر الآتي، ولم يؤت بالواو لئلا يلتبس بضرب الموضوع للمتكلم وحده، إذ حركة التاء فيه، وهي الضمة، قد تشبع فينشأ عنها الواو، وزيدت النون المشددة في جمع المؤنث مقابلة للميم في جمع المذكر، قال جميع ذلك الرضى.

الذكور المخاطبين والياء اسم مضمره في محل رفع على الفاعلية يضرب، والميم حرف دال على جمع الذكور المخاطبين. **(وضَرَبْتُنَّ)** بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة حرف دال على جمع الإناث وما ذكره من أن التاء في الجمع هي الفاعل، وما اتصل به من حروف دالة على التثنية والجمع هو الصحيح، ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة؛ فهذه أمثلة الحاضر وما بقي للغائب **(وَ)** هو قولك: زيد **(ضَرَبَ)** ففي ضرب ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره «هو» عائد على زيد محله رفع على أنه فاعل بضرب **(وَ)** هند **(ضَرَبَتْ)** ففي ضربت ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي» عائد على هند مرفوع المحل على الفاعلية، والتاء الساكنة المتصلة بالفاعل حرف دال على تأنيث الفاعل **(وَ)** الزيدان **(ضَرَبَا)** فالألف ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان مرفوع المحل على الفاعلية **(وَ)** الهندان **(ضَرَبَتَا)** فالألف ضمير المثنى المؤنث الغائب عائداً على الهندان، والتاء علامة التأنيث وأصلها السكون، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وفتحت لمناسبة الألف وهذا المثال ساقط من أصل المصنِّف رحمه الله **(وَ)** الزيدون **(ضَرَبُوا)** قالوا: وضمير جماعة للذكور الغائبين يعود على الزيدون في موضع رفع على الفاعلية بضرب والألف زائدة. **(وَ)** الهندات **(ضَرَبْنَ)** فالنون ضمير جماعة الإناث الغائبات عائداً على الهندات في موضع رفع على الفاعلية بضرب، هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل، وأما الفاعل المضمر

وقوله: **(حروف دالة على التثنية والجمع)** إلخ، هذه النسخة هي الصواب، وفي بعض النسخ دالة على التذكير والتأنيث والتثنية وهي غير صواب لأنه ليس هناك حرف بعد التاء في خطاب غير المثنى، والجمع إنما يفرق فيه بين خطاب المفرد المذكر والمؤنث بفتح التاء وكسرها.

وضرب: قول الأزهري: **(تقديره هو)** اعلم أن المستتر ما له صورة في الذهن لا يمكن النطق به والمفرد يمكن النطق به. إذا علمت الفرق بينهما ظهر لك أن الأزهري أطلق الاستتار في قوله: مستتر، وأراد به التقدير بدليل قوله تقديره، ومثل هذا يقال في: هند ضربت المذكور بعد.

(وضربا): قول الأزهري: **(وهذا المثال ساقط إلخ)** وجه سقوطه ما مرَّ من أن الأقسام اثنا عشر بجعل المثنى المذكر والمؤنث قسماً واحداً.

(وضربوا): قول الأزهري: **(والألف زائدة)** أي في الخط بعد الواو لتطرفها، وإنما تزداد بشروط ثلاثة أن تكون بعد واو الجمع متطرفة مع الفعل، فخرج بالأول نحو يغزو ويدعو، والثاني نحو: ضربوك، والثالث نحو: الزيدون ضاربون، ولا يقال إنها غير متطرفة لأنا نقول: النون منزلة منزلة التنوين، قالوا: ووقعت آخراً فلا تلحق الألف هذه الثلاثة.

المنفصل فهو ما يقع بعد إلا أو ما في معناها، نحو قولك: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنتَ، وما ضرب إلا أنتِ، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم، وما ضرب إلا أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هن.

وتقول: إنما ضرب أنا، وإنما ضرب نحن. وكذلك الباقي هذا كله مع الماضي.

وتقول في المضارع مع الاتصال: يضرب إلى آخره، وفي الانفصال: ما يضرب إلا أنا. وإنما يضرب أنا إلى آخرها، ومع الأمر ولا يكون إلا متصلاً: اضرب ضرباً، اضربوا، اضربي، اضربن، وما أشبه ذلك.

وقوله: **(أو ما في معناها)** الذي في معناها ما هو إنما.

وقوله: **(ما ضرب إلا أنا إلخ)** إعراب هذا المثال كما بعده أن نقول: ما نافية وضرب فعل ماض وإلا أداة استثناء، ويقال فيها حرف إيجاب، ويقال لها إبطال للنفي السابق، وأنا فاعل، وكذلك نحن، وهكذا هو الجاري على ألسنة المعربين، وفي الحقيقة أن الضمير المنفصل الواقع بعد إلا بدل من مقدره تقديره: ما قام أحد إلا أنا، وهذا هو الاستثناء المفرغ الآتي المشار إليه بقول الألفية:

وإن يفرغ سابقاً إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما

وقوله: **(وتقول في الفعل المضارع مع الاتصال: يَضرب ونضرب إلخ)** تمامه: تضرب وتضربين وتضربان وتضربون وتضربن، وفي الغالب يضرب وتضرب، والتاء للتأنيث ويضربان ويضربون ويضربن.

قوله: **(مع الأمر ولا يكون إلخ)** ليس المراد أن الأمر يرفع كل ضمير متصل كان متكلم أو مخاطب أو غائب، بل لا يرفع إلا الذي للمخاطب مستتراً وبارزاً، ولذلك خصصه الأزهري بالأمثلة الخمسة التي للمخاطب.

بَابُ المَفْعُولِ
الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

أي الذي لم يُذكر معه فاعله الذي صدر منه الفعل ورسمه يذكر بعض خواصه تقريباً على المبتدئ فقال: **(وَهُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ)** لقيامه مقامه في رفعه

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه عبارة للمتقدمين، وتبعهم أبو حيان وتبعه تلميذه ابن آجروم، وعبر ابن مالك بالنائب عن الفاعل، وعبارته أحسن من عبارتهم من وجوه، منها: أنها أخصر من عبارتهم، ومنها: أنها جامعة لكل ما ينوب، وعبارتهم غير جامعة لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به بأن يكون واحداً مما أشار له في الألفية بقوله:

وقابل من ظرف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة جرى

ومنها أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لأنها تشمل المفعول الثاني من نحو: أعطى زيداً درهماً مع أنه غير مقصود، وإن أجيب عنه بأن الكلام في المرفوعات.

قول الأزهري: **(الذي صدر منه الفعل إلخ)** الذي صدر منه الفعل هو الذات وليست مراده، بل المراد اللفظ الذي يقال له فاعل في الاصطلاح، ولما كان اللفظ واقعاً على الذات صح ذلك، والمراد بالصدور مطلق التعليق فيصدق بمن صدر منه: كضرب زيد وبنحو ما ضرب زيد.

قوله: **(ورسمه ببعض خواصه إلخ)** يأتي هنا ما مر في الفاعل وهو الاسم أطلق في الاسم، فيشمل الصريح نحو: ضرب زيد، والمؤول به نحو: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجنّ: الآية 1] فيؤول أنه استمع باستماع.

(المرفوع) أطلق فيه فيشمل المرفوع لفظاً لضرب كضرب زيد أو تقديراً كضرب موسى أو محلاً في المبني كضرب هذا.

(الذي لم يذكر معه فاعله) بأن ترك ولم يقصد الآن لا لفظاً ولا تقديراً، فيخرج بالاسم الجملة والفعل والحرف، إلا أن قصد لفظ واحد من هذه الثلاثة نحو: كتب قام زيد أو كتب ضرب أو كتب في، والأصل كتبت قام زيد، أي هذا اللفظ، ثم حذف الفاعل، وأقيم المفعول مقامه، وهكذا يقال فيما بعده، وكذلك إن جعلت الثلاثة أعلاماً فيصح نيابتها

وعمديته ووجوب تأخيره عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك نحو قولك: ضُرِبَ زَيْدٌ، والأصل: ضرب عمرو زيداً، فحذف عمرو الذي هو فاعل ضرب لغرض من الأغراض فبقي الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه، فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الإسناد إليه فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً، فالتبس بالعمل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما من الآخر، فأبقي الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه في الماضي والمضارع.

(فَإِنْ كَانَ الفِعْلُ مَاضِياً ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلُ آخِرِهِ) تحقيقاً كضُرِبَ أو تقديراً كَقِيلَ

لصيرورتها أسماء حينئذ، ويخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور، وأما الجار والمجرور الواقع نائباً في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعرَاف: الآية 149] فهو في محل رفع يخرج بالذي لم يذكر إلخ، سائر المرفوعات. قول الأزهري: **(وقيامه مقامه إلخ)** لو قال لقيامه مقامه في جميع أحكامه لكان أخصر وأشمل لأن الأحكام لا تنحصر فيما ذكر بل أحكامها سبعة، وإلى هذا العموم أشار في الألفية بقوله: ينوب مفعول به عن فاعل. فيما له.

وقوله: **(والأصل إلخ)** أشار به إلى أن صيغة المبني للفاعل أصل لصيغة المبني للمفعول وهو مذهب البصريين. وقال الكوفيون: كل منهما أصل ونسب لسيبويه.

وقوله: **(لغرض من الأغراض)** كالخوف على الفاعل أو منه، والأغراض أحد عشر جمعها أبو حيان في قوله:

وحذفه للخوف والإبهام ... والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل لاختصار ... والسجع والوفاق والإيثار

انظر حاشيتنا على المكودي تستفد.

وقوله: **(في الإسناد إليه إلخ)** الأولى في جميع أحكامه لا في خصوص الإسناد كما ذكر مثله إلا أن الإسناد فيهما مختلف، لأن الإسناد للفاعل من جهة صدور الفعل منه أو قيامه به، وإلى النائب من جهة وقوعه عليه أو فيه.

وقوله: **(فالتبس إلخ)** توطئة لقول المصنف: فإن كان الفعل ماضياً إلخ **(وقوله في الماضي والمضارع إلخ)** خص رافع النائب بالفعل تبعاً للمصنف، وإلا فكما يرفعه الفعل يرفعه اسم المفعول نحو: زيد مضروب عبده، وفي الألفية:

فهو كفعل صيغ للمفعول في ... معناه أي وعمله

(فإن كان الفعل ماضياً) قول الأزهري: **(أو تقديراً)** راجع الضم والكسر بالنسبة لقيل وبيع، لأن كل منهما مقدر وفيهما راجع للكسر فقط بالنسبة لأشد، لأن الضم ملفوظ به، وأصل قيل قول بضم القاف وكسر الواو تقول: استثقلت الكسرة تحت الواو فنقلت إلى القاف بعد سلب حركتها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها، وأصل بيع: بيع بضم الباء

وبِيعَ وشُدَّ. **(وَإِنْ كَانَ مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ وفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ)** تحقيقاً نحو: يُضْرَبُ أو تقديراً نحو: يُقَالُ ويُبَاعُ وَيُشَدُّ، وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول. **(وَهوَ)** أي المفعول الذي لم يسم فاعله **(عَلَى قِسْمَينِ: ظَاهِرٍ ومُضْمَرٍ)** كما تقدم في الفاعل **(فالظَّاهِرُ)** المسند إليه الماضي **(نَحْوَ قَوْلِكَ: ضُرِبَ زَيْدٌ)** بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضُرِب: فعل ماضٍ مبني لما لم يسم فاعله، وزيد: مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى أيضاً نائب قولك الفاعل. والمسند إليه المضارع **(نَحْوَ قَوْلِكَ: يُضْرَبُ زَيْدٌ)** بضم أوله وفتح ما قبل آخره. وإعرابه: يُضْرَبُ: فعل مضارع مبني لما لم يسمَّ فاعله، وإن شئت قلت: مبني للمفعول وللمجهول. وزيد: نائب عن الفاعل مفعول لما لم يسمّ فاعله. **(وَ)** لا فرق في الفعل بين

وكسر الياء، فنقلت كسرة الياء بعد سلب حركتها، وبقيت الياء ساكنة. واعلم أن في فاء الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمفعول ثلاث لغات: إخلاص الكسر في الفاء، والإشمام فيها، والعمل في الفعل فيما مر الثالثة إخلاص الضم، فتقول في قال وباع قول وبيع استثقلت الكسر تحت العين فيهما فحذفت الكسرة وبقيت الواو ساكنة في الأول، وقلبت الياء واواً في الثاني فصار بوع، وإلى اللغات الثلاث أشار في الألفية بقوله:

واكسر أو اشمم فما ثلاثي أعل عيناً وضم جا كبوع فاحتمل

وأصل شدّ شدّد بضم الشين وكسر الدال الأولى اجتمع مثلان في كلمة وأدغم أحد المثلين في الآخر. **(وإن كان مضارعاً)** قول الأزهري: **(أو تقديراً)** هذا راجع للفتح فقط، وإلا فالضم ملفوظ به، وأصل يقال ويباع يقوَل ويبيَع بضم الأول وفتح ما قبل الآخر فيهما، ثم تقول: تحركت الواو والياء في الأصل وانفتح ما قبلهما في الحالة الراهنة بعد النقل، ويشد أصله يشدد بضم الياء وفتح الدال الأولى، فأدغم أحد المثالين في الآخر وجوباً، وإلى هذا الحكم في الماضي والمضارع أشار في الألفية بقوله:

وأول الفعل أضممن والمتصل بالآخر اكسر في مضى كوصل
واجعله من مضارع منفتحا

وقوله: **(لأنه لا يبنى للمفعول)** علة عدم صحة بنائه للمفعول أمران، أحدهما: فساد اللفظ لإيقاعه في اللبس وذلك نحو: أكرم أمر من أكرم لو بنيته للمفعول ضممت الأول، فإن كسرت ما قبل الآخر التبس بالماضي، وإن فتحته التبس بالمضارع. ثانيهما: فساد المعنى، وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان.

(نحو قولك: ضرب زيد) قول الأزهري: **(وإعرابه)** أي تطبيق المثال على القواعد الكلية التي لا تختلف وإلا فضرب لا إعراب فيه. **(ويضرب زيد)** قول الأزهري: **(وللمجهول إلخ)** أي المجهول فاعله، ثم إن هذه التسمية غير مطردة، لأن الفاعل قد يكون غير مجهول. وأجيب: بأن المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل جُهِل أم لا.

أن يكون مجرّداً كما مرَّ أو مزيداً نحو قولك: **(أُكْرِمَ عَمْرٌو)** بضم الهمزة وكسر الراء. **(وَيُكْرَمُ عَمْرٌو)** بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما على وزن ما مرّ قبلها، وقس ما بقي على أقسام الظاهر المقدمة في باب الفاعل. **(وَ)** المفعول الذي لم يسم فاعله **(المُضْمَرُ)** قسمان: متصل ومنفصل.

فالمتصل **(اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضُرِبْتُ)** بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسمّ فاعله.

(وَضُرِبْنَا) بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول. ونا: ضمير المتكلم مع فعل غيره أو المعظم نفسه في موضع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضُرِبْتَ) بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق، وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المفتوحة ضمير المخاطب في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضُرِبْتِ) بضم الضاد وكسر الراء والتاء المثناة فوق. وإعرابه: وضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله.

(وَضُرِبْتُمَا) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المثناة فوق. وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثنى المخاطب مطلقاً في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله، والميم والألف علامة على التثنية.

(وضُرِبْتُمْ) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالميم. وإعرابه: ضُرِبَ:

نحو **(قولك: ضربت)** أصله ضربني فلان ثم حذف فلان الفاعل وأقيم المفعول وهي الياء المقامة، وهي لا تصلح لأن تكون في محل رفع، فأتينا بضمير مرادف لها في المعنى يكون في محل رفع وهو النا، ثم غيّرت الصيغة **(ضربنا)** أصله ضربنا فلان فحذف فلان الفاعل، وأقيم مقامه بعد تسكين ما قبله، لأن نا يصلح للرفع والنصب والجر، وفي الألفية: للرفع والنصب وجرت نا صلح. ولا يكون في محل رفع إلا إن سكن ما قبله كما مر. **(وضربت)** أصله ضربك بفتح الكاف فلان.

(وضربت) أصله ضربك فلان بكسر الكاف، **(وضربتما)** أصله ضربكما فلان، **(وضربتم)** أصله ضربكم فلان، **(ضربتن)** أصله ضربكن فلان.

فعل ماضٍ مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع الذكور المخاطبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والميم علامة الجمع.

(وَضُرِبْتُنَّ): بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء المتصلة بالنون. وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير جمع المؤنث الحاضر، والنون المشدّدة علامة جمع الإناث المخاطبات.

والحاصل أن الفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وأن التاء في الجميع مفعول لما لم يسم فاعله، إلا أنها لما وضعت مشتركة بين المتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثنى والمجموع احتيج إلى تميز كل منهما عن الآخر، فضموها في المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنى مطلقاً، والميم وحدها في خطاب الجمع في التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطولات هذا كله في الحاضر.

(وَ) تقول في الغائب: **(ضُرِبَ)** بضم أوله وكسر ما قبل آخره. وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير مستتر جوازاً مرفوع المحل على أنه مفعول لما لم يسم فاعله تقديره «هو» وهو ضمير للمفرد الغائب.

(وَضُرِبَتْ) بضم الضاد وكسر الراء وسكون التاء، وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماض مبني للمفعول، والتاء الساكنة في آخره تأنيث ومفعول ما لم يسم فاعله ضمير مستتر جوازاً في ضربت تقديره «هي» وهي ضمير المفردة المؤنثة الغائبة.

(وَضُرِبَا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره. وإعرابه: ضُرِبَ فعل مبني لما لم نسمِّ فاعله، والألف المتصلة بالفعل ضمير المثنى المذكر الغائب في موضع رفع على أنه مفعول لما يسمّ فاعله وأدخل بضربنا المثنى المؤنث الغائب. وإعرابه: ضرب فعل ماض مبني للمفعول، والتاء حرف تأنيث، والألف ضمير المثنى المؤنث الغائب في موضع رفع على النيابة عن الفاعل.

قول الأزهري: **(ومناسبة كل بما اختص به إلخ)** قد مر ذلك في باب الفاعل بعبارة قريبة، لأن المناسبة ذكره هنالك. **(وضرب)** أصله زيد ضربه فلان، **(ضربت)** أصله هند ضربها فلان، **(وضربا)** أصله الزيدان ضربهما عمرو.

قول الأزهري: **(وأدخل بضربنا إلخ)** قال الفيشي: فيه نظر لأن الألف هي الضمير، وأما التاء فهي للتأنيث وضربنا مثل ضربا وأصله الهندان ضربهما عمرو.

(وَضُرِبُوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره. وإعرابه: ضُرِبَ فعل ماضٍ مبني للمفعول، والواو ضمير لجماعة المذكرين الغائبين في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، والألف حرف زائد.

(وَضُرِبْنَ) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء الموحدة. وإعرابه: ضُرِبَ: فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، والنون ضمير جماعة الإناث الغائبات في موضع رفع على أنه مفعول لما لم يسم فاعله، وهذا كله في المتصل.

وتقول في المتصل: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنتَ، وما ضرب إلا أنتِ، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم، وما ضرب إلا أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هم، وما ضرب إلا هنَّ. وكذلك تقول: إنما ضرب أنا. وإنما ضرب نحن، إلى آخره.

والفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وقس عليه ما أمكن في المضارع فلا نطول بذكره.

(وضربوا) أصله الزيدون ضربهم عمرو **(وضربن)** أصله الهندات ضربهن عمرو، ففعل يجمع ما مر عدا ضربنا الثاني ما فعل بضربت الأول من حذف ضمير النصب، والإتيان بما يزاد به ضمائر الرفع.

قول الأزهري: **(ما ضرب إلا أنا إلخ)** أصله: ما ضرب فلان إلا إياي، ثم حذف فلان الفاعل، وأنيب الضمير المنصوب منابه، وهو لا يصلح أن يكون في محل رفع، فيؤتى بضمير مرفوع منفصل مرادف له في المعنى، وهو أنا. وهكذا يقال في جميع الضمائر المنفصلة.

وقوله: **(وقس عليه ما أمكن إلخ)** ليس المراد أن بعضها يمكن في المضارع وبعضها لا يمكن، بل كلها ممكنة، بل المراد قس ما أمكنك استحضاره، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المُبْتَدَأ والخَبَرَ

وهو الثالث والرابع من المرفوعات. (**المُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ**) الصريح أو المؤول (**المَرْفُوعُ**) لفظاً أو محلاً بالابتداء (**العَارِي**)............................

باب المبتدأ والخبر

جمعهما في باب واحد، لأن الخبر لازم للمبتدأ وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبر، لأن المبتدأ على قسمين: رافع للخبر، ووصف رافع المكتفي به عن الخبر نحو: أقائم الزيدان. فقائم: مبتدأ، والزيدان فاعل أغنى عن الخبر. وفي الألفية:

وأول مبتدأ وثاني ... فاعل سدّ في إسار ذان؟

وسمي الجزء الأول مبتدأ لأن الجملة ابتُدِئت به لفظاً أو تقديراً أو رتبة إن تأخرت لأن رتبته التقديم، وسمي الجزء الثاني خبراً من تسمية الجزء باسم الكل، إذ مجموعهما هو الخبر الذي حصلت به الفائدة، أو لأنه هو الجزء المستفاد من الجملة. قول الأزهري: (**وهو**) أي ما ذكر من المبتدأ والخبر، وما ذكر يصدق بالمثنى، فلذلك صح عوده على المثنى وهما المبتدأ والخبر، والإخبار عنه بالمثنى وهما الثالث والرابع.

وقوله: (**الصريح**) هو الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل فيصدق بالظاهر نحو: زيد، والمضمر نحو أنت، والمؤول هو الذي يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل، وسيمثل الأزهري لهما معاً.

وقوله: (**لفظاً أو محلاً**) أطلق اللفظ على ما يشمل المقدر نحو: موسى قائم بدليل مقابلته المحل، والفرق بين التقديري المحلي أن الأول الكلمة معه معربة ولا موجب لبنائها، والمانع من ظهور الإعراب فيها كون الحرف الأخير الذي يكون الإعراب عليه لا يقبل الحركة أصلاً لكونه ألفاً: كموسى يخشى، أو يقبلها ثقيلة لكونها ياء نحو: يأتي القاضي، أو واواً كيدعو كما مر، وأن الثاني المحلي المانع فيه قائم بحمله الكلمة وهو المبني نحو: هذا.

وقوله: (**بالابتداء**) سيعرفه الأزهري بعد، وأشار بهذا إلى القول الصحيح من أن رافع المبتدأ الابتداء ورافع الخبر المبتدأ كما سيذكره، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

ورفعوا مبدأ بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا

وهذا مذهب سيبويه، وقيل: إن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، وقيل: الابتداء

أي المجرّد **(عَنِ العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ)** غير الزائد وما أشبهها فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور بغير الزائد للزائد أو شبهها، وبالعاري عن العوامل اللفظية

رفع المبتدأ والابتداء والمبتدأ رفعا الخبر. وقيل: الابتداء رفعهما معاً؛ فهذه أقوال أربعة، وأبهم المصنف رافعه ليكون كلامه جارياً على الأقوال الأربعة. وقوله: **(أي المجرد)** ليس المراد أن العوامل كانت فيه، ثم أزيلت كما يقتضيه التعبير بالمجرد، بل المراد أنه خال منها، فعبارة المصنف بالعاري أحسن من تفسير الأزهري له، لأنها لا إيهام فيها.

وقوله: **(غير الزائد إلخ)** هذا مخرج اللفظية فلا يضر وجوده، ثم إن القيد يحتمل أن يكون بياناً لمراد المصنف بناء على جعل أل في العوامل للكمال، لأن الزائد غير كامل، ويحتمل أن يكون اعتراضاً عليه بناء على جعل أل للاستغراق والحرف الزائد أو شبهه هو الذي لا يتعلق بشيء، وقد مثّل الأزهري للزائد بحسبك درهم، فحسبك في اللفظ مجرور بالباء، وفي التقدير: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد، ودرهم خبره.

وقال السيوطي تبعاً لشيخه: الصواب أن درهم مبتدأ، وحسبك خبر لأن درهم هو الخبر عنه في المعنى بالكفاية، ومثل شبه الزائد كقوله:

لعل أبي المغوار منك قريب

فلعل حرف ترجٍّ وجر وأبي مجرور في اللفظ، وبلعل بالياء النائبة عن الكسرة في التقدير مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو الغائبة عن الضمة المقلوبة ياء لأجل الحرف الشبيه بالزائد وهو لعل، وقريب بالرفع خبر المبتدأ ليست لعل من أخوات إن، وإلا لقال: لعل أبا بالألف، والفرق بين الزائد وشبهه، وإن كان كل منهما لا يتعلق أن الزائد لا يتوقف عليه المعنى، فوجوده وعدمه سيان وشبه الزائد يتوقف المعنى عليه، ألا ترى أن لعل في المثال السابق تفيد الترجي، فالقرب إلى الآن لم يقع فلو حذفتا، وقلت: أبو المغوار منك قريب لتوهم أن القرب وقع مع أنه إلى الآن لم يقع، فيختل المعنى بحذفها.

وقول الأزهري: **(فخرج بالاسم الفعل إلخ)** محل خروجهما إذ بقيا على معناهما ولم تنسب إليهما، وإلا بأن نسبت إليهما نحو: قام فعل ماض، ومن حرف جر، فهما حينئذ اسمان فتعرب قام أو من مبتدأ ولك فيه وجهان: إما أن تقول أنه محكي قصد لفظه، وإما أن تعربه بالضمة المقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة أو سكون الحكاية لا الضمة(1) الظاهرة خلافاً لبعضهم. وفي الكافية:

إن نسبت لأداة فاحك أو اعرب واجعلنها اسما ما بعده خبر

---

(1) قول المحشي: لا الضمة الظاهرة، خلافاً لبعضهم. انظر الصبان أول حاشيته على الأشموني فقد عقد فائدة لذلك.

الفاعل واسم كان وأخواتها لكونها عاملها لفظياً، وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأ. زيدٌ قائمٌ: فزيد مبتدأ وهو مرفوع بالابتداء والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشيء وجعله أولاً لثان بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول، وقائم خبره وهو مرفوع بالمبتدأ. ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 184] فإن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء، وخير خبره. والتقدير: صوموا خير لكم.

(والخَبَرُ) الأصل **(هُوَ الاسْمُ المَرْفُوعُ)** المبتدأ **(المُسْنَدُ إِلَيْهِ)** أي إلى المبتدأ، ثم تارة

وقوله: **(الفاعل)** كما يخرج الفاعل يخرج النائب، وخبر أن وسائر المرفوعات.

وقوله: **(والابتداء عبارة)** أي معبر به فهو إطلاق المصدور وإرادة اسم المفعول، ثم فسر معنى الاهتمام بقوله: **(واجعله أولاً لثان)** فيكون وجعله بالجر عطفاً على الاهتمام عطف تفسير، ولا نلتفت إلى ما في الفيشي وغيره، والمراد بالشيء في قوله عن الاهتمام بالشيء وجعله أولاً المبتدأ أو بالثاني في لثان الخبر.

وفي قوله: **(يكون الثاني خبر عن الأول إلخ)** مراده بقوله خبراً: مخبر به ولو حكماً ليدخل الفاعل الذي سدّ مسدّ الخبر فيما إذا كان المبتدأ وصفاً كما مر، فلا يعترض على الأزهري بأن تعريفه للابتداء غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر.

وقوله: **(والتقدير صومكم إلخ)** أو صيامكم ثم لا فرق بين أن يكون السابك ملفوظاً به كالآية أو مقدراً نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، فتسمع منصوب بأن مضمرة مؤول بمصدر مبتدأ أي سماعك، وخبر خبره، وأشار في الألفية إلى المبتدأ بالمثال حيث قال:

مبتدأ زيد وعاذر خبر   إن قلت زيد عاذر من اعتذر؟

والخبر. قول الأزهري: **(الأصل)** وهو المفرد. **فإن قلت**: الخبر كما يكون مفرداً يكون جملة كما يأتي فلما خصه الأزهري بالمفرد؟ **قلت**: حمله على خصوص المفرد لأجل قول المصنف هو الاسم لأنه لا يصدق حقيقة إلا بالمفرد، ويكون المصنف على هذا الحمل ساكتاً عن تعريف الخبر الواقع جملة. والصواب حذف قوله: الأصلي ليكون كلام المصنف شاملاً للخبر المفرد وللجملة، ويكون قول المصنف الاسم شاملاً الاسم حقيقة وهو المفرد، والاسم تأويلاً وهو الجملة والظرف والجار والمجرور إن تعلقا باسم، فهما من قبيل المفرد وإن تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة.

(المرفوع) أي لفظاً وتقديراً أو محلاً، وتدخل الجملة في محل. **(المسند إليه)** أي المسند هو أي الخبر إلى المبتدأ، وخرج به جميع المرفوعات وإلى تعريف الخبر أشار في الألفية بقوله:

والخبر الجزء المتم الفائدة

يكون المبتدأ والخبر مفردين لمذكر (**نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ**) فزيد المبتدأ مرفوع بالابتداء، وقائم خبره مرفوع بالمبتدأ (**وَ**) تارة يكونان مثلين لمذكر نحو قولك: (**الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ**) فالزيدان: مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف، وقائمان: خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً.

(**وَ**) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح نحو قولك: (**الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ**) فالزيدون مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضاً نيابة عن الضمة، وتارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك: الزيود قيام، وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو: هند قائمة، وتارة تكونان مثنيين لمؤنث نحو: الهندان قائمتان، وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو: الهندات قائمات، وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو: الهنود قيام. (**وَالمُبْتَدَأُ**) من حيث هو (**قِسْمَانِ**): قسم (**ظَاهِرٌ**) وقسم (**مُضْمَرٌ، فالظَّاهِرُ ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ**) من نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون وما أشبه ذلك.

(**وَ**) المبتدأ (**المُضْمَرُ اثنَا عَشَرَ**) ضميراً منفصلاً (**وَهيَ: أَنَا**) للمتكلِّم وحده (**نَحْنُ**) للمتكلم مع غيره أو معظِّم نفسه (**وَأَنْتَ**) بفتح التاء للمخاطب (**وَأَنْتِ**) بكسر التاء للمخاطبة (**وَأَنْتُما**) بضم الباء للمثنى مطلقاً (**وَأَنْتُمْ**) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين (**وَأَنْتُنَّ**) لجمع الإناث المخاطبات (**وَهُوَ**) للمفرد الغائب (**وَهِيَ**) للمفردة الغائبة (**وَهُمَا**) للمثنى الغائب مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً (**وَهُمْ**) لجمع الذكور الغائبين (**وَهُنَّ**) لجمع الإناث الغائبات، وتسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة، والغائب فيها إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى (**نَحْوَ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ**) فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء، وقائم خبره. (**وَنَحْوَ قَائِمُونَ**) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه إعراب لأنه ضمير ومحله رفع، وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (**وَمَا**

(**والمبتدأ**) قول الأزهري: (**من حيث هو**) أي لا يفيد كونه ظاهراً ولا مضمراً، وإن اعتبرت أحدهما لزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (**وهي أنا**) حاصل الضمائر المرفوعة المنفصلة اثنا عشر. الاثنان الأولان للمتكلم، وخمسة بعدهما للمخاطب، والخمسة الأخيرة للغائب. ويؤخذ من المصنف حيث ذكر الظاهر معرفة، والظاهر لا يكون إلا معرفة أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة، ولا يجوز أن يكون نكرة إلا بمسوغ. وفي الألفية:

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ... ما لم تفد.......... إلخ

وقوله: (**بما يطابقها إلخ**) أي يساويها في المثنى تذكيراً وتأنيثاً إفراد وتثنية وجمعاً، ومن غير الغالب أن لا تقع مطابقة كما إذا أخبر عن المبتدأ باسم التفصيل مضافاً إلى نكرة نحو:

أَشْبَهَ ذَلِكَ) من نحو: أنت قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، وهم قائمون، وهن قائمات. فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخل فيه إعراب، والصحيح في أنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتن أن الضمير هو «أن» فقط، وأن اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد.

(وَالخَبَرُ) من حيث هو **(قِسْمَانِ)**: قسم **(مُفْرَدٌ)** وقسم **(غَيْرُ مُفْرَدٍ)** والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبهها، ولو كان مثنى أو مجموعاً فإنه في هذا الباب يسمى مفرداً **(فَالمُفْرَدُ نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ)** والزيدان قائمان، والزيدون قائمون. فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبهها. **(وَغَيْرُ المُفْرَدِ)** هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك **(أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ)** في الجملة وشيئان في شبهها، فالشيئان في شبه الجملة هما **(الجَارُّ**

أنت بكسر التاء أفضل امرأة، وأنتما أفضل رجلين، وأنتم أفضل رجال، وأنتن أفضل نسوة أو كان مجرداً من الإضافة نحو: أنت بكسر التاء أفضل، وأنتما أفضل، وأنتم أفضل، وأنتن أفضل، فيلزم في اسم التفضيل في الوجهين عدم المطابقة عملاً بقول الألفية:

وإن لمنكور يضف أو جرداً ... يلزم تذكيراً وأن يوحّدا

وكما إذا أخبرت بمصدر نحو: أنت عدل، وأنتما عدل، وأنتم عدل، وأنتن عدل. وقوله: مبني سيأتي في باب النعت وجه بناء الضمائر من حيث هي، وقوله: هو أن فقط والألف زائداً في إنا للإشباع، وإنما حركت النون فرقاً بين الضمير والناصبة المخففة والزائدة. وقال الكوفيون: الجميع هو الضمير، وأما نحن فالجميع ضمير اتفاقاً، وأما هو وما بعده، فالمختار أن الضمير هو الهاء في الجميع، وقيل: الجميع أيضاً قسمان: مفرد وغير مفرد. إلى هذا التقسيم أشار في الألفية بقوله: ومفرداً يأتي حمله.

قول الأزهري: **(هنا)** احترازاً من المفرد في باب الإعراب، ومنه في المنادى واسم «لا» وقد تقدم جميع ذلك ثم المفرد قسمان: مشتق وجامد، فالمشتق ما تحمل ضميراً يعود على المبتدأ كمثال المصنف، ومثال الأزهري: والجامد فارغ من الضمير نحو: زيد أخوك إلا أن أول بالمشتق فيتحمل ضميراً نحو: زيد تميمي أي منسوب إلى تميم، وإلى قسمي المفرد أشار في الألفية بقوله:

والمفرد الجامد فارغ وإن ... يشتق فهو ذو ضمير مستكن

(وغير المفرد)[1]: قول الأزهري **(هو الجملة إلخ)** في هذا إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يقول شيئان بدل أربعة أشياء، والعذر للمصنف أن الجملة لما كانت شاملة

---

(1) قول الأزهري: وغير المفرد هو الجملة. فائدة: قال الزمخشري وصاحب المغني: الكلام أخص من الجملة. انظر ابن يعيش.

والمَجْرُورُ والظّرْفُ) هو التامان (**وَ**) الشيئان في الجملة هما (**الفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ)** الظاهر أو المضمر (**وَالمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ)** المفرد أو غيره فالجار والمجرور (**نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ في الدَّارِ وَ**) الظرف (**نَحْوَ قَوْلِكَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ)** والصحيح أن الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف المحذوف لا هما، وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر.

للاسمية والفعلية، وشبهها قسمان أيضاً صح ذلك الجار والمجرور. قول الأزهري: **(التامان)** إلخ، التام منهما هو الذي تتم به الفائدة غير ملاحظة المتعلق به المقدر، فلا يجوز الإخبار بالناقص نحو: زيد بك أو زيد مكاناً، ولم يقيدهما المصنف لأنهما إذا أطلقا لا ينصرفان إلا للتمام. **(مع فاعله)** الأولى أن يقول مع مرفوعه ليشمل النائب عن الفاعل نحو: زيد يضرب أبوه، واسم كان: زيد كان أبوه قائماً، ويجاب بأنه يطلق عليهما فاعل مجازاً. قول الأزهري: **(الظاهر)** مثاله زيد قام أبوه.

وقوله: **(أو المضمر)** نحو زيد قام **(مع خبره)** الأولى أيضاً أن يقول مع مرفوعه ليشمل الخبر ويشمل الفاعل الذي أغنى عن الخبر نحو عمرو وضاربه الزيدان فعمرو مبتدأ أول وضاربه مبتدأ ثان والزيدان فاعل بالثاني أغنى عن الخبر، والثاني وفاعله خبر عن المبتدأ الأول، ثم الجملة الواقعة خبر إلا بدلها من رابط يربطها بالمبتدأ، والروابط قيل أمور عشرة غالبها الضمير كما في مثال المصنف، ومنها اسم الإشارة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعرَاف: الآية 26] ومنها تكرار، والمبتدأ بعينه نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحَاقَّة: الآيتان 1 – 2] ومحل كون الجملة تحتاج إلى الرابط إذا لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، وإلا فلا تحتاج لرابط نحو: منطوقي الله حسبي، فمنطوقي مبتدأ أول، والله مبتدأ ثاني، وحسبي خبر عن الثاني، والجملة من الثاني وخبره خبر عن الأول، ولا تحتاج لرابط لأنها نفس المبتدأ في المعنى، وإلى احتياج الجملة الرابط أشار في الألفية بقوله:

حاوية معنى الذي سيقت له

وقال: معنى، ولم يقل: ضميراً ليشمل الرابط بجميع ما يكون الرابط به إلى كون الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط. أشار في الألفية بقوله:

وإن تكن إيَّاه معنى اكتفى بها

ويشترط في الجملة أن تكون خبرية، والإنشائية نحو: اضربه لا تقع خبراً على مذهب الجمهور، وإن وردت فتؤول بحذف القول.

وقوله: **(لا هما)** أي وحدهما أو مع متعلق، ففي المسألة ثلاثة أقوال: أصحها ما قاله الأزهري، ولا ينبني على هذا الخلاف شيء لأن المقدر لا بد من اعتباره على كل.

وقوله: **(وأن تقديره إلخ)** معطوف على أن الخبر مدخول الصحيح لكن يجب تأويل الصحيح في هذا الأخير بالأرجح، لأن تقديره فعلاً أو اسماً كل منهما متفق عليه، والخلاف إنما هو المختار، وإن أبقيت العبارة على ظاهرها اقتضت أنه لا يجوز تقديره فعلاً، وليس

(وَ) الفعل مع فاعله نحو قولك: **(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)** فزيد مبتدأ، وجملة قام أبوه من الفعل والفاعل والمضاف إليه في موضع رفع خبر عن زيد، والرابط بينهما الهاء من أبوه.

(وَ) المبتدأ مع خبره نحو قولك: **(زَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ)** فزيد: مبتدأ أول، وجاريته مبتدأ ثان، وذاهبة خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريته، والله تعالى أعلم.

كذلك، وإلى كون الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختيار تقديره مفرداً أشار في الألفية بقوله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر   ناوين معنى كائن أو استقرّ

فلما قدم كائن على استقرّ علمنا أن المختار تقديره مفرداً وكائن المقدر اسم فاعل من كان التامة، ولا يجوز أن تكون ناقصة لأنه يكون الجار والمجرور والظرف خبرها، ويتعلق بكائن آخر ويلزم التسلسل.

فإن قلت: ما فائدة إفراد الجار والمجرور والظرف بالذكر مع أنه قدر عاملها اسماً كانا من قبيل الإخبار بالمفرد، وإن كان عاملها فعلاً كانا من قبيل الإخبار بالجملة كما مر. **قلت**: لما لم يتمعضا بحجة واحدة إفراداً وبالذكر وسميا بشبه الجملة **(زيد قام أبوه)**.

قول الأزهري: **(والمضاف إليه إلخ)** يقتضي أن المضاف إليه له مدخل في الخبرية كذلك والعذر له إنه كما كان رابطاً صح أن يعد من جملة الخبر، والمختار عند النحويين نحو: زيد ضربته، أن الخبر إنما هو الفعل والفاعل، وأما لمفعول وسائر المنصوبات قائماً هي من تتمات الفعل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ العَوَامِلِ
الدَّاخِلَةِ عَلَى المُبْتَدَأ والخَبَرِ

وتُسمى النواسخ **(وَهيَ)** هنا أقسام **(ثَلَاثَةٌ)**: الأول **(كَانَ وَأَخَوَاتُهَا وَ)** الثاني: **(إنَّ وَأَخَوَاتُهَا وَ)** الثالث: **(ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا)** وهذه الأقسام الثلاثة عملها مختلف. **(فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُها فَإِنَّهَا تَرْفَعُ الاسْمُ)** أي المبتدأ.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

لما علمت أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ أراد أن يبيِّن لك بعض العوامل اللفظية المحترز عنها فيما مر التي تدخل على المبتدأ والخبر فتزيل عمل الابتداء والمبتدأ ويصير العامل لها. قول الأزهري: **(وتسمى النواسخ إلخ)** جمع ناسخ مأخوذ من النسخ الذي هو الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظلّ إذا أزالته عن مكانه، وتسميتها بذلك ظاهر لأنها أزالت عمل الابتداء، والمبتدأ إنما أزالته لأنها عامل لفظي والابتداء معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

وقوله: **(هنا)** أي من الكتاب، قيل: لا حاجة إليه لأنها في كل كتاب ثلاثة، وأما ما ذكر في غير هذا الكتاب من أفعال المقاربة ومن وما ولا ولات، وأن المشبهات بليس فهو داخل في أخوات كان. **قلت**: يجاب عن الأزهري بأنه جعل ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعل كما علم وأرى قسماً رابعاً، فيكون عنه احترز وهو ظاهر، وكونها ثلاثة باعتبار عملها، وأما باعتبار ذاتها فهي قسمان: أفعال وهي: كان وظن وأخواتها، وحروف وهي: إن وأخواتها، وقدم كان وأخواتها لأنها أفعال، والأصل في العمل للأفعال. وقال: كان وأخواتها ولم يقل: أمسى وأخواتها مثلاً، لأن كان هي أم الباب، ولذلك اختصت بأمور منها ما أشار إليه في الألفية بقوله: «تزاد كان حشو.. إلخ». وقدَّم أن وأخواتها على ظنّ، وإن كانت أفعالاً لأن أحد الجزأين مع أن مرفوع، وإن كان الرفع جديداً، وأما ظن فالجزأين معاً منصوبان فخرجا معاً عن أصلهما.

وقوله: **(أي المبتدأ)** أي الذي كان قبل دخولها يسمى مبتدأ يؤخذ منه أن الرافع جديد، فهو غير الرفع الذي كان حيث كان مبتدأ، هذا مذهب البصريين. وقال الكوفيون: إن المبتدأ باق على رفعه وهو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولِ كان وكان غير عاملة، ورد باتصال

ويسمى اسمها **(وَتَنْصُبُ الخَبَرُ)** أي الخبر ويسمى خبرها. وإنما لم يسموا الاسم المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً لأن هذه الأفعال في حال نقصانها تجرّدت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول، فصارت كالروابط ومن سماها الزجاجي حروفاً. **(وَهيَ)** ثلاثة عشر فعلاً على ما ذكره هنا، وإلا فهي أكثر من ذلك. الأول **(كَانَ)** وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي إما مع الدوام والاستمرار نحو:

الضمير بها في نحو كنته، والضمير لا يتصل إلا بعامله. وقوله: **(ويسمى اسمها)** أي يسمي النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة، ويسمى فاعلها مجازاً، كما أن المنصوب يسمونه خبراً حقيقة ومفعولاً مجازاً، والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى، وإلا فزيد من قولك: كان زيد قائماً، وضعه الواضع اسماً للذات لا لكان، لأن اسم كان اللفظ المخصوص وهو الكاف والواو والنون، لأن أصله كون وقائماً ليس خبراً في المعنى عن كان، لأن كان فعل، والأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملابسة وهي كونها تعمل فيه، وإلى عمل كان أشار في الألفية بقوله:

ترفع كأن المبتدأ اسماً والخبر تنصبه...............

وقوله: **(إنما لم يسمو الاسم المرفوع بها فاعلاً)** أي اصطلاحاً، وإلا فيسمى فاعلاً مجازاً، كما أن المنصوب بها يسمى مفعولاً مجازاً كما علمت.

وقوله: **(تجرّدت إلخ)** بيانه أن كل فعل تام له مدلولان: الحدث والزمان، كضرب في قولك: ضرب زيد عمراً، فإنه يدل على الحدث وهو الضرب الصادر من الفاعل، ووقع على المفعول، ويدل على الزمان الماضي، وهذه إنما دلت على الزمان دون الحدث، فلذلك قيل لها نواقص، وهذا الذي قاله الأزهري هو قول سيبويه وأكثر البصريين. ورده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة، وقال: الصواب أنها دالة على الحديث العام ومعنى نقصانها حينئذ أنها لا تكتفي بالمرفوع، وهو الذي تقضيه عبارته في الألفية إذ قال:

وذو تمام ما برفع يكتفي

وقوله: **(فصارت كالروابط)** أي من حيث كونها تجمع على معمولين كما أن الحرف يربط اللازم ويوصله إلى المعمول.

وقوله: **(ومن ثم)** بفتح الثاء المثلثة بمعنى هنالك أي من أجل كونها مجردة عن الحدث وصيرورتها كالحروف الرابطة والموصلة لمعاني الأفعال إلى الأسماء سماها إلخ. والصواب أنها أفعال كما علمت.

وقوله: **(هنا)** أي في هذه المقدمة، وإلا ففي غيرها المطولات أكثر ولم يذكر في الألفية في باب كان ما ذكره المصنف هنا، نعم زاد في الألفية: ما ولا ولات وأن المشبهات بليس وأفعال المقاربة. **(كان)** قول الأزهري: **(هي لاتصاف إلخ)** حاصل ما حققوه هنا أن كان من

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النِّساء: الآية 96] وأما مع الانقطاع نحو: كان الشيخُ شاباً. **(وَ)** الثاني **(أَمْسَى)** وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو: أمسى زيدٌ غنيّاً **(وَ)** الثالث **(أَصْبَحَ)** وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو: أصبح البردُ شديداً. **(وَ)** الرابع **(أَضْحَى)** وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو: أضحى الفقيهُ ورعاً. **(وَ)** والخامس **(ظَلَّ)** بالظاء المشالة وهي لاتِّصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً نحو: ظل زيدٌ صائماً. **(وَ)** السادس **(بَاتَ)** وهي لاتِّصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً نحو: بات زيدٌ مفطراً. **(وَ)** السابع **(صَارَ)** وهي للتحويل والانتقال نحو: صار السعرُ رخيصاً. **(وَ)** الثامن **(لَيسَ)** وهي لنفي الحال عند الإطلاق والتجرّد عن القرينة، نحو: ليس زيدٌ قائماً، أي الآن. **(وَ)** التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر **(ما زَالَ وَمَا انْفَكَّ وَمَا فَتِىءَ وَمَا بَرِحَ)** مقرنة بما النافية أو شبهها كالنهي ونحوه.

قولك: كان زيد قائماً تدل على زمن معين وهو الماضي، وعلى حدث مبهم وهو السكون، ووجه إبهامه صدقه بالقيام والقعود والأكل والشرب مثلاً، وقد عيّنه الخبر الذي قائم مما يدل على حدث معين وهو القيام، وعلى زمن مبهم لصدقه بالماضي والحال والاستقبال وقد عيّنته كان، والحاصل أن الحدث المبهم في كان عينه الخبر والزمن المبهم في الخبر عينته كان، والمراد بالخبر عنه والإنصاف من جهة المعنى، وكذا يقال في سائر هذه الأفعال، فإنه بعض وتأمله، وهذا مبني على دلالة هذه الأفعال على حدث لكنه مبهم وهو الحق كما علمت، لكنه خلاف ما مر للأزهري.

(وظل) قول الأزهري: **(بالظاء المشالة)** أي التي شيلت عليها شكلة تشبه الألف للفرق بينها وبين الضاد **(وبات)** قول الأزهري: **(بات زيد مفطراً)** الأولى أن يبدل مفطراً بنحو مصلياً لأن الخبر لا فائدة فيه، لأنه من المعلوم أن يبيت الإنسان مفطراً. **(وصار)** قول الأزهري: **(والانتقال عطف تفسير على ما قبله)** ثم تارة يكون من ذات إلى ذات نحو: صار الطين إبريقاً أو من صفة إلى صفة كمثال الأزهري نحو: صار الفقير غنياً **(وليس)** قول الأزهري: **(لنفي الحال)** أو لنفي زمن الحال والتكلم.

وقوله: **(عند الإطلاق)** فسره بقوله: والتجرد عن القرينة أي بأن كان التركيب خالياً عما يفيد الدلالة على الزمان الماضي والمستقبل، ومفهوم أنه إذا كان التركيب قرينة تدل على الماضي كأمس، أو تدل على الحال كالآتي، أو على المستقبل كغَدٍ عمل عمل عليها ولا إشكال حينئذ. **(وما زال)** قول الأزهري: **(بما النافية)** ليس الشرط تقدم خصوصاً كما يوهمه، بل الشرط تقدم النفي بما أو غيرها، بل لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالاسم نحو غير منفك زيد عن القيام، فمنفك اسم فاعل من انفك، وزيد اسمها، وعن القيام خبرها، أو بالفعل نحو: ليس ينفك زيد جالساً، والنافي إما ملفوظ به كما ذكر أو مقدر كقوله تعالى:

وهذه الأفعال الأربعة لملازمة الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيدٌ عالماً، وما انفكّ عمرُ جالساً، وما فتيء بكرُ محسناً، وما برح محمدُ كريماً، وما أشبه ذلك. (وَ) الثالث عشر (مَا دَامَ) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهي لاستمرار الخبر نحو: لا أصحبك ما دام زيد متردِّداً إليك، وسمّيت ما هذه ظرفية لنيابتها عن الظرف، ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر، والتقدير مدة دوام زيد متردداً إليك.

﴿تَأَللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: الآية 85] أي لا تفتؤ، لكن لا يحذف إلا بشروط ثلاثة: كون الفعل مضارعاً في جواب قسم، والنافي «لا» ومثل تقدم النفي تقدم شبهه وهو النهي والدعاء، فمثال النهي:

صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

فصاح منادي مرخم صاحب على غير قياس، لأن ترخيم الخالي من النا شرطوا له أربعة شروط من جملتها العلمية، وصاحب ليس بعلم، وإنما هو صفة، ولا ناهية، وتزل مضارع زال من أخوات كان فيه ضمير مستتر اسمها، واذكر بالنصب خبرها مثال، والدعاء: ولا زال منهلاً بجراعاتك القطر. فلا حرف دعاء، وزال من أخوات كان، والقطر اسمها، ومنهلاً من أنهل المطر إذا نزل خبرها، وهو دعاء المحبوبة بدوام المطر الذي يدوم معه الخير.

وقوله: **(هذه إلخ)** مبتدأ والأفعال بالرفع نعت أو بدل، والأربعة نعت للأفعال ولملازمة متعلق بمحذوف خبر هذا.

وقوله: **(على حسب ما يقتضيه الحال)** فإن اقتضى الحال ثبوت مدلول خبرها لاسمها في بعض الأزمنة دون بعض، فعلى ما اقتضاه نحو: ما زال زيد عالماً أي منذ صلح للعلم وليس ذلك على سبيل الدوام، فالحالة تشهد بأنه قبل قبوله للعلم لم يكن عالماً. **(وما دام)** قول الأزهري: **(لنيابتها عن الظرف)** الظرف الذي نابت عنه مدة، ومعنى نيابتها عنه أنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف، وأشار الأزهري بهذا إلى دفع ما قد يقال: إن «ما» حرف والظرف لا يكون إلا اسماً، وحاصله أنها ليست ظرفاً بنفسها، وإنما استعملت في موضعه.

وقوله: **(لتأويلها مع إلخ)** فيه مسامحة لأن المؤول هو ما بعدها لكنها لما كانت آلة للسبك صح إسناد التأويل لها مجازاً، فلو لم تكن قبلها «ما» فهي تامة بمعنى بقي والمنصوب بعدها حال نحو: دمت صحيحاً، وكذلك يعرب المنصوب حالاً إن تقدمها «ما» وكانت مصدرية وغير ظرفية نحو: يعجبني ما دمت صحيحاً أي دوامك صحيحاً، وأما كونها ظرفية غير مصدرية، فلا يمكن. فتحصل مما ذكر أن هذه الأفعال ثلاثة أقسام، منها: ما يعمل بدون شرط وهي ثمانية: كان وليس وما بينهما، ومنها ما يعمل بشرط تقدم نفي أو شبهة وهو أربعة: زال وبرح وفتيء وانفك، ومنها ما يعمل بشرط تقدم ما الظرفية المصدرية، وهي: دام

(وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا) أي والذي تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالمتصرف **(نَحْوَ كَانَ)** في الماضي **(وَيَكُونُ)** في المضارع **(وَكُنْ)** في الأمر **(وَ)** نحو **(أَصْبَحَ)** في الماضي **(وَيُصْبِحُ)** في المضارع **(وَأَصْبِح)** في الأمْرِ **(تَقُولُ)** في عمل الماضي من كان **(كانَ زَيْدٌ قَائِماً)** وإعرابه: كان فعل ماض ناقص، وزيد اسمها، وقائماً خبرها، وتقول في عمل المضارع من كان: يكون زيدٌ قائماً. وإعرابه: يكون فعل مضارع ناقص، وزيد اسمها، وقائماً خبرها. وتقول في عمل الأمر من كان: كن قائماً. وإعرابه: كن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». وقائماً خبره. وتقول: أصبح زيدٌ قائماً، ويصبحُ زيدُ قائماً وأصبح قائماً. وإعرابه: على وزن ما قبله، والذي لا ينصرف منها

خاصة، وإلى تعداد هذه الأفعال وتقسيمها للأقسام الثلاثة أشار في الألفية بقوله: «ككان ظلّ بات أضحى أصبحا» الأبيات الثلاثة.

(وما تصرف منها) لما ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي، وكان غير الماضي يعمل عمل الماضي نبَّه عليه بقوله: وما معطوفة على كان، ويصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك، ومعنى التصرف هنا وفي باب المصدر تحول الفعل إلى أمثلة مختلفة، وليس المراد به الاشتقاق لأن المختار أن أصل المشتقات المصدر. وفي الألفية:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

قول الأزهري: **(والذي يتصرف منها إلخ)** اعلم أن هذه الأفعال باعتبار التصرف وعدمه أقسام ثلاثة: منها ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودام على الأصح، ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته لأنه ليس له أمر ولا مصدر، ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي، فيستعمل منه جميع التصاريف إلا اسم المفعول لأنه إنما يضاف من التام. وقد مثل المصنف للماضي، ومثّل الأزهري للمضارع والأمر، ومثّل المصدر: يعجبني كون زيد قائماً، فكون مصدر كان الناقصة، وزيد اسمها، وقائماً خبرها. ومثال اسم الفاعل:

وما كل من يبدي البشاشة كائناً أخـاك...............

فكائناً: اسم فاعل، وفيه ضمير مستتر يعود على من اسمها، وأخاك خبرها، ومن أراد استيفاء مصادر هذه الأفعال فعليه بالشريف في هذا المحل، فقد بيَّنها مع أمثلتها. وإلى عمل غير الماضي أشار في الألفية بقوله:

وعبر ماض مثله قد عملا

وهذه الأفعال تستعمل تامة مكتفية بالمرفوع إلا ثلاثة منها لا تستعمل إلا ناقصة، وهي: فتىء وليس وزال، وإلى القسمين أشار في الألفية بقوله:

وذو تمام ما برفع يكتفي وما سواه ناقص في
فتىء ليس زال دائماً فقى

دام وليس. تقول: لا أكلمك ما دام زيدٌ قائماً **(وَلَيسَ عَمْرٌو شَاخِصاً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** من الأمثلة. **(وَأَمَّا)** القسم الثاني من الناسخ وهو **(إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الاسْمُ)** أي المبتدأ ويسمى اسمها **(وَتَرْفَعُ الخَبَرَ)** أي خبر المبتدأ ويسمى خبرها **(هِي)** ستة أحرف: **(إِنَّ)** بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أم الباب، **(وَأَنَّ)** بفتح الهمزة وتشديد النون **(وَلَكِنَّ وَكَأَنَّ)** بتشديد النون فيهما **(وَلَيتَ)** بفتح التاء المثناة فوق، **(وَلَعَلَّ)** بتشديد اللام الأخيرة **(تَقُولُ: إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ)** وإعرابه: إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع خبرها، وزيد اسمها، وقائم خبرها.

وتقول: بلغني أنَّ زيداً منطلقٌ، وإعرابه: بلغ فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وأن حرف توكيد ونصب، وزيداً اسمها، ومنطلق خبرها. أن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني، والتقدير بلغني انطلاق، وتمتاز أن المفتوحة الهمزة بكونها لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف إن المكسورة، وتقول: كأنَّ زيداً أسدٌ، ولكنَّ عمراً جَالِسٌ **(وَلَيْتَ عَمْراً شَاخِصٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** ولَعل الحبيبُ قادمٌ، وإعرابه: على وزن ما تقدم لا يختلف عملها، وإنما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها،

(شاخصاً) معناه ذاهباً أو حاضراً، فإن الشخص يكون بمعنى الذهاب وبمعنى الحضور.
(وترفع الخبر) يأتي في تسميته الاسم اسماً والخبر خبراً ما مر في كان، وما ذكره من أن الخبر مرفوع بها هو مذهب البصريين. وقال الكوفيون: هو مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، واستدلوا على ذلك بأنها أضعف من الأفعال، فلا تعمل في منصوب ومرفوع وإلى عمل إن وأخواتها أشار في الألفية بقوله:

لإن أن ليت لكن لعل ... كان عكس مالكاً من عمل

وقوله: **(لا بد أن يطلبها عامل إلخ)** يجب تقييد العامل بغير القول، فإن كان العامل قولاً وجب الكسر وإلى ما تفتح فيه همزة إن وتكسر فيه، أشار في الألفية بقوله:

وهمز إن فتح لسد مصدر ... مسدها وفي سوى ذاك اكسر
فاكسر في الابتداء وفي بدء صلة ... وحيث إن ليمين مكملة
أو حكيت بالقول أو حلّت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل

وقوله: **(وإعرابها على وزن إلخ)** نعم يجب تقديم الاسم وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز التقديم نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المُزمّل: الآية 12]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عِمرَان: الآية 13] وإلى ذلك أشار بقوله في الألفية:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أو هنا غير الذي

وقوله: **(لاختلاف ألفاظها إلخ)** اللام ليست للتعليل لأن العلة تدور مع المعلول وجوداً

وإنما عملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو: كان في البناء على الفتح ودلالتها على المعاني فمعنى كان اتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم **(وَمَعْنَى إِنَّ)** المكسورة **(وَأَنَّ)** المفتوحة **(للتَّوْكِيدِ)** أي تأكيد النسبة. **(وَ)** معنى **(كَأَنَّ للتَّشْبِيهِ)** وهو الدلالة

وعدماً، فيقتضي أنه مهما اختلف اللفظ إلا ويختلف المعنى، وليس كذلك إذ الغالب اختلاف المعنى لاختلاف اللفظ نحو: إن ولكن، وقد يختلف اللفظ ولا يختلف المعنى كما في: إن وأن باعتبار فتح الهمزة وكسرها الأولى أنها ظرفية بمعنى وقت كأنه، وإنما يختلف المعنى وقت اختلاف اللفظ فيؤخذ منه أنه مهما اختلف المعنى إلا ويختلف اللفظ ولا عكس وهو المراد.

وقوله: **(وإنما عملت)** هذا جواب عن سؤال مقدر بأن يقال الأصل في الحرف إذا اختص بالاسم أن يعمل عملاً خاصاً وهو الجر، فلم عملت هذه الأحرف النصب والرفع؟ فأجاب بقوله: **(وإنما عملت)** إلخ، وقدر منصوبها على مرفوعها ليعلم أنها فرع في العمل على عكس الأفعال المتعدية.

وقوله: **(دلالتها على المعاني)** أي الآنية لا معنى كان وأخواتها، فوجه الشبه كون كل منهما دل على معنى، لكنه غير المعنى الذي دل عليه الآخر، ولذلك بيَّنه الأزهري بقوله: **(فمعنى أن إلخ للتوكيد)** لام الجر هنا، وفي الألفاظ المذكورة بعد زائد في الخبر قطعاً ولا معنى لجواب بعض بقوله التوكيد خبر متعلق بخاص تقديره مصروف التوكيد، لأنه يقتضي أن الأصل فيها غير التوكيد ثم استعملا في التوكيد وليس كذلك، والتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب إيجاباً نحو: إن زيداً قائم، أو نفياً نحو: إن زيداً ليس بقائم، وقد مر في الكلام على الخطبة إن السامع إن كان خالي الذهن يلقى إليه الكلام من غير تأكيد، وإن كان شاكاً في النسبة فالأحسن التأكيد، وإن كان منكراً فيجب التأكيد. **(للاستدراك)**. وقول الأزهري: **(وهو تعقيب الكلام إلخ)** أي الإتيان بها عقب كلام تام مغاير لما بعدها إيجاباً أو نفياً وهي متوسطة بينهما.

وقوله: **(برفع ما يتوهم ثبوته إلخ)** أي من الكلام الواقع قبلها كما إذا قلت: زيد شجاع، فتوهم أنه كريم، لأن من جاد بنفسه يجود غالباً بماله من باب أحرى، فإذا أردت رفع ذلك التوهم قلت بعد ذلك الكلام لكنه بخيل.

وقوله: **(أو نفيه)** اعترض بأنه لم يوجد مثال يختص به كل مثال له هو داخل فيما قبله وهو كذلك، فإذا قلت: ما زيد بكريم لتوهم أنه غير شجاع لأن البخل والجبن متلازمان غالباً، فإذا أردت رفع ذلك التوهم، قلت: لكنه شجاع، فيقال لهذا رفع للجبن الذي توهم ثبوته، ويقال أيضاً ثبوت الشجاعة التي توهم نفيها، فالأول يغني عن الثاني. وانظر ما معنى كلام الفيشي هنا. **(للتشبيه)** قول الأزهري: **(وهو الدلالة إلخ)** وتفسير فعل للتشبيه من فعل المتكلم والدلالة وصف للفظ الدال على التشبيه كالكاف، ولا يصح أن يفسر فعل المتكلم

نفيه (وَ) معنى (لَيْتَ للتَّمَنِّي) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر. (وَ) معنى (لَعَلَّ للتَّرجِّي) وهو طلب الأمر المحبوب.

(وَالتَّوقُّعِ) وهو المعبّر عنه عند قوم بالإشفاق في المكروه نحو: لعل زيداً هالكٌ، والترجي في المحبوب نحو: لعل الله يرحمني فإن الهلاك مما يكره والرحمة مما يحب.

(وَأَمَّا) القسم الثالث من النواسخ وهو (ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُها فَإِنَّهَا تَنْصِبُ المُبْتَدَأ) ويسمى مفعولها الأول (وَ) تنصب (الخَبَرَ) ويسمى مفعولها الثاني، وإنما نصبهما (عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولاَنِ لَهَا) وحيث لا مانع.

وهو التشبيه بوصف اللفظ وهو الدلالة ولا العكس، وأجيب: بأن في الكلام حذفاً، والتقدير: وهو الحكم بالدلالة ولا شك أن الحكم من فعل على مشاركة أمر لأمر في معنى (و) معنى (لكن) للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو المتكلم ولا بد أن يزاد في التعريف بالكاف ونحوها لإخراج نحو: عمرو، فإنه يصدق عليه مشاركة أمر لأمر في معنى وهو المجيء والإخراج نحو: قابل زيد عمر.

(للتمني) قول الأزهري: (وهو طلب ما لا طمع فيه إلخ) أي أصلاً ولا يمكن وجوده وهو المستحيل كقوله:

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشيب

وقوله: (أو ما فيه عسر إلخ) أي يمكن وجوده، ولكنه عسير كقول الفقير: ليت لي قنطاراً من ذهب، فوجدان الفقير لقنطار من الذهب عسير وليس بمحال عقلاً، ويمتنع طلب الواجب لذاته كقولك: ليت غداً يجيء.

(للترجي) قول الأزهري: (بإشفاق المكروه) أي الخوف من الوقوع في المكروه، وقيل: التوقع أعم من المحبوب والمكروه، ولكن المحبوب يسمى ترجياً، والمكروه إشفاقاً، ثم إن الترجي أخصّ من التمني، لأن التمني يكون في المستحيل، والممكن والترجي لا يكون إلا في الممكن ولا يكون في المستحيل، فلا يقال: لعل الشباب عائد، وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: الآية 36] وبلوغه لأسباب السماوات محال فهو جهل منه.

(على أنهما مفعولان لها) لهذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: الثاني منصوب على الحال إلى عمل ظن وأخواتها وعددها أشار في الألفية بقوله: أنصب له بفعل القلب جزأي ابتدأ أعني رأي إلخ.

قول الأزهري: (حيث لا مانع) عندهم أمران إلغاء وتعليق، فالإلغاء ترك العمل جوازاً لغير موجب لفظي ومحلاً لضعف العامل إما بتوسطه نحو: زيد ظننت قائم، وإما بتأخره نحو: زيد قائم ظننت، فيجوز في كل منها العمل والإلغاء إلا أن المتوسط يجوز فيه العمل والإلغاء

وذكر من ذلك عشرة أفعال، أربعة منها تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني **(وَهيَ ظَنَنْتُ)** نحو: ظننت زيداً قائماً.

(وَحَسِبْتُ) نحو: حسبت بكراً صديقاً.

(وَخِلْتُ) نحو: خلت الهلالَ لائحاً.

(وَزَعَمْتُ) نحو: زعمت زيداً صادقاً. وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني.

(وَ) هي: **(رَأَيْتُ)** نحو: رأيت المعروف محبوباً.

على حد سواء، وقيل العمل أقوى والإلغاء في التأخر أقوى، وإن تقدم العامل على كل شيء فلا يجوز إلغاؤه نحو: ظننت زيداً قائماً، وإن تقدم على المعمولين وتقدم غيره عليه نحو: متى ظننت زيداً قائماً، ففي جواز الإلغاء في هذه الصورة خلاف، وظاهر عبارة الألفية كما قال المكودي جوازاً الإلغاء في هذه الصورة أيضاً حيث قال مشيراً لجميع الصور:

وجواز الإلغاء لا في الابتداء

والتعليق ترك العمل لفظاً لا محلاً لتوسط واحد مما له الصدارة بين العامل والمعمولين أو أحدهما، والأشياء التي تعلق أشار إليها بقوله في الألفية:

والتزم التعليق قبل نفي ما ... وأن ولا لام ابتدا أو قسم
كذا والاستفهام ذا له انحتم

نحو: علمت لزيد قائم، فجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد مفعولي علم كذا عمم بعضهم في المانع في كلام الأزهري، والظاهر تخصيص المانع في كلامه بالإلغاء، لأن العمل معه متروك لفظاً ومحلاً، فهو الذي ينبغي أن يعد مانعاً، وأما التعليق فالعمل في المحل موجود، فلا ينبغي أن يعد مانعاً.

وقوله: **(وذكر من ذلك عشر إلخ)** أشار بهذا الكلام إلى أن المصنف لم يستوف جميع أخوات ظن وهو كذلك، فقد بقي عليه من الثلاثة عشر المذكورة في الألفية خمسة: عدّ، وحجا، ودرى، وهب، وتعلم. وزاد هنا على ما في الألفية سمعت، وأما اتخذت فليس من زيادته على الألفية، لأنها من أفعال التصيير فهي داخلة في قوله:

والتي كصيرا أيضاً بها أنصب مبتدأ وخبرا

وقوله: **(أي تفيد ترجيح إلخ)** بمعنى أنها تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني غالباً، ومحل ظن تتعدى لمفعولين إذا لم تكن بمعنى إنهم، وإلا تعدت لواحد فقط نحو: ظننت زيداً على المال أي اتهمته ويأتي نص الألفية.

(ورأيت) كون رأى لليقين غالب، ومن غير الغالب إفادتها الظن، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج: الآيتان: 6 - 7] أي يظنون يوم القيامة

(وَعَلِمْتُ) نحو: علمت زيداً صادقاً.

(وَوَجَدْتُ) نحو: وجدت العلَم. واثنان منها يفيدان التصيير والانتقال من حال إلى أخرى.

(وَ) هما **(اتَّخَذْتُ)** زيداً صديقاً.

(وَجَعَلْتُ) نحو: جعلت الطين إبريقاً. وواحد يفيد حصول النسبة في السمع.

(وَ) هو **(سَمِعْتُ)** نحو: سمعت النبي ﷺ يقول: فالنبي مفعول أول، وجملة يقول مفعول ثان، هذا على رأي أبي علي الفارسي في قوله: أن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنين، والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول، لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد.

(تَقُولُ) في إعراب **(ظَنَنْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً)** ظننت: فعل وفاعل، وزيداً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان.

(وَ) في إعراب **(خِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً)** خلت: فعل وفاعل، وأصل خلت وخليت

بعيداً، ونعلمه قريباً، وتقدر أي بما إذا لم تكن بمعنى ذهب، وإلا تعدت لواحد فقط نحو: رأى أبو حنيفة حلِّية كذا، ورأى الشافعي حرمته، وكذلك إذا كانت بمعنى أبصر نحو: رأيت الهلال أي أبصرته.

(وعلمت) كونها لليقين غالب ومن غير الغالب نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [المُمتَحنَة: الآية 10] أي ظننتموهن لأن الإيمان محل القلب، فلا يمكن فيه إلا الظن، ومحل تعديتها لمفعولين إذا لم تكن بمعنى عرف، وإلا تعدت لواحد نحو: علمت الحق بمعنى عرفته، وإلى كون علم بمعنى عرف، وظن بمعنى اتهم المقدمة، أشار في الألفية بقوله:

لعلم عرفان وظن تهمة   تعدية لواحد ملتزمة

(ووجدت) محل تعدى لمفعولين إذا لم تكن بمعنى أصاب، وإلا تعدت لواحد نحو: وجد زيد ضالته، أي أصابها، ومحل كونها متعدية إذا لم تكن بمعنى حزن، وإلا كانت لازمة نحو: وجد زيد على عمرو، بمعنى حزن عليه.

وقوله: **(حصوله النسبة)** أي استقرارها في السمع وقوله: **(إذا دخلت على ما لا يسمع)** أي وكان ما بعدها يسمع كما في المثال المذكور، فإن ذات النبي لا تسمع القول المذكور بعد يسمع، فلو كان الأول بما يسمع نحو: سمعت قول النبي ﷺ. تعدت لواحد اتفاقاً، وكذلك إن كان الأول والثاني مما لا يمكن سماعها نحو: سمعت النبي ﷺ يأكل أو يذهب، لأن التقدير سمعت قول النبي في حال أكله أو ذهابه تعدت لواحد أيضاً.

بكسر الياء بعد سلب حركتها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعمراً: مفعول أول، وشاخصاً: مفعول ثان.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) ومن أمثلة ما يفيد الرجحان، ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلا فرق، وهذا القسم أعني ظن وأخواتها دخيل في المرفوعات، وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكر استطراداً لتتميم بقية النواسخ.

وقوله: **(بعد سلب حركتها)** وهي الفتحة فالتقى ساكنان بالياء واللام، فحذفت الياء لرفع التقاء الساكنين، وكذا يقال في كل معتل العين مهما أسند إلى التاء أو «نا» نحو: بعت وبعنا، وقلت وقلنا، لكن بعد نقل هذا الأخير من فعل مفتوح العين إلى فعل المضموم.

وقوله: **(ليس داخلاً)** أي ليس منها فيقال حينئذ ما وجه ذكره فيها؟ فأجاب: بأنه ذكره فيها استطراداً لتمام النواسخ والاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة، ومحل ظن وأخواتها المنصوبات، كما أن ذكر خبر واسم أن استطرادي أيضاً تتميم لعملهما، وفي بعض النسخ، وهذا القسم دخيل في المرفوعات بالإثبات وهي صحيحة، ويكون المعنى: وهذا القسم أدخله المصنف في المرفوعات، وكان حقه أن يذكر في المنصوبات ويجلب بالاستطراد كما قال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ النَّعْتِ

رسمه ببعض خواصه تقريباً على المبتدي فقال: **(النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ)** إن

باب النعت

لما فرغ من المرفوعات التي تعرب على غير وجه التبعية شرع فيما على وجه التبعية، وبدأ منها بالنعت، وتقدم عددها ووجه حصرها، وما يقدم منها عند اجتماعها في باب مرفوعات الأسماء، والنعت عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف خاص بما لا يتغير، قيل: ولذا يقال أوصاف الله، ولا يقال نعوت الله.

قول الأزهري: **(رسمه ببعض خواصه إلخ)** قال بعض: الصواب إن قول المصنف تابع ليس برسم ولا حد، بل لبيان بعض أحكامه، والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً ما أشار إليه في الألفية بقوله:

فالنعت تابع متم ما سبق　　　بوسمه أو وسم ما به اعتلق

فتابع جنس يصدق بجميع التوابع، ومعنى متم مكمل لمتبوعه وموضح له إن كان معرفة: كزيد العاقل، ومخصص لمنعوت إن كان نكرة نحو: جاء رجل عاقل، وبوسمة أي بعلامة تكون في المتبوع نفسه، وذلك إذا كان النعت حقيقياً نحو: جاء زيد الفاضل، أو بعلامة تكون فيما يتعلق بالمتنوع، وذلك إذا كان سبباً نحو: جاء زيد الفاضل أبوه، فيكون الحد شاملاً للحقيقي والسببي فتابع جنس مكمل مخرج لعطف النسق والبدل لأنهما لا يقصد بهما مجرد الإيضاح والتخصيص، بل كل منهما مقصود في نفسه.

وخرج بقوله: **(بوسمه إلخ)** عطف البيان والتوكيد، إما عطف البيان فلأن الثاني عين الأول معنى قائم به فقط، وكذلك التوكيد فإنه يكون بالنفس، ونفس النفي هو الشيء لا معنى فيه، واعترض ابن هشام على هذا الحد بأنه غير جامع، ورد اعتراضه في التصريح فانظرهما تستفد.

(في رفعه) أي رفعه المطلق لا في شخصه، ليشمل ما إذا كان رفع المنعوت والنعت ظاهراً نحو: جاء زيد الفاضل، أو مقدراً نحو: جاء يحيى القاضي، ويشمل ما كان رفع أحدهما ظاهراً والآخر مقدراً نحو: جاء موسى العاقل وجاء زيد القاضي، ويشمل ما إذا كان رفعها معاً بالحركة كما مثل وأحدهما بالحركة والآخر بالحروف نحو: جاء أخوك العاقل، وما إذا كان مرفوعين بالحرف نحو: جاء الزيدون والعاقلون، وهكذا يقال في النصب والجر.

كان المنعوت مرفوعاً **(ونَصْبِهِ)** إن كان المنعوت حقيقياً أم سببياً، ثم إن رفع المنعوت مخفوضاً **(وتعرِيفِهِ)** إن كان المنعوت معرفة **(وَتَنْكِيرِهِ)** إن كان المنعوت نكرة سواء أكان النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه أيضاً في تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، ويكمل له حينئذ أربعة من عشرة، ويسمى النعت حينئذ حقيقياً، وإن رفع سببي المنعوت الظاهر

(وتعريفه) أي مطلق التعريف لا في الشخص ليشمل ما إذا كان تعريف المنعوت والنعت من جهة واحدة نحو: جاء الرجل الفاضل، فكان من المنعوت والنعت تعريف بأن، ويشمل ما إذا كان تعريفهما من جهتين نحو: جاء زيد العاقل، فالمنعوت تعرف بالعلمية والنعت تعرف بأل، نعم يجب أن يكون المنعوت مساوياً للنعت في التعريف كما في المثال الأول، أو يكون المنعوت أعرف من النعت كما في المثال الثاني، ولا يجوز أن يكون النعت أعرف من المنعوت، فإن ورد ما يوهمه وجب إعرابه بدلاً نحو: يا زيد العاقل، لأن الأولى تعرف بالنداء، والثانية تعرف بأل، والمعرف بأل أعرف من المعرف بالنداء قول الأزهري: **(سواء كان النعت حقيقياً إلخ)** حمل كلام المصنف على ما يشمل القسمين الحقيقي والسببي، وهو الصواب لأنهما يشتركان في الخمسة المذكورة، لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثالين.

وقوله: **(تبعه أيضاً في تذكيره إلخ)** أي تبعه في اثنين من خمسة زيادة على ما ذكره المصنف. فإن قلت: قد بقي حينئذ على المصنف ما يزيد فيه الحقيقي على السببي من الأشياء الخمسة المذكورة عند الأزهري. قلت: أجيب بأن ذلك مأخوذ من تمثيله، أو يقال: إن المعلم نائب عن المصنف، فهو الذي يبين ذلك للمتعلم، وإلى كون النعت يتبع منعوته في التعريف والتنكير كان النعت حقيقياً أو سببياً، أشار في الألفية بقوله:

وليعط في التعريف والتنكير ما لـــمـــا تـــلا . . . .

وقوله: **(ويكمل له حينئذ أربعة عن عشرة إلخ)** واحد من الرفع والنصب والخفض، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وإنما تكمل له جميع العشرة في وقت واحد، لأن الاسم لا يكون مرفوعاً منصوباً مخفوضاً مرة واحدة لما بينهما من التضاد، ولا معرفة نكرة، وكذلك ولا مذكراً ومؤنثاً ولا مفرداً مثنى مجموعاً.

وقوله: **(وإن رفع)** فاعل رفع عائد على النعت وسببي مفعول رفع، والمنعوت مضاف إليه والظاهر بالنصب نعت سببي، والمراد بالظاهر في كلام الأزهري ما قابل المستتر بدليل مقابلته، فيدخل فيه ما إذا رفع ضميراً بارزاً، فيكون من قبيل النعت السببي نحو: جاء زيد الضاربةُ أنا.

وقوله: **(تبعه في اثنين من خمسة إلخ)** هي المذكورة في كلام المصنف واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير. وقوله: **(ويسمى النعت حينئذ)** أي حين رفع الاسم الظاهر الملتبس بضمير الموصوف.

اقتصر فيه على ما ذكره المصنف وتبعه في اثنين من خمسة، ويسمى النعت حينئذ سببياً **(تَقُولُ)**: في النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر في الرفع مع الإفراد والتعريف والتذكير **(قَامَ زَيْدٌ العَاقِلُ وَ)** في النصب **(رَأَيْتُ زَيْداً العَاقِلَ وَ)** في الخفض **(مَرَرْتُ بِزَيدٍ العَاقِلِ)** وتقول مع التنكير والإفراد: جاء رجل عاقل، ورأيت رجلاً عاقلاً، ومررت برجل عاقلٍ، وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان العاقلان، ورأيت الزيدين العاقلين، ومررت بالزيدين العاقلين. وتقول في تثنية المذكر مع التنكير: جاء رجلان عاقلان، ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين. وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاء الزيدون العاقلون، ورأيت الزيدين العاقلين. ومع التنكير: جاء رجال عقلاء، ورأيت رجالاً عقلاء، ومررت برجال عقلاء. وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند العاقلة، ورأيت هند العاقلة، ومررت بهند العاقلة. ومع التنكير:

وقوله: **(سبباً)** نسبة إلى السبب النعت السببي هو الذي بينه وبين المنعوت علاقة ككونه أباً للمنعوت أو عبداً له.

وقوله: **(تقول في النعت الحقيقي إلخ)** حاصل ما ذكره الأزهري هنا أن صور النعت التي مثل لها حقيقي أو سببي اثنتان وسبعون سورة، وبيانها إجمالاً أن تقول: النعت إما أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وكل من الثلاثة إما مذكراً وإما مؤنث، وذلك ست، وكل من الست إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض وذلك ثمان عشرة، وكل إما معرفة ونكرة ومجموع ذلك ست وثلاثون، وكل إما حقيقي وإما سببي، ومجموع ذلك اثنتان وسبعون، وقد استوفى رحمه الله مثلها وكونها اثنتين وسبعين فقط مبني على أن جمع المذكر السالم مع الكسر قسم واحد، كما أن جمع المؤنث والمكسر كذلك في الحقيقي والسببي، والحق أن كلاً من السالم والمكسر قسم برأسه في جميع ما ذكر، فتكون الصور حينئذ ستاً وتسعين صورة حاصلها أن النعت إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو جمع سالم أو جمع تكسير؛ فذلك ثمان. وكل الثمان إما معرفة أو نكرة وذاك ست عشرة، كل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مخفوض، وذلك ثمان وأربعون من ضرب ثلاث في ست عشرة، وكل إما حقيقي وإما سببي وذلك ست وتسعون، وقد مثل الأزهري لاثنتين وسبعين، وبقي عليه أربع وعشرون وسأبيِّنها لك في مواضعها قريبة إن شاء الله تعالى.

وقوله: **(وتقول في جمع المذكر مع التنكير)** إلخ بقي عليه هنا ست صور كان ينبغي له أن يذكرها قبل قوله: ويقول إلخ. ثلاث منها لجمع المذكر السالم مع التنكير نحو: جاء زيدون عاقلون، ورأيت زيدين عاقلين، ومررت بزيدين عاقلين، لأنه لا يجمع العلم حتى يقدر تنكيره، وثلاث من جمع المذكر المكسر مع التعريف نحو: جاء الرجال العقلاء، ورأيت الرجال العقلاء، ومررت بالرجال العقلاء.

جاءت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة. وتقول في مثنى المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين. ومع التنكير: جاءت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين. وتقول في جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات. ومع التنكير: جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات. فالنعت في هذا كله رافع لضمير النعوت المستتر. وتقول فيما إذا رفع سببي النعوت الظاهر في الإفراد مع التعريف: جاء زيد القائم أبوه، ورأيت زيداً القائم أبوه، ومررت بزيد القائم أبوه. ومع التنكير: جاء رجل قائم أبوه، ورأيت رجلاً قائماً أبوه، ومررت برجل قائم أبوه. وتقول في تثنية المذكر مع التعريف: جاء الزيدان القائم أبوهما، ورأيت الزيدين القائم أبوهما، ومررت بالزيدين القائم أبوهما. ومع التنكير: جاء رجلان قائم أبوهما، ورأيت رجلين قائماً أبوهما، ومررت برجلين قائم أبوهما. وتقول في جمع المذكر مع التعريف: جاءني الرجال القائم آباؤهم، ورأيت الرجال القائم آباؤهم، ومررت بالرجال القائم آباؤهم. ومع التنكير: جاءني رجال قائم آباؤهم، ورأيت رجالاً قائماً آباؤهم. وتقول في المفردة المؤنثة مع التعريف: جاءت هند القائم أبوها، ورأيت هنداً القائم أبوها، ومررت بهند القائم أبوها. ومع التنكير: جاءتني امرأة قائم أبوها، ورأيت امرأة قائماً أبوها، ومررت بامرأة قائم أبوها. وتقول في تثنية المؤنث مع التعريف: جاءت الهندان القائم أبوهما، ورأيت الهندين القائم أبوهما، ومررت بالهندين القائم أبوهما. ومع التنكير: جاءت امرأتان قائم أبوهما، ورأيت امرأتين قائماً

وقوله: **(مع التنكير جاءت نساء إلخ)** الأولى أن يبدل نساء بهندات، لأن نساء ليس جمعاً، وإنما هو اسم جمع لا مفرد من لفظه، وإنما له مفرد من معناه وهو امرأة، وبقي عليه أيضاً ست صور، كان الواجب ذكرها قبل قوله: **(فالنعت في هذا)** إلخ ثلاث، منها لجمع المؤنث مع المكسر نحو: جاء الهنود الحبليات، ورأيت الهنود الحبليات، ومررت بالهنود الحبليات، وثلاث لجمع المؤنث مع التنكير نحو: جاء هنود حبليات، ورأيت هنوداً حبليات، ومررت بهنود حبليات، فصور الحقيقي ثلاث وأربعون، ست وثلاثون ذكرها، وبقي عليه اثنتا عشر قد علمتها.

وقوله: **(ويقول في جمع المذكر مع التعريف إلخ)** وبقي عليه ست صور كان الواجب ذكرها قبل قوله: وتقول ثلاث منها لجمع المذكر مع التعريف نحو: جاء الزيدون القائم آباؤهم، ورأيت الزيدون القائم آباؤهم، ومررت بالزيدين القائم آباؤهم، وثلاث أيضاً فيه مع التنكير نحو: جاء زيدون قائم آباؤهم، ورأيت زيدين قائماً آباؤهم، ومررت بزيدين قائم آباؤهم.

أبوهما، ومررت بامرأتين قائم أبوهما. وتقول في جمع المؤنث مع التعريف: جاءت الهندات القائم آباؤهن، ورأيت الهندات القائم آباؤهن، ومررت بالهندات القائم آباءهن. ومع التنكير: جاءت نساء قائم آباءهن، ورأيت نساء قائماً آباءهن، ومررت بنساء قائم آباءهن. فالنعت في هذا القسم يلزمه الإفراد والتذكير دائماً مع غير الجمع، وأما مع الجمع

وقوله: **(مع التنكير جاءت نساء إلخ)** يأتي فيه ما مر في الحقيقي وبقي عليه ست صور، كان الواجب ذكرها قبل قوله: فالنعت في هذا إلخ. ثلاث منها: المؤنث المكسر مع التعريف نحو: جاءت الهنود القائم آباؤهم، ورأيت الهنود القائم آباؤهن، ومررت بالهنود القائم آبائهن، فصور السببي ثمان وأربعون. ذكر الأزهري منها ستاً وثلاثين، وبقي عليه اثنتا عشر كما علمت، فصور الحقيقي والسببي من حيث هما ست وتسعون، هذا إن كان النعت باسم الفاعل، فإن كان باسم المفعول بأن تجعل المضروب بدل العاقل أو القائم فيما مر، أو بالصفة المشبهة بأن تجعل الحس بدلاً من العاقل أو القائم كانت الصور مائتين وثمان وثمانين.

وقوله: **(والنعت في هذا القسم)** أعني السببي يلزمه الإفراد، أي ولو كان مثنى أو مجموعاً، وإنما لزمه الإفراد لأن النعت الرافع للاسم الظاهر منزل منزلة الفعل الرافع للظاهر أيضاً، فكما أن الفعل إذا أسند إلى مثنى ومجموع يجرد من علامة التثنية والجمع، فكذلك الوصف. وهذا على اللغة المشهورة المشار إليها بقول الألفية:

وجـرّد الـفـعـل إذا مـا أسـنـدا   لاثـنـين أو جـمـع كفـاز الشُّـهـدا

وأما على اللغة التي تلحق الفعل علامة التثنية نحو: قاما الزيدان، أو علامة الجمع نحو: قاموا الزيدون المشار إليها بقوله: وقد يقال سعدا وسعدوا إلخ. فيقال عليها هنا: جاء الزيدان العاقلان أبوهما، وجاء الزيدون العاقلون آباؤهم، فتكون الألف حرفاً دالاً على التثنية، والواو حرفاً دالاً على الجمع.

وقوله: **(والتذكير)** أي إذا كان الفاعل مذكراً، ولو كان المنعوت مؤنثاً كقولك: جاءت هند القائم أبوها، وسائر أمثلة المؤنث السابقة، وإذا كان الفاعل مؤنثاً أنّث الوصف، ولو كان المنعوت مذكراً نحو: جاء زيد العاقلة أمه، لأن الوصف تابع للفعل وحكم الفعل أنه أسند لمذكر ذكر، وإن أسند لمؤنث أنث، وإلى كون النعت الحقيقي يطابق منعوته في الإفراد والتذكير وفروعهما، والسببي فيما ذكر أشار في الألفية بقوله:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو   سـواهـا كـالـفـعـل

فسوى التذكير هو التأنيث، وسوى التأكيد هو التثنية والجمع، وأحال في ذلك على الفعل، فعلم أن الحقيقي يطابق المنعوت في الإفراد والتذكير وفروعهما، والسببي لا يطابق المنعوت فيما ذكر.

وقوله: **(مع غير الجمع)** غير الجمع هو المفرد والمثنى.

فيختار تكسيره على إفراده نحو: مررت برجال قيام أباهم، ويضعف تصحيحه هذا نعت باسم الفاعل، فإن نعت باسم المفعول أو صفة المشبهة جاز فيه هذا الاستعمال، وجاز فيه أن يحول الإسناد عن السببي الظاهر إلى ضمير المنعوت، فيستتر في النعت وينصب السببي

وقوله: **(ويضعف تصحيحه إلخ)** أي جمعه جمع سلامة نحو: جاء رجال قائمون آباؤهم، ووجه ضعفه إنه تابع للفعل، والفعل يجرد على اللغة الفصحى، فكذلك ما أشبه وهو الوصف كما مرّ، فتحصل أن الوصف مع الجمع يختار تكسيره، ثم إفراده ثم جمعه جمع تصحيح.

وقوله: **(هذا إذا نعت إلخ)** الإشارة عائدة على لزوم الإفراد في السببي مع غير الجمع.

وقوله: **(هذا استعمال)** هو رفعه للاسم الظاهر ولزوم إفراده السببي الظاهر، وإما إذا كان النعت بهما حقيقياً فتلزم مطابقتهما كاسم الفاعل من غير إشكال.

وقوله: **(عن السببي الظاهر)** وهو العبد والوجه في المثالين بعد والمناسب تقديمها هنا ليتنزلا ما ذكر عليهما، وليتبين أصلهما، وحاصل ذلك أن أصلهما: جاء زيد المضروب عبده الحسن وجهه، فالمضروب والحسن نعتان لزيد، وعبده مرفوع على النيابة عن الفاعل بمضروب، ووجه مرفوع على أنه فاعل بالحسن، فالنعت فيهما سببي لرفعهما الاسم الظاهر الملتبس بضمير الموصوف، ثم حول الإسناد عن الظاهر الذي هو العبد والوجه إلى المضاف إليه الذي هو الهاء العائدة على الموصوف، وصار الضرب مسنداً إلى ضمير زيد مجازاً، وكذلك الحسن لأن من الضرب عبده أو أحسن وجهه صح، أو يسند الضرب إليه أو الحسن مجازاً، ثم انتصب الاسم الظاهر الذي كان مرفوعاً على التشديد بالمفعول به، فوقع هنالك قبح إجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى الوصف المتعدي لاثنين في الأول الذي هو مضروب، فإنه اسم مفعول من ضرب، وهو إنما هو يتعدى لواحد مجرى الوصف المتعدي لاثنين في الأول الذي هو مضروب إلى اثنين.

صورة إحداهما: النائب عن الفاعل، والآخر المنصوب على التشبيه بالمفعول به فجر العبد كذلك.

الوجه في المثال الثاني نصب على تشبيه المفعول به فوقع فيه قبح أيضاً، وهو إجراء الوصف القاصر الذي هو الحسن لأنه من حسن، وفعل مضموم لا يكون إلا لازماً مجرى الوصف المتعدي لواحد، فجروه بالإضافة، فالجر فيهما من نصب لا من رفع، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وأل في العبد والوجه لتزيين اللفظ لا غير وليست خلفاً عن الهاء المضاف إليه، لأن الهاء لم تحذف، وإنما هي مستترة في الوصف كما علمت، وحيث حول الإسناد فيهما وجب في النعت المطابقة نحو: جاء الزيدان المضروبان العبد، وجاء الزيدون الحسن الوجه، بنصب العبد والوجه أو جرهما مع حذف النون.

وقوله: **(فيستتر)** أي الضمير الذي كان منفصلاً بالاسم الظاهر. وقوله: **(ينصب السببي)**

على التشبيه بالمفعول به أو يخفض بإضافة النعت إليه، وحينئذ يطابق منعوتة في التأنيث والتثنية والجمع، وترجع إلى القسم الأول مثاله: جاء زيد المضروب العبد أو الحسن الوجه بنصب العبد والوجه وجرهما، وكذا تفعل في كل مثال بما يناسبه.

(وَالْمَعْرِفَةُ) من حيث هي **(خَمْسَةُ أَشْيَاءَ)**:

أي الذي كان سبباً متحملاً للضمير، وإلا فالضمير الآن انتقل للوصف وصار الوصف مسنداً للضمير ولا الظاهر ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، أو على التمييز إن كان نكرة، وظاهره أن النصب والجر على حد سواء وليس كذلك بل الجر أولى لرفع القبح كما علمت.

وقوله: **(حينئذ)** أي حين تحويل الإسناد عن الظاهر إلى الضمير، وصيرورة الظاهر منصوباً أو مجروراً.

وقوله: **(إلى القسم الأول)** وهو الحقيقي، ومعنى رجوعه له أن تعين فيه المطابقة، وليس المراد أن النعت يصير حينئذ جارياً على من حوله كالحقيقي.

(والمعرفة) لما قدم المصنف في كلامه ذكر التعريف والتنكير كأن قائلاً قال له: ما هي المعرفة وما هي النكرة؟ فشرع بينهما. **فإن قلت**: كما قدم التعريف والتنكير قدم الرفع والنصب والخفض، فلم تكلم على الأولين وسكت عما عداهما؟ **قلت**: استغنى عن الكلام في الرفع والنصب والخفض، لتقدم الكلام عليها في باب علامات الإعراب، ثم المناسبات تقديم النكرة على المعرفة، لكون المعرفة فرعاً عنها لكونها تحتاج، والنكرة لا تحتاج، وما لا يحتاج أصل لما يحتاج. وأجيب بأنه قدمها لشرفها بدلالتها على شيء معين. ثم القاعدة أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد استغنوا عن حده، ولما كانت المعرفة محصورة بالعدم لم يحتج المصنف لحدها، بل قيل حدها غير ممكن لقول ابن مالك في شرح التسهيل: من أراد أن يجد المعرفة من دون اعتراض عليه، فقد عجز من الوصول إليها. قول الأزهري: **(من حيث هي)** أي لا تفيد كونها ضميراً أو علماً إلخ لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، ولا يفيد كونها لا تنعت ولا ينعت بها إلى آخر ما يأتي للأزهري. **(خمسة أشياء)** الحق أنها سبعة، جمعها ابن مالك في الكافية بقوله مقدماً الأعرف فالأعرف:

فمضمر أعرفها ثم العلم ... واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة ومنادى عينا ... وذو إضافة بها تبينا

وبقي المصنف من السبعة الموصول كما بقي عليه وعلى الألفية في قولها:

وغيره معرفة كهم وذي ... وهند وابني والغلام والذي

النكرة المقصودة بالنداء نحو: يا رجلُ لمعين، وأجيب عن المصنف: بأنه مرّ على أن الموصول داخل في القسم الثالث وهو المبهم، ووجه إبهامه أن الذي يقع على كل فرد مذكر

الأول (**الاِسْمُ المُضْمَرُ**). . . . .

غالباً، وإن كان قد يقع على الله تعالى، وهو لا يوصف بذكورها ولا غيرها، وأن التي تقع على كل مفرد مؤنث وهكذا. وقيل: إن الموصول تعرف بأن الموجودة في الذي والتي وتثنيهما وجمعهما والمقدرة فيما عداها إلا أبا فهي معرفة بالإضافة. وأجيب عن المصنف وعن الألفية: بأن النكرة المقصودة تعرفت بما تعرف به اسم الإشارة وهو الحضور، وقيل: تعريفه بأل محذوفة ناب عنها حرف النداء.

(الاسم المضمر) بدأ به لأنه أعرف المعارف بعد اسم الجلالة. وقد ورد: أن سيبويه رئي بعد موته فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي، فقيل له: بم؟ قال: بقولي أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة، وكما يقال له المضمر يقال له الضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وهو قسمان: بارز ومستتر، فالبارز ما له صورة في اللفظ، والمستتر ضده وهو قسمان: مستتر وجوباً وهو ما لا يخلفه ظاهر وذلك في عشرة مواضع: فعل أمر للواحد المذكر نحو: افعل، والمضارع المبدوء بهمزة المتكلم نحو: أوافق، والمبدوء بنون المتكلم نحو: نغتبط، والمبدوء بتاء الخطاب نحو: تشكر، وإلى هذه الأربعة أشار في الألفية بقوله:

ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر

واسم فعل الأمر للواحد المذكر نحو: نزال، واسم فعل المضارع نحو: وي بمعنى أعجب، والمصدر والبدل من فعله نحو: ضربا زيداً، وأفعل في التعجب نحو: ما أحسن زيداً، وأفعل التفضيل نحو: زيد أفضل من عمرو، وفاعل خلا وعدا وحاشا في الاستثناء، ومستتر جوازاً وهو ما يخلفه الظاهر في مثال آخر نحو: زيد قام، فيجوز أن يقال: قام زيد فيخلفه الظاهر والبارز قسمان: متصل ومنفصل، وقد تقدم تعريفهما، وأقسام الضمير كما مر إثنا عشر: اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، ثم المتصل يكون محل رفع، وفي محل نصب، وفي محل خفض. والمنفصل لا يكون إلا في محل رفع أو نصب، ولا يكون في محل خفض، فبالضرورة تعلم أن مجموع الضمائر ستون: أربعة وعشرون للمرفوع ومثلها للمنصوب، واثنا عشر للمخفوض، أمثلة ضمائر الرفع المتصلة: ضربتُ ضربنَا ضربتَ ضربتِ ضربتُما ضربتُم ضربتنَّ ضربَ ضربَتْ ضربَا ضربُوا ضربنَ. ضمائر الرفع المنفصلة: أنا نحن أنتَ أنتِ أنتما أنتم أنتن هو هي هما هم هن؛ فهذه أربعة وعشرون، وضمائر النصب المتصلة: أكرمي أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن. ضمائر النصب المنفصلة: إياي إيانا إياكَ إياكِ إياكما إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن؛ فهذه أربعة وعشرون في المنصوب. ضمائر الجر ولا تكون إلا متصلة: غلامي غلامنا غلامكِ غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن، ومجموع ذلك ستون. يزاد عليها ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: تقومين يا هند، فمجموع الضمائر أحد وستون، وقد ذكرها السوداني إلا أنه قال: فمجموعها سبعة وستون، وهو تحريف من ناسخ المبيضة. والصواب إبدال سبعة إحدى، معنى التفريغ والتأصل اللذين

وهو ما دل على متكلِّم (**نَحْوَ: أَنَا وَ**) نحن أو مخاطب نحو (**أَنْتَ**) وَأَنْتِ وأنتما وأنتم وأنتن، أو غائب نحو: هو وهي وهما وهم وهن. (**وَ**) الثاني (**الاسْمُ العَلَمُ**) وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهَ سواء كان علم شخص لعاقل (**نَحْوَ: زَيْدٍ**) وهند أم غير

ذكرهما السوداني أن من ضمائر أصولاً، وذلك أنا وله فرع واحد وهو نحن، والأصل الثاني أنت بفتح التاء، وله فروع أنتِ بكسر التاء، وأنتما وأنتم وأنتن، والأصل الثالث «هو» وله فروع وهي: وهما وهم وهن، وإياي هو الأصل وله فرع واحد وهو إيانا، وقس ذلك على ما قبله وكلها مبنية، وفي الألفية:

وكل مضمر له البنا يجب

وذكر في التسهيل لبنائه أربعة أسباب، أحدهما: الشبه الوضعي في جميعها لأن منها ما هو موضوع على حرف واحد، ومنها ما هو موضوع على حرفين فقط على الأصح، إلا نحن فهو موضوع على ثلاثة، وبني حملاً على سائر الضمائر طرد الباب.

قول الأزهري: (**ما دل على متكلم إلخ**) أي وضعاً لإخراج نحو قول رجل اسمه زيد: جاء زيد، يعني نفسه، لأن الاسم الظاهر موضوع للغيبة، ولا بد من تقييد الخطاب والغيبة بالوضع أيضاً.

(**واسم العلم**) بفتح العين واللام مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام، لأن العلم بالكسر يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف المعلوم، والعلم بالفتح يقتضي الإحالة بجميع أوصاف الذات قاله الرضي. وقيل: من العلم بفتحتين الذي هو الجبل وهو لغة العلامة، واصطلاحاً عرّفه الأزهري لاعتبار شموله لعلم الشخص ولعلم الجنس بقوله: (**وهو ما علق**) إلخ، فما بمعنى لفظ وعلق بمعنى دل، وهو الموجود في بعض النسخ بدل علق، ولم يعبر بوضع لأن الأعلام قسمان: منقول ومرتجل، ولو عبر بوضع لما شمل المنقول فما جنس وعلق على شيء بعينه مخرج للنكرات، وخرج بغير متناول إلخ. سائر المعارف لأن العلم جزئي وضعاً واستعمالاً، بمعنى أن العرب وضعت العلم لشيء بعينه، واستعمل في شيء بعينه، وسائر المعارف وضعت كليات، واستعملت جزئيات. ألا ترى اسم الإشارة نحو: ذا، فإن الواضع وضعه لكل مفرد مذكر فهو كلي، وعند استعماله في الإشارة يتعين به كل فرد خاص، وهكذا هو الذي حرره السعد، ورجح السيد خلاف هذا.

وقوله: (**سواء كان علم شخص إلخ**) الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس تقريباً أن علم الشخص اسم يعين المسمى ذهناً وخارجاً كزيد، فإنه يعين ذاته المسماة به في الذهن، وكذلك في خارج العيان. ولا يتناول عمراً مثلاً لا في الذهن ولا في الخارج، وعلم الجنس يعين مسماه ذهناً لا خارجاً كأسامة، فإنه يعين مسماه الذي هو الحقيقة الذهن، فلا يشمل في الذهن حقيقة الفرس مثلاً، وفي الخارج لا يختص به واحد من أفراد هذه الحقيقة، بل يطلق على كل واحد من أفراد هذا الجنس لفظ أسامة مثلاً، وعلم الجنس هو كعلم الشخص في

عاقل إما لمكان نحو عدن **(وَمَكَّةَ)** أو لغيره: كشذقم اسم جمل، وهيلة اسم شاة، أو علم جنس. أما الحيوان نحو: حضاجر علم للضبع، وأسامة علم للأسد، أو لمعنى كسبحان وبرة. **(وَ)** الثالث **(الاسْمُ المُبْهَمُ)** وأراد به اسم الإشارة ووجه إبهامه عمومه وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص **(نَحْوَ: هَذَا)** حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد، وهو أقسام: فهذا للمفرد المذكر.

اللفظ، فتجري عليه الأحكام اللفظية فيقع مبتدأ نحو: أسامة أجرأ من ثعالة، وتأتي مدة الحال في فصيح الكلام نحو: هذا أسامة مقبلاً، وفي المعنى مدلوله كالنكرة لأنه لا يختص به واحد دون آخر، وفي الألفية:

ووضعوا لبعض الأجناس علم   كعلم الأشخاص لفظاً وهو عم

وأما اسم الجنس، فهو ما وضع للحقيقة ولا يحصل به التعيين لا ذهناً ولا خارجاً كأسد.

وقوله: **(نحو عدن)** اسم بلد بساحل اليمن.

وقوله: **(وشذقم)** الشنواني: بالذال المعجمة، والذي في الصحاح وذكره ابن هشام أنه بالمهملة اسم جمل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنتسب الإبل الشذقمية.

وقوله: **(وهيلة اسم شاة)** كانت لبعض نساء العرب، وقيل: اسم صنم كان لبعض العرب.

وقوله: **(حضاجر)** بضم الحاء المهملة وضاد معجمة وغير مشالة وبعد الألف جيم.

وقوله: **(كسبحان)** وعلم الجنس التسبيح، ثم قيل محل كونه علماً إذا كان غيره مضاف، فإن أضيف كما هو الغالب فيه سبحان الله، فلا يكون علماً لأن الأعلام لا تضاف، ورد بأن الإضافة التي تمنع في العلم هي التي تكون للتعريف أو للتخصيص، فإن كانت للبيان فلا تمنع كفرعون موسى، وحاتم طيء، ومنه ما هنا. **(والاسم المبهم)** قول الأزهري: **(وأراد به اسم الإشارة)** جملة على خصوص الإشارة ليوافق أمثلة المصنف، والأولى أن المراد بالمبهم ما يشمل اسم الإشارة والموصول، لكن كان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للموصول نحو: الذي.

وقوله: **(ووجه إبهامه إلخ)** لا منافاة بين كون اسم الإشارة معرفة وبين كونه مبهماً لأن تعريفه حين استعماله في مشار إليه معين وإبهاماً باعتبار وضعه كما مر.

وقوله: **(وصلاحيته)** بالرفع عطف تفسير على عمومه والصلاحية باعتبار الوضع، وقيل استعمال كما علمت نحو: هذا. قول الأزهري: **(للمفرد المذكر)** أي غالباً وإلا فقد يكون لمن لا يوصف بذكورة، ولا أنوثة كالباري تعالى كما في ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام: الآية 102]

(وَهَذِهِ) للمفردة المؤنثة، وهذان للمثنى المذكر، وهاتان للمثنى المؤنثة بالألف رفعاً وبالياء فيهما نصباً وجراً **(وَهَؤُلاَءِ)** بالمد على الأفصح لجمع المذكر والمؤنث. **(وَ)** الرابع **(الاسْمُ الَّذِي فِيهِ الأَلِفُ واللاَّمُ)** للتعريف **(نَحْوَ: الرَّجُلُ)** والرجلة **(والغُلاَمُ)** والغلامة **(وَ)** الخامس **(مَا أُضِيفَ إلى واحِدٍ مِنْ هَذِهِ الأَرْبَعَةِ)** المذكورة تقول في المضاف إلى المضمر:

ثم اسم الإشارة إنما هو ذا، وأما «ها» فهي حرف تنبيه، وإلى الإشارة بذا أشار في الألفية بقوله:

بـذا لـمـفـرد مـذكـر أشـر

(وهذه) لا يختص المؤنث بهذا اللفظ، بل يشار له بألفاظ عشرة: ذي وتي وهي وتهي ذه وته وتا وذات، واقتصر في الألفية على أربعة من عشرة أشار إليها بقوله: (بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر).

(وهؤلاء) قول الأزهري **(بالمد على الأفصح إلخ)** إلى هذا أشار في الألفية بقوله:

وبـأولـى أشـر لـجـمـع مـطـلـقـاً   والـمـد أولـى. . . . .

وهي لغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عِمرَان: الآية 119] والقصر لغة تميم. ثم اعلم أن مراتب الإشارة عند الجمهور ثلاثة: قريبة ويشار لها بأسماء الإشارة مجردة من الكاف، سواء كانت مقرونة بهاء التنبيه نحو: هذا، أو مجردة منها نحو: ذا، ومتوسطة ويشار إليها بزيادة الكاف على أسماء الإشارة دون اللام، وبعيدة ويشار إليها بثمَّ فتح التاء المثلثة أو بزيادة اللام مع الكاف نحو: ذلك، ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام. وفي الألفية:

واللام إن قدمت ها ممتنعة

وعند ابن مالك: اسم الإشارة مرتبتان: قريبة وبعيدة، وجميع ألفاظ الإشارة مبنية، إلا ذان وتان للمثنى فهما معربان بالألف رفعاً وبالياء جراً ونصباً، وفي الألفية:

وذان تـان لـلـمـثـنـى الـمـرتـفـع   وفي سواه ذين تين اذكر تطع

(والاسم الذي فيه الألف واللام) يؤخذ منه أن الألف واللام معاً للتعريف، وهو مذهب الخليل وسيبويه، إلا أن الخليل قال: إن الهمزة همزة قطع وحذفت في الدرج لكثرة الاستعمال. وقال سيبويه: إن الهمزة همزة وصل، وقيل: اللام وحدها للتعريف، وإلى هذين القولين أشار في الألفية بقوله:

أل حـرف تـعـريـف أو الـلام فـقـط

وقيل الهمزة للتعريف، وأتى باللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام. قول الأزهري: **(للتعريف)** احترازاً من الزائد فلا تعرف.

وقوله: **(والرجلة)** هي المرأة الكاملة التي فيها بعض أوصاف الرجال. **(وما أضيف)**

غلامي وغلامها، وفي المضاف إلى العلم غلام زيد وغلام مكة، وفي المضاف إلى الاسم المبهم: غلام هذا وغلام هذه، وفي المضاف إلى الاسم الذي فيه الألف واللام: غلام الرجل وغلام المرأة، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمر، فإنه في درجة العلم، وإنما قيدت المعرفة بالحيثية المطبقة لأن المعارف التي ذكرها بالنسبة إلى كونها تنعت وينعت بها أقسام، الأول: المضمر لا ينعت ولا ينعت به. الثاني: العلم ينعت ولا ينعت به. الثالث والرابع والخامس: اسم الإشارة

يشترط في كون المضاف يتعرف بالمضاف إليه شروط ثلاثة: أن يكون المضاف غير متوغل في الإبهام، فإن كان متوغلاً في الإبهام كمثل وغير فلا تفيد إضافته تعريفاً، وأن لا يكون واقعاً موقع النكرة، وإلا فلا يتعرف نحو وحده من قولك: جاء زيد وحده، فوحده بمعنى منفرداً حال، والحال لازم للتنكير. وأن تكون الإضافة معنوية فإن كانت لفظية فلا تفيد التعريف كإضافة الوصف نحو: ضارباً، وفي الألفية:

وإن يشابه المضاف يفعل   وصفاً فعن تنكره لا يعزل

وأخذ من المصنف أن المضاف إلى غير واحد من هذه الأربعة لا يتعرف نحو: غلام رجل، وهو كذلك. قول الأزهري: **(فهو في درجة العلم إلخ)** وإنما قالوا إنه في درجة العلم، ولم يقولوا في درجة الضمير لأنهم أطلقوا في قولهم: إن الضمير أعرف المعارف، ولو كان ما أضيف إليه في مرتبته لقالوا: إن أعرف المعارف شيئان.

وقوله: **(الضمير لا ينعت ولا ينعت به إلخ)** فلا تقول: رأيته الكريم بالنصب على أنه نعت الضمير، ولا رأيت زيداً إياه على أن يكون إياه نعتاً لزيد، وعلة عدم صحة نعته أن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، ووصف المعارف يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل، وما أحسن قول أبي حفص سيدي عمر الفارسي:

أضمرت في القلب هوى شادن   مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوماً له   فقال لي: المضمر لا يوصف

وعلة عدم النعت أن النعت لا يكون إلا بما هو مساوٍ للمنعوت في التعريف أو أدون منه فيه كما علمت، ولا يكون النعت أعرف من المنعوت والضمير أعرف من المعارف، وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٦﴾ [آل عِمرَان: الآية 6] فقال: إن العزيز الحكيم صفتان لِـ هو، والجمهور يحملون هذا على البدلية.

وقوله: **(العَلَم بنعت ولا ينعت به)** إلخ، إنما صح نعته لأنه قد يفتقر إلى الإيضاح لرفع الاشتراك، وأما كونه لا ينعت، فإن النعت إنما يكون بمشتق والعلم في الغالب لا يكون إلا جامداً.

وقوله: **(اسم الإشارة)** مثال النعت به قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القَصَص:

والمعرف بالإضافة تنعت وينعت بها. **(وَالنَّكِرَةُ)** لا تنحصر بالعد بل بالحد وحدها **(كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي)** أفراد **(جِنْسِهِ)** الشامل له ولغيره **(لا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ)** من أفراد جنسه **(دُونَ آخَرَ)** نحو: رجل، فإنه شائع في جنس الرجال الصادق على كل حيوان ذكر ناطق بالغ من بني آدم، لا يختص لفظ رجل واحد من أفراد الرجال دون آخر، بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل، وهذا الحد فيه غموض. **(وَتَقْرِيبُهُ)** أي تقريب حد النكرة على المبتدي **(كُلُّ مَا)** أي كل اسم **(صَلُحَ)** بفتح اللام وضمها **(دُخُولُ الأَلِفِ واللَّامِ**

الآية 27] ومثال نعته قولك: مررت بهذا الفاضل، ومثال قول المقرون بأن منعوتاً ونعتاً قولك: مررت بالرجل العاقل. **(والنكرة)** قول الأزهري: **(بل بالحد)** قيل لا يكن حدها أيضاً لعدم انضباط أقسامها، ولكن حدها المصنف تقريباً على المبتديء. **(شائع)** شيوع النكرة باعتبار مدلولاتها باعتبار لفظها، وإلا فرجل لا شيوع في لفظه. قول الأزهري: **(الشامل له ولغيره)** أشار بهذا إلى أن المراد بالجنس مصدق على متعدد فيصدق بالجنس المصطلح عليه كحيوان، وبالنوع كالإنسان، وبالصنف كعربي وعجمي. **(لا يختص به واحد)** هذا تفسير لقوله: شائع في جنسه لا قيد زائد، فإن التعريف تمَّ بدونه، ثم البناء في به داخلة على المقصور، والغالب دخولها على المقصور عليه وهو واحد في كلام المصنف كأنه قال: لا يختص بواحد بعينه دون آخر. قول الأزهري: **(من أفراد)** زاد لفظه إشارة إلى أن الشيوع إنما هو في أفراد الجنس، وأما الجنس نفسه فلا شيوع فيه وقد علمت ذلك.

وقوله: **(على سبيل البدل)** أي يطلق على هذا ثم هذا بدله، ولا يطلق على جميع أفراد الجنس دفعة واحدة خرج بكل اسم الفعل والحرف، فلا يكونان نكرتين، وهذا مذهب الأصوليين في الفعل، ولا وصف بتنكير ولا تعريف. والذي للنحاة أنه نكرة، وقد بيَّنا ذلك في حاشيتنا على المكودي عند قول المتن: **(نكرة قابل أل)** إلخ، وخرج بشائع في جنس المعرفة، فإنها تفيد التعيين أما من أصل الوضع كالعلم أو عند الاستعمال كسائر المعارف.

وقوله: **(فيه غموض)** بضم الغين أي خفاء. **(صلح)** أي لغة لا عقلاً، وإلا فالفعل يجوز دخول «أو» على كل لفظ، والمراد صلح بنفسه، أو بمرادفه ليشمل «ذو» معنى صاحب ونحوها، فإنها نكرة، ولا تقبل أل لكنها في موضع ما يقبلها وهو صاحب فيكون موافقاً لقول الألفية:

نكرة قابل أل مؤثراً أو واقع موقع ما قد ذكرا

كذا قالوا. والأولى إبقاء كلام المصنف على ظاهره، وأن المراد الدخول بالفعل، ولو عمَّمنا لكان فيه الانتقال من غموض إلى غموض، فلا يكون تقريباً ولا يضر جهل المبتدي لما وقع موقع ما قبلها لقلته. **(دخول الألف واللام)** أي التي للتعريف ولذا يقال في الألفية: مؤثراً، أي للتعريف بخلاف أل الزائدة، فإنها تدخل على المعرفة نحو: العباس والضحاك، فعباس وضحاك هما معرفتان بالعلمية، فأل الداخلة عليهما زائدة للمح الأصل، وتدخل على

عَلَيْهِ) في فصيح الكلام فهو نكرة **(نَحْوَ)** رجل وفرس، فإنهما يصلح دخول الألف واللام عليهما فتقول: **(الرَّجُلُ والْفَرَسُ)**.

لام التنكير نحو: وطبت النفس، فالنفس تمييز نكرة وأل فيه زائدة. قول الأزهري: **(في فصيح الكلام)** قيد به لإخراج أل الداخلة على الفعل المضارع في قوله:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته

فأل في الترضي دخلت على الفعل المضارع، والأولى حذف هذا الكلام لأن كلامنا في المعرفة، وأل هذه زائدة.

وقوله: **(رجل وفرس)** أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لأن عبارة المصنف تقتضي أن الرجل والفرس المقرونين بأل تدخل أل أخرى عليهما وذلك ليس بمراد، فأجاب بأن أصلهما رجل وفرس، ثم دخلت أل عليهما فنطق المصنف بهما على الحالة التي صار إليها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ العَطْفِ

ومراده عطف النسق هو العطف بحروف مخصوصة **(وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ)** القول

باب العطف

هذا هو الثاني من التوابع، والعطف لغة: الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه. واصطلاحاً قسمان: عطف بيان وعطف نسق، ولم يتكلم المصنف على عطف البيان بناء على أنه مرادف للبدل كما مر، ومن قال: إنهما غير مترادفين عرف عطف البيان بتعريف خاص، أشار له في الألفية بقوله:

فذو البيان تابع شبه الصفة ... حقيقة القصد به منكشفة

فتابع جنس وشبه الصفة مخرج لسائر التوابع، فأما التوكيد والبدل وعطف النسق؟ فهي غير شبيهة بالصفة، وأما النعت؛ لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء، فكأنه قال: تابع غير صفة حقيقة القصد لا يخرج به شيء خلاف ما في التصريح والمكودي: بل هما لبيان معنى شبه الصفة، فكأنه قال: شبيه بالصفة في كونه يوضح متبوعه إن كان معرفة نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر. فعمر: معطوف عطف بيان على أبو حفص للإيضاح، ويخصصه إن كان نكرة: من ماء صديد، فصديد عطف بيان، وكونه لإيضاح المعارف متفق عليه، وكونه لتخصيص النكرات نفاه البصريون وحملوا ما أوهمه على البدلية، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة كالنعت الحقيقي، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

فأوليته من وفاق الأول ... ما من وفاق الأول والنعت ولي

وقوله: **(ومراده عطف النسق)** قرينة هذا المراد أن المصنف لم يذكر غيره مع قوله: **(وحروف العطف عشرة)** والنسق لغة الجمع والنظم يقال: نسقت العقد إذا جمعت يواقيتهُ، واصطلاحاً أشار إليه في الألفية بقوله:

تال بحرف متبع عطف النسق

فنال أي تابع جنس، وبحرف مخرج لجميع ما عداه، لكن تقييد الحرف بغير أي التفسيرية، وإلا فالمتبوع بها كقولك: عسجد أي ذهب، يقال له عطف بيان لا نسق. وذهب الكوفيون إلى أن المعطوف بها عطف نسق لا عطف بيان **(وحروف العطف عشرة)** هذا غير مناسب للترجمة، والمناسب تعريف العطف ثم يذكر، وأجيب بأن في الترجمة حذف الواو مع ما عطفت، والتقدير: باب العطف وحروفه وحروف العطف قسمان: قسم يشترك في اللفظ

بأن إما المكسورة الهمزة عاطفة والتحقيق خلافه **(وَهِيَ)** أي حروف العطف العشرة **(الوَاوُ)** لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو: جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو معه، **(والفَاءُ)** للترتيب والتعقيب نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد **(ثُمَّ)** بضم المثلثة للترتيب والتراخي نحو: جاء زيد ثم عمرو إذا كان مجيء عمرو بعد

أي الإعراب دون معنى وهي ثلاثة: بل ولكن ولا، وإليها أشار في الألفية بقوله: «وأتبعت لفظاً فحسب بل ولا لكن»، وقسم يشرك ما بعده لما قبله في اللفظ والمعنى وهو باقيها.

وقوله: **(والتحقيق خلافه)** أي والقول الحق أن العاطف إنما هو الواو وقبلها، لأن الواو حرف عطف، والعاطف لا يدخل على مثله، ولا يلزم من كونها بمعنى «أو» أن تكون عاطفة. ألا ترى أن «أن» مصدرية و«ما» مصدرية، والأولى تنصب والثانية لا تنصب، وإذا قلنا: إن «إما» عاطفة فالواو قبلها زائدة.

قوله: **(لمطلق الجمع)** والمراد بالجمع الاجتماع أي اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، ولا فرق في المعنى بين مطلق الجمع والجمع والمطلق، والتفرقة بينهما اصطلاح فقهي: الماء والماء المطلق، ومن فرق بينهما هنا فقد خلط بين الاصطلاحين.

وقوله: **(من غير ترتيب)** أي المعطوفين أو المعاطيف، فيحتمل تقدم المعطوف بها وتأخره ومصاحبته، وهو تفسير المطلق الجمع فتعطف اللاحق على السابق نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحَديد: الآية 26] فإبراهيم مؤخر في الوجود والرسالة على نوح وتعطف المصاحب نحو: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العَنكبوت: الآية 15] فأصحاب السفينة معطوف على الهاء العائدة على نوح، ونوح وأصحاب السفينة كانوا متصاحبين، وتعطف السابق على اللاحق نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: الآية 2]. وفي الألفية:

فاعطف بواو سابقاً أو لاحقاً في الحكم أو مصاحباً موافقا

واختار غير واحد أنها تفيد الترتيب. **(والفاء)** قول الأزهري: **(للترتيب إلخ)** الترتيب هو كون هذا بعد هذا، ثم تارة يكون في اللفظ والمعنى نحو: جاء زيد فعمرو، إذا كان مجيء زيد قبل عمرو، وتارة يكون في الذكر دون المعنى كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هُود: الآية 45] إلخ، فجملة «قال» معطوفة على جملة نادى، والفاء للترتيب في الذكر لأن نداء نوح هو قوله: ﴿رب إن ابني من أهلي﴾. قوله: **(والتعقيب)** هو وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة، والتعقيب في كل شيء بحسبه تقول: تزوج فولد إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا أمد الحمل، وإلى الفاء أشار في الألفية بقوله:

والفاء للترتيب باتِّصال

ثم إن التعقيب أخص من الترتيب، لأن الترتيب يصدق بالتعقيب وبالمهلة، فلذكره بعد الترتيب فائدة التخصيص **(وثم)** وقول الأزهري: **(للترتيب والتراخي)** كون ثم للترتيب

مجيء زيد بمهملة. **(وَأَوْ)** للتخيير أو الإباحة بعد الطلب نحو: تزوج هنداً أو أختها، وجالس العباد أو الزهاد. وللإبهام والشك بعد الخبر نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ٢٤﴾ [سَبَإ: الآية 24]، ونحو: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾ [الكهف: الآية 19]، **(وَأَمْ)** لطلب التعيين نحو: عندك أزيد أم عمرو، إذا كنت عالماً بأن أحدهما عند

والتراخي، هو الذي عليه الجمهور، ولكن ذلك غالب ومن غير الغالب كونها بمعنى الواو كقوله تعالى في الزمر: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ ثُمَّ جَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ [الزُّمَر: الآية 6] للتصريح بالواو موضعها في الأعراف حيث قال: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ [النِّساء: الآية 1] وجعل القصة واحدة واعترض الترتيب بنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ﴾ [الأعرَاف: الآية 11] فإن السجود سابق على الخلق فليس هنالك ترتيب. وأجيب عنه بأن التقدير، والله أعلم: ولقد قدرنا خلقكم في الأزل، ولا شك أن السجود لآدم متأخر عن تقدير الله فالترتيب موجود، وإلى ثم أشار في الألفية بقوله:

وثم للترتيب بانفصال

(وأو) قول الأزهري: **(للتخيير أو الإباحة بعد الطلب إلخ)** أخذ منه أن «أو» الواقعة بعد الطلب تارة وتكون للتخيير وتارة تكون للإباحة، والفرق بينهما أن «أو» التي للتخيير لا يصح الجمع بين معطوفيها كتزوج هند أو أختها، والتي للإباحة يصح الجمع بين معطوفيها نحو: جالس العباد أو الزهاد.

وقوله: (**نحو قوله تعالى: ﴿وإنا أو إياكم﴾** إلخ) الشاهد في الأولى والثانية كما للدماميني، والفرق بين الإبهام والشك أن المتكلم كان عالماً بالحكم، وأراد أن يبهم في الأمر على المخاطب، فهي للإبهام كما في هذه الآية. فإن النبي ﷺ يعلم أنه على الحق والكفار على الباطل، ولكنه أراد أن يبهم الأمر عليهم ليتألفهم للإسلام، وإن كان المتكلم شاكّاً فهي للشك كقول أهل الكهف: ﴿لَبِثۡنَا يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۚ﴾ [الكهف: الآية 19] لأنهم شكّوا في مدة بقائهم في الكهف هل هي يوم أو بعضه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا ٢٥﴾ [الكهف: الآية 25] وتكون أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وتكون للإضراب نحو: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلۡفٍ أَوۡ يَزِيدُونَ﴾ [الصَّافات: الآية 147] أي بل يزيدون، وإلى «أو» أشار في الألفية بقوله:

خير أبح قسم بأو وأبهم   واشكك وإضراب بها أيضاً نمى

(وأم) قول الأزهري: **(لطلب التعيين إلخ)** أم العاطفة قسمان: متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي الواقعة بعد همزة الاستفهام فيطلب بها، وبهمزة الاستفهام ما يطلب بأي الاستفهامية وهو التعيين ولا تقع أم هذه إلا بين مفردين كمثال الأزهري، ولا تجاب إلا بتعيين أحد المجهولين بأن تقول: زيد أم عمرو مثلاً، ولا تجاب بنعم أو بلا، لأنه لا فائدة في جوابهما، والواقعة بعد همزة التسوية ولا يستحق ما بعدها جواباً لأنه الكلام معها خبر،

المخاطب، ولكنك لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه، **(وَإِمَّا)** المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل «أو» في معناها، نحو: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [مُحَمَّد: الآية 4] وقس الباقي **(وَبَلْ)** للإضراب نحو: اضرب زيداً بل عمراً.

والكثير وقوع هذين بين جملتين فعليتين كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البَقَرَة: الآية 6] فأنذرتهم في تأويل مصدر، وهو إنذار مبتدأ، وأم عاطفة، ولم تنذرهم معطوف على المبتدأ، وسواء خبر مقدم، ويستوي في الإخبار بسواء المفرد وغيره. والتقدير: إنذارهم وعدمه سواء، وسمعت «أم» في القسمين متصلة لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها ولا العكس وإلى قسمي المتصلة أشار في الألفية بقوله:

وأم بها عطف إثر همز التسوية ... أو همزة لفظ أي معنية

والمنقطعة هي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة، وعلامتها أن لا تتقدم عليها الهمزتان ومعناها معنى «بل» وهو الإضراب، مثالها قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السَّجدَة: الآيتان 2، 3] أي بل يقولون افتراه، وسميت منقطعة لعدم توقف ما قبلها على ما بعدها ولا العكس، وإلى المنقطعة أشار في الألفية بقوله:

وبانقطاع وبمعنى بل وفت ... إن تلك مما قيدت به خلت

(أما) قول الأزهري: **(المكسورة الهمزة)** احترازاً من المفتوحة فهي حرف شرط دائم وتفصيل غالباً.

وقوله: **(مثل أو في معناها)** أي غالب معانيها لا في جميعها، لأن «أو» تكون بمعنى الواو للإضراب، وأما لا تكون لذلك، وهي في الآية للتخيير، وتارة تكون للإباحة، ويفرق بينهما مما مر في «أو» وتكون للتقسيم نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، وتكون للإبهام أو الشك، ومثالهما قام إما زيد وإما عمرو، والفرق بينهما ما مر في «أو» ومذهب الجمهور أنها غير عاطفة والعاطف الواو، وهو الذي في الألفية إذ قال مؤلفها:

ومثل أو في القصد إما الثانية

لأن المراد بقوله في القصد في المعنى، فيؤخذ منهم أنها ليست مثلها في العطف.

(وبل) قول الأزهري: **(للإضراب)** اعلم أن بل تارة تقع بعد الخبر المثبت أو الأمر، وتارة تقع بعد النفي أو النهي، فإن وقعت بعد الأولين فهي للاضراب والانتقال أي سلب الحكم عن الأول وجعله للثاني على ما قيل، ومذهب المحققين أن الأول يبقى مسكوناً عنه، فمثال الخبر قام زيد بل عمرو، وقد مثل الأزهري للأمر، فالحكم الذي كان للأول وهو القيام في مثالنا، والضرب في مثال الأزهري نقل عنه إلى الثاني المعطوف بـ(بل) وإلى وقوع بل بعد الخبر المثبت والأمر أشار في الألفية بقوله:

وانقل بها للثاني حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي

(وَلاَ) للنفي نحو: جاء زيد لا عمرو. **(وَلَكِنْ)** بسكون النون للاستدراك نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً. **(وَحَتَّى فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ)** تكون عاطفة ومعناها التدريج والغاية

وإن وقعت بعد نفي أو نهي كلكن في تقريركم حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو: ما قام زيد بل عمرو، فيكون القيام منفياً عن زيد ثابتاً لعمرو، ومثال النهي: لا تضرب زيداً بل عمراً، فزيد نهاك عن ضربه، وعمرو أمرك بضربه. وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

وبل كلكن بعد مصحوبيها ومصحوباً لكن هما النفي والنهي

(ولا) للعطف بها شروط أربعة: إفراد معطوفها، وألا يصحبها عاطف آخر، وأن لا يصدق أحد معطوفيها على الآخر، وأن تسبق بأمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الأصح، فمثال الأمر: اضرب زيداً لا عمراً، ومثال الإيجاب: قام زيد لا عمرو، ومثال النداء: يا زيد لا عمرو، فـ«لا» في هذه الأمثلة عاطفة، لأن الشروط كلها متوافرة فيها، وإلى العطف بـ«لا» أشار في الألفية بقوله:

ولاه نداء أو أمر أو إثباتاً فلا

(ولكن) قول الأزهري: **(بسكون النون)** احترازاً من لكن المشددة فقدموا أنها من أخوات إن، ومعنى لكن العاطفة تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، وشروط العطف بها ثلاثة إفراد معطوفيها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو فمثال النفي: ما قام زيد لكن عمرو، ومثال النهي: لا تضرب زيداً لكن عمراً، وإلى العطف بـ«لكن» أشار في الألفية بقوله:

وأول لكن نفياً أو نهياً

(وحتى) كالواو فلا تفيد الترتيب على الأصح ويعطف بحتى بشروط ثلاثة: أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها نحو: أعجبتني الجارية حتى وجهها، أو مثل بعضه نحو: أعجبتني الجارية حتى كلامها، فالكلام ليس بعضاً، وإنما هو كالبعض. الشرط الثاني: أن يكون المعطوف بها غاية إما في الشرف نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو عدمه: وغلبه الناس حتى النساء. الثالث: أن يكون المعطوف بها ظاهر، فلا يقال: قام الناس حتى أنا، ويؤخذ من الشرط الأول كون المعطوف بها أن لا يكون إلا مفرداً فلا حاجة لعده شرطاً رابعاً. وإلى «حتى» أشار في الألفية بقوله:

بعضاً بحتى اعطف على كل ولا يكون إلا غاية الذي تلا

(في بعض المواضع) قيّدها المصنف بذلك إشارة إلى أن العطف بها قليل، وبعض الحروف المتقدمة كلا ولكن، وإن كان إنما يعطف بها في بعض المواضع أيضاً، لكن العطف بها كثير؛ فهذا وجه تخصيص قوله: في بعض المواضع بحتى، وهنالك احتمال آخر لا نلتفت إليه. قول الأزهري: **(ومعناها التدريج والغاية إلخ)** للتدريج انقضاء المعطوف عليه شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية والمسافة بالمعطوف كالأمثلة السابقة.

نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وفي بعض المواضع تكون ابتدائية نحو: حتى ماء دجلة أشكل. وفي بعض المواضع تكون جارّة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القَدر: الآية 5].

فتحصَّل أن حتى ثلاثة أوجه مختلفة وربما تعاقب هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة كما إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها فإن رفعت الرأس حتى حرف ابتداء، وإن نصبتها فحتى حرف عطف، وإن جررتها فحتى حرف جر، وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها في إعرابه **(فَإِنْ عَطَفْتَ)** أنت **(بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ)** المعطوف **(أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ)** المعطوف **(أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ**

وقوله: **(تكون ابتدائية)** معنى كونها حرف ابتداء أن الجملة الواقعة بعدها لا ارتباط لها بما قبلها في الإعراب، وإن كانت مرتبطة بها من جهة المعنى، وليس المراد بكونها ابتدائية أنها تدخل على المبتدأ أو الخبر فقط، بل كما تدخل عليها في مثل: حتى ماء دجلة أشكل. وهو بعض بيت، وأصله:

فما زالت القتلى تمجُّ دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فما نافية، وزال ماض، والقتلى اسمها، وتمجُّ مضارع مجّ، دماءها بالنصب مفعوله، ودجلة اسم نهر ببغداد، وحتى حرف ابتداء، وماء مبتدأ، ودجلة مضاف إليه ممنوع من الصرف العلمية والتأنيث، وأشكل خبر ماء، ومعنى أشكل أبيض مخلوط بحمرة من كثرة الدماء، وتدخل أيضاً على الماضي كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعرَاف: الآية 95] وتدخل على المضارع كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: الآية 214] بالرفع في قراءة نافع.

وقوله: **(وتكون ناصبة إلخ[1])** هذا على ما مر للمصنف من أن الناصب هو «حتى» والحق أن الناصب أن مضمر بعدها، وحتى بمعنى إلى أو إلا أو كي كما مر.

وقوله: **(فحتى حرف ابتداء)** أي ورأسها مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك.

وقوله: **(فحتى حرف جر)** بمعنى إلى، والغاية داخلة، فيكون الرأس مأكولاً.

وقوله: **(مع اختلاف معانيها)** أي غالباً وإلا فمعاني «أو» و«أما» متحدان غالباً كما مر. **(فإن عطفت)** قول الأزهري: **(أنت)** دفع به ما يتوهم من أن التاء في عطفت ساكنة للتأنيث عائدة على الأحرف، فيقضي أنها هي العاملة وهي قوله: والمشهور أن العامل في التابع وهو العامل في المتبوع.

---

(1) وقول المحشي قوله: وتكون ناصبة كذا بالأصل وهو سبق قلم، إذ ليس في كلام الأزهري هنا أن حتى تكون ناصبة فالمناسب حذفه. اهـ.

خَفَضْتَ) المعطوف **(أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ)** المعطوف **(تَقُولُ)** في عطف الاسم على الاسم في الرفع **(قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَ)** في النصب **(رَأَيْتُ زَيْداً وَعَمْراً، وَ)** في الخفض **(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَ)** تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد **(وَ)** في النصب أن يقوم ويقعد **(زَيْدٌ)**.

(وَ) في الجزم **(لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ)** وقس سائر حروف العطف على هذا، وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والظاهر على

وقوله: **(والمضمر على المضمر)** نحو: أكرمني وإياه.

وقوله: **(والظاهر على المضمر)** تارة يكون الضمير منصوباً فيعطف عليه الظاهر من غير شرط نحو: رأيتك وزيداً، وتارة يكون مرفوعاً فلا بد من الفصل بالضمير المنفصل نحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: الآية 35] فزوجك معطوف على الضمير المتصل المستتر وفصل بالضمير المنفصل على ما هو الحق في هذه الآية.

فإن قلت: العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، والعامل هو فعل الأمر وهو: اسكن، فيلزم أن يرفع فعل الأمر الاسم الظاهر. **وقلت**: أجيب[1] عنه بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أو بفاصل أي فاصل كان نحو قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرّعد: الآية 23] فمن معطوف على الواو الفصل «ها»، وقد يأتي العطف بدون فصل، وإلى ما ذكر أشار في الألفية بقوله:

وإن على ضمير رفع متصل ... عطفت فافصل بالضمير المنفصل
أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النظم فاشياً وضعفه اعتقد

تارة يكون العطف على الضمير المجرور، فلا بد من إعادة الخافض نحو: مررت بك وبزيد، وقد ورد العطف من دون إعادة الخافض كما في قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النِّساء: الآية 1] بجر الأرحام عطفاً على الهاء في به، وبهذه القراءة مثل غير واحد، واستشكلت بأن الرواية أن حمزة يقف على الهاء في به، فيكون والأرحام مستأنفة، والواو حرف قسم، والأرحام مقسم به، فلا شاهد فيها إلا لو كان لا يقف على هاء به، وفي الألفية:

وعود خافض لدى عطف ... ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

---

(1) قول الأزهري: هذا ملخص كلامه والدال عليه إذا أجيب بجوابين الأول: أن الضمير ليس بواجب كما قال ليس على التصريح. والثاني: لو سلم لكان بدل الفعل مستثنى من القاعدة.

المضمر وعكسه، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة وعكسه.

والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقاً ومخالفاً.

وقوله: **(تطابقاً وتخالفاً)** مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة وعاملها محذوف، أي ويطابق ذلك تطابقاً ويخالف تخالفاً، وقيل فيهما تمييز ومن أراد استيفاء أمثلة هذه الصور فعليه بالشنواني، والله تعالى أعلم.

بَابُ التَّأْكِيدِ

يُقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف. **(التَّوْكِيدُ)** بمعنى المؤكد بكسر الكافِ **(تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ)** بفتح الكاف **(فِي رَفْعِهِ)** إن كان مرفوعاً نحو: جاء زيد نفسه، وجاء القوم كلهم. **(وَ)** في **(نَصْبِهِ)** إن كان منصوباً نحو: رأيت زيداً نفسه، ورأيت القوم كلهم. **(وَ)** في **(خَفْضِهِ)** إن كان مخفوضاً نحو: مررت بزيد نفسه، ومررت بالقوم كلهم. **(وَ)** في **(تَعْرِيفِهِ)** إن كان معرفة كما تقدم في الأمثلة، فإن زيد والقوم معرفتان الأول بالعلمية والثاني بالألف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قاله في النعت لأن ألفاظ

باب التوكيد

هذا هو الثالث من التوابع. قول الأزهري: **(يقرأ بالواو إلخ)** أشار إلى أن فيه ثلاث لغات أفصحها التوكيد بالواو من كد وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النّحل: الآية 91] ثم تليها التأكيد بالهمزة من أكد، ثم التأكيد بقلب الهمزة ألفاً، لأن الهمزة إن كانت ساكنة أبدلت من جنس حركة ما قبلها، والتوكيد لغة التقوية، واصطلاحاً قسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي إعادة الأول بلفظه، ولا يختص بلفظ، ويكون في الأسماء كقولك: أخاك أخاك. الثاني: توكيد للأول.

ويكون في الأفعال: أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس، فأتاك الثاني توكيد للأول، وكذا احبس الثاني توكيد للأول، ويكون في الحروف كقوله: لا لا أبوح بحب بثنة، فلا الثانية توكيد للأول، ويكون في الجمل نحو: قم قائماً، وإلى التوكيد اللفظي أشار في الألفية بقوله:

وما من التوكيد لفظي يجي ... مكرّر كقولك ادرج ادرج

والمعنوي تابع يقصد به رفع احتمال إرادة تمييز الظاهر، ولا يكون إلا في الأسماء قبل خصوص المعارف منها، وقيل مطلقاً كما ستعرفه، ولما كان محصوراً بالعدم لم يحتج في الألفية إلى تعريفه.

(وتعريفه) قول الأزهري: **(لأن ألفاظ التوكيد إلخ)** هي معارف بالإضافة إلى الضمير الملفوظ به في النفس والعين وكل، أو المقدر كما في أجمع وما بعده، وهذا مذهب سيبويه من أن أجمع وما بعده تعرف بنية الإضافة، وقيل تعريفها كتعريف علم الجنس نحو: أسامة، لأن كلاً منهما على معنى الإحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة لتقدير الضمير.

التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون. **(وَيَكُونُ)** أي التوكيد المعنوي **(بِأَلْفَاظٍ مَعْلُومَةٍ)** عند العرب لا يعدل عنها إلى غيرها. **(وَ)** تلك الألفاظ المعلومة هي **(النَّفْسُ)** بسكون الفاء أي الذات **(وَالعَيْنُ)** المعبر بها عن الذات مجازاً من باب التعبير بالبعض عن الكل، ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإن قلت: جاء زيد احتمل أن

وقوله: **(كما عليه البصريون إلخ)** مذهب البصريين أن النكرة لا يؤكد مطلقاً مؤقتة كشهر أو غير مؤقتة كوقت، وحين قال الكوفيون: أن النكرة تؤكد مطلقاً، وقال ابن مالك: إن أفادت توكيد النكرة جاز كما في قول عائشة رضي الله تعالى عنها: ما صام رسول الله ﷺ شهراً كله إلا رمضان، فكله توكيد لشهر، وفي الألفية:

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحاة البصرة المنع شمل

(ويكون) قول الأزهري: **(المعنوي)** احترازاً من اللفظي لا يختص بألفاظ معلومة كما علمت، ثم إن ألفاظ التوكيد المعنوي على قسمين: منها ما يكون لرفع احتمال المجاز، ومنها ما يكون للإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول بقوله: وهي النفس والعين بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد بالفتح في الإفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك الإشارة بقوله في الألفية:

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكدا

فتقول في الإفراد مع التذكير: قام زيد نفسه أو عينه، ومع التأنيث: قامت هند نفسها أو عينها، فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعاً، وأردت تأكيدهما بهما، فاجمع النفس أو العين على أفعل، فتقول: قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما، وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم، وقامت الهندات أنفسهن أو أعينهن، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

واجمعهما بأفعل إن تبعا ... ما ليس واحداً تكن متبعا

فإن قلت: لم قيل في المثنى أنفسهما أو أعينهما بالجمع، ولم يقولوا نفساهما أو عيناهما بالتثنية؟ **قلت**: لو قيل ذلك لاجتمع ضميران: الأول الألف في نفساً وعيناً، والثاني: هما وكل منهما للمثنى وذلك ثقيل، وفسر الأزهري النفس والعين بالذات احترازاً مما إذا أُريد بالنفس الدم نحو: أرقت زيداً نفسه أي دمه، ومما إذا أُريد العين الجارحة نحو: أصبت زيداً عينه، فلا يكونان حينئذ للتوكيد، بل هما بدلان مما قبلهما بدل بعض من كل.

وقوله: **(لرفع المجاز)** أي لرفع قوة المجاز وثبوت قوة الحقيقة، وأما المجاز من أصله فلا يرفع لاحتمال أن يكون الكلام على حذف مضاف.

والأصل مثلاً: جاء كتاب زيد نفسه فيكون حينئذ نفسه توكيد الكتاب، ثم حذف المضاف الذي هو كتاب، وأقيم المضاف إليه الذي هو زيد مقامه، ويؤيده زيادة التوكيد وإلا لو ارتفع المجاز من أصله ما احتيجَ لزيادة التأكيد، وقيل: يرتفع المجاز من أصله وهو ظاهر

تكون أردت كتابه أو رسوله أو ثقله، فإذا قلت: جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع المجاز وثبتت الحقيقة.

(وَكُلٌّ وَأَجْمَعُ) يؤكد بهما للإحاطة والشمول، فإذا قلت: جاء القوم احتمل أن الجائي بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض، فإذا أردت التنصيص على مجيء الجميع قلت: جاء القوم كلهم أجمعون، وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد فيؤتى بألفاظ أُخر معلوماً وتسمى تلك الألفاظ توابع أجمع، وتوابع أجمع لا تتقدم عليه **(وَهِيَ)** أي توابع أجمع **(أَكْتَعُ)** مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع **(وَأَبْتَعُ)** مأخوذ من البتع وهو طول العنق **(وأَبْصَعُ)** بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع والأصل أفرد النفس عن

الأزهري، وأشار إلى الثاني وهو ما يكون للإحاطة والشمول بقوله: **(وكل واجمع)** قول الأزهري: **(والشمول)** عطف تفسير على الإحاطة، والمعنى يؤكد بهما لثبوت العموم ونفي احتمال الخصوص بالبعض، وإلى كون كل للشمول أشار في الألفية بقوله: وكلاً أذكر في الشمول، ولا يؤكد بكل واجمع إلا ذو أجزاء، إما حقيقة بأن يصح انفصال بعض الأجزاء مع بعض كمثال الأزهري بالقوم، فإن القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها، وأما حكماً نحو: اشتريت العبد كله، فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل ذو أجزاء حكماً باعتبار نصفه وثلثه وربعه، فلا يقال: جاء زيد كله، ثم إن لفظ كل لا يختلف باعتبار الأفراد والجمع، وإنما يختلف لذلك الضمير المضاف إلى كل العائد على المؤكد بالفتح ولا يؤكد بالمثنى استغناء بكلا وكلتا، وأما لفظ أجمع فيختلف فيؤكد المفرد المذكور ذو الأجزاء بأجمع نحو: جاء الجيش أجمع، ويؤكد المفرد المؤنث بجمعاء نحو: جاءت القبيلة جمعاء، ويؤكد جمع المذكر بأجمعون فيقال: جاء الزيدون أجمعون، ويؤكد جمع المؤنث بجمع فيقال: جاءت الهندات جمع ويستغنى أيضاً في توكيد التثنية عن أجمعان وجمعاً، وإن بكلا وكلتا، وفي الألفية:

وأغن بكلتا في مثنى وكلا ووزن فعلاء ووزن أفعلا

(وتوابع أجمع) ذكر توابع أجمع من زيادة الآجرومية على الألفية كما مر، وإنما تركها في الألفية لأن التوكيد بها قليل. قول الأزهري: **(لا تتقدم عليه)** هذا مأخوذ من تسميتها توابع أجمع، كما يؤخذ منه أنه لا يؤكد بها إلا بعد أجمع، ولا يؤكد بها استقلالاً إلا شذوذاً.

وقوله: **(من تكتع)** أي مصدر تكتع، وفيه إشارة إلى أن المؤكد بالفتح اجتمعت أجزاؤه ولم تفرق.

وقوله: **(من البتع)** بسكون الباء وهو طول العنق.

فإن قلت: ما معنى الاجتماع في هذا اللفظ؟ **قلت**: الدابة إذا طال عنقها جمعت مدخولها من المرعى، فهذا معنى الاجتماع فيه.

العين وكل عن اجمع واجمع عن توابعه. **(تَقُولُ)** في إفراد النفس عن العين في الرفع **(قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَ)** في إفراد كل عن اجمع في النصب **(رَأَيْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ وَ)** في إفراد أجمع عن توابعه في الخفض **(مَرَرْتُ بالقَوْمِ أَجْمَعِينَ)** وتقول في اجتماع النفس والعين: جاء زيد نفسه عينه، وفي اجتماع كل وأجمع: رأيت القوم كلهم أجمعين، وفي اجتماع أجمعين وتوابعه: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين، لكن بشرط تقدم النفس عن العين وكل على أجمع وأجمع على توابعه.

وقوله: **(بشرط تقدم النفس إلخ)** وجه ذلك أن النفس موضوعة للذات حقيقة والعين إنما تطلق على الذات مجازاً، والحقيقة مقدمة على المجاز، ووجب تقديم النفس والعين على كل لأن كلاً للإحاطة والإحاطة وصف للنفس والشيء مقدم على صفته، وقدم كل على أجمع لأن كلاً لا يلزم التوكيد، بل يستعمل مبتدأ بخلاف أجمع فهو لازم للتوكيد، فكل أشرف من أجمع، وقد أجمع على توابعه لأنه يدل على الجمع بلفظه ومعناه بخلاف توابعه، فإنها تدل عليه بمعناها فقط، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ البَدَلِ

البدل تابع للمبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وهذا معلوم من قوله: **(إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ إِعْرَابِهِ)** من رفع ونصب وخفض وجزم.

(وَهوَ) أي بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل على **(أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ)** على المشهور.

باب البدل

هذا هو الرابع من التوابع والبدل لغة: العوض، قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا﴾ [القَلَم: الآية 32] أي يعوِّضنا. واصطلاحاً: ما أشار إليه في الألفية:

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمّى بدلا

فالتابع جنس والمقصود بالحكم مخرج للتوكيد والبيان والنعت، لأنها ليست مقصودة بالحكم، وإنما مكملات وبلا واسطة أخرج به عطف النسق على خلاف بين الشارح والمرادي مبسوط في محله، وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير.

قول الأزهري: **(على المشهور)** أتى به لأمرين، الأول: الرد على من يقول: إن بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعان إلى بدل الكل، وقال هذا القائل: إن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص، وتحذف به المضاف وتنوبه.

فإذا قلت: نفعني زيد علمه لم ترد من أول الأمر أن زيداً نفعك من كل جهة بل من أول الأمر أردت أنه نفعك باعتبار علمه، فتكون أطلقت العام وأردت به الخاص، فيكون بدل كل من كل وكذلك نحو: أكلت الرغيف ثلثه، لم تطلق الرغيف أولاً على كله، وإنما أطلقته على الثلث، فيكون ثلثه بدل بعض من كل، والحق أن أقسام البدل أربعة كما قال المصنف، وأشار إليها في الألفية بقوله:

مطابقاً أو بعضاً ما يشتمل ... عليه يلقى أو كمعطوف ببل

والأمر الثاني: الرد على من يقول إنها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض، ومثّلوا له بنحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ﴾ [مريم: الآيتان 60، 61] فجعلوا جنات بدلاً من الجنة بدل كل من بعض، لأن الأول مفرد والثاني جمع، والحق أن الثاني بدل من الأول بدل بعض من كل، لأن أل في الجنة للجنس.

الأول (**بَدَلُ الشَّيءِ مِنَ الشَّيءِ**) أي بدل شيء من شيء وهو مساوٍ له في المعنى.

(**وَ**) الثاني (**بَدَلُ البَعْضِ مِنَ الكُلِّ**) أي بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً للجزء الآخر.

(**وَ**) الثالث (**بَدَلُ الاشْتِمَالِ**) وهو أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال كاشتمال المظروف على الظرف.

(**وَ**) الرابع (**بَدَلُ الغَلَطِ**) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أن البدل نفسه هو

(بدل الشيء) قول الأزهري: **(هو مساوٍ له في المعنى إلخ)** بأن يراد للثاني ما يراد للأول، وإن تغاير من جهة المفهوم كزيد وأخ، فإن زيداً يدل على الذات، وأخ يدل على الأخوة ومصدوقهما واحد، ورد الأزهري بقوله: **(مساوٍ له)** إلخ، ما يراد على قول المصنف: بدل الشيء من أن جميع أقسام البدل يقال فيها بدل الشيء من الشيء، حاصل جواب الأزهري: أن المصنف أراد بالشيء المساوي له فيخرج ما عدا بدل الكل.

(وبدل الاشتمال) قول الأزهري: **(وهو أن يشتمل على البدل إلخ)** هذا الكلام لا ينزل إلا على المثال، فإذا قلت: نفعني زيد علمه منه هو زيد والبدل هو علمه، فإذا قلت: نفعني زيداً، وسكتّ، فيكون المبدل منه هو زيد اشتمل على المبدل وغيره، لأنه يحتمل أن الذي نفعك هو علمه أو جاهه أو ذاته أو ماله أو عبده أو دابته؛ فهذا إجمال فتبقى النفس متشوقة لذلك البدل. فإذا قلت: علمه صار كأنه من ذكر خاص بعد عام، فقد علمت أن المبدل منه هو زيد اشتمل على البدل بطريق الإجمال لأنه احتمله وغيره كما علمت.

وقوله: **(كاشتمال إلخ)** ليس المراد أنه لا يصح، بل المراد أنه لا يشترط خصوص ذلك، بل تارة يكون المبدول منه مشتملاً على البدل اشتمال الظرف على المظروف كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾ [البَقَرَة: الآية 217] فقتال بدل اشتمال من الشهر، والشهر المبدل منه مشتمل على القتال اشتمال الظرف على المظروف، وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف كالمثال الأول.

(وبدل الغلط) هو أحد الأقسام الثلاثة في بدل المباين، وذلك لأن المتكلم إن أراد أن يخبر بشيء ثم يبدو له الإخبار بآخر من غير نقض الحكم عن الأول، فيقال له: بدل الإضراب وبدل البداء، وإن لم يقصد الأول بالكلية ولكن سبق لسانه إليه فبدل غلط، وإن قصدت التكلم الأول ثم تبين لك فساد ما قصدت فأتيت الثاني فيقال له: بدل نسيان مثال ما يترتب عليه ذلك قولك: تصدّق بدرهم دينار، فإن أراد أن يأمره بالتصدُّق بدرهم ثم بدا له أن يأمره بالدينار من غير سلب الحكم عن الدرهم فبدل إضراب، وإن أراد الإخبار بالدينار فسبق لسانه بالدرهم فبدل غلط، وإن أراد الإخبار بالدرهم ثم تبيَّن له فساد قصده فأبدل منه دينار فبدل نسيان.

الغلط كما قد يتوهم، كذا حرّره في التوضيح.

فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم (**نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ**) وإعرابه: جاء فعل ماض، وزيد فاعل، وأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء، ويسعى بدل كل من كل ويسميه ابن مالك بالبدل المطابق.

(**وَ**) مثال بدل البعض من الكل (**أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ**) أَوْ نصفه أو ثلثيه. وإعرابه: أكلت فعل وفاعل، والرغيف مفعول به، وثلثه بدل من الرغيف بدل بعض من كل، ومنع المحققون دخول كل على كل وبعض.

(**وَ**) مثال بدل الاشتمال (**نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ**) وإعرابه: نفعني فعل ومفعول، وزيد فاعل، وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال.

(**وَ**) مثال بدل الغلط (**رَأَيْتُ زَيْداً بِالفَرَسِ**) وإعرابه: رأيت فعل وفاعل، وزيداً مفعول به، الفرس بدل من زيد بدل غَلطَ وذلك أنك (**أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ**) رأيت (**الفَرَسَ**) ابتداء (**فَغَلَطْتَ**) فجعلت زيداً مكانه، وهذا بمعنى قوله: (**فَأَبْدَلْتَ زَيْداً مِنْهُ**) أي عوضت زيداً من لفظ الفرس.

فهذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم.

وأما في الفعل فقال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة: مثال بدل الشيء من

(**نحو قولك**) قول الأزهري: (**المطابق هذه بالتسمية**) أولى لوقوعه في أسماء الله نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: الآية 1] في قراءة الله بالجر بدل، فلا يقال فيه بدل كل، لأن الله لا يوصف بكلية ولا جزئية.

وقوله: (**منع المحققون إلخ**) هذا اعتراض على المصنف حيث أدخلت أل على كل وبعض ووجه المنع أنهما لازمان للإضافة لفظاً أو تقديراً، وأل والإضافة لا يجتمعان، وجوز دخول أل عليهما الزمخشري والزجاج، وهو الجاري على ألسنة متأخري المغاربة وإياهم تبع المصنف.

(**فأبدلت زيد منه**) قول الأزهري: (**أي عوضت**) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها لأن عبارة المصنف تقتضي أن زيداً بدل مع أنه مبدل منه، والفرس هو البدل، وحاصل جواب الأزهري: أن المراد بالبدل البدل لغة وهو العوض، فلذلك قال قبل: فجعلت زيداً مكانه، فيكون المتكلم أولاً إنما أراد النطق بالفرس، فسبقه لسانه إلى ذكر زيد، ثم أبدل الفرس منه.

وقوله: (**فقال الشاطبي**) أي النحو: ونسبة إليه لأنهم اعترضوا عليه بأن من جملة أقسام البدل بدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال ولا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه،

الشيء في الفعل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفُرقان: الآيتان 68، 69] فإن معنى مضاعفة العذاب هي التي لقي الآثام، ومثال بدل البعض من الكل: إن تصل تسجد لله يرحمك، ومثال بدل الاشتمال قوله:

إن علــى الله أن تــبــايــعــا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائِعا

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة، ومثال الغلط: إن تأتنا تسألنا نعطك. هذا ملخص كلامه. والدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون.

وهو الفعل هنا، والضمير لا يعود إجماعاً إلا على الأسماء، وأجاب الشاطبي: بأن هذا الشرط الذي هو عود الضمير خاص ببدأ الاسم من الاسم.

وقوله: **(فإن مضاعفة العذاب إلخ)** الفيشي: فيه نظر، لأن لقي الآثام يحصل بأول جزء من العذاب، والمضاعفة والتكثير للعذاب أمر زائد، فالمضاعفة أخص من اللقي.

وقوله: **(إن على الله إلخ)** البيت من الرجز، وقائله رجل تقاعد عن مبايعة أمير، ثم ظهر له أن مبايعته واجبة عليه، وأن حرف توكيد ونصب، وعلى جار ومجرور خبرها مقدم على اسمها، والله منصوب على إسقاط حرف القسم، وأن حرف نصب ومصدر، وتبايع منصوب بالفتحة والألف لإطلاق القافية[1] وفاعل تبايع ضميره عائد على نفس الشاعر المبايع بالكسر، فهي المخاطبة والمفعول محذوف، وتبايع مؤول مصدر اسم إن.

التقدير: إن مبايعتك يا نفسي فلاناً واجبة علي، ثم أبدل من تبايع تؤخذ أيها النفس كرهاً بفتح الكاف ضد الطوع، وهو مفعول مطلق أو أخذاً كرهاً أو حال على التأويل باسم الفاعل، أي في حال كونها كارهة أو تجيء في حال كونها مطيعة، وحذف التاء حينئذ من طائعة ضرورة. وقوله: **(أتأتنا تسألنا)** أراد من أول الأمر أن يقول: إن تسألنا نعطك، فسبقه لسانه إلى أن تأتنا، ثم أبدل تسألنا من تأتنا، فالمبدل منه هو الذي ذكر غلطاً، وإلى بدل الفعل أشار في الألفية بقوله:

ويبدّل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا يستعن بنا يعن

وقوله: **(من جهة الحساب إلخ)** أي العقلي من جهة الوجود في الخارج وإلا فهي أقل.

---

(1) قوله: وفاعل تبايع ضمير عائد على نفس إلخ: لا يخفى أنه لو كان كذلك لقال: تبايعني وتؤخذي وتجيئي، والمروي غير ذلك، والذي ذكر شرح الشواهد أن قائل هذا البيت خاطب به رجلاً تقاعد عن مبايعة الملك، وأن الخطاب في كل الأفعال موجه إلى ذلك الرجل المتقاعد كما هو ظاهر، فما ذكره المحشي من جعل ضمائر الأفعال يعود على نفس الشاعر غير صواب. اهـ مصححه.

حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنهما إما معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس؛ فهذه أربعة، وكل منهما إما مضمر أو مظهر أو مختلفاً فيهما؛

فهذه ستة عشرة، وكل منها إما بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال أو بدل غلط؛ فهذه أربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات.

وقوله: **(لأنهما)** أي المبدل إما معرفتان نحو: جاء زيد أخوك، ومثال كونهما نكرتين: جاء في رجل شخص صالح، ومثال كون الأول نكرة والثاني معرفة: رأيت رجلاً أخاف أخاك، وقد ذكر الشنواني بعض أمثلة ما يمكن من الصور.

وقوله: **(وتفاصيلها)** جمع تفصيل، وحاصله أن الظاهر يبدل من الظاهر، والمضمر لا يبدل من المضمر. وأما نحو: قمت أنت، فمن قبيل التوكيد ولا يبدل المضمر من ظاهر، وأما إبدال الظاهر من المضمر الغائب نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبيَاء: الآية 3] فجائز فالذين بدل من الواو، وفي أسروا إما إبداله من الحاضر وهو ضمير المتكلم والمخاطب، ففيه تفصيل نبَّه عليه في الألفية بقوله:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدّله إلا ما أحاطه جلا

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالا

والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الأسْمَاءِ

وتقدَّمت منصوبات الأفعال (**المَنْصُوبَاتُ**) من الأسماء (**خَمْسَةَ عَشَرَ**) منصوباً.

(**وهي**) على سبيل الإجمال والتعداد (**المَفْعُولُ بِهِ**) نحو: ضربت زيداً.

(**وَالمَصْدَرُ**) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو: ضربت ضرباً.

باب منصوبات الأسماء

قول الأزهري: (**وتقدّمت منصوبات الأفعال**) أي في قوله: حتى يدخل عليه ناصب (**خمسة عشر**) يجعل التوابع قسماً واحداً.

فإن قلت: لم يذكر بعد إلا أربعة عشر ولم يذكر الخامس عشر؟

قلت: هو كذلك، واختلفت الشرَّاح في الخامس عشر ما هو؟

فالذي في الأزهري: أنه خبر «ما» الحجازية وأخواتها لأنه قال فيما يأتي: وقد أحل بذكر «ما» خبرها الحجازية خلاف قول السوداني: أن المأخوذ من الأزهري أن الخامس عشر هو مفعولا ظننت، لأن الأزهري فيما يأتي أجاب عن عدم ذكرهما بتقدمها في المرفوعات، أو بدخولهما في المفعول به، وكون الخامس عشر خبر «ما» الحجازية غير ظاهر، لأن المصنف لم يذكره سابقاً ولا لاحقاً.

وقيل: الخامس عشر هو المخفوض بالحرف الذي هو من أقسام المخفوضات الآتية، لأنه وإن كان مجروراً في اللفظ فهو في محل نصب، والحق الصواب أن الخامس عشر مفعولا ظننت، وهو المناسب لذكر خبر كان واسم إن، فيكون المصنف نسيه، وقد ذكر بعد شرح هذه المقدمة أنه وجد الخامس عشر مفعول ظننت في نسخة بخط المؤلف، فيكون زاده المصنف بعد أن نسيه وسارت النسخ على إسقاطه.

وقوله: (**على سبيل الإجمال**) أي طريق هي الإجمال الذي هو مقابل التفصيل، ولا شك أن المصنف ذكرها هنا إجمالاً، وسيفصلها بعد. وعطف التعداد على الإجمال عطف تفسير من الشنواني.

(**والمصدر**) قول الأزهري: (**المنصوب على المفعولية**) ستعلم ما قيل في ذلك في (**المستثنى**).

(وظَرْفُ الزَّمَانِ) نحو: صمت يوماً.

(وَظَرْفُ المَكَانِ) نحو: جلست أمام الشيخ. وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه.

(وَالحَالُ) نحو: جاء زيد راكباً.

(والتَّمْيِيزُ) نحو: طبت نفساً.

(وَاسْمُ لاَ) النافية للجنس نحو: لا غلام سفر حاضر.

(والمُسْتَثْنَى) في بعض أحواله نحو: جاء القوم إلا زيداً.

(والمُنَادَى) نحو: يا عبد الله.

(والمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ) نحو: جئتك قراءةً للعلم.

(والمَفْعُولُ مَعَهُ) نحو: سرت والنيل.

(وَخَبَرُ كَانَ وأَخَوَاتِهَا) نحو: كان الله غفوراً رحيماً.

(واسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) نحو: إن زيداً قائم، وخبر «ما» الحجازية نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يُوسُف: الآية 31] وقد أخلّ بذكره ومفعولا ظننت وأخواتها نحو: ظننت زيداً قائماً، وإنما

قول الأزهري: **(في بعض أحواله)** قد قيّد المستثنى بإلا يكون منصوباً وغيره، وكلاً في المنصوبات، لكن كان ينبغي حيث قال المستثنى أن يقيد المنادى، لأنه يكون منصوباً أيضاً في بعض أحواله، وفي بعضها يكون مبنياً على ما يرفع به، ويجاب بأن المنادى وإن بني على الضم أو ما ينوب منابه في اللفظ، فهو منصوب على المحل بفعل محذوف قام مقامه حرف النداء.

(والمفعول من أجله) قول الأزهري: **(نحو: جئتك قراءة للعلم)** هذا المثال مبني على أن المفعول من أجله يكون غير قلبي، لأن القراءة من أفعال الجوارح، والحق أنه لا يكون إلا قلبياً أي معناه راجع للقلب، فالأولى التمثيل بنحو: قصدتك ابتغاء معروفك.

(واسم إن) قول الأزهري: **(وخبر ما إلخ)** «ما» هذه هي العاملة عمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر، فهذا في الآية عند الأزهري، اسمها وبشراً خبرها، ولعملها شروط أشار إليها في الألفية مع عملها بقوله:

أعمال ليس أعملت ما دون أن ... مع بقاء النفي وترتيب وكن

والمراد بأخواتها: لا، ولات، وإن.

وقوله: **(وقد أخلّ بذكره)** قد علمت ما فيه.

أسقطهما لتقدم ذكرهما في المرفوعات أو لكونهما داخلين في قسم المفعول به.

(وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ وَهوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ) كما تقدمَ في المرفوعات **(النَّعْتُ وَالعَطْفُ والتَّوْكِيدُ والْبَدَلُ)** وستمر لك في أبواب متعددة باباً باباً على ترتيبها في التعدُّد.

وقوله: **(لتقدم ذكرهما)** بضمير التثنية العائد على المفعولين، وفي بعض النسخ: لتقدم ذكرها بضمير التأنيث العائد على ظن، وهذا التعليل ليس بشيء لأنه يقال عليه: إن خبر كان واسمها وإن والتوابع قد تقدمت في المرفوعات أيضاً، فلم يستغن عنها.

وقوله: **(أو لكونهما إلخ)** نسختان كالذي قبله، وهذا التعليل غير ظاهر لأنه يقال عليه: المنادى داخل في المفعول به، فلم يستغن عنه، وما يقال أن المنادى اختصر عن المفعول به بأحكام يقال كذلك مفعولا ظننت، وقد علمت أن الحق الخامس عشر هو مفعولا ظننت، وأن الصواب التعليق بالنسيان.

وقوله: **(متعددة)** بالجر نعت أبواب ويصح نصبه حالاً من الضمير في استمرار العائد على المنصوبات.

وقوله: **(باباً باباً)** قيل: إن الأول حال من أبواب لوصفه بمتعددة، وباباً الثاني صفة للأول على حذف مضاف تقديره مقارب باب، وقيل: الثاني توكيد للأول، والحق أن مجموعهما حال من أبواب، والتقدير حال كون الأبواب مرتبة.

قوله: **(على ترتيبها في التعداد)** أي العد، واستشكل بأن اسم «لا» هنا مقدم على المستثنى وفي الأبواب المستثنى مقدم على اسم «لا»، وأجيب: بأن الترتيب غالب.

بَابُ المَفْعُولِ بِهِ

الهاء من به تعود على أل الموصولة في المفعول به. **(وَهوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي**

باب المفعول به

بدأ به لأنه أكثر استعمالاً من غيره، ولأنه أحوج للإعراب للفرق بينه وبين الفاعل.

وقوله: **(الهاء في به إلخ)** وذلك أن أل اسم موصول وصلتها مفعول، وفي الألفية:

وصفة صريحة صلة أل

وبه هو النائب عن الفاعل بمفعول، والباء بمعنى «على» والتقدير: باب الفعل الذي فعل به، أي وقع الفعل عليه، واعترض بأن الذي وقع عليه الفعل، أي الحدث، هو الذات، وكلامنا ليس في الذات، وإنما هو في اللفظ الواقع اسماً لها. وأجيب: بأن في كلامه حذف مضاف بين الجار والمجرور، والتقدير: باب اللفظ الذي وقع الفعل على مسماه، وهذا التأويل لا بد منه في عبارة المصنف بعد.

(وهو الاسم) الاسم الصريح كما مثّل المصنف أو مؤول نحو قول الله تعالى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفَال: الآية 7] فما بعد أن يسبك بمصدر، تقديره والله أعلم: تودون عدم كون ذات إلخ. **(المنصوب)** أي لفظاً كما مثّل المصنف أو تقديراً نحو: ضربت الفتى، أو محلاً نحو: أكرمت هذا، ثم إن ناصبة أحد أمور أربعة، أحدها: الفعل المتعدي، كأمثلة المصنف، وعلامة المتعدي أشار إليها في الألفية بقوله:

علامة الفعل المعدى أن تصل　　　ها غير مصدر به نحو عمل

ثم أشار إلى كونه ينصب المفعول به بقوله: فانصب به مفعوله ثانيها الوصف نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطّلَاق: الآية 3] فأمر مفعول بالغ، وإليه أشار في الألفية بقوله:

كفعله اسم فاعل في العمل

ثانيها: المصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البَقَرَة: الآية 251] فالناس مفعول دفع، وإليه أشار في الألفية بقوله:

بفعله المصدر الحق في العمل

ثالثها: اسم المصدر نحو: من قبلة لرجل امرأته الوضوء، فقبلة اسم مصدر، وفي الألفية:

يَقَعُ بِهِ) أي عليه **(الفِعْلُ)** الصادر من الفاعل **(نَحْوَ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْداً)** فزيداً اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب، وهذا تعريف بالرسم كما مر **(وَرَكِبْتُ الفَرَسَ)** فالفرس مفعول به، لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب **(وَهوَ)** أي المفعول به **(قِسْمَانِ)** قسم **(ظَاهِرٍ وَ)** قسم **(مُضْمِرٍ فالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ)** من نحو: ضربت زيداً، وركبت الفرس. **(وَالمُضْمَرُ قِسْمَانِ)** أيضاً قسم **(مُتَّصِلٌ و)** قسم **(مُنْفَصِلٌ فالمتَّصِلُ)** هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه بإلاَّ وهو **(اثْنَا عَشَرَ)** نوعاً. الأول: ضمير المتكلم وحده نحو قولك: **(ضَرَبَنِي)** زيد، فالياء من ضربني مفعول به وهو مبني لا يدخله إعراب، والثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك: **(ضَرَبَنَا)** زيداً، فنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مبني، والثالث: ضمير المخاطب المذكر نحو قولك: **(ضَرَبَكَ)** زيد، فالكاف من ضربك مفعول به مبني محله نصب وفتحته فتحة بناء لا فتحة إعراب، والرابع ضمير المؤنثة المخاطبة نحو قولك: **(ضَرَبَكِ زَيْدٌ)** فالكافُ المكسورة من ضربك مفعول به وهو مبني لا إعراب فيه، والخامس: ضمير المخاطب في التثنية مطلقاً نحو قولك: **(ضَرَبَكُمَا)** زيد، فالكاف ضمير المفعول به في موضع نصب والميم والألف علامة التثنية، والسادس: ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك: **(ضَرَبَكُمْ)** زيد، فالكاف وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب والميم علامة الجمع، **(والسابع:)** ضمير جمع المؤنث في الخطاب نحو قولك: **(ضَرَبَكُنَّ)** زيد، فالكاف وحدها ضمير المفعول به في محل نصب والنون المشدّدة علامة جمع الإناث في الخطاب. والثامن: ضمير المفرد المذكر

ولا اسم مصدر عمل

وأبهم المصنف ناصبةُ والصحيح ما ذكرنا.

وقوله: **(أي عليه)** أشار به إلى أن الباء بمعنى «على» على حذف مضاف أي على مسماه كما علمت.

وقوله: **(الصادر من الفاعل)** أشار إلى أن المراد بالفعل كلام المصنف اللغوي وهو الحدث، ثم إن المراد بالوقوع مطلق التعليق ليشمل المتعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو الانتفاء نحو: ما ضربت زيداً، فخرج بالاسم الفعل والحرف، فلا يكونان مفعولاً بهما، ولكن ما لم يحكم على لفظهما كما مر وإلا جاز كقوله: كتبت قام أو قد، وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور، فإن رفع المفعول به بأن ناب عن الفاعل نحو: ضرب زيد، أو جر نحو أعجبني ضرب زيد لم يسم مفعولاً به اصطلاحاً، بل يسمى الأول نائباً عن الفاعل، والثاني مضافاً إليه، وخرج بالذي يقع به إلخ جميع المنصوبات.

وقوله: **(بالرسم)** أي بخاصة من خواصه، وعارض من عوارضه وهو النصب.

الغائب نحو قولك: زيد **(ضَرَبَهُ)** عمرو، فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبني لا إعراب فيه، والتاسع: ضمير المفردة الغائبة نحو قولك هند **(ضَرَبَهَا)** زيد، فالهاء ضمير المفعول به المؤنث وموضعها نصب وفتحتها فتحة بناء لا فتحة إعراب، والعاشر: ضمير المثنى الغائب مطلقاً نحو قولك: الزيدان **(ضَرَبَهُمَا)** عمرو، فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والألف علامة التثنية، والحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك: الزيدون **(ضَرَبَهُمْ)** عمرو، فالهاء مفعول به والميم علامة الجمع في التذكير، والثاني عشر: ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك: الهندات **(ضَرَبَهُنَّ)** عمرو فالهاء ضمير المفعول به، والنون المشددة علامة جمع الإناث وما ذكرناه من أن الكاف والهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح، ولا تقع الكاف والهاء المتصلتان في موضع الرفع أصلاً، وإنما يقعان موقع النصب أو الخفض فقط **(وَ)** الضمير **(المُنْفَصِلُ)** وهو الذي تقدم على عامله أو يقع بعد إلا أو ما في معناها **(اثْنَا عَشَرَ)** نوعاً أيضاً، الأول: ضمير المتكلم وحده نحو قولك: **(إِيَّايَ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياي فإيا وحدها فيها ضمير المتكلم في موضع نصب على المفعولية، والياء المتصلة بها حرف تكلم **(و)** الثاني: ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك: **(إِيَّانَا)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا، فإيا وحدها ضمير المفعول به في موضع نصب، ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم، **(وَ)** الثالث: ضمير الفرد المخاطب نحو قولك: **(إِيَّاكَ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك، فإيا ضمير المفعول به، والكاف المفتوحة المتصلة به حرف خطاب. **(وَ)** الرابع: ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك: **(إِيَّاكِ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك، فإيا ضمير المفعول به، والكاف المكسورة حرف خطاب. **(وَ)** الخامس: ضمير المثنى المخاطب مطلقاً نحو قولك **(إِيَّاكُمَا)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما، فإيا ضمير المفعول به، والكاف والميم والألف علامة المثنى **(وَ)** السادس: ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك: **(إِيَّاكُمْ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم، فإيا ضمير المفعول به، والكاف حرف خطاب والميم علامة الجمع **(وَ)** السابع: ضمير الجمع المؤنث المخاطب نحو قولك: **(إِيَّاكُنَّ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكن، فإيا ضمير المفعول به، والكاف والنون المشدّدة حرفان دالان على جمع المؤنث في الخطاب **(وَ)** الثامن: ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك: **(إِيَّاهُ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه، فإيا ضمير المفعول به، والهاء

وقوله: **(ولا تقع الكاف إلخ)** قال الفيشي: أي أصالة، وإلا فيجب العروض يقعان وذلك إذا وقعا فاعلين بالمصدر نحو: أعجبني ضربك زيد أو ضربه زيداً، أو تقول لا يقعان مرفوعين مع الفعل، وأما مع الاسم فيقعان، والله تعالى أعلم.

علامة على الغيبة في المذكر. **(وَ)** التاسع: ضمير المفردة الغائبة نحو قولك: **(إِيَّاهَا)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والألف علامة التأنيث في الغيبة. **(وَ)** العاشر: ضمير المثنى الغائب مطلقاً نحو قولك: **(إِيَّاهُمَا)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهما، إيا ضمير المفعول به، والهاء والميم والألف علامة التثنية في الغيبة. **(وَ)** الحادي عشر: ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك: **(إِيَّاهُمْ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهم، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والميم علامة الجمع في التذكير. **(وَ)** الثاني عشر: ضمير جمع المؤنث الغائب نحو قولك: **(إِيَّاهُنَّ)** أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهن، فإيا ضمير المفعول به، والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة. وما ذكرته من أن إيا وحدها هي الضمير، واللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح.

بَابُ المَصْدَرِ

المنصوب على المفعولية المطلقة. **(المَصْدَرُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ)** حال كونه **(ثَالِثاً في تَصْرِيفِ الفِعْلِ)** كما إذا قيل لك: صرف **(نَحْوَ: ضَرَبَ)** فإنك تقول: ضرب **(يَضْرِبُ ضَرْباً)** فضرباً مصدر جاء ثالثاً في تصريف الفعل، لأن ضرب هو الأول يضرب هو الثاني وضرباً هو الثالث. **(وَهُوَ)** أي المصدر المنصوب والواقع مفعولاً مطلقاً **(عَلَى قِسْمَيْنِ)**: قسم **(لَفْظِي وَ)** قسم **(مَعْنَوِي)** لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله

باب المصدر

هذا هو الثاني من المنصوبات. قول الأزهري: **(المنصوبات على المفعولية إلخ)** يؤخذ منه أن المصدر يكون مفعولاً مطلقاً وغيره، وإن مراد المصنف بالمصدر هنا المنصوب على المفعولية لا مطلق المصدر، وهو كذلك لأن المصدر يكون مرفوعاً ومجروراً، فلا يكون مفعولاً مطلقاً، والذي يقتضيه قول الألفية في الترجمة المفعول المطلق، ثم فسره بقوله: المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل إنهما مترادفان، والحق أن بين المصدر والمفعول المطلق عموماً وخصوصاً من وجه يجتمعان في نحو: ضربت ضرباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطاً فسوطاً مفعول مطلق وليس بمصدر، لأنه اسم آلة، وينفرد المصدر في نحو: أعجبني ضربك، فضربك فاعل مصدر غير مفعول مطلق لأنه غير منصوب. **(المصدر هو الاسم)** اعلم أن المصدر حقيقة من حيث هو الحدث المشتمل على حروف فعله، فخرج باسم الحديث ما عدا المصدر، واسمه وبالمشتمل إلخ. اسم المصدر لأن المصدر يجري على حروف فعله نحو: اغتسل اغتسالاً، واسم المصدر واسم الحدث الغير الجاري على حروف فعله نحو: اغتسل غسلاً، والمصنف عرّفه تقريباً على المبتدئ **(المنصوب)** لم يبيِّن ناصبه، والمشهور أنه أحد أمور ثلاثة أشار لها في الألفية بقوله:

بمثله أو بفعله أو وصف نصب

فمثال نصبه بمصدر آخر مماثل في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ۝٦٣﴾ [الإسرَاء: الآية 63] فجزاء مفعول مطلق عامله جزاؤكم ومثال المنصوب بالفعل قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصَّافات: الآية 1] فصفاً مفعول مطلق عامله الصافات جمع صافة اسم فاعل من صف. **(الذي يجيء ثالثاً)** فإن قلت: ليس من ضروريات المصدر أن يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، فقد يمكن أن يأتي ثانياً وثالثاً ورابعاً، وهكذا بحسب ما يريد الناطق فتقول:

الناصب له أو لا (**فإنْ وَافَقَ لَفْظُهُ**) أي المصدر (**لَفْظُ فِعْلِهِ**) في حروفه الأصول ومعناه (**فَهُوَ**) أي المصدر (**لَفْظِيٌّ**) سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحاً أو لا (**نَحْوَ: قَتَلْتَهُ قَتْلاً**) فحروف قتل هي حروف قتلاً بعينها إلا أن الفعل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (**وَإِنْ وَافَقَ**) أي المصدر (**مَعْنَى فِعْلِهِ**) الناصب له (**دُونَ**) موافقة (**لَفْظِهِ**) في حروفه (**فَهوَ**) أي المصدر (**مَعْنَوِي**) لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف (**نَحْوَ: جَلَسْتُ قُعُوداً وَقُمْتُ وُقُوفاً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ**) فإن المصدر الذي هو قعوداً موافق لفعله الذي هو جلس في معناه دون لفظه، لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة، فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والدال، وكذا تقول في الوقوف والقيام، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازني القائل: بأن

ضرب ضرباً وضرب يضرب ضرباً فهو ضارب ضرباً وهكذا. **قلت**: أجيب عنه بأن أهل التصريف اصطلحوا على أن يجعلوه ثالثاً مقدماً على الأوصاف، لأن العامل فيه أكثر ما يكون فعلاً، لكن يقال لم قدموه على فعل الأمر؟ وأجيب عنه بأن الأمر مقتطف من المضارع، فكأنه هو فلذا لا يذكرونه، وإنما يقولون مثلاً: ضرب يضرب ضرباً فهو ضارب مضروب.

(**لطيفة**) قال الراعي: قدم على الأندلس طالب من فاس وكان كثير الجدل، فجعل فيه بعض الطلبة بيتين وكتبهما في ورقة وألزقها على الموضع الذي يدرس فيه ونصب البيتين:

أتانا طالب من أهل فاس ... يجادل في الكتاب وفي القياس
وما فاس ببلدته ولكن ... فسا يفسو فساء فهو فاسي

والمواد بالتصريف هنا كما مر التحوُّل من صيغة إلى صيغة لا الاشتقاق، وإلا فضرب المصدر أصل باعتبار الاشتقاق لضرب الفعل على المختار، وفي الألفية:

وكونه أصلاً لهذين انتخب

وقوله: (**في تحريك عينه**) أي في مطلق الحركة لا في شخصها، لأن فرح الفعل مكسور العين وفرحاً المصدر ومفتوحها. قوله: (**لأن القعود والجلوس بمعنى إلخ**) هذا مذهب الجمهور، وذكر في المصابيح أن القعود يكون من الاضطجاع والجلوس يكون من قيام وقيل بالعكس.

وقوله: (**الجيم واللام إلخ**) أي مسمى الجيم هو «ج» ومسمى اللام وهو شكل «ل» هكذا وإلا فالجيم اسم لا حرف.

وقوله: (**على مذهب المازني**) وكذلك المبرد والسيرافي، قال الرضي: وهو الأولى، لأن الأصل عدم التقرير ولا ضرورة تلجىء إليه.

وقوله: (**إذ كل منهما يجري إلخ**) مثل في اللفظي بالمتعدي، ومثال اللازم فيه قمت

المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه، وأما على مذهب من يقول: أنه منصوب بفعل مقدّر من لفظه فتقدير: جلست قعوداً وقعدت جلوساً فلا، وتمثيله في اللفظي بالمتعدي وفي المعنوي باللازم للإيضاح لا للتخصيص إذ كل منهما يجري مع المتعدي واللازم.

قياماً، ومثل المعنوي باللازم، ومثال المتعدي فيه أحببته مقة أي: محبة، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ
وَظَرْفِ المَكانِ

المسميين بالمفعول فيه. (**ظَرْفُ الزَّمَانِ وَهُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ**) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (**بِتَقْدِيرِ**) معنى (**في**). . . . .

باب ظرف الزمان وظرف المكان

هذا هو الثالث والرابع من المنصوبات، والظرف لغة الوعاء، واصطلاحاً يأتي للمصنف، وجمعهما في واحد لاشتراكهما في كونها على معنى «في» وأفرد المصنف كل واحد بتعريف خاص تقريباً على المبتدئ.

قول الأزهري: (**المسميين بالمفعول إلخ**) أشار به إلى أن من النحاة من يسميها بطرفي الزمان والمكان، ومنهم من يقول: المفعول فيه ومرادهما واحد. (**المنصوب**) قول الأزهري: (**باللفظ الدال إلخ**) أخرج عبارة المصنف عن ظاهرها المقتضية أن النصب على إسقاط الخافض الذي هو في الأزهري باللفظ ليشمل ما إذا كان الناصب فعلاً كسائر أمثلة الأزهري، أو غير فعل مما يعمل فيه كاسم الفاعل نحو: أنا سائر غداً، فالعامل في غداً هو سائر، وهو دال على المعنى الواقع في ذلك الزمان، وهو السير. والسير مظروف في غدٍ فهو على معنى «في» ثم إن العامل كما يكون مذكوراً كما مثل يكون محذوفاً نحو: يوم الجمعة جواباً لمن قال: متى قدمت؟ وإلى تقسيم الظرف إلى زمان ومكان، وتعريفهما أشار في الألفية بقوله:

الظرف وقت أو مكان ضمنا   في باطِّراد كهنا أمكث أزمنا

وإلى ناصبه مذكوراً ومحذوفاً أشار في الألفية بقوله:

فانصبه بالواقع فيه مظهرا   كان وإلا فأتوه مقدرا

فخرج باسم الزمان اسم المكان والحال، فإنهما وإن كانا بمعنى «في» فليسا باسم، وخرج بالمنصوب الزمان المجرور والمرفوع، فلا يقال لهما ظرف زمان اصطلاحاً، وخرج بتقدير معنى «في» اسم الزمان المنصوب الذي ليس على تقدير حرف أصلاً نحو قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النُّور: الآية 37] فيوماً مفعول به لا ظرف لأنهم لا يخافون شيئاً في اليوم إنما يخافون نفس اليوم.

وقوله: (**معنى في**) قدر الأزهري هذا المضاف الذي هو معنى إشارة إلى أنه لا يصرح

الدالة على الظرفية سواء فيه المبهم والمختص. **(نَحْوَ: اليَوْمَ)** وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول: صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس.

(واللَّيْلَةَ) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وتقول: اعتكفت الليلة أو ليلة أو ليلة الجمعة.

(وَغُدْوَةً) بالتنوين مع التنكير وبعدمه مع التعريف وهي من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول: أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين.

(وَبُكْرَةً) بالتنوين، وتركه على ما تقدم في غدوة وهي أول النهار وأول النهار من طلوع الفجر إلى الصبح، وقيل: من طلوع الشمس، تقول: أجيئك بكرة أو بكرة النهار.

(وَسَحَراً) بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه وبلا تنوين إذا أردت به ذلك وهو

نفي، فإن صرح بها وصار اسم الزمان مجروراً خرج عن الظرفية اصطلاحاً.

وقوله: **(الدالة على الظرفية)** لبيان الواقع، وإلا فكل ما يخرج به خرج: فقول اسم الزمان خلافاً لبعض.

وقوله: **(سواء في ذلك المبهم إلخ)** أي اسم الزمان ينصب على الظرفية مطلقاً لا فرق بين كونه مبْهماً أو مختصاً.

قال الرضي: المبهم من الزمان ما لا حد له يحصره، سواء كان نكرة كحين وزمان، أو معرفة كالحين والزمان، والمختصر منه ما لا نهاية لحصره نكرة كان نحو: يوم وليلة وشهر، أو معرفة نحو: يوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان، وإلى كون ظرف الزمان ينصب على الظرفية مبهماً أو مختصاً أشار في الألفية بقوله:

كــل وقــت قــابــل ذاك

(نحو اليوم) وقول الأزهري: **(وهو من طلوع الفجر إلخ)** هذا هو اليوم في الشرع، ولا إشكال في اللغة على قول، وقيل: اليوم لغة من طلوع الشمس إلى غروبها، والليلة من غروب الشمس إلى طلوعها، وقيل: الليلة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر، وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ليس من اليوم ولا من الليلة.

(وغدوة) قول الأزهري: **(وبعدمه مع التعريف إلخ)** ويكون حينئذ ممنوعاً من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، ومثل هذا يقال في بكرة بعد إلخ.

وقوله: **(وهي من صلاة الصبح)** أي من وقت صلاة الصبح.

(وسحر) وقول الأزهري: **(وبلا تنوين إذا إلخ)** فيكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل عن السحر بالألف واللام، وفي الألفية:

آخر الليل قبيل الفجر تقول: أجيئك يوم الجمعة سحراً أو سحر يوم الجمعة وأجيئك سحراً من الأسحار.

(وَغَداً) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول: أكرمك غداً.

(وَعَتَمَةً) وهي ثلث الليل الأول تقول: آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس.

(وَصَبَاحاً) وهو أول النهار تقول: أنتظرك صباحاً أو صباح يوم الجمعة.

(وَمَسَاءً) بالمد وهو من الظهر إلى آخر النهار تقول: أجيئك مساء أو مساء يوم الخميس.

(وَأَبَداً) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه تقول: لا أكلم زيد أبداً وأبد الآبدين.

(وَأَمَداً) وهو ظرف الزمن مستقبل تقول: لا أكلم زيداً أمداً أو أمد الدهر أو أمد الداهرين.

(وَحِيناً) وهو اسم لزمن جاء مبهم تقول: قرأت حيناً وحين جاء الشيخ.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من أسماء الزمان المبهمة نحو: وقت وساعة وأوان المختصة فنحو ضحى وضحوة.

واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة، ومنها ما هو

والعدل والتعريف مانعاً سحر إذا به التعيين قصداً يعتبر

وقوله: **(أو سحر يوم الجمعة)** أي سحر ليلة الجمعة لما مرّ أن اليوم من طلوع الفجر والسحر آخر الليل.

(وغداً) قول الأزهري: **(بعد يومك)** الأولى أن يقول عقب يومك لأن بعد ظرف متسع، وغداً اسم لليوم التالي ليومك.

(وأبداً) قول الأزهري: **(أو أبد الآبدين)** أي لا أكلِّمه ما دام الناس موجودين في الدهر.

(وما أشبه ذلك) قول الأزهري: **(وساعة)** أي باعتبار اللغة، وأما عند الفلكيين فهي مخصوصة بقدر معلوم فالليل مع النهار منها أربع وعشرون.

وقوله: **(وهو ثابت التصريف إلخ)** بأن يستعمل مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً. وهكذا وأل تعريف المتصرف منها أشار في الألفية بقوله:

وما يروى ظرفاً وغير ظرف فذاك ذو تصرُّف في العرف

منفي التصرف والانصراف نحو: سحر إذا كان ظرفاً ليوم بعينه، فإنه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه، ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو: غدوة وبكرة علمين، ومنها ما هو ثابت الانصراف منفي التصرف نحو: عتمة ومساء.

(وَظَرْفُ المَكَانِ) هو اسم المكان المبهم **(المَنْصُوبُ)** باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه **(بِتَقْدِيرِ)** معنى **(فِي)** الدالة على الظرفية.

(نَحْوَ: أَمَامَ) وهو بمعنى قدَّام تقول: جلست أمام الشيخ، أي قدَّامه.

(وَخَلْفَ) هو ضدّ قدَّام، تقول: جلست خلفك.

(وَقُدَّامَ) وهو مرادف لأمام تقول: جلست قدام الأمير.

(وَوَرَاءَ) بالمد وهو مرادف خلف تقول: جلست وراء.

(وَفَوْقَ) وهو المكان العالي تقول: جلست فوق المنبر.

(وَتَحْتَ) وهو ضد فوق، نحو: جلست تحت الشجرة.

(وَعِنْدَ) وهو لما قرب من المكان تقول: جلست عند زيد، أي قريباً منه.

(وَمَعَ) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول: جلست مع زيد أي مصاحباً له.

وقوله: **(وانصراف)** هو الذي فيه تنوين التمكين كما مرّ.

وقوله: **(ما هو منفي التصرف إلخ)** وهو الذي يلزم النصب على الظرفية أو يخرج عنها إلى حالة تشبهها وهو جرٌّ بمن، وإليه أشار في الألفية بقوله:

وغير ذي التصرُّف الذي لزم ظرفية أو شبهها الكلم

وقوله: **(نحو غدوة وبكرة إلخ)** ويؤخذ منه أن غيرهما موجود وهو كذلك فمنها شعبان ورمضان خلافاً لمن أنكر وجود غيرهما.

(وظرف المكان) قول الأزهري: **(المبهم إلخ)** المبهم من المكان ما ليست له صورة ولا حدود محصورة كما مثّل المصنف، والمختص هو ما له صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد في تقييد الأزهري بالمبهم إشارة إلى أنه لا ينصب، إلا إذا كان مبهماً، وإن كان مختصاً فلا ينصب على الظرفية، وفي الألفية:

وما يقبله المكان إلا مبهما

(ومع) قول الأزهري: **(وهو اسم المكان إلخ)** هذا هو الحق خلافاً لمن قال إنها تكون

(وَإِزَاءَ) بمعنى مقابل، تقول: جلست إزاء زيد أي مقابل.

(وَحِذَاءَ) بالذال المعجمة والمد بمعنى قريباً تقول: جلست حذاء زيد أي قريباً منه.

(وَتِلْقَاءَ) بمعنى إزاء تقول: جلست تلقاء الكعبة.

(وَهُنَا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب تقول: جلست هنا أي في المكان القريب.

(وَثَمَّ) بفتح الثاء المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد تقول: جلست ثُمَّ أي في المكان البعيد.

(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ) من أسماء المكان المبهمة نحو: يمين وشمال وما أشبههما.

ظرف زمان ومكان، وليست حرفاً بدليل معاً بالتنوين ودخول من عليها.

(وهنا) قول الأزهري: **(بضم الهاء إلخ)** ضبطه بذلك لأجل قوله: اسم إشارة للمكان القريب، وإلا فيقال هنا بفتح الهاء وتشديد النون، ويقال هنا بكسر الهاء وتشديد النون أيضاً، لكنهما يشار بهما للمكان البعيد إلى ما يشار به للمكان القريب، مع ما يشار به للبعيد، أشار في الألفية بقوله:

وبهنا أو ها هنا أشر إلى ... داني المكان... البيتين

والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الحَالِ

(**الحَال هُوَ الاسْمُ**) الفضلة (**المَنْصُوبُ**) بالفعل وشبهه (**المُفَسِّرُ**. . . . .

باب الحال

هذا هو الخامس من المنصوبات، وقدَّمه على التمييز، وإن كان التمييز مبيناً للذات والحال مبين للهيئة والذات ومبيِّنها مقدمان على الهيئة، ومبينها لأن الحال قريب من العمدة لكونه لا يكون إلا منصوباً، بخلاف التمييز، فإنه يكون منصوباً ومجروراً وهو مشتق من التحوُّل والانتقال وتذكر، فيقال: حال حسن وتؤنث، فيقال حال حسنة، ثم الحال لغة هيئة الإنسان التي هو عليها من خير أو شر.

واصطلاحاً ما ذكره المصنف بقوله: (**هو الاسم**). **فإن قلت**: الحال كما يكون اسماً صريحاً نحو: جاء زيد راكباً يكون جملة اسمية نحو: وهم ألوف، فجملة وهم ألوف خالية من الواو وفي خرجوا، وتكون فعلية نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦﴾ [يُوسُف: الآية 16] فجملة يبكون حالية، وقد تكون جاراً ومجروراً، أو ظرفاً خص المصنف ذلك بالاسم. **قلت**: الجملة الواقعة حالاً في تأويل مفرد، وبذلك التأويل تغيير الألفية بموضع حيث قال مؤلفها:

ومـوضـع الـحـال تـجـيء جـمـلـة

والظرف وعديله إن تعلقا باسم فهما من قبيل الحالي باسم الصريح، وإن تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة المؤولة بالمفرد.

قول الأزهري: (**الفضلة**) المراد بها ما يأتي بعد تمام الكلام بأن أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره، كما يأتي للأزهري: ليس المراد بها ما يستغنى الكلام عنه فلا يرد نحو: ﴿لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبيَاء: الآية 16] من الآية الآتية عند الأزهري (**المنصوب**) إن قلت: النصب حكم أدخله في الحد وفي السلم.

وعـنـدهـم مـن جـمـلـة الـمـردود   أن تـدخـل الأحـكـام في الـحـدود

قلت: الممنوع هو إدخال اللفظ على أنه حكم، وأما إن أحد على أنه جزء من الماهية فلا يمتنع. قول الأزهري: (**وشبهه**) المراد به اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر واسمه، لكن إن نصب بفعل متصرف أو صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديمه، وإلا فلا. وفي الألفية:

لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الهَيْئَاتِ) أي الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها، ويجيء الحال من الفاعل نصباً **(نَحْوَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً)** فراكباً حال من زيد، وزيد فاعل تجاه **(وَ)** من المفعول نصاً نحو **(رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجاً)** فمسرجاً حال من الفرس والفرس مفعول بركبت **(وَ)** محتمل لأن يكون من الفاعل أو المفعول نحو: **(لَقِيتُ عَبْدَ الله رَاكِباً)** فراكباً حال محتملة لأن تكون من التاء التي هي فاعل لقي أو من عبد الله الذي هو مفعول لقي **(وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ)** من الأمثلة ولا يجيء الحال من المبتدأ، ويجيء من الفاعل والمفعول كما تقدم، ويجيء من المجرور بالحروف نحو: مررت بهند جالسة.........................

والحال أن ينصب بفعل صرحا أو صفة أشبهت المصرفا

فجائز تقديمه **(لما انبهم)** أي خفي واستتر على من لم يعلم تلك الهيئة، واعترض شيخ الراعي تعبير النحاة التابع لهم المصنف بانبهم بأنه غير موجود في اللغة، والموجود إنما استبهم.

(من الهيئات) جمع هيئة وهي الصفة، ثم إن الصفة تكون محسوسة مشاهدة بحاسة البصر نحو: جاء زيد راكبا، أو غير محسوسة نحو: مات مؤمنا، فالإيمان ليس بمحسوس، وإلى تعريف الحال أشار في الألفية بقوله: الحال وصف فضله منتصب مبهم في حال، فخرج بالاسم الفعل والحرف، وبالفضلة التي زاده الأزهري المنصوب العمدة كخَبَر كان واسم إن، وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور بالمفسر لما انبهم من الهيئات التمييز نحو: رطل زيتاً، وكذلك نعت النكرة المنصوبة نحو: ركبت فرساً قصيراً، فالتمييز ونعت النكرة المنصوبة قد فسرا الذات.

قول الأزهري: **(من الفاعل نصاً)** أي غير محتمل ما سواه لأنه لم يوجد إلا هو، ولا فرق بين أن يكون الفاعل ظاهراً كما مثل أو مقدراً نحو: زيد جاء راكباً، فراكباً حال من ضمير الفاعل في: جاء.

وقوله: **(من المفعول نصاً)** قالوا: ومنه المنادى لأنه مفعول به نحو: يا ربنا منعماً، وتأتي من المفعول نحو: سرت والنيل جارياً، ومن المفعول المطلق نحو: ضربت الضرب شديداً.

وقوله: **(ومحتملة)** بالنصب عطف على نصاً، ولا يصح أن تكون منها معاً وإلا لقال راكبين. وقوله: **(من المبتدأ)** أي على مذهب الجمهور، وأجاز سيبويه إتيانها منه وتأتي في الخبر نحو: هذا زيد قائماً، وفي مجيئها من اسم كان خلاف.

وقوله: **(من المجرور بالحرف)** وفي تقديم الحال على المجرور بالحرف خلاف وصحيح في الألفية الجواز ونصها:

ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحُجرَات: الآية 12] فميتاً حال من أخيه، والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة. **(وَلاَ يَكُونُ الحَالُ إِلاَّ نَكِرَةً وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ بَعْدَ تَمَامِ الكَلاَمِ، وَلاَ يَكُونُ صَاحِبُهُ إِلاَّ مَعْرِفَةً)** كما تقدم من الأمثلة من نحو: جاء زيد راكباً فراكباً حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة

وسبق حاله ما بحرف جر قد أبـو أو لا أمـنـعـه فـقـد ورد

وقوله: **(من المجرور بالمضاف إلخ)** هو المضاف إليه بشرط أن يكون المضاف يصح أن يعمل في الحال نحو قول الله تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: الآية 105] حال من الكاف المضاف إليه والمضاف، وهو مرجع مصدر ميمي يصح أن يعمل في الحال أو يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كمثال الأزهري، فإن اللحم جزء من الأخ أو يكون جزئه في صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو: ﴿وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۗ﴾ [النِّساء: الآية 125] فحنيفاً حال من إبراهيم وليس المضاف الذي هو ملة جزءاً من إبراهيم، ولكنه كجزئه، فيصح أن يقال في غير التنزيل: واتبع إبراهيم حنيفاً، وإلى جواز إتيان الحال من المضاف إليه في المواضع الثلاثة أشار في الألفية:

ولا تجز حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ما له أضيفا أو مثل جزئه فلا تحيفا

فلو كان المضاف إليه ما ذكر منع إتيان الحال منه نحو: جاء غلام هند منطلقة.

وقوله: **(والغالب أن الحال إلخ)** المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وإنما كان الغالب فيها ذلك لأنها وصف لصاحبها في المعنى والوصف لا يكون إلا بمشتق أو شبهه.

وقوله: **(منتقله)** أي غير لازمة لصاحبها لأن الحال عرض يطرأ على الذوات والأعراض منتقلة، ولا فائدة في الوصف بالشيء اللازم نحو: جاء زيداً طويلاً، وإلى كون الغالب في الحال واشتقاق والانتقال أشار في الألفية بقوله:

وكونه منتقلاً مشتقاً يغلب لكن ليس مستحقا

(ولا يكون الحال إلا نكرة) لأن المقصود بالحال بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض **(ولا يكون صاحبها إلا معرفة)** لأنه محكوم عليه وحق المحكوم أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد ولا يكون صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ من المسوغات المشار إليها بمفهوم قول الألفية:

ولم ينكر غالباً ذو الحال
إن لم يتأخرُ أو يخصص أو يبن من بعد نفي أو مضاهية.

وواقعة بعد تمام الكلام ونكرة وصاحبها زيد، وهو معرفة بالعلمية، وقد يتخلف جمع ذلك فمن تخلف الاشتقاق: قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النِّساء: الآية 71] فثبات نكرة بمعنى متفرقين حال جامدة. ومن تخلّف الانتقال: هو الحق مصدقاً فمصدقاً حال لازمة غير منتقلة، ومن تخلف التنكير: جاء زيد وحدهُ، فوحده حال معرفة وهو بمعنى منفرداً، ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو: كيف جاء زيد؟ فكيف حال متقدمة على تمام الكلام، والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره، والفعل فاعله، سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدّخَان: الآية 38] أم لا، نحو: جاء زيد راكباً، ومن تخلف تعريف صاحب الحال وصلّى وراءه رجال قياماً، والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى. ألا ترى أن راكباً في قولنا: جاء زيد راكباً، وصف لزيد في المعنى.

وقوله: **(بمعنى متفرقين)** أشار بهذا إلى أنه إن كان غير مشتق في اللفظ فهو مشتق في المعنى وثبات حال من الواو، فانفروا ثباتٍ منصوب بالكسرة النائبة عن الفتحة، لأنه جمع مؤنث سالم ويكثر الجمود فيما أشار إليه في الألفية بقوله:

ويكسر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأويل بلا تكلُّف

وقوله: **(وهو بمعنى منفرداً)** أشار بهذا إلى أن الحال أن عرف لفظاً فهو بمعنى النكرة، وإليه الإشارة بقول الألفية:

والحال أن عرف لفظاً فاعتقد ... تنكيره معنى كوحدك اجتهد

وقوله: **(فكيف حال)** أي من زيد وهي مبنية على الفتح لأنها أشبهت الحرف في المعنى الذي هو للاستفهام، وخصت بالفتحة لخفتها، ووجب تقديمها لأن لها صدر الكلام، والقاعدة فيها أنها إن دخلت على جملة مستقلة كما هنا فهي حال، وإن أدخلت على مفرد فهو خبر مقدم نحو: كيف زيد.

وقوله: **(ومن تخلف تعريف إلخ)** أي بأن يأتي صاحب الحال نكرة وهذا مفهوم غالباً في قول الألفية، ولم ينكر غالباً إلخ. وقول أبي حيان: إن هذا الحديث لا شاهد فيه لاحتمال أن يكون مروياً بالمعنى فهو باطل، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ التَّمييزِ

أي التفسير (**التَّمْيِيزُ هُوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ المُفَسِّرُ لِمَا انْبَهَمَ مِنَ الذَّوَاتِ**) أو من النسب، فالثاني (**نَحْوَ قَوْلِكَ: تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقاً وَتَفَقَّأَ**) أي امتلأ (**بَكْرٌ شَحْماً وَطَابَ مُحَمَّدٌ**

باب التمييز

هذا هو السادس من المنصوبات، ويقال: التمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين، وهو لغة فصل الشيء من غيره، قال تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٩﴾ [يس: الآية 59] أي انفصلوا من المؤمنين. واصطلاحاً أشار إليه المصنف بقوله: (**هو الاسم**) أي الصريح لأن التمييز لا يكون جملة، وهذا أحد الوجوه التي خالف فيها ما عطفت، وبدل هذا المقدار التمثيل بعد فيؤخذ منه أن التمييز قسمان: تمييز ذات وتمييز نسبة، وهو مذهب الجمهور، ويمكن إبقاء كلام المصنف على ظاهره، ويكون ماشياً على ما للرضي من أن التمييز لا يكون إلا تمييز ذات والذات إما ملفوظ بها كقولك: رطل زيتاً أو مقدرة كقولك: طاب محمد نفساً، والأصل طاب شيء محمد فنفساً تمييز شيء المقدر، فخرج بالاسم الفعل والحرف، وبالمنصوب المرفوع مطلقاً، والمجرور إذا لم يدل على مقدار مساحة أو وزن أو كيل أو نحو: زيد من قولك غلام زيد فهو غير تمييز قطعاً، وإن وقع بعد مساحة نحو: شبر أرض أو بعد ما يدل على الوزن نحو: رطل زيت أو الكيل قفيز بر فهو تمييز مجرور بالإضافة إلى ما قبله عملاً بقول الألفية:

وبعد ذي ونحوها جرّه إذا   أضفتها كمد حنطة غدا

فالإشارة تعود إلى الثلاثة التي ذكرنا ويجوز نصبَها أيضاً وهو الأصل، وقد مثّل بها في الألفية منصوبة حيث قال:

كشبر أرض وقفيز براً   ومنوين عسلاً وتمرا

ويجوز أيضاً جرها بمن عملا بقول الألفية: واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد، وبما قررنا نعلم أن مفهوم المصنف فيه تفصيل، فلا اعتراض به وخرج المفسر إلخ. الحال فإنه مفسر لما انبهم من الهيئات كما علمت أن هذا الحد غير مانع لدخول نعت النكرة المنصوبة نحو: ركب فرساً قصيراً أو طويلاً، وإلى تعريف التمييز أشار في الألفية بقوله:

اسم بمعنى من مبين نكرة

(**نحو تصبب**) أي تجدّر وسال (**وتفقأ بكر**) بفتح الباء وهو ولد الناقة أو الفتى من الإبل،

نَفْساً) فعرقاً تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد وشحماً تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد، وأصل الكلام تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد، فحوِّل الإسناد عن المضاف إليه، فحصل إبهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً، وجعل تمييزاً، والباعث عن ذلك أن ذكر الشيء مبهماً، ثم ذكره مفسراً وقع في النفس، والناصب للتمييز في هذه الأمثلة هو الفعل المسند إلى الفاعل. **(وَ)** مثال الأولى أعني تمييز الدواب نحو قولك: **(اشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَاماً وَمَلَكْتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً)** فغلاماً تمييز للإبهام الحاصل في ذات عشرين، ونعجة تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين، لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها بمصالحة لكل معدود منه تمييز المقادير

وفسر الأزهري تفقأ بامتلأ وفسر غيره بتشقق، وكلاهما غير ظاهر لأن الأصل تفقأ شحم بكر، فإن فسرناه بامتلأ اقتضى أن الشحم هو الذات الممتلئة والغير هو الذي ملأها مع أن الأمر ليس كذلك، لأن الشحم هو الذي ملأ الذات، ولا يصح تفسيره بتشقق، لأن المقصود بهذا الكلام الإخبار عن سمنه ومن تشقق شحمه مات، قاله الفيشي.

وقوله: **(فعرقاً تمييز لإبهام نسبة إلخ)** اعلم أن تمييز النسبة قسمان: محول عن أصل، وغير محول. والمحول أقسام ثلاثة: محول عن الفاعل كهذه الأمثلة في كلام المصنف، وقد بيَّن الأزهري أصلها، وقرّره أنت هنا، ومنه: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: الآية 4] الأصل: واشتعل شيب الرأس، حذفت المضاف الذي هو شيب، وأقيم المضاف إليه الذي هو الرأس فارتفع ارتفاعه، فوقع هنالك إبهام في نسبة اشتعال الرأس، فأتى بذلك المحذوف تمييزاً محولاً عن الفاعل الثاني أن يكون محولاً عن المفعول نحو قول الله تعالى: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القَمَر: الآية 12] الأصل: وفجرنا عيون الأرض، فحوّل الإسناد عن المضاف الذي هو عيون إلى الأرض إلى آخر ما مر مثله، والثالث أن يكون محولاً عن المبتدأ كمثالي المصنف بعد: كزيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً، وقد بيَّن الأزهري أصلهما، والقسم الثاني الذي لا تحويل فيه نحو: زيد أكرم الناس رجلاً، فلا يمكن أن يكون محولاً عن شيء، وأما تمييز الذات ويقال له تمييز مفرد فهو ما رفع أنها واقعة في أسلم قبله ويكون بعد العدد كمثال المصنف باشتريت عشرين إلخ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يُوسُف: الآية 4] وبعد المقادير مما يدل على مساحة أو وزن أو كيل كما مرَّ أو ما جرى مجراها، هذا حاصل التمييز من حيث هو.

وقوله: **(والباعث على ذلك)** أي على تحويل الإسناد. وقوله: **(أن ذكر الشيء مبهماً إلخ)** بيانه أنك لما قلت مثلاً: طاب محمد وقع هنالك إبهام في نسبة الطيب لمحمد هل من جهة الأبوة أو النبوة أو النفس، فتشوف النفس لما يرفع الإبهام فأتى بالتمييز وإفعاله.

وقوله: **(منه)** أي من تمييز الذات وقد علمت ذلك من هنا، ومن قوله بعد: والمقادير

كرطل زيتاً وقفيز براً وشبر أرضاً وما أشبه ذلك، والناصب: التمييز بعد الأعداد، والمقادير: ما يدل على عدد أو مقدار. **(وَ)** قوله: **(زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَباً وأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهاً)** ليس من هذا القسم، وإنما هذا من قسم تمييز النسبة فكان حقه أن يقدم على ذكر العدد، وشرط نصيب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى كما في هذين المثالين، ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعل وجعلت التمييز فاعلاً وقلت: زيد أكرم أبوه وجمل وجهه لصح، وإنما قلنا إنهما من باب تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيد أكرم منك، ووجهه أجمل منك، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييزاً فصار زيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً فزيد مبتدأ وأكرم خبره، منك جار ومجرور متعلق بأكرم، وأباه منصوب على التمييز، وأجمل معطوف على أكرم، ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل. ووجهاً تمييز. **(وَلاَ يَكُونُ)** التمييز **(إلاَّ نَكِرَةً)** خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله: وطبت النفس لإمكان حمل إلا على الزيادة.

حيث عطفها على الأعداد لأن الأعداد ليست من المقادير وهو مذهب المحققين، لأن العدد لا يمكن فيه إلا التحقيق فتقول: ملكت تسعين غلاماً، ولا تقول عندي مقدار تسعين رجلاً بخلاف المقادير، فإنك تقول: عندي رطل زيت أو مقدار رطل زيتاً.

وقوله: **(ما يدل على عدد إلخ)** وهو لفظ عشرون أو ثلاثون مثلاً ولفظ ما دل على المقادير كرطل وشبر، وإلى ذلك أشار في الألفية بقوله:

ينصب تمييز بما قد فسره

(وزيد أكرم منك) قول الأزهري: **(فكان حقه أن يقدم إلخ)** قد يقال أن المصنف أخّر هذا إلى هنا لأن في نصبه شرطاً خاصاً به، وصرح به الأزهري في قوله: وشرط التمييز إلخ.

وقوله: **(ألا ترى إلخ)** هذا علامة ليكون التمييز فاعلاً في المعنى، فلو لم يكن التمييز فاعلاً في المعنى بأن كان لا يصح فيه ما ذكر فيجب جره بإضافة أفعل إليه نحو: أنت أفضل رجل، إذ لا يصح أن تقول: أنت أفضل رجل، لأنه لا معنى له. وفي الألفية:

والفاعل المعنى المعين فافعلا

(ولا يكون إلا نكرة) علمته ما مر في الحال.

وقوله: **(وطبت النفس إلخ)** هذا بعض بيت قال راشد اليشكري البيت كله:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

تتمة: يشترك الحال والتمييز في أمور خمسة كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين رافعين للإبهام، ويفترقان في أمور سبعة: كون الحال قد تكون جملة والتمييز لا يكون إلا مفرداً، والحال قد يتوقف المعنى عليه **(كلاعبين)** في الآية المارة، والتمييز لا يتوقف المعنى

. . . .

عليه، والحال مبين للهيئة، والتمييز مبين الذات، والحال قد تتعدد، وفي الألفية:

والحال قد يجيء ذا تعدد

والتمييز لا يتعدد، والحال قد تتقدم على عاملها المتصرف كما مر، والتمييز لا يتقدم إلا على الفعل المتصرف قبله، وفي الألفية:

وعامل التمييز قدم مطلقاً   والفعل ذو التصريف نزراً سابقا

والحال مشتقة والتمييز جامد، والحال تكون مؤكدة نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النَّمل: الآية 10]. وفي الألفية:

وعامل الحال بها قد أكده

والتمييز لا يكون للتوكيد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وهو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها ما لولاه لدخل في الكلام السابق.

باب الاستثناء

هذا هو السابع من المنصوبات، والاستثناء مصدر استثنى يستثني استثناء، والمصدر معنى من المعاني، والذي ينصب إنما هو اللفظ المستثنى، وأجيب بأن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول.

قول الأزهري: **(وهو الإخراج إلخ)** المراد بالإخراج أن السامع قبل ذكر المستثنى كان يتوهم أنه دخل في حكم المستثنى منه، فلما استثناه المتكلم على علم السامع عَلِم أن المتكلم لم يقصد دخوله فيما قبل الأداة، وليس المراد أن المتكلم قصد إدخال المستثنى في الحكم، ثم أخرجه لأن هذا تناقض وتكاذب، ثم الإخراج جنس يصدق بجميع المخرجات فيصدق بالإخراج بالبدل نحو: أكلت الرغيف ثلثه، فأخرج الثلثين، وبالصفة نحو: أعتق رقبة مؤمنة فأخرج الكافرة، وبالشرط نحو: أقتل الذي حارب، فأخرج غير المحارب بالاستثناء نحو: قام القوم إلا زيد، فأخرج زيد من القوم.

وقوله: **(بألا أو إحدى إلخ)** مخرج لما عدا المخرج بالاستثناء.

وقوله: **(ما إلخ)** في محل نصب مفعول بإخراج بناء على جواز إعمال المصدر المحل بأل وهي واقعة على المستثنى.

وقوله: **(لولاه إلخ)** لولا حرف جر والضمير مجرور بها واقع موقع ضمير الرفع الذي هو المبتدأ والخبر محذوف. وفي الألفية:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم

والتقدير: لولا هو، أي الإخراج، وجود، هذا مذهب سيبويه، وقال الأخفش: لولا غير جارة والضمير في محل رفع الابتداء، والخبر محذوف الأول أولى، لأنها «لولا» كانت غير جارة لأن من أوَّل الأمر معها بها ضمير الرفع. وقوله: **(لدخل)** فاعل يعود على ما أي توهم السامع دخول المستثنى في حكم ما قبله أداة استثناء.

وقوله: **(في الكلام السابق)** أي في منطوقه أو مفهومه، فالأول إذا كان الاستثناء متصلاً، والثاني إذا كان منقطعاً، وذلك إذا قلت: جاء القوم فهم من الكلام أنه جاء كل ما يتبعهم،

(وَحُرُوفُ الاسْتِثْنَاءِ) أي أدواته **(ثَمَانِيَةٌ)** وسماها حروفاً تغليباً.

(وَهِيَ) في الحقيقة ثلاثة أقسام: حرف باتفاق وهو **(إِلاَّ وَغَيرُ وَسِوًى)** كرضى **(وَسُوًى)** كهدى **(وَسَوَاءُ)** كسماء ومتردد بين الفعلية والحرفية.

(وَ) هو **(خَلاَ وَعَدَا وَحَاشَى)** وللمستثنى بهذه الأدوات حالات.

(فَالمُسْتَثْنَى بِإلاَّ يُنْصَبُ) وُجوباً **(إذا كانَ الكَلَامُ)** قبلها **(تامّاً مُوجِباً)** والمراد بالتام أن يذكر فيه المستثنى منه، والمراد بالموجب بفتح الجيم ما لا يسبقه نفي ولا شبهة وذلك **(نَحْوَ)** قولك: **(قَامَ القَوْمُ إلا زَيْداً)** فقام فعل ماض، والقوم فاعل، وإلا حرف استثناء، وزيداً منصوب بإلا على الاستثناء.

(وَ) مثله **(خَرَجَ النَّاسُ إلا عَمْراً)** فخرج، فعل ماض، والناس فاعل، وإلا حرف استثناء، وعمراً منصوب بإلا على الاستثناء، والاستثناء في هذين المثالين من كلام تام موجب، أما كونه تاماً فلذكر المستثنى منه، وهو القوم في المثال الأول، والناس في المثال الثاني، وأما كونه موجباً فلأن لم يسبق بنفي ولا شبهة.

ومن جملة ما يتبعهم حمار كان السامع ينتظر مجيئه مثلاً، فرفعت هذا المفهوم بقولك: إلا حماراً، فيكون حد الأزهري حينئذ شاملاً للمستثنى المتصل والمنقطع، فالمتصل ما كان من جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلا زيداً، فزيد من جنس القوم، والمنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى به كالحمار في المثال السابق، فليس من جنس القوم.

وقوله: **(أي أدواته)** المراد بالأدوات الآلات **(ثمانية)** باعتبار جعل كل لغة من لغات سوى أداة مستقلة وإلا فهي ستة.

قول الأزهري: **(تغليباً)** أي فيما يقع الاستثناء به لأن الاستثناء غالباً إنما يقع بإلا وهي حرف لا في الأدوات، إذ لا تغليب فيها لأن الأسماء أربعة والحروف أربعة. وقوله: **(وهي في الحقيقة)** أي في نفس الأمر.

وقوله: **(ثلاثة أقسام)** أي باعتبارها ما هو مذكور في هذا الكتاب، وإلا فهي أربعة أقسام بزيادة ما يكون فعلاً خالصاً وهو ليس ولا يكون، والمستثنى بهما لا يكون منصوباً على أنه خبرهما **(ينصب إذا كان إلخ)** وجوب النصب عام في المتصل والمنقطع، وكان ينبغي للمصنف أن يأتي بمثال للمنقطع، لكن خص المتصل تسريباً على المبدىء، وإلى وجوب نصب الموجب التام أشار في الألفية بقوله: ما استثنت إلا مع تمام ينتصب، إذ في كلام ابن مالك حذف الواو مع ما عطفت تقديره بعد تمام وإيجاب، ويدل لهذا المحذوف قوله بعد، وبعد نفي أو اكتفى إلخ.

(وإنْ كانَ الكَلَامُ) الذي قبل إلا **(مَنْفِياً)** بأن تقدم عليه بنفي أو شبهة وكان **(تَامّاً)** بأن ذكر المستثنى منه **(جَازَ فِيهِ)** أي في المستثنى **(البَدَلُ)** من المستثنى منه بدل بعض من كل، سواء كان المستثنى منه مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً **(وَ)** جاز فيه أيضاً **(النَّصْبُ)**.

إلا **(عَلَى الاسْتِثْنَاءِ نَحْوَ)** قولك: **(مَا قَامَ القَوْمُ إلا زَيْدٌ)** بالرفع على البدل من القوم، ويجب في بدل البعض من الكل اتصاله بالضمير المبدل منه لفظاً وتقديراً وهو هنا مقدر وتقديره إلا زيد منهم.

(وَ) يجوز **(إلا زَيْداً)** بالنصب على الاستثناء ونحو قولك: ما مررت بالقوم إلا زيد بالجر على البدل، وإلا بالنصب على الاستثناء نحو: ما رأيت القوم إلا زيداً بالنصب لا غير سواء جعلته بدلاً من المنصوب أو منصوب بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر الاحتمالين في الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير وعدمه.

فعلى تقدير أن يكون بدلاً فالناصب له رأيت مقدراً بناء على أن البدل على نيَّة تكرار العامل وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير معه على ما مر، وعلى أن يكون منصوباً على الاستثناء يكون الناصب له إلا على الصحيح عند ابن مالك، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير.

(وإنْ كَانَ الكَلَامُ نَاقِصاً) بأن لم يذكر المستثنى منه منفياً بأن تقدم على نفي أو شبهة **(وَكَانَ)** المستثنى **(عَلَى حَسَبِ العَوَامِلِ)** المقتضية له من رفع ونصب وخفض وألغي عمل

(وإن كان الكلام منفياً) قول الأزهري: **(بأن تقدم عليه نفي أو شبه)** أي وهو النهي والاستفهام، وقد مثل للنفي ومثل النهي: لا يقم أحد إلا زيد، ومثال الاستفهام هل قام أحد إلا زيد؟

(جاز فيه البدل) بل هو الراجح كما نص عليه في الألفية بعد. وهذا إن كان الاستثناء متصلاً، فإن كان منقطعاً بأن كان لا يمكن تسلط العامل على ما بعد إلا وجب النصب على الاستفهام اتفاقاً من سائر العرب نحو: ما زاد هذا المال إلا النقص، فلا يصح رفع النقص على البدلية، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل المكرر هو زاد، ولا يصح تسلطه على النقص لفساد المعنى فلا يقال: زاد النقص، وإن أمكن تسلط العامل على ما بعد إلا نحو: ما جاء أحد إلا حماراً، فأهل الحجاز يوجبون النصب أيضاً، وبنو تميم يرجحونه، وإلى حكم وقوع المستثنى مطلقاً بعد نفي أو شبهة أشار في الألفية بقوله: وبعد نفي أو كنفي انتخب أتباع ما اتصل ونصب ما انقطع، وعن تميم فيه إبدال وقع.

وقوله: **(على الصحيح عند ابن مالك)** هو المأخوذ من نسبة الاستثناء إلا في قوله في الألفية: ما استثنت إلا **(على حسب العوامل)**. قول الأزهري: **(وألغى عمل إلا)** وأما معناها

إلا. فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلاً رفعت المستثنى على الفاعلية (**نَحْوَ: مَا قَامَ إلا زَيْدٌ**) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام وإلا ملغاة.

(**وَ**) إن كان ما قبل إلا يطلب مفعولاً نصبت المستثنى على المفعولية نحو: (**مَا ضَرَبْتُ إلا زَيْداً**) فزيداً منصوب على المفعول بضرب وإلا ملغاة.

(**وَ**) إن كان ما قبل إلا يطلب جاراً ومجروراً يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر نحو: (**مَا مَرَرْتُ إلا بِزَيدٍ**) فزيد مخفوض بالباء متعلِّق بمر، وإلا ملغاة يسمى الاستثناء حينئذ مفرغاً لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها هذا حكم المستثنى بإلا.

(**وَ**) أما (**المُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوًى**) بكسر السين (**وَسُوًى**) بضمها على القصر فيها (**وَسَوَاءٍ**) بالمد وفتح السين أفصح من كسرها فهو (**مَجْرُورٌ**) بإضافة غير وسوى وسوى وسواء إليه (**لاَ غَيْرُ**) أي لا يجوز فيه غير الجر وحذف ما أضيف إليه غير، وبناها على الضم تشبيهاً بقبل وبعد وتعطى غير وسوى وسوى وسواء ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب، لكن على الحال، ومن جواز الاتباع بعد التام المنفي.

فهو معتبر، وهكذا يقال فيما بعد: (**ما مررت إلا بزيد**) قول الأزهري: (**ويسمى الاستثناء حينئذ**) أي حين إذا كان ناقصاً منفياً.

وقوله: (**لأن ما قبل إلخ**) ما واقعة على العامل ومعنى تفريغه أنه لم يجد مفعولاً قبل ألا يشتغل به في اللفظ، وأما في التقدير فما بعد إلا بدل من مقدر، فأصل قولك: ما قام أحد إلا زيد، ويؤخذ من هذا أن العامل هو المفرغ فتسميتهم الاستثناء مفرغاً مجاز، وإلى الاستثناء المفرغ أشار في الألفية بقوله:

وإن يــفــرغ ســابــق إلا لــمــا بــعــد يــكــن كــمــا لــو إلا عــدمــا

(**لا غير**) قول الأزهري: (**تشبيهاً بقبل وبعد**) وجه الشبهة إبهام الجميع وحذف المضاف إليه، ونبَّه معناه في كل هذه صورة البناء المشار إليها بقول الألفية:

واضمم بناء غيراً إن عدمت ما لــه أضــيــف نــاويــاً مــا عــدمــا

وقد نص ابن هشام على أن قولهم: لا غير لحن، وأجازه. ثم اختلفوا في «لا» الداخلة على غير فقيل عاملة عمل ليس وغير اسمها مبني لما مر، وخبرها محذوف، والتقدير ليس غير الحر موجود، أو قيل عاملة عمل إن، وغير في محل نصب اسمها وخبرها محذوف أي موجود فالرفع. وقوله: (**لكن على الحال إلخ**) معناه أن غير وما بعدها إذا نصبت، فإنها تنصب على الحال نحو: قام القوم غير زيد، فغير منصوب على الحال، وقام القوم غير حمار. وقوله: (**ومن جواز الاتباع إلخ**) نحو: ما قام أحد غير زيد، فإن رفعت غير كان بدلاً

ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي **(والمُسْتَثْنَى بِخَلاَ وَعَدَا وَحَاشَى يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ)**.

وعلى تقدير الحرفية والفعلية **(نَحْوَ: قَامَ القَوْمُ خَلاَ زَيْداً)** بالنصب على أن خلا فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، وزيد مفعول به.

(وَ) خلا **(زَيْدٍ)** بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا.

(وَعَدَا عَمْراً) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوباً، وعمراً مفعول به.

(وَ) عدا **(عَمْرٍو)** بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجروراً بعدا.

(وَحَاشَى زَيْداً وَزَيْدٍ) بالنصب والجر على وزن ما قبله.

من أحد، وإن نصبته فعلى الحال. وقوله: **(ومن الإجراء على حسب العوامل)** فإن كان العامل يطلب الرفع رفعت غير نحو: ما قام غير زيد، وإن كان العامل يطلب النصب نصبت نحو: ما رأيت غير زيد، وإن كان يطلب الجر جر نحو: ما مررت بغير زيد، وإلى غير وسوى بلغاتها أشار في الألفية بقوله:

واستثن مجروراً بغير معربا   لما لمستثنى بإلا نسبا
ولسِوى سُوى سواءً جعلا   على الأصح ما لغير جعلا

(نحو: قام القوم) قول الأزهري: **(وفاعله ضمير مستتر فيه)** يعود على البعض المفهوم من الكل السابق كأنه قال: قال القوم خلا بعضهم زيداً، وإنما وجب استتار الفاعل بهذه الأفعال ليكون المستثنى متصلاً بأدائه، فيكون تشبيهاً بالمستثنى بإلا، وإلى حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشى مع زيادة ليس، ولا يكون أشار في الألفية بقوله: واستثن ناصباً بليس وخلا وبعدا، وبيكون بعد لا إلى آخر الأبيات الثلاثة بعد هذا البيت.

بَابُ لَا

النافية للجنس. **(وَإِعْلَمْ)** بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم **(أَنَّ لاَ تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ)** وجوباً لفظاً أو محلاً **(بِغَيْرِ تَنْوِينِ إِذَا بَاشَرَتِ النَّكِرَةِ)** بأن لم يفصل بينهما فاصل **(وَلَمْ تَتَكَرَّرْ**

باب لا

هذا هو الثامن من المنصوبات وهو على حذف مضاف تقديره: هذا باب منصوب لا، لأن كلامنا في المنصوبات، ثم الأصل في «لا» أن «لا» تعمل عمل شيء لعدم اختصاصها بالأسماء، لكن حملوها على أن فلا لتوكيد النفي وإن لتأكيد الإيجاب، والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره.

قول الأزهري: **(النافية للجنس)** أي النافية لحكمة لا له، فإذا قلت: لا رجل في الدار دل على نفي الكينونة عن جنس الرجال لا عن الذوات، إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفى بالأداة، وإنما تنتفي بها المعاني، ثم إن «لا» على قسمين: تارة تكون عاملة عمل ليس، وتارة تكون عاملة عمل إن، فالعاملة عمل إن لا تكون إلا لنفي الجنس نصاً. فإن قلت: لا رجل في الدار، فالمراد نفي هذا الجنس الصادق بالواحد المتعدد، فلا يصح أن تقول بعد ذلك: لا برجلان، والعاملة عمل ليس تحمل نفي الوحدة والجنس، وغلط من قال: إنها لا تكون إلا لنفي الوحدة، فيخرج بالنافية الزائدة والناهية، وبالجنس العاطفة، ولا بد من زيادة نصاً لإخراج العاملة عمل ليس.

(اعلم) إنما أمرك بالعلم هنا فقط مع أن المطلوب من أن يعلم جميع ما في الكتاب إشارة إلى أنه أراد أن يذكر أمراً صعباً، فتفطن له. **(تنصب النكرات)** قول الأزهري: **(وجوباً)** قيد به لأجل قول المصنف، ولم تتكرر «لا»، وأما إن كررت فإنه يجوز الرفع والنصب، وهذا مبني على أن «لا» إذا لم تكرر وجب إعمالها عمل إن والحق أنه يجوز عملها عمل ليس مطلقاً مفردة أو مكررة، وإلى عمل «لا» عمل إن أشار في الألفية بقوله:

عمل أن جعل للا في نكرة   مفردة جاءتك أو مكررة

وقوله: **(لفظاً)** أو محلاً هذا تعميم للحكم، وفيه إجمال لكنه بعد ليس، والمراد بقوله لفظاً أنه ينصب اللفظ فقط دون المحل، بل ينصب لفظه ومحله وإنما عبر بذلك لأجل أن الثاني إنما ينصب محله بغير تنوين، لكن ذلك مخصوص بغير التشبيه بالمضاف، وأما التشبيه به فينون كما سيذكره. **(إذا باشرت النكرة)** من جملة الشروط أن لا يدخل عليها حرف جر،

لاَ) تنصب النكرة لفظاً إذا كانت النكرة مضافة بمثلها نحو: لا غلام سفر حاضر، وتنصب النكرة محلاً إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها. **(نَحْوُ: لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ)** فلا حرف نفي، ورجل اسمها مبني معها على الفتح وموضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها. وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجل ونحوه منصوب لفظاً من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونسب إلى سيبويه هذا إذا باشرت «لا» النكرة. **(فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا)** بأن فصل بينهما بفاصل أو دخلت «لا» على معرفة **(وَجَبَ الرَّفْعُ)** على الابتداء **(وَوَجَبَ)** عند غير المبرد وابن كيسان **(تِكْرَارُ لاَ نَحْوَ: لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ)** ويجوز: لا زيد في الدار ولا عمرو **(فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لاَ)** مع مباشرة النكرة **(جَازَ إِعْمَالُهَا وإِلْغَاؤُهَا فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ)**: على الإعمال **(لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَة)** بفتح رجل ورفع امرأة وفتحها أو نصبها **(وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ)** على الإلغاء **(لاَ رَجُلُ فِي الدَّارِ وَلاَ امْرَأَةٌ)** برفع رجل ورفع امرأة وفتحها. والحاصل: أن للنكرة بعد «لا» الثانية خمسة أوجه: ثلاثة مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور في المطولات.

وإلا حكم بزيادتها وجب جر ما بعدها نحو: جئتك بلا زاد فزاد مجرور بالباء.

قول الأزهري: **(إذا كانت النكرة مضافة إلخ)** أي وشبيهة بالمضاف في اتصال اسمها بشيء مفهم لك الشيء تمام المعنى، كما سيعرفه الأزهري في الباب بعد، وكما ينبغي أن يقدمه هنا، وقد ذكره هنا دون تعريف في قوله: وشبهها لا نحو: لا طالعاً جبلاً في الدار، ولا ماراً بزيد عندنا، ولعله خص المضاف لأجل قول المصنف بغير تنوين، لأن التشبيه بالمضاف منون، وإلى المضاف أشار في الألفية بقوله:

فانصب بها مضافاً أو مضارعاً

لا رجل في الدار. قول الأزهري: وهو ظاهر كلام المصنف أي حيث عبر بتنصيب الذي هو من ألقاب الأعراب، لكن الأزهري لم يقرره على ظاهره، بل قرره على ما للجمهور حيث زاد فيما سبق أو محلاً، وحمل مثال المصنف بلا رجل إلخ عليه. وجب تكرار «لا» أي في صورتي عدم مباشرتها النكرة ودخولها على معرفة، وإنما وجب التكرار لأنها لما دخلت على المعرفة يمكن أن تكون لنفي الجنس، فجبروا كسرها بتكرارها، ولأنها لما فصلت من النكرة لم يبق لنفي الجنس فجبروا كسرها أيضاً بالتكرار.

قوله: **(خمسة أوجه إلخ)** هي المشار إليها بقول الألفية:

وركب المفرد فاتحاً كلا ... حول ولا قوة والثاني اجعلا
مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً ... وإن رفعت أولاً لا تنصبا

وقوله: **(وتوجيه كل إلخ)** حاصلة بتقريب أنك إن فتحتهما فلا عاملة عمل إن فيهما،

. . . .

وإن نصبت الثاني مع فتح الأول، فالثاني معطوف على محل اسم «لا» لأن محله نصب بلا، ولا الثانية زائدة، وإن رفعته مع فتح فهو معطوف على محل اسم «لا» مع اسمها لأنها في محل رفع بالابتداء عند سيبويه، ولا الثانية زائدة أو على أن الثانية عاملة عمل ليس، وإن رفعتهما معاً فهما مبتدآن، ولا زائدة للنفي فيهما أو مرفوعاً على أن «لا» عاملة فيهما عمل ليس، أو أحدهما مبتدأ والآخر مرفوع على أن «لا» عاملة عمل ليس، وإن رفعت الأولى وفتحت الثاني، فالأول إما مبتدأ، ولا عاملة عمل ليس، وأما إن فتحت الثاني فلا عاملة عمل إن، ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الأول، لأن نصبه بالعطف على محل اسم «لا»، وقد علمت أن محله هنا رفع بالابتداء أو على أنها عاملة عمل ليس، فلا وجه له، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المُنَادَى

بفتح الدال **(المُنَادَى)** هو المطلوب إقباله بـ«يا» أو إحدى أخواتها.

وهو **(خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ: المُفْرَدُ العَلَمُ)** والمراد بالمفرد هنا وفي باب «لا» السابق ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به.

(وَالنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ) بالنداء دون غيرها.

(والنَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ) بالذات، وإنما المقصود واحداً من أفرادها.

باب المنادى

هذا هو التاسع من المنصوبات، والمنادى في الأصل اسم مفعول، وهو مشتق من النداء بكسر النون والمد، وهو الأفصح. ويقال: النداء بالكسر والقصر، وهي تليها، ويقال: النداء بالضم والمد، وهي أضعفها.

قول الأزهري: **(بفتح الدال)** احترازاً من المنادى بكسر الدال اسم فاعل، فهو الشخص الذي يطلب الإقبال.

(المنادى) قول الأزهري: **(هو المطلوب إقباله)** إلخ، هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه كلام النحاة إنما هو في الألفاظ، ولو أراد تعريف اللفظ لقال: هو الاسم الذي يدخل عليه «يا» أو إحدى أخواتها، ويؤخذ من قوله: المطلوب إقباله أنه لا المنادى إلا العاقل أو ما هو منزل منزلته.

وقوله: **(أو إحدى أخواتها إلخ)** اعلم أن المنادى تارة يكون بعيداً وما في حكمه كالساهي والنائم، ويناديان بأحد حروف خمسة عملاً بقول الألفية:

وللمنادى الياء إن كالناء يا وأي وآكدا أيا ثم هيا

وتارة يكون قريباً، وينادي في بالهمزة وحدها دون مد، وإليه الإشارة بقول الألفية: والهمزة للداني، وقد يكون مندوباً فينادي بوا مطلقاً أو يا عند أمن اللبس، وفي الألفية:

ووا لمن ندب أو يا غير والذي اللبس اجتنب

(والنكرة غير المقصودة) قول الأزهري: **(بالذات إلخ)** أشار به إلى الجواب عما يقال أنه لا ينادي إلا ما قصد، فكيف يقال إنها غير مقصودة؟

(وَالمُضَافُ) إلى غيره **(وَالمُشَبَّهُ بِالمُضَافِ)** وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه.

(فَأَمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ والنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ فَيُبْنَيَانِ عَلَى الضَّمِّ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ) في حالة الاختيار فمثال المفرد العلم **(نَحْوَ: يَا زَيْدُ و)**. . . . .

وحاصل الجواب أن يقال: النكرة باعتبار قصد فرد واحد منها هي مقصودة بالنداء، وباعتبار كون الفرد غير معين فهي غير مقصودة فأنفت الجهة.

(والمشبه بالمضاف) قول الأزهري: **(وهو ما اتصل إلخ)** ما نكرة موصوفة بمعنى لفظ في محل رفع خبر هو، وجملة اتصل في محل رفع صفتها وشيء أي لفظ فاعل اتصل، ومن تمام حذف مضاف بين الجار والمجرور، والتقديري والشبيه بالمضاف، فلكونه عمل فيما بعد كالمضاف عمل في المضاف إليه، وكون ما بعده من تمام معناه كالمضاف إليه، فهو من تمام المضاف سمي شبيهاً بالمضاف.

(فأما المفرد العلم) محل تعيين بناء المفرد العلم على الضم ما لم يكن موصوفاً بابن مضاف إلى علم، وإلا جاز في العلم وجهان: البناء على الضم، والنصب نحو: زيد من قولك: أزيد بن سعيد، وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية:

ونحو زيد ضم وافتحن من نحو أزيد بن سعيد لا تهن

(على الضم) أي ونائبه، ففي كلامه حذف الواو مع عطفه ليشتمل المبنى على الألف نحو: يا زيدان، والمبني على الواو نحو: يا زيدون، وعبارة الألفية شاملة للضم ونائبه إذ قال مؤلفها:

وابن المعروف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا

فإن قلت: ما وجه بناء المفرد العلم وما وجه بنائه على الحركة، وما وجه كونها خصوص ضمة. **قلت**: بني لشبهه بضمير المخاطب في الإفراد والتعريف والخطاب، وبني على حركة تنبيهاً على أن البناء عارض، وبني على خصوص الضم لأنه لو بني على الفتح أو الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم في لغة من لغاته.

(لا يقال) في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم لغة البناء ومنه على الضم ومنه قراءة: قال رب احكم، بضم الباء فبناء المنادى على الكلم يلتبس بها، لأنَّا نقول: لما كانت لغة الضم في المضاف إلى ياء المتكلم أضعف اللغات لم يعتبر اللبس بها وحملت النكرة المقصودة على المفرد العلم، ثم إن الضم الذي يبنى عليه تارة يكون ملفوظاً كما في: يا زيد، وتارة يكون مقدراً كما في المبني قبل النداء، نحو: يا سيبويه. وفي الألفية:

وانو انضمام ما بنوا قبل الندا وليجري مجرى ذي بناء جددا

قول الأزهري: **(في حالة الاختيار)** أي وأما في حالة الضرورة، فيجوز تنوينه، وإذا نوّن فللشاعر بناؤه على الضم ونصبه، لأنهم مرويان، فمن المبني على الضم مع التنوين قوله:

مثال النكرة المقصودة نحو **(يَا رَجُلُ)** لمعين هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإن كانت موصوفة، فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون: يا رجلاً كريماً أقبل، ومنه الحديث: يا عظيماً يرجى لكل عظيم، نقله ابن مالك عن الفراء وأقرّه.

(والثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ) التي هي النكرة غير المقصودة والمضاف والمشبه بالمضاف **(مَنْصُوبَةٌ)** وجوباً **(لا غَيْرُ)** أي لا يجوز فيها غير النصب مثال: النكرة غير المقصود قول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه إذ لم يقصد غافلاً بعينه.

سـلام الله يـا مـطـر عـلـيـهـا

فنوّن مطر مع ضمة، ومن سماعه منصوباً قوله:

يا عدياً لقد وقّتك الأواقي

فنوّن عدياً ونصبه، وإلى ذلك الإشارة بقول الألفية:

واضمم أو انصب ما اضطر أو نوّنا ... مما له استحقاق ضمّ بينا

(يا رجلُ) قول الأزهري: **(لمعين)** أي حال كونه مقولاً لمعين، وإنما قيد به لأنه إذا كان لغير معين فهو نكرة غير مقصودة فيجب نصبه.

وقوله: **(فالعرب تؤثر نصبها على ضمها)** وتؤثر بكون الواو بمعنى تختار، ثم ما مشى عليه الأزهري هو الذي عليه الكسائي، وظاهر التسهيل والذي للأزهري[1] والجمهور تعيين النصب.

وقوله: **(يا رجلاً كريماً)** إن قلت: فيه وصف المعرفة الذي هو رجل المعرف بالمقصد والإقبال بالنكرة وهي كريمة. قلت: أجيب عنه بأن النكرة المقصودة صارت في هذه الحالة كأنها غير معرفة نظراً إلى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها، وإن كانت في المعنى معرفة بالقصد، وإنما اعتبر اللفظ دون المعنى لأن اللفظ أقوى.

وقوله: **(يرجى لكل عظيم)** محل جواز الوجهين إذا أعربت الجملة صفة فإن أعربت حالاً وجب نصب المنادى لأنه يصير حينئذ شبيهاً بالمضاف منصوبة أي لفظاً أو محلاً، وإلا فالمفرد العلم والنكرة المقصودة منصوبان في المحل أيضاً بفعل قام مقامه حرف النداء، وإنما وجب نصب هذه الثلاثة لعدم شبهها بضمير المخاطب، لأن المضاف إليه كلمتان والضمير كلمة، وأما الشبيه به فهو كالمضاف والمضاف إليه، وأما النكرة الغير مقصودة فلم تشبه الضمير أصلاً لأنها نكرة وهو معرفة.

---

(1) والذي للأزهري والجمهور تعيين النصب هكذا بالأصل. والصواب والذي للجمهور فقط كما في أبي النجا، والحمد لله رب العالمين. اهـ الناشر.

ومثال المشبه بالمضاف: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سمّيته بذلك.

(وهو له فيمن سميته بذلك) أي بكل من المعطوف والمعطوف عليه ونصب الجزء الأول، لأنه شبيه بالمضاف، ونصب الثاني لأنه معطوف على الأول باعتبار الأصل وقبل العلمية، وأما الآن فهو جزء من العلم مفهوم فيمن سميته بذلك أنك إذا ناديت جماعة هذه عدتها فليس الحكم وجوب النصب مطلقاً بل إذا كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضاً، لأنها نكرة غير مقصودة، وإن كانت معينة ضممت الأول وقرنت الثاني بأل ونصبته أو رفعته، فإن أعدت معه «يا» وجب حذف أل وبناؤه على الواو هذه، وهذا حاصل ما لابن هشام، وانتقده بعض من حشي عليه. انظر ذلك في حاشيتنا على المكودي، والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ المَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

ويسمى المفعول والمفعول لأجله **(وَهوَ الاسْمُ)** المصدر **(المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ)** علة و**(بَيَاناً لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ)** الصادر من فاعله **(نَحْوَ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ إجلالاً لِعَمْرٍو)** فإجلالاً مصدر منصوب ذكر علة وسبب لوقوع الفعل الصادر من زيد، فإن سبب قيام زيد لعمرو وهو إجلاله وتعظيمه. وإعرابه: قام زيد فعل وفاعل، وإجلالاً مفعول لأجله، ولعمرو جار ومجرور متعلق بإجلالاً. **(وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ)** فابتغاء مصدر منصوب ذكر علامة لبيان سبب القصد، وإعرابه: قصدتك فعل وفاعل ومفعول، وابتغاء مفعول لأجله، ومعروفك مضاف إليه. ونبَّه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدِّي واللازم، ولا بين المصدر المضاف وغيره.

باب المفعول من أجله

هذا هو العاشر من المنصوبات. قول الأزهري: **(ويسمى المفعول له إلخ)** أشار بهذا إلى أن له أسماء ثلاثة ومعناها واحد. **(هو الاسم)** قول الأزهري: **(المصدر)** أشار بهذا إلى أنه لا يكون إلا مصدراً ويخرج به نحو: جئتك السمن والعسل، فلا يجوز نصبهما لأنهما اسما عين **(المنصوب)** أيهم ناصبة ليكون كلامه جارياً على الخلاف، ومذهب الجمهور أنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة. وقال الزجاج والكوفيون: إنه مفعول مطلق الذي يذكر **(بياناً)** احترازاً مما إذا كان مصدراً منصوباً، لكنه لا يفيد التعليل نحو: ضربته ضرباً، فهو مفعول مطلق، وهذا التعريف مثل قول الألفية: «ينصب مفعولاً له المصدر إن أبان تعليلاً».

ومن جملة الشروط أن يكون معناه راجعاً للقلب، فلا يجوز: جئتك قراءة للعلم، ولا قتلاً للكافر، لأن القراءة من أفعال اللسان، والقتل من أفعال اليد، ومن جملة الشروط اتحاد وقته ووقت عامله وفاعلهما، وفي الألفية: «هو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً».

وهذه الشروط الباقية مأخوذة من مثال المصنف، والشروط ليست في وجوب النصب، بل في جوازه. وفي الألفية: وليس يمتنع. مع الشروط، وإن اختلّ واحد منها وجب الجر. وفي الألفية: وإن شرط فقده فاجروه باللام. قول الأزهري: **(بعد الفعل المعتدي)** كالمثال الثاني، وقوله: واللازم كالمثال الأول. وقوله: **(المصدر المضاف)** كالمثال الثاني. وقوله: **(وغيره)** كالمثال الأول.

بَابُ المَفْعُولِ مَعَهُ

المفعول معه **(وَهوَ الاسْمُ المَنْصُوبُ)** بعد واو المعية **(الَّذِي يُذْكَرُ لِبَيَانِ مَنْ فَعَلَ مَعَهُ الفِعْلُ)** أن المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل **(نَحْوَ قَوْلِكَ: جَاءَ الأَمِيرُ والجَيْشَ)** فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الأمير في المجيء **(وَاسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ)** فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان مَنْ صاحب الماء في الاستواء، ونبّه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو وقد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش، وقد لا يجوز

باب المفعول معه

هو الحادي عشر من المنصوبات. **(هو الاسم)** أي الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسماً صريحاً، وأطلق فيه ليشمل المفرد والمثنى والمجموع، وأخرج به الفعل الواقع بعد واو المعية نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والجملة الواقعة بعد واو المعية نحو: سرت والنهار مضيء، المنصوب أبهم ناصبه، والحق أن ناصبه الفعل وشبهه «لا» بالواو، وفي الألفية:

بـمـا مـن الـفـعـل وشـبـهـه سـبـق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

وخرج به المرفوع نحو: اشترك زيد وعمرو، والمجرور نحو: جلست بين زيد وعمر. قول الأزهري: **(بعد واو المعية)** أي الدالة على المصاحبة من غير اشتراط تشربك في الحكم، وهو مخرج لسائر الأسماء المنصوبات، وإلى تعريفه أشار في الألفية بقوله:

ينصب تالي الواو مفعولاً معه

(لبيان من فعل معه الفعل) أي لبيان الذات التي صاحبت الفاعل الذي قبل الواو، وفي الفعل اللغوي وهو كالمجيء والسير، هذا معنى كلام الأزهري. **(واستوى)** معنى استوى ارتفع، أي ارتفع الماء حتى وصل إلى الخشبة، وصاحبها في الارتفاع، والخشبة مقياس معلوم يعرف به أهل مصر قدر ارتفاع الماء وقت زيادته في النيل.

وقوله: **(قد يجوز عطفه على ما قبله إلخ)** اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات، أولها: جواز العطف والنصب على المعية والمختار العطف نحو: جاء الأمير والجيش، فيجوز في الجيش الرفع والنصب والمختار الرفع، لأنه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف في الألفية:

كالخشبة. **(وأَمَّا خَبْرَ كَانَ وَ)** خبر **(أَخَوَاتِهَا)** نحو: كان زيد قائماً **(وَاسْمُ إِنَّ وَ)** اسم **(أَخَوَاتِهَا)** نَحْوَ: إن زيداً قائمٌ **(فَقَدْ ذَكَرَهُمَا فِي المَرْفُوعَاتِ)** استطراداً عقب باب المبتدأ والخبر، فلا حاجة إلى إعادتهما. **(وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ)** المنصوبة **(فَقَدْ تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ)** في أبواب أربعة عقب النواسخ، ومن جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكر هنا، ومثاله في النعت: رأيت زيداً العاقل، وفي العطف: رأيت زيداً وعمراً، وفي التوكيد: رأيت زيداً نفسه، وفي البدل: رأيت زيداً أخاك، وما أشبه ذلك.

والعطف أن يمكن بلا ضعف أحق

ثانيها: جواز الوجهين، والراجح النصب على المعية لضعف العطف نحو: قمت وزيداً، فيجوز الرفع والنصب والمختار النصب، وفي الألفية:

والنصب مختار لدى ضعف النسق

ووجه ضعف النصب أن يلزم عليه العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون فصل وهو ضعيف. ثالثها: وجوب النصب على المعية نحو: استوى الماء والخشبة، فلا يجوز الرفع في الخشبة لفساد المعنى لاقتضائه أن الخشبة ترفع مع أن الخشبة لازمة في موضعها. وفي الألفية:

والنصب إن لم يجز العطف يجب

رابعها: ما يتعين فيه العطف نحو: اشترك زيد وعمرو، فلا يجوز نصب عمرو لأنه يصير فضلة يصح الاستغناء عنها مع أن الاشتراك من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بين اثنين فأكثر، ولم يذكر ابن مالك هذا القسم في باب المفعول معه. خامسها: ما لا يصح فيه الرفع لا النصب على المعية، نحو:

علفتها تبناً وماء باردا

فلا يصح أن يكون، وماء معطوفاً على تبناً، لأن الماء لا يعلف، وإنما يشرب، ولا يصح أن يكون مفعولاً معه، لأن الماء لا يكون مع التبن دفعة واحدة، فوجب أن يكون ماء مفعولاً لمحذوف تقديره: وسقيتها. في الألفية:

أو اعتقد إضمار عامل نصب

وقيل: يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن، والماء كناولتها، وحينئذ فلا حذف. والله سبحانه وتعالى أعلم.

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الأَسْمَاءِ

بإضافة باب إلى المخفوضات وإضافتها إلى الأسماء لبيان الواقع إلى خاتمة الكتاب. **(المَخْفُوضَاتُ)** المشهورة على **(ثَلاَثَةُ أَقْسَامٍ)**: قسم **(مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ)** نحو:

باب مخفوضات الأسماء

قد مرَّ أن الأسماء مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، والمخفوضات جمع مخفوض اسم مفعول من خفضه إذا أنزله من أعلى إلى أسفل، والخفض اصطلاحاً كما مر: تغيير مخصوص علامته كسرة، أو ما ناب منابها بناء على أن الإعراب معنوي، وعلى أنه لفظي هو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها، وإضافة مخفوضات للأسماء هي إما للبيان، أي مخفوضات هي الأسماء، أو على معنى من أي من الأسماء أو من إضافة الصفة للموصوف، أي الأسماء المخفوضات، وعلى كل فهي للبيان لا للاحتراز كما قال الأزهري، لأن المخفوضات لا تكون إلا من الأسماء.

قوله: **(المخفوضات)** قول الأزهري: **(المشهورة)** احترازاً من غير المشهورة، وذلك نوعان: مخفوض بالمجاورة، ومخفوض بالتوهُّم. وقد مر صدر الكتاب عند: فالخفض إلخ، فراجع ذلك.

(ومخفوض بالإضافة) الإضافة لغة مطلق الإسناد تقول: أضفت ظهري إلى الحائط أي أسندته إليه، ومنه اشتق الضيف لأنه يسند إلى من ينزل عنده، وإضياف بكسر الهمزة فنقلوا حركة الياء إلى الساكن قبلها فانقلبت الياء ألفاً، فاجتمع ألفان حذفت إحداهما وعوض منها هاء التأنيث، واصطلاحاً نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثاني منهما أبداً فنسبة جنس وتقييدية مخرج للإسنادية كزيد قائم، وبين اسمين مخرج للتقييدية التي بين الحال وعاملها نحو: جاء زيد راكباً، فإنها بين فعل واسم توجب جر الثاني مخرج لنعتي المرفوع والمنصوب، وأبدل مخرج لنعت المجرور، فإن جره غير دائم لفقده عند الرفع والنصب، ثم ظاهر عبارة المصنف أن الإضافة هي العاملة الجر في المضاف إليه وهو قول من أقوال ثلاثة.

ثانيها: أنه الحرف الذي هي على نيته. ثالثها: المضاف وهو المشهور المأخوذ من مواضع من

بزيد (وَ) قسم (**مَخْفُوضٌ بالإِضَافَةِ**) نحو: غلام زيد، وقسم مخفوض بالتبعية على رأي الأخفش والسهيلي وهو ضعيف وهو مراد المصنف بقوله: (**وَتَابعٌ لِلْمَخْفُوضِ**) نحو:

الألفية منها قوله:

كذاك حذف ما يوصف خفضاً

ومنها قوله في الإضافة:

وألزموا إضافة لدن فجر نكرة..............

ومنها قوله في أعمال المصدر:

وبعد جره الذي أضيف له

إلخ.

قيل: ويمكن تمشية المصنف على هذا القول بأن تقول: إن الباء في الإضافة للسببية أي الإضافة سبب لجر المضاف إليه، ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة، إذ كون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً. أو تقول: أنه أطلق إضافة المصدر، وأراد به المضاف اسم المفعول، والصحيح أن الاسم الأول من المضاف، والثاني هو المضاف إليه، وقيل العكس، وقيل: يصح أن يقال في كل منهما: مضاف ومضاف إليه.

وقوله: (**وهو ضعيف**) والصحيح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا البدل فهو على نيَّة تكرار العامل.

وقوله: (**وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة**) فاسم مجرور بالحرف، والله اسم المضاف، والرحمٰن الرحيم بالتبعية على القول بها أو باسم المضاف أيضاً. (**فأما المخفوض الحرف**) وتسمى تلك الحروف حروف الجر كما مرّ، لأنها تجر معاني الأفعال، أو ما في معناها إلى الأسماء، أو لأنها تعمل الجر كحروف النصب سميت بذلك لعَمَلِها النصب، وحروف الجزم لِعَمَلِها الجزم وتسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتسمى حروف الصفات لأنها تحدث في الاسم صفات من ظرفية وتبعيض وغير ذلك، وحاصل ما ذكره من حروف الخفض هنا أربعة عشر حرفاً لا خمسة عشر، لأن الباء مكررة على ما في بعض نسخ أحد عشر، منها قد مرت في أول الكتاب، وزاد هنا ثلاثة: واو رب ومذ ومنذ، وسيأتي الكلام عليها. وقد ذكر في الألفية عشرين حرفاً حيث قال: هناك حروف الجر وهي من إلى، إلخ.

وقد بقي على المصنف من العشرين سبعة لا ستة، لأنه لم يجعل في الألفية: واو رب، من جملة حروف الجر، بل جعل الجر برب مدرة بعد الواو الباقية على المصنف هي: التي خلا وحاشى وعدا وكي ولعل ومتى، وأجيب عن المصنف بأنه أسقط «حتى» لتقدُّم الكلام

زيد العاقل، وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة. **(فَأَمَّا المَخْفُوضُ بِالحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِمِنْ)** وهي: أن حروف الخفض نحو: من البصرة **(وإلى)** نحو: إلى الكوفة، **(وَعَنْ)** نحو: عن زيد، **(وَعَلَى)** نحو: على السطح، **(وَفِي)** نحو: في المصحف، **(وَرُبَّ)** بضم الراء نحو: رُبَّ رجل، **(وَالبَاءِ)** نحو: بالمنديل. **(وَالكَافِ)** نحو: كالأسد.

عليها في باب العطف، وعن خلا وعدا وحاشى بأنها قد تقدمت في باب الاستثناء، وأسقط كي ولعل ومتى لأن الجر بها قليل. قول الأزهري: **(وهي أن حروف إلخ)** هذه الزيادة توجد في بعض النسخ، ومعنى كونها أمها أنها أقوى حروف الجر، ولذلك تنفرد بجر حروف لا تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ومع. قد مر أول الكتاب بعض معاني حروف الجر التي ذكرت هناك والإتيان بشواهد الألفية. **(وبواو رب)** ما ذكره من أن الجر بواو رب وهو مذهب الكوفيين والمبرد، والصحيح أن الجر برب محذوفة، وفي الألفية: وحذفت برب فجرت إلخ، ثم إن رب تحذف بعد الواو وكثيراً كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله

أي: ورب ليل، وبعد الفاء وبل قليلاً فمثالها بعلّة الفاء قوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا

ومثالها بعد بل قوله:

بل بلد ملء الفجاع قتمه

حذف رب بدون ما ذكر أفل كقوله:

رسم دار وقفت في ظلّه

أي رب اسم دار **(وبمذ ومنذ)** الجمهور على أن كلاً منهما أصل بنفسه بسيط، وقيل في مذ: أنها مختصرة من منذ ولا يجران إلا ما دل على الوقت. وفي الألفية:

واخصص بمذ ومنذ وقتاً

ويستعملان اسمين، وذلك في موضعين. أحدهما: أن يرفعا ما بعدهما نحو: ما رأيته مذ يومان أو منذ مبتدأ. ويومان خبر. ثانيهما: أن يدخلا على جملة فعلية نحو: ما زال مذ عقدت يداه إزاره، أو اسمية نحو: وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع. وهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة بعدهما، وقيل: مضافان إلى زمن مقدّر مضاف إلى الجملة، وإلى هذين الموضعين أشار في الألفية بقوله:

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا   أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا

(غلام زيد) اعلم أن الاسم النكرة إن أضيف إلى معرفة، فإنه يكتسب التعريف كهذا المثال، وإن أضيف إلى نكرة فإنه يكتسب التخصيص نحو: غلام رجل. وفي الألفية:

(واللَّامِ) نحو: للبلد. **(وَ)** ما يخفض **(بِحُرُوفِ القَسَمِ)** أي اليمين **(وَهيَ الوَاوُ والبَاءُ والتَّاءُ)** نحو: والله، وبالله، وتالله. **(وَبِوَاوِ رُبَّ)** نحو: وليل، أي ورب ليل. **(وَبِمُذْ وَمُنْذُ)** نحو: مذ يوم الخميس، ومنذ يوم الجمعة. **(وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالإِضَافَةِ فَنَحْوَ قَوْلِكَ: غُلَامُ زَيْدٍ)** فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه. **(وَهُوَ)** أي المخفوض بالإضافة **(عَلَى قِسْمَينِ)**: القسم الأول **(مَا يُقَدَّرُ باللَّامِ الدَّالَّةِ على المُلْك نحو: غُلامُ زَيدٍ)** أو الاختصاص نحو: باب الدار. **(وَ)** القسم الثاني: **(مَا يُقَدَّرُ بِمِنْ)** الدالة على بيان الجنس **(نَحْوَ: ثَوْبِ خَزٍّ وَبَابُ سَاجٍ وَخَاتَمُ حَدِيدٍ)** أي ثوب من خز وباب من ساج

واخـــــصـــــص أولاً أو أعـطـه الـتـعـريـف الـذي تـلا

ومحل كون المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص إذا كان غير وصف، وإلا فلا يكتسب شيئاً نحو: ضارب زيد، وفي الألفية:

وأن يـشـابـه الـمـضـاف بـفـعـل وصـفـاً فـعـن تـنـكـيـره لا يـعـزل

والإضافة الذي يكتسب يقال لها: محضة ومعنوية، وفي الذكرى لا يكتسب يقال لها غير محضة ولفظية. وفي الألفية:

وذي الإضـافـة اسـمـهـا لـفـظـيـة وتـلـك مـحـضـة ومـعـنـويـة

(ما يقدر باللام) أي ما تكون فيه الإضافة على اللام ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى اللام أنه يصح التلفظ بها أو تقديرها وإلا كان الجر باللام لا بالمضاف، وهكذا يقال في كون الإضافة على معنى «من» أو «في». قول الأزهري: **(الدالة على بيان الجنس)** أشار به إلى أن الإضافة التي على معنى «من» هي البيانية وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، ويصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، ولا شك أن لفظ ثوب من قول المصنف: ثوب خز وباب ساج وخاتم من حديد هو بعض من المضاف إليه. ويصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف، فيقال: هذا الثوب خز، هذا الباب ساج، وهذا الخاتم حديد. فلو انتفى القيدان معاً نحو: ثوب زيد، أو الأول فقط نحو: يوم الجمعة، أو الثاني نحو: رجل زيد، كانت الإضافة على معنى اللام في الثلاثة، إلا أن اللام في الأول للملك، وفي الآخرين للاختصاص.

وقوله: **(وزاد ابن مالك إلخ)** أشار إلى الإضافات الثلاث في الألفية بقوله:

وأنو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذ لما سوى ذينك

وضابط الإضافة التي على معنى «في» أن يكون المضاف إليه ظرفاً وقع فيه المضاف والمضاف إليه إما زمان كمثالية، أو مكان نحو قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ﴾ [يُوسُف: الآية 39] والجمهور وسيبويه منعا كون الإضافة على معنى «في» والله سبحانه وتعالى أعلم.

وخاتم من حديد، والخز نوع من الحرير، والساج نوع الخشب. وزاد ابن مالك تبعاً لطائفة قسماً ثالثاً، وهو: ما يقدر بفي الدالة على الظرفية نحو: مكر الليل، أي: مكر في الليل وتربّص أربعة أشهر وما أشبه ذلك من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة، وأما تابع المخفوض فقد تقدم في المرفوعات فليراجع جميع ذلك، والله أعلم بالصواب.

وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدّمة، وقد تمَّ بحمد الله وعونه، والحمد لله ربّ العالمين.

خاتمة الكتاب

(قال مؤلفه): وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة، أول يوم من رجب الفرد، سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبويَّة، على صاحبها أفضل

خاتمة الكتاب

ختم الله لنا بالسعادة وجعلنا من أهل الحسنى والزيادة، وقد ختم المصنف هذه الخاتمة بالمخفوضات إشارة إلى أنه ينبغي لمن أهّله الله للتعليم والتأليف ألا ينظر لعلمه وعمله بعين الرضا والكمال، بل ينبغي له وإن ما بلغ التواضع وترك الدعوى في الفعل والمقال، فإن الدعوى سبب الهلاك في الحال والمآل، فقد ذكر الشيخ زروق في بعض وصاياه بعد كلامه ما نصه: إياكم والدعوى، أو يقول أحدكم أنا عالم، أو أنا خير منك؟ فقد هلك بهذه الكلمات ثلاث أشخاص، أول من قالها إبليس، قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعرَاف: الآية 12]، والثاني فرعون قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النَّازعَات: الآية 24]، والثالث قارون قال: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾ [القَصَص: الآية 78].

وأخرج الطبراني في الأوسط، وأبو يعلى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «يظهر قوم يقرأون القرآن يقولون: من أعلم منَّا، من أقرأ منا، من أفقه منا»، ثم قال لأصحابه: «هل في أولئك من خير؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أولئك هم وقود النار».

وقد قال مالك رضي الله عنه: ينبغي للعالم إذا أعطاه الله علماً، وكان يشار إليه بالأصبع، أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة، فإنه إذا اضطجع في قبره ساءه ذلك، انتهى.

على أن الإنسان لو بلغ في العلم ما بلغ ففوقه من هو أعلم منه.

قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يُوسُف: الآية 76] منتهى العلم إلى الله العظيم، وفي المعنى قيل:

الصلاة وأزكى التسليم، وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

وقل لمن يدَّعي في العلم معرفة علمت شيئاً وغابت عنك أشياء

وإيَّاك يا أخي والحسد، فإن الحسود لا يسود.

قال تعالى في ذمِّ الحاسد: ﴿وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝﴾ [الفَلَق: الآية 5]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النِّساء: الآية 54].

وفي التسهيل: وإذا كانت العلوم منحاً إلٰهيَّة ومواهب اختصاصية، فغير مستغرب أن يدّخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه عن كثير من المتقدِّمين.

وفي الحديث: الحكمة ضالّة المؤمن يلتقطها حيث وجدها. وبالجملة فبالتواضع وترك الحسد واجتناب الدعوى ينال المرغوب، وقد وصل الأقدمون بذلك ونالوا المطلوب حتى أدركوا ما لا يدركه غيرهم اليوم، فقد ورد أن محمد بن جرير الطبري ألّف تفسيراً في ألف مجلد ضخمة، وكان يحتفظ من متن العلوم نحو حمل مائة بعير.

وقال ابن شاهين: لو كنت في صدري ما وسعك مركب، وقد ذكر السيوطي أن ابن شاهين هذا ألّف ثلاثمائة وخمسين ألف منها: التفسير في ألف مجلد، والمسند في خمسمائة جزء، والتاريخ في مائة وخمسين مجلداً.

وكان ابن الأنباري يحفظ في كل جمعة ألف كراس، وكان الشافعي رضي الله عنه مهما إن سمع شيئاً كفيما كان حفظه في مرة، وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن في ليلة واحدة، وإلى غير ذلك.

ومن لم يتواضع هلك حالاً ومآلاً، وألجمه من دونه، فقد ورد أن الحسن البصري اجتمع في مجلسه خمسمائة محبرة تكتب عنه العلم، فوقع في نفسه شيئاً فقال: لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به، فقام صبي صغير وقال: يا سيدي هل للناموسة كرش ومصران؟ فتغيّر لون الشيخ وحُمِل مغشياً عليه إلى داره ومات بعد ثلاثة أيام.

وروي أن مقاتل بن سليمان دخلته يوماً أبهة العلم، فقال: سلوني عما تحت العرش إلى أسفل الثرى، فقام رجل وقال: لا أسألك عما تحت العرش ولا عما أسفل الثرى، ولا أسألك إلا عما ذكر الله في كتابه: أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف ما لونه؟ فقال: لا أدري، وأفحمه.

وقد ورد: أن ابن العربي كان راكباً في سفينة فهاج البحر فقال: اسكن يا بحر فإن عليك بحرين: بحراً من الولاية وبحراً من العلم، فأخرجت دابة رأسها من البحر وقالت له: يا شيخ ما تقول في امرأة مسخ زوجها، أتعتدّ عدّة الوفاة أو عدّة الطلاق؟ فلم يدر جواباً، فقالت له: اتخذني شيخة في هذه وأنا أبيِّنها لك.

قال لها: نعم، فقالت: إن مسخ من جنس ما فيه روح اعتدّت عدّة الطلاق، وإن مسخ

. . . .

من جنس ما لا روح له كالحجر اعتدّت عدّة الوفاة. وتذكر قضية الخضر مع موسى عليه السلام، وينبغي للعالم إذا سُئل عن علم لا يعلمه أن يقول: لا أدري، فإن لا أدري نصف العلم أو ثلثه، فقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال: «العلم ثلاثة: كتاب ناطق وسنَّة ماضية» ولا أدري أي قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدري، ولما سئل عليه الصلاة والسلام عن خير البقاع وشرّها؟ قال: «لا أدري»، فسأل النبي ﷺ جبريل فقال: لا أدري حتى أسأل ربّ العزَّة، فسأله فأعلمه الله أن خير البقاع المساجد وشرّها الأسواق، وكان ابن عمر يسأل عن عشر مسائل فيجيب عن واحدة ويسكت عن الباقي.

وعن ابن عون أنه قال: كنت عند القاسم بن محمد بن أبي بكر الصدِّيق أحد الفقهاء السبعة، فجاء رجل فسأله عن شيء فقال: لا أدري، فقال له: رفعت إليك من مسيرة شهر ولا أعرف غيرك، فقال له القاسم: لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي، فوالله لا أحسنه. وسئل مالك عن مسائل فأجاب عن بعضها وقال في غالبها: لا أدري.

وسأله سائل يوماً عن مسألة فقال: لا أدري، فقال: إني دفعت إليك من مسافة بعيدة، فقال له: إذا رجعت إلى أهلك فقُل قال مالك: لا أدري. وفي قول المصنف خاتم براعة الاختتام إشارة إلى أنه ختم هذه المقدمة.

وفي قوله: **(حديد)** إشارة إلى أن قبله كان حداً أي قاطعاً وجازماً بأن هذا التأليف خالص لوجه الله الكريم لا رياء فيه ولا سمعة وهو صادق رحمه الله، والله أعلم في مقالته هذه، ويدلك على صدقه أن الله جعل الإقبال على متنه والنفع به عاماً، وقد علمت أن العمل إذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل من صاحبه، وإن كان خالصاً قبله الله فيضع الإقبال عليه في عباده.

ولنختم ببعض فضائل العلم والعلماء والمتعلِّمين رجاء أن يحشرنا الله في زمرتهم، فإنهم وَرَثَة الأنبياء والمرسلين، فنقول: اعلم أن العلماء العاملين هم سادات الناس بالإطباق، كما أن الإنسان هو سيِّد سائر الحيوانات على الإطلاق، فهم أحياء وإن دخلوا الثرى، والجاهلون أموات وإن كانوا يمشون في القِرى، وفي المعنى قال ابن السيد البطليوسي:

أخو العلم حيّ خالد بعد موته ... وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميِّت وهو ماشٍ على الثرى ... يُعدُّ من الأحياء وهو عَدِيم

فمن فضلهم ما ورد أنه عليه الصلاة والسلام قال: «العلماء إذا أتوا على الصراط تكون وجوههم كالشمس الضاحية ونورهم يسعى بين أيديهم، وبين يد كل عالم لواء من نور الجنة يضيء مسيرة خمسمائة عام، وتحت لواء كل عالِم من أحبه ومنادي ينادي: هؤلاء أولياء الله، هؤلاء الذين علَّموا عباد الله، هؤلاء الذين حافظوا على حدود الله، هؤلاء مصابيح الله، فإذا

. . . .

أتوا على الصراط يوضع على رأس كل واحد منهم تاج لو وُضِعَ ذلك التاج في السماء لخرق الأرض السابعة السفلى، ويُكسى كل واحد منهم حلَّة من حلل الجنَّة لو عُلِّقَت تلك الحلَّة بين السماء والأرض لقطع نورها نور الشمس».

وقال عليه الصلاة والسلام: «مَن أكرم عالِماً كمن أكرم سبعين نبيّاً، ومن أكرم متعلِّماً كمن أكرم سبعين شهيداً، ومَن أحب العلم والعلماء لم تُكتب عليه خطيئة أيام حياته».

وعنه عليه الصلاة والسلام: «من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يردّه العلم إلى الله ولباب من أبواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل أبي قبيس ذهباً ينفقه في سبيل الله».

وقال عليه الصلاة والسلام: «مَن زار عالماً كأنما زارني، ومن صافح عالماً كأنما صافحني، ومن جالس عالماً كأنما جالسني وأجلسه الله معي يوم القيامة».

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «من سلك طريقاً يطلب به علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنَّة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاً بما يصنع، وأن العالم ليستغفر له كل شيء حتى الحيتان في البحر، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، ولا يرثون منهم لا دينار ولا درهم، وإنما يرثون منهم العلم»، إلى غير ذلك مما لا يحصى.

وقد ورد في الختم آثار منها ما رواه الترمذي وغيره؛ أن رسول الله ﷺ قال: «ما جلس أحد في مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه: سبحانك ربي ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، إلا غفر الله ما فعل في مجلسه».

وعن علي: من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: الآيات 180 - 182].

وكان الفراغ من تأليف هذه الحاشية يوم الأحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين ومائتين وألف، وفي الختم قلت:

قد فاح مسك من ختام حاشية ... لسرّ شرح الأزهري فاشية
فيها الأماني والتهاني والمنى ... فيها الوفاء والشفاء والهنا
قطوفها للمعتني لا تمتنع ... ثمارها عن مقتن لا ترتفع
جعلها المولى الكريم الإكرام ... خالصة بها الثواب تغنم

. . . .

نــافــعــة لــقــارىء وســامــع وكــاتــب ونــاظــر مُــطــالِــع
بجاه خير المرسلين المصطفى وآلـه وصـحـبـه أولـى الـوفـا
صـلَّـى عـلـيـهـم ربّـنـا وسـلَّـمـا ما لاح نجم في السماء وسما

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

Ḥāšiyat al-ʿallāma ibn al-Ḥāj ʿalā šarḥ al-Ajirrumiyya

by

Ibn al-Ḥaj Aḥmad ben Ḥamadūn al-Silmī

دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban